جامعة محمد خيضر – بسكرة–
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

النفط في العلاقات الأمريكية–العربية
دراسة حالة الجزائر(1990–2014)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
تخصص علاقات دولية و إستراتيجية

إعداد الطالبة:
خميسة عقابي

إشراف الأستاذ:
الدكتور عمر فرحاتي

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د لعجال أعجال محمد لمين	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسا
أ.د فرحاتي عمر	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مشرفا و مقررا
د. بن صغير عبد العظيم	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
د. غالم عبد الله	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2015/2014

إهداء

إلى النور الذي ينير لي درب النجاح

أبي

ويا من علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف

أمي

إلى أساتذتي

إلى زملائي وزميلاتي

إلى الشموع التي تحترق لتضئ للآخرين

إلى كل من علمني حرفا

والى كل من يحمل هذه الحكمة شعارا له

" الدنيا مليئة بالحجارة فلا تتعثر بها بل اجمعها و ابن بها سلما ترتقي به الى النجاح"

خميسة

شكر و عرفان

بفضل الله و عونه و بعد جهد و مثابرة تم انجاز هذا العمل المتواضع الذي أسال الله باسمه الأعظم أن يجعله علما نافعا و أن يجعله خالصا لوجهه الكريم .

و في هذا الصدد لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر و وافر التقدير إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد على إتمام هذا البحث ، و على رأسهم الأستاذ المشرف الدكتور فرحاتي عمر الذي رافقني بتوجيهاته السديدة و نصائحه القيمة

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذين الكريمين : الدكتور زقاغ عادل و الدكتور فوزي نور الدين ،بما أفادوني به من مراجع قيمة ، كانت نبراسا لي في دروب البحث.

دون أن أنسى زملائي في العمل الذين بثوا في روح العمل و المثابرة

خاصة نعيمة و سميرة

و كذا إلى كل زملائي في الدراسة و على رأسهم نجاة، أحمد، لخضر، محمد المهدي ، فوزية، صباح، وفاء.

إلى كل هؤلاء و إلى كل من يسعفني الحظ في ذكر أسمائهم بالشكر الجزيل .

مقدمة

مقدمـــــــة

مازال النفط كمادة خام حيوية للبشرية يثير من النقاش في ميدان السياسة أكثر مما يثير في ميدان الاقتصاد، وتؤثر فيه العوامل السياسية بشكل أكبر و أوسع من العوامل الاقتصادية فكمية الإنتاج النفطي و كذلك أسعاره هي قرارات سياسية بالدرجة الأولى.

فالنفط واحد من المصادر المتعددة للطاقة،لكنه ليس سلعة ككل السلع لأن لإنتاجه و تسويقه و نقله على نطاق عالمي تأثير كبير سياسيا و اقتصاديا، و يؤثر في مصالح جهات و أطراف كثيرة خاصة الدول المنتجة و الدول المستهلكة و الشركات المستثمرة،و مما يزيد من أهميته الإستراتيجية و اشتداد الصراع الدولي حوله هو تركزه الجغرافي في مناطق محدودة من العالم، و معظم هذه المناطق لا تستهلك سوى نسبة محدودة مما تنتجه، و هذه الدول لا تمتلك أهم مقومات الصناعة النفطية الأساسية في الاستكشاف و التنقيب و الإنتاج و النقل و التصنيع ، و هذا ما نجده في الدول العربية.

حيث يتميز الوطن العربي بوجود ثروات نفطية ضخمة في أعماق صحاريه،و قد بات يعتبر من أكبر مخازن الطاقة الأحفورية في العالم، و مصدرا رئيسيا في تزويد بقاع عديدة من العالم بما تحتاجه من النفط،هذا ما جعل الدول العربية تتبوأ مكانة مرموقة على خارطة النفط العالمية جعلتها تحتل مركزا مرموقا في صناعة النفط العالمية، و تمثل أهمية كبيرة إستراتيجية و اقتصادية للدول الرئيسة للنفط.

إن الولايات المتحدة الأمريكية و غيرها من الدول الغربية الكبرى،قد ربطت إستراتيجية الموارد الطبيعية بشكل وثيق مع أهدافها السياسية الإستراتيجية،فقبل اندلاع الحرب العالمية الثانية كان المحور الاستراتيجي للنفط و الغاز الطبيعي العالميين في خليج المكسيك الأمريكي ثم انتقل تدريجيا عقب الحرب إلى منطقة الخليج في الشرق الأوسط.

حيث يعتبر النفط من الموارد الإستراتيجية الهامة ضمن السياسة الخارجية الأمريكية نحو مختلف مناطق العالم و خاصة منذ اكتشاف النفط في المنطقة العربية،حيث اعتبرتها منطقة مجال حيوي و غني بالنفط الذي يجب استغلاله و تطويره و الاستفادة منه في تطوير صناعتها و بنيتها التحتية الداخلية.

لا يمكن بحث علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم العربي و خاصة بلدان المشرق منه بمعزل عن مسألة النفط،لكن الشركات الأمريكية لم تبد اهتماما بنفط المنطقة قبل عام 1920، بعد هذا التاريخ بدأت شركات النفط الأمريكية تهتم اهتماما كبيرا بإحتياطي النفط الخارجي و بالأخص نفط المنطقة العربية نظرا لعدة دوافع لعل أهمها:

النقص المتوقع في احتياطي النفط الأمريكي، و التخوف من احتكار بريطاني لاحتياطي النفط العالمي إلى جانب ارتفاع حاجة الدول الكبرى للنفط بعد الحرب العالمية الأولى.

كل هذه العوامل دفعت بشركات النفط الأمريكية للبحث عن إمتيازات جديدة في منطقة الشرق الأوسط،و هكذا دخلت الولايات المتحدة حلبة الصراع النفطي في الوطن العربي و تحولت المناطق المنتجة إلى مناطق إستراتيجية من شأنها أن تكون آمنة للقوى الكبرى في العالم،فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية سباقة إلى التهديد باحتلال منابع النفط أينما وجد نظرا لـ:

– بصفتها مركز النظام الدولي الجديد بوجود معظم المؤسسات المؤثرة على أراضيها مثل الأمم المتحدة و صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و مقرات الشركات متعددة الجنسيات.

– نظرا لقوتها السياسية و الاقتصادية و العسكرية المهيمنة على العالم الغربي لذا قررت الولايات المتحدة الأمريكية عدم السماح بألا يلحق ضررا بمصالحها الإستراتيجية النفطية حتى و لو اضطرت إلى احتلال منابع النفط بعد ذاتها،و رغم تهديد الولايات المتحدة علنا بذلك و وضعها خططا بالفعل لاحتلال منابع النفط عند الضرورة إلا أنها لم تقدم على ذلك حتى بداية التسعينيات لأسباب كثيرة تتعلق بطبيعة النظام الدولي ثنائي القطبية و استمرار حدا من التماسك في النظام الإقليمي العربي،و عندما سقط الاتحاد السوفياتي زالت أهم العقبات التي تعترض طريق الولايات المتحدة للسيطرة على منابع النفط في المنطقة ثم جاءت أحداث 11سبتمبر 2001 لتقدم الولايات المتحدة المبرر و الغطاء الضروري تحت شعار مكافحة الإرهاب و الدول الداعمة له.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية النفط كمصدر أساسي للوصول إلى موقع القيادة العالمي،لذلك تسعى بكل جهدها لكي تجعل من هذا القرن قرنا أمريكيا صرفا،و لا يتم لها ذلك إلا بسيطرتها المطلقة على نفط الخليج العربي و احتلالها العراق عام 2003 لكي تكمل حلقة هذه السيطرة على النفط الذي تتزايد احتياجات الولايات المتحدة إليه باستمرار و أكدت الدراسات أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج عبر شركاتها النفطية إلى تأمين احتياجاتها من الطاقة كهدف استراتيجي و تسعى لتحقيق هدفين هما:

– زيادة الواردات النفطية من دول الخليج العربي التي تملك ثلثي الاحتياطي النفطي العالمي.

– تنويع الواردات النفطية و كانت شمال إفريقيا على رأس المناطق و تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتأمين المناطق الإستراتيجية فيها.

إن مشروع الشراكة الأمريكية–المغاربية يهدف إلى تحويل دول المغرب العربي المرتبطة باتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى منطقة اقتصادية واحدة تحت الرعاية الأمريكية من أجل إقامة التبادل الحر عبر القطاع الخاص و إلغاء الحواجز الجمركية على البضائع المغاربية نحو الأسواق الأمريكية،وكذلك فتح الأسواق و الصناعات الإنتاجية و الاستخراجية أمام الإستثمارات الأمريكية،و تعتبر الجزائر بوابة المغرب العربي لما لها من وزن سياسي و اقتصادي في شمال إفريقيا،و تربطها علاقات اقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أولا :أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كون أن النفط فرض نفسه كسلعة إستراتيجية منذ أكثر من قرن،ثم تحول من سلعة إستراتيجية إلى سلعة تحول المناطق المنتجة لها إلى مناطق إستراتيجية يجب ضمان أمنها بشتى الوسائل، و هذا ما نجده عند الإدارة الأمريكية التي أدركت الأهمية الإستراتيجية للمنطقة النفطية العربية بالنسبة للاقتصاد الأمريكي،و بالتالي أدرجت من أولويات سياستها الخارجية ضرورة الهيمنة الدائمة على هذه المنطقة خاصة منطقة الخليج العربي و ذلك وفقا للمقولة المروجة في السياسة الخارجية الأمريكية التي تؤكد على أن أي محاولة من طرف قوة ما لبسط نفوذها على منطقة الخليج ستعتبر بمثابة المساس بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد أحداث11سبتمبر باحتلالها للعراق عام2003.

أما بالنسبة لدراسة العلاقات الأمريكية–الجزائرية نظرا للمكانة التي تحتلها الجزائر في المغرب العربي و شمال إفريقيا و كذلك لعدة اعتبارات لعل أهمها:

–الإمكانيات الاقتصادية التي تزخر بها الجزائر خاصة النفط و الغاز الطبيعي،و تزايد فرص الاستثمار الأمريكي فيها خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر.

– دور الجزائر في محاربة الإرهاب و تعاونها على الصعيد المتوسطي و في منطقة الساحل الإفريقي و المحاولات الحثيثة للولايات المتحدة الأمريكية لتأمين منابع النفط

– سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى السيطرة على منطقة المغرب العربي كجزء من إستراتيجيتها لإحكام سيطرتها على المناطق الحساسة و ذات الموقع الاستراتيجي المهم بالنسبة لمصالحها الحيوية و التي تشكل مجالا مهما للمهمات المستقبلية التي حددها الناتو لمواجهة الأزمات.

– عجز الشركات الفرنسية عن منافسة نظيراتها الأمريكية في الجزائر، حيث استحوذت هذه الأخيرة على عقود ضخمة للتنقيب عن النفط و استغلاله في الصحراء الجزائرية.

ثانيا :أهداف الدراسة

- إبراز دور النفط في الإستراتيجية الأمريكية في علاقتها مع الدول العربية ومدى تغيرها أو استمرارها.
- الكشف عن حقيقة التدخل الأمريكي في الدول العربية.
- معرفة السياسة الأمريكية لتحقيق أمنها الطاقوي و انعكاسات ذلك على علاقتها بالدول العربية عموما و الجزائر خصوصا.

ثالثا :إشكالية البحث

و عليه فالإشكالية التي يمكن معالجتها في بحثنا هي:

كيف أثر النفط على العلاقات الأمريكية–العربية عموما و الجزائرية خصوصا؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

– ماموقع النفط العربي في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في ظل المتغيرات الإقليمية و الدولية؟

– ما مكانة النفط في إستراتيجية الدول العربية في علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية؟

– ما الدور الذي يلعبه النفط في العلاقات الأمريكية–الجزائرية؟

رابعا :فرضيات الدراسة:

على ضوء الإشكالية المطروحة يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

الفرضية الأولى: ضمان المصالح الأمريكية في الوطن العربي مرهون بضمان تدفق النفط وضمان أمن إسرائيل و تأمين خطوط التجارة النفطية.

الفرضية الثانية: كلما ازدادت التهديدات الأمنية في المنطقة العربية ازداد مستوى الاهتمام الأمريكي بالنفط العربي.

الفرضية الثالثة: كلما استثمرت الولايات المتحدة الامريكية بعض القضايا الداخلية و الاقليمية للجزائر زاد نفوذها الاقتصادي و استغلال النفط فيها.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

هناك سببان أحدهما موضوعي و الآخر ذاتي:

السبب الموضوعي: يتمثل في الرغبة في التعرف على طبيعة العلاقات الأمريكية–العربية و مدى تأثرها بالنفط العربي من حيث مجالات التعاون أو الصراع و انعكاسات ذلك مع دراسة حالة العلاقات الأمريكية الجزائرية لأن معظم الدراسات السابقة تركز على منطقة الشرق الأوسط فقط.

السبب الذاتي: يرجع إلى ميولي الخاصة إلى دراسة المواضيع ذات الأبعاد الاقتصادية والإستراتيجية خاصة ما نعيشه من الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية بعد حرب الخليج الثانية1991،و احتلال العراق عام2003،مع تشتت الدول العربية،و الرغبة في معرفة التوجهات الأمريكية الجديدة في شمال إفريقيا و بالأخص الجزائر لما تزخره هذه الأخيرة من ثروات نفطية و غازية هائلة.

سادسا: حدود الدراسة

الحدود المكانية: نركز في دراستنا على العلاقة النفطية للولايات المتحدة الأمريكية بمجال حيوي يضم الدول العربية، و مدى تأثر هذه العلاقة بالمتغيرات الإقليمية و الدولية.

الحدود الزمنية: فالحدود الزمنية للدراسة فقد تمثلت بتطور صناعة النفط العربية منذ نشأتها في بداية عشرينات القرن العشرين إلى يومنا هذا مركزين على بعض المحطات المهمة التي لعب فيها النفط دورا كبيرا سواء في إطار التعاون أو الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث نجد من مظاهر التنافس الدولي على النفط العربي من خلال الاستثمار الذي أدى إلى بروز شركات النفط العالمية الكبرى ، مع التركيز على فترة ما بعد الحرب الباردة و محاولة الولايات المتحدة الأمريكية لفرض هيمنتها على العالم ، و يصل امتداد الدراسة إلى الحراك العربي الذي شهدته بعض الدول العربية و انعكاساته على أسعار النفط و على العلاقات الأمريكية العربية، أما بالنسبة لدراسة النفط في العلاقات الأمريكية الجزائرية فان الدراسة تمتد من 1990مع بداية الإصلاحات الإقتصادية التي عرفتها الجزائر و إبرام الطرفين اتفاقية الاستثمار الخاصة لما وراء البحار الى غاية 2014.

سابعا: المقاربة المنهجية

من أجل ضبط عناصر الخطة، تم الاعتماد على مقاربة منهجية مركبة تتكون من المناهج التالية:

المنهج الوصفي التحليلي: و ذلك من خلال تحليل دور النفط في الإستراتيجيتين الأمريكية و العربية و وصف انعكاسات ذلك على العلاقات الأمريكية–العربية.

منهج دراسة حالة: من خلال دراسة النفط في العلاقات الأمريكية–الجزائرية كنموذج،و لأن هذا المنهج يقوم على جمع البيانات المتعلقة بوحدة ما،بهدف الإحاطة بها و إدراك خفاياها و معرفة أهم العوامل المؤثرة فيها و تحديد طبيعة العلاقات بين أجزائها،فقد تم استخدامه في هذه الدراسة لغرض الحصول على المعلومات و الحقائق المتعلقة بالظروف المحيطة بالعلاقات الأمريكية–الجزائرية في المجال النفطي.

ثامنا: الدراسات و الأدبيات السابقة بشأن الموضوع

هناك العديد من الكتب و التحليلات التي طرحت لمناقشة موضوع النفط في العلاقات الأمريكية–العربية، ولكن تناولها في أغلب الأحيان تم بشكل عام من خلال تطرقها إلى العلاقات بين الطرفين في مختلف المجالات دون التخصيص في الجانب النفطي،و لعل أبرز الكتب:

1- الصراع الدولي غلى النفط العربي لحافظ برجاس: يبرز فيه أن تاريخ المنطقة العربية حافل بالصراعات الدولية، و أسباب تلك الصراعات تكمن في عاملين يتمثلان في الموقع الإستراتيجي و الثروة النفطية و يبرز موقع النفط العربي في خضم الصراع الدولي.
2- الثروة النفطية و دورها العربي: الدور السياسي و الإقتصادي للنفط العربي لعاطف سليمان، يضم بعض المعلومات الأساسية عن النفط العربي و بعض قضايا النفط العربي و هي من وحي تجربة الكاتب التي أتيحت له عبر السنوات التي قضاها في العمل في الصناعة النفطية في عدد من البلدان العربية النفطية.
3- الوطن العربي في السياسة الأمريكية لعبد الخالق عبد الله و آخرون: يحتوي على مجموعة من الدراسات التي تناولت تحليل السياسات الأمريكية تجاه الوطن العربي من زاويتين: من زاوية التعريف بالمبادئ و الإستراتيجيات الحاكمة لهذه السياسة، و من زاوية تحليل الأشكال المختلفة لتصريف تلك السياسة في ساحات عربية بعينها.

4- مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية لـ: أمين البار، منير بسكري و هو من الكتب الجديدة (ط 2014) حيث يسلط الضوء على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المغرب العربي التي تعرف ظهور مصادر تهديد جديدة للأمن، إضافة إلى أنها منطقة نفطية.

بالإضافة إلى المقالات و نذكر منها:الطاهر الزيتوني"الآفاق المستقبلية لإمدادات العالم و الدول الأعضاء من النفط:الفرص و التحديات"، إبراهيم بلقلة"مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية:الحاضر،المستقبل،التحديات"،خليل العناني"اللوبي النفطي الأمريكي"،عبد الخالق عبد الله"النفط و النظام الإقليمي الخليجي"،مظفر حكمت البرازي"صادرات النفط و الغاز الطبيعي من الدول الأعضاء و الممرات المائية العالمية للشحنات البترولية".

أما بالنسب للمراجع الأجنبية لعل أهمها كتاب نهاية النفط " **The end of oil**" لبول روبرت و كذا كتاب لروبرت كيوهان"**After hegemony cooperation and discord in the world political economy**

تاسعا: الصعوبات

من بين الصعوبات التي واجهتنا عند إعداد هذا البحث نذكر:

اختلاف الرؤى و التحليلات لبعض القضايا التي كان النفط فيها عاملا بارزا في العلاقات الأمريكية – العربية ، و من جهة أخرى تباين المعطيات الإحصائية مما استلزم الأمر العودة إلى الإحصائيات التي قدمتها المنظمات أو الوكالات الدولية المهتمة بشؤون النفط.

عاشرا: تبرير خطة البحث

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة، و اختبار مدى صحة الفرضيات أعددنا خطة تتكون من أربعة فصول، حيث خصصنا الفصل الأول كإطار نظري و جيوسياسي للدراسة من خلال استعراض بعض المقاربات النظرية المفسرة لدور النفط في العلاقات الأمريكية–العربية مركزين على نظرية الاختيار العقلاني، مقاربة الاستقرار بالهيمنة ثم نظرية التبعية بالإضافة إلى إبراز أهم الدول المنتجة و المصدرة للنفط،و كذا التعرف على الأهمية الاقتصادية و الإستراتيجية للنفط العربي.

– الفصل الثاني فقد خصصناه لموقع النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية في ظل المتغيرات الإقليمية و الدولية،بحيث نستهل هذا الفصل بدراسة موقع النفط العربي في السياسة الخارجية الأمريكية،ثم نتطرق إلى دراسة أثر المتغيرات الإقليمية و الدولية على العلاقات الأمريكية–العربي في المجال النفطي.

و في نهاية هذا الفصل نتطرق إلى أثر البعد النفطي في التحولات التي شهدتها الساحة العربية مركزين على تقسيم السودان و التدخل الأطلسي في ليبيا.

– الفصل الثالث فإنه يتمحور حول النفط في السياسة العربية و التحديات التي تواجهها مبرزين فيه محاولة الدول العربية استغلال ثرواتها النفطية في المجال التنموي و ربط علاقات مصلحة مع الولايات المتحدة الأمريكية و من جهة أخرى الانعكاسات السلبية للكارتل النفطي العالمي على السياسات النفطية العربية مما جعل هذه الأخيرة تسير في فلك الدول الكبرى و تابعة لها.

أما في المبحث الثاني من هذا الفصل فإنه يتمحور حول العوامل المؤثرة في السياسات النفطية العربية و انعكاساتها على العلاقات العربية–الأمريكية ،ثم نعرج في المبحث الثالث إلى أهم التحديات التي تواجه العلاقات النفطية الأمريكية العربية و آفاقها مركزين على تأثير الحراك العربي على أسعار النفط و كذا مستقبل العلاقات بين الطرفين و خاصة مع تزايد الشكوك حول نضوب النفط في بعض الدول و التوجهات الأمريكية الجديدة لاستغلال مصادر جديدة للطاقة و خاصة النفط و الغاز الصخريين.

– الفصل الرابع، فإننا خصصناه لدراسة النفط في العلاقات الأمريكية–الجزائرية في الفترة المحددة من1990– 2014 لمعرفة التوجهات الأمريكية الجديدة لتنويع وارداتها النفطية من خلال استغلال النفط الإفريقي و بناء شراكة اقتصادية مع دول المغرب العربي و بالخصوص الجزائر التي تملك ثروات نفطية و غازية هائلة، و مدى تأثير الأحداث التي مرت بها الجزائر على العلاقات بين البلدين،و معرفة بعض التحديات التي تواجه هذه العلاقة و آفاقها المستقبلية.

تحديد المفاهيم

***مفهوم النفط(Oil)**:كلمة مأخوذة من اللغة الفارسية"نافت''أو"نافتا''، و هي تعني قابل للسيران، أما كلمة بترول فهي مشتقة من كلمتين لاتينيتين"بترا'' (Petra)التي تعني الصخرة، و"أوليوم''(Oleum)التي تعني الزيت Petroleum،و لهذا يدعى بزيت الصخور أو الزيت الصخري[1] .

النفط الخام عبارة عن سائل يوصف باللون الأصفر إلى الأخضر أو الأسود،رائحته كريهة،يوجد في باطن الأرض، يتكون من مواد هيدروكربونية، و تكوينه الكيماوي يجعله مختلفا عن ترسبات عضوية أخرى من حيث مقادير الكربون و الهيدروجين و الأكسجين الداخلة في تركيب هذه الترسبات.

كما يعد النفط طاقة أحفورية ناضبة و ذات مخزون محدود[2]، كما تجمع مختلف التعاريف على أن النفط عبارة عن خليط من الفحوم الهيدروكربونية السائلة، يحتوي على فحوم هيدروجينية غازية و صلبة و سائلة و محلولة في ذلك الخليط[3].لذلك نجد تعريفات مختلفة بحسب الكثافة النوعية .

التعريف الأول: النفط هو مادة الهيدروكربونات السائلة ، و يطلق عليها النفط الخام مادة لزجة ، و هذه اللزوجة مختلفة حسب الكثافة النوعية لمادة النفط الخام[4]

– **التعريف الثاني:** ينظر إلى النفط على أنه مادة غازية، و هي الهيدروكربونات الغازية،و يطلق عليها الغاز الطبيعيNatural Gas،حيث تكون لعنصر الميثان أكبر نسبة فيه70–90%، و تمكين إسالته أو تسييله تحت ضغط عال و درجة حرارة عالية[5].

التعريف الثالث: في هذه الحالة،فالنفط عبارة عن سائل يتكون من خلائط معقدة، و غير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية،ذات تركيبات جزئية متنوعة و خواص طبيعية و كيماوية مختلفة،كما يحتوي على بعض الشوائب كالكبريت و الأكسجين و النيتروجين و الماء و الأملاح،و كذلك بعض المعادن.

---

[1]– محمد ختاوي،**النفط و تأثيره في العلاقات الدولية**،بيروت،لبنان:دار النقاش،ط1،2010،ص7.

[2] –Alexandre Paillard et les autres, **Géopolitique du pétrole** ,Paris :Edition technique,2005,p239.

[3]– جابر عدنان،**العرب و عصر ما بعد النفط**،دمشق:دار علاء الدين،ط1،2004،ص8.

[4]– محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي** ، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية ، 1983،ص8.

[5]– نفس المرجع ، ص9.

من خلال ما تقدم يمكن أن نتوصل الى أن كلمة النفط بمعناها الواسع تطلق على جميع الترسبات التي تتكون في باطن الأرض بصورة طبيعية،و لكن الكلمة بمعناها التجاري الضيق تقتصر عادة على الترسبات السائلة أي الزيت الخام "البترول"،بينما يطلق على الترسبات الغازية اسم الغاز الطبيعي ، و على الترسبات الجامدة اسم الفحم الحجري.

الاحتياطي النفطي: هو ذلك الجزء من الموارد النفطية القابلة للاستخلاص أو المتوقع قابليتها للاستخلاص تجاريا من مكامن النفط المقدرة باحتمالية معينة تتدرج من احتياطات مثبتة أو مؤكدة (Proved reserves) باحتمالية 90% إلى احتياطات محتملة (Probable reserves) باحتمالية50%، إلى احتياطات ممكنة (Reserves possible) باحتمالية10%.[1]

***مفهوم المخزون النفطي:** هو حجم النفط الموجود بصورة فعلية،و المستخرج من باطن الأرض ليخزن في إحدى صورة التخزين، حيث تلجأ الدول و شركات النفط إلى تخزين كميات من النفط في صورته الخام،و في صورة منتجاته المكررة[2].

بدأ الاهتمام به عقب أزمة السويس سنة1956،و التي أثرت على حجم النفط المتدفق إلى الدول الصناعية، و ازدادت بشكل كبير عندما تزايد دور الدول المنتجة في الصناعة النفطية في السبعينات خاصة بعد انتشار التأميم و المشاركة و استخدام النفط كسلاح سياسي.

و ينقسم المخزون النفطي إلى ثلاثة أنواع[3] :

1- **المخزون الاستراتيجي:** و هو الكميات المخزونة لتحقيق أهداف متعلقة بتأمين و حماية الدول من التقلبات التي قد تحدث في الامدادات النفطية، بالاضافة إلى محاولة التأثير من جانب الدول المستهلكة على ظروف عرض و طلب النفط لخفض أسعاره.

---

[1]- الطاهر الزيتوني،"الآفاق المستقبلية لإمدادات العالم و الدول الأعضاء من النفط"، **مجلة النفط و التعاون العربي**،الكويت:منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، المجلد38،العدد142 ، صيف2012.ص16.

[2]- فتحي أحمد الخولي، **اقتصاديات النفط**،السعودية، جدة، دار حافظ للنشر و التوزيع ،1992، ص179.

[3]- أمينة مخلفي، **محاضرات حول الاقتصاد البترولي-اقتصاد النفط-**،الجزائر:جامعة قاصدي مرباح- ورقلة،2014/2013،ص49.

2- **المخزون التجاري:** و هو الكميات المخزونة لتحقيق أهداف تجارية متمثلة في الحصول على مستويات أعلى من الأرباح.

3- **المخزون النفطي العائم:** و هو كميات النفط المخزونة في الناقلات المتحركة أو الساكنة(كالناقلات التي انتهى عمرها التشغيلي و أصبحت أملة للتجريد).

***مفهوم الكارتل النفطي:** إن مصطلح (Cartl)مشتق من كلمة(Charta)اللاتينية التي تعني"ميثاق"،و الكارتل هو الحلف الاحتكاري الذي يتم بين عدة منشآت.يظل بعضها مستقلا عن بعض رغم وجود إتفاق يلزمها جميعا بالعمل على تحديد أو إزالة المنافسة فيما بينها[1]، و تتعهد المنشآت، الأعضاء في الكارتل بالعمل على تقاسم الأسواق أو على الأقل تحديد كمية المنتجات أو أسعار البيع، أو عليها كلها،و قد يكون الكارتل دوليا ويكون مجال عمله السوق الدولية كما هو الحال للكارتل النفطي الذي يضم عدة شركات يتحالف بعضها مع بعض للسيطرة على السوق العالمية للنفط بتحكمها في الأسعار زيادة أو نقصانا.

كما أنه لا يتم هذا الكارتل إلا بين المنشآت الكبرى المتقاربة الأحكام و التي تنتج المنتوجات نفسها،أو المنتوجات المتشابهة و المكملة لبعضها.

***مفهوم سلاح النفط:** ظهر مفهوم "سلاح النفط" لأول مرة في 1935-1936 عندما فكرت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في فرض عقوبات ضد موسوليني بايطاليا ، لكن الجمعية العامة لم تستخدم الحظر النفطي ضد ايطاليا لأنها كانت غير قادرة على وقف الإمدادات إلى ثالث دولة مستوردة للنفط في تلك الفترة .

كما استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات النفطية لأول مرة ضد اليابان عام 1941 بسبب الاحتلال الياباني للصين ، كان الحظر النفطي فعالا نظرا لحساسية طرق الإمدادات النفطية اليابانية و لان 80 بالمئة من النفط الياباني مصدره الولايات المتحدة الأمريكية[2]

و كذلك نجد الحظر النفطي العربي في حرب أكتوبر 1973 في إطار الصراع العربي الإسرائيلي .

[1]- محمد ختاوي، المرجع السابق، ص332.

[2] -Roger Stern ,"Oil as a weapon ", **The Montreal review**, may 2010 ,in site: http://www.themontrealreview.com

مفهوم الإستراتيجية:

تاريخيا أتت كلمة إستراتيجية من كلمة إغريقية " استراتيجن " **stratégien** و معناه الآمرة على الجيش و أول من استخدم لفظ إستراتيجية هو الكاتب الفرنسي المختص في الشؤون العسكرية " مولي دي ميزاروا" قبل الثورة الفرنسية ، فتعددت التعاريف لهذه الكلمة في البداية و تم ربطها بالمعارك و الحروب لكن حاول المعاصرون من منظري الفكر الاستراتيجي تجاوز أوجه القصور ، و يعتبر الجنرال " اندريه بوفر " واحدا من بين ابرز من عرف الإستراتيجية تعريفا يقارب إلى ما تعنيه حقيقتها .

و بالتالي يمكن تعريف الإستراتيجية على أنها علم و فن استخدام الوسائل و القدرات المتاحة، و في إطار عملية متكاملة يتم إعدادها و التخطيط لها بهدف خلق هامش من حرية العمل بعين صناع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا في أوقات السلم و الحرب. [1]

مصادر الطاقة غير المتجددة: و تسمى أيضا بالطاقة الأحفورية، و هي التي يكون رصيدها في الطبيعة ثابت، و يتناقص عبر الزمن مع زيادة عمليات الاستخدام أو الاستخراج مما يجعلها معرضة للنفاذ، حيث أن نقصها يضع قيدا على عمليات التنمية[2] وهي الفحم الحجري،النفط،الغاز الطبيعي، و كذا الطاقة النووية من خامات اليورانيوم.

مصادر الطاقة المتجددة: و هي المنتجة من مصادر طبيعية متجددة باستمرار أي غير ناضبة،و هي متوفرة في الطبيعة سواء كانت محدودة أو غير محدودة، وهي موارد بتزايد الرصيد المتاح منها نتيجة للنمو الطبيعي شرط أن يكون معدل السحب منها لا يفوق معدل التجدد مع اعتماد عمليات إعادة الاستخدام، من **أهم هذه المصادر**: الطاقة الشمسية،طاقة الرياح،القوى الهيدرومائية،الطاقة الجيوحرارية، و الطاقة المستخرجة من المنتجات الزراعية و غيرها.

---

[1]– للاطلاع أكثر انظر : فهمي عبد القادر محمد ، **المدخل إلى الإستراتيجية** ،عمان ، الأردن ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ،ط1، 2011، ص27

[2]– إيمان عطية ناصف، **مبادئ اقتصاديات الموارد البيئية** ،القاهرة:المكتب الجامعي الحديث،2008،ص ص14–15.

إن جميع أنواع الطاقة الحديثة سواء منها الناضبة أو المتجددة،تشترك كلها في كونها بحاجة إلى استعمال قدر من التكنولوجيا من أجل توفيرها و الاستفادة منها[1].

مفهوم الأمن القومي: هو القدرة على توفير أكبر قدر من الحماية و الاستقرار للعمل الوطني و القومي في كافة المجالات السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية،الثقافية،العسكرية،و العلمية و التكنولوجية ضد كافة التهديدات الداخلية و الخارجية سواء كانت إقليمية أو عالمية[2]،كما يعتبر الأمن القومي من الأمور الهامة التي تتصدر أولويات الأمم و إن اختلف في قوتها و حجم الأخطار التي تتعرض لها،حيث بقياس نجاح أي أمة بقدر ما توفره لشعبها من أمن،و لقد برز تعبير الأمن القومي على الصعيد السياسي واضحا في العصر الحديث و ارتبط بالأحداث العسكرية على وجه الخصوص بالتوازنات الإستراتيجية و صراعات القوى،و يرجع"أموس جوردن""**Amos Jordan**"ظهور الأمن القومي كمصطلح علمي منذ الحرب العالمية الثانية، أما جوزيف ناي **Joseph Ney**، و روبرت كيوهان **Robert Keohane** فيعتقدان بأنه ناتج عن الحرب الباردة، تناولته الدراسات من خلال مدرستين:الأولى هي المدرسة الاستراتيجية التي تركز على الجانب العسكري و التهديد الخارجي، و الثانية هي المدرسة المعاصرة أو التنموية التي ترى أن مصادر التهديد لا يقتصر فقط على التهديد الخارجي، و إنما أيضا على التهديد الداخلي الذي يشمل أبعادا اقتصادية و ثقافية.

مفهوم الأمن الطاقوي: يختلف مفهوم أمن الطاقة من دولة لأخرى، حسب طبيعة مفهوم السيادة الوطنية، و العلاقات القائمة بين المنتجين و المستهلكين في المجال الطاقوي، حيث تطور هذا المفهوم من ارتباطه بالسيادة على الموارد الطبيعية، و حرية الدولة في تحديد أفضل السياسات لاستغلالها[3]،كما أن أمن الطاقة يقوم على الاستمرارية و الاستدامة و الإمدادات الموثوقة و بأسعار معقولة، حيث تندرج تحت هذا التعريف عدة عناصر لتحقيق الأمن الطاقوي للدول المستهلكة و هي:

- استمرارية الإمدادات بمصادر الطاقة أي تدفقها نحو الدول المستهلكة بشكل مستديم دون انقطاع.

- المصادر الموثوقة لمختلف الموارد الطاقوية وهي مناطق الإنتاج الأساسية.

---

[1]-عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية،الجزائر :جامعة الحاج لخضر –باتنة،2008/2007، ص 14.

[2]- محمد عبد الله الماخذي،"الأمن القومي"،(تاريخ الاطلاع:2014/8/7)
. http://www.asbar.com/ar/monthly-issues/1129.article.htm

[3]- حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**،بيروت ، لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية،2000،ص15.

– أسعار معقولة لمصادر الطاقة و خاصة النفط لأنه يعرف نموا متزايدا للطلب عليه و يعرفها"بول روبرت"**Paul Roberts** بأنها:"هي قدرتنا على إشباع الطلب على الطاقة بإنتاج كميات كافية من الوقود و الكهرباء و بأسعار معقولة،و تحرك تلك الطاقة إلى البلدان التي تحتاجها عند الحاجة إليها ليبقى اقتصادها متواصل و سكانها راض و حدودها محمية "[1]

– عدم إلحاق الضرر بالبيئة لأن نمو استهلاك الوقود الأحفوري المشكل أساسا من الفحم،النفط و الغاز الطبيعي يؤدي إلى تركز غاز ثاني أكسيد الكربون(Co2) بمعدلات كبيرة في الغلاف الجوي و الذي يحدث ظاهر الاحتباس الحراري مما يؤثر على النظام المناخي[3] يركز اقتصاد الطاقة على النقل،التجارة،التمويل،الاستثمارات،الشركات،المؤسسات المالية الدولية،أما الدراسات الجيوسياسية ينصب اهتمامها على سياسة خطوط الأنابيب و أزمات الطاقة، بلدان العبور.

في حين تركز الدراسات البيئية على الطاقة المستدامة و مدى ارتباطها بالوعي البيئي.

[1] –Paul Roberts, **The end of oil**.USA :Library of Data, congress Cataloging in publication,2005,p238.

[3] –Barry Barton,**Energy security :Managing risk in a Dynamic Environment** , legal and Regulatory environment ,Oxford University Press,2004,p15.

الفصل الأول

الإطار النظري

و الجيوسياسي للدراسة

لقد كان و ما يزال العامل الاقتصادي المفسر الأساسي لظواهر العلاقات الدولية منذ اندلاع الثورة الصناعية في أوروبا و بالتحديد في انجلترا إلى غاية مرحلة ما بعد الحرب الباردة في العقد الأخير من القرن العشرين و البدايات الأولى من القرن الحادي و العشرين.

عرفت أهمية العامل الاقتصادي تزايدا ملحوظا في فترة ما بعد الحرب الباردة أين تحول الصراع من صراع إيديولوجي–عسكري إلى صراع اقتصادي–حضاري، تكون الغلبة فيه للأقوى إقتصاديا و تكنولوجيا،و هو ما تفسره العلاقة التنافسية بين الولايات المتحدة من ناحية و دول الاتحاد الأوروبي من ناحية ثانية و اليابان و دول جنوب شرق آسيا من ناحية ثالثة في إطار ما يعرف بالنظام الدولي الجديد إلى درجة أصبح الحديث يتداول حول عودة الحرب الباردة و لكن بطبيعة اقتصادية[1].

المبحث الأول: المقاربات النظرية المفسرة لدور النفط في العلاقات الأمريكية-العربية

نظرا لأهمية المتغير الاقتصادي، فإنه هناك عدة مقاربات تركز عليه في تحليلها للعلاقات الدولية،لكننا نركز على المقاربات التالية في بحثنا هذا على سبيل المثال لا الحصر.

المطلب الأول: مقاربة الاختيار العقلاني

هناك غياب واضح للأبعاد الاقتصادية في أعمال الواقعيين التقليديين من أمثال"هانس موريغانثو"**Hans J.Morgunthau**،و"جون هيرز"**John Herz**،لأنهم اهتموا بشكل كبير و أساسي أثناء فترة الحرب الباردة في كتاباتهم بالأمن القومي، ولكن من جانب آخر،اهتم الواقعيون الجدد بالعوامل الاقتصادية مدفوعين برغبتهم في معالجة تقصير الواقعية التقليدية من جهة و استجابة للقضايا التي برزت في السبعينات من القرن العشرين،مثل قضايا التجارة،المال، و الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى.

فالواقعية الجديدة تعتبر من المقاربات التي تعتمد على نموذج الرجل الاقتصادي في تحديد أهداف الدولة العقلانية، فهي تتصور و تفهم الفواعل كفواعل أنانية و الأفراد أو المنظمات سلوكاتهم ناتجة عن حسابات عقلانية للتكاليف و الفوائد، تتابع الفواعل بوعي و إدراك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها بأدنى حد من

[1]– عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية** ، الجزائر:دار الخلدونية،ط1،2007،ص84.

التكاليف و الفوائد ، من بين الخيارات السلوكية فهم يختارون واحد هو الأمثل يفضلونه بالنظر إلى النتائج و العقبات التي يواجهونه[1].

الميركانتيلية وجه من وجوه القومية[2] ،وهي تدعو إلى حكومة تتدخل في شؤون الأسواق لتضمن المصالح الذاتية لأهمها،و من هنا يذهب الاتجاه الواقعي الميركانتيلي إلى أن القيم السياسية و المصالح هي التي تعد محددات حاسمة للعلاقات الاقتصادية،الدولية، و يفترض جيبلن " **Giplin**" بأن الطبيعة الجوهرية للعلاقات الدولية لم تتغير عبر آلاف السنين إذ تستمر العلاقات الدولية في كونها صراعا متكررا على الثروة و القوة بين الأفراد المستقلين في حالة الفوضى.

الفرع الأول: نشأة نظرية الاختيار العقلاني

تسترشد نظرية الاختيار العقلاني بالافتراض الذي يقول بأن البشر عقلانيون(*) و يبنون أفعالهم على ما يرون أنه أكثر الوسائل فعالية لتحقيق أهدافهم في عالم نادر الموارد،فإن ذلك يعني الوزن المستمر لخيارات الوسائل في مقابل خيارات الغايات ثم الاختيار من بينها و من هنا جاء مصطلح الاختيار العقلاني[3].

كثيرا ما العقلانية تؤخذ لتشمل مجموع نماذج الاختيار الشخصي الناشئة في الاقتصاد،هذا التعريف مقبول من أغلب الاقتصاديين الذين يعتقدون أن العملاء أو الوكلاء الاقتصاديين خططوا عقلانيا بالنسبة لهذا التعريف،و هو أيضا مقبول لدى أغلب النفسانيين و واضعي نظريات القرار السلوكي الذين يتجهون ليعتقدوا أن هذه النماذج في نزاع الحقائق[4].

---

[1] –Volker Rittberger," Approaches to the study of foreign policy from international relations theories", in site internet: http://www.isaoet.org/noarchive/rittberger.htm/

[2] – أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية :دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، بغداد:مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2007، ص374.

(*)– العقلانية مصطلح مستمد من علم الاقتصاد و مفاده قيام الفاعلين الاقتصاديين بتعظيم مكاسبهم أو بتعبير آخر تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع Utility maximisation، وقد دخل مفهوم العقلانية إلى العلوم الاجتماعية من خلال تصور الإنسان اقتصادي التوجه،فصانع القرار الذي يفكر بمنطق اقتصادي"عقلاني يتخذ مواقفه وفق حسابات الربح و الخسارة،فهو يختار من بين مجموعة البدائل، و ذلك بحساب النتائج المترتبة عن كل واحد منها و انعكاساتها على مصالحه، و من ثمة ينتقي الإستراتيجية التي تعود عليه بأفضل المحصلات.

[3] –Ruth A. Wallace and Alison wolf**, Contemporary Sociological theory**, USA: New Jersy,1995,pp279-281.

[4] -Gilboa Itzhak, **Rational choice**, London, England: The Milt press Cambridge-Massachusetts, 2010,p5.

ظهر أحد ردود الفعل على نظرية الوظيفة البنائية لـ"بارسونز"تحت اسم نظرية التبادل **Exchange Theory**، و أصبحت مهمة في الولايات المتحدة،و ارتبطت منذ الخمسينات باسم كل من "جورج هومانز"و"بيتر بلاو"،و قد انطوت نظرية التبادل على رفض النظرية الكبرى وقد حاول"هومانز"على بناء نظرية استنباطية انطلاقا من المبادئ الأولية لعلم النفس السلوكي و تدعي النظرية في منطلقها الأساسي أن البشر يمارسون سلوكا يجلب لهم منافع و يشبع لهم حاجات، وصورة المجتمع عند هذه النظرية تتلخص في أن نشاطات البشر المتبادلة ترمي إلى الحصول على الحد الأقصى من المنفعة، و هي تركز في ذلك على الإجراءات العقلانية التي يتبعها البشر في تقرير أفعالهم[1].

إن هذه النظرية أول ما ظهرت و نشأت في علم الاجتماع، و لعدم فصل الحقول المعرفية في العلوم الاجتماعية خاصة العلوم السياسية، و بالأخص العلاقات الدولية في صناعة القرار السياسي الخارجي،و في نظريات الربح و الخسارة ألا و هي نظرية الألعاب.

أشار "ليفي"**Levi**" إلى أن المبادئ الأساسية لنظرية الاختيار العقلاني قد اشتقت من النظريات الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة في علم الاقتصاد السياسي مثل نظرية المباريات **Games Theory**،و بفضل الجهود التي قام بها جيمس كولمان **James S.Coleman**عام 1989حيث أصبحت نظرية الاختيار العقلاني من النظريات الهامة لعلم الاجتماع المعاصر،و كذلك بناء على مجموعة من النماذج المتغيرة،قدم فريدمان و هيكتار(1998)**Friedman and Hechter**ما وصفاه بأنه نموذج هيكلي لنظرية الاختيار العقلاني حيث يتضح أن الفرد هو الوحدة الأساسية لعملية التحليل[2] .

فمن الدراسات الأولى في المنظور العقلاني تلك الدراسات التي نظرت إلى الدول كفاعل عقلاني و ذكي هي دراسة إلى الكاتب "سدني فيريا"الذي فسر أسباب الحرب العالمية الثانية و حمل ألمانيا إستراتيجية السيطرة على العالم و قلب النظام الدولي،كما تعامل مع الدول على أنها قطع على لوحة الشطرنج،كذلك نجد المؤرخ الألماني"شمت"**Shmitt**الذي قدم فرضيات متعاكسة لسابقه تكمن في الطابع التحليلي المتطور للكاتبين السابقين لذلك اعتبر مرجعا للمنظور العقلاني.

---

[1]– إيان كريب، **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس**، ترجمة: محمد حسين غلوم، الكويت:عالم المعرفة،1990 ، ص100.

[2]– سامية خضر صالح، **المشاركة السياسية و الديموقراطية:اتجاهات نظرية و منهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا**،القاهرة،2005، عبر الموقع: http://www.katobarabia.com

– **مرحلة الاستراتيجية:** أخذ التحليل العقلاني مكانة هامة في تحليل الاستراتيجيين التقليديين الذين تعاملوا مع الدول كفواعل تضع سلوكياتها وفقا لمعطيات و خطط محسوسة و هادفة حيث نجد في هذا المجال المدرسة العسكرية التي تعامل الدول على أنها فواعل تسعى إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل قدر من التكلفة، ثم تطورت هذه الدراسات مع أبحاث الاستراتيجيين الجدد.

– **المرحلة الواقعية:** فقد شهد هذا المنظور التطور الحقيقي الذي عرفته العقلانية كان في ظل الواقعية عندما دعا"هانس موريغانتو" إلى دراسة الجوانب العقلانية المفهومة من سلوك الدول و تجنب الغامض منها، و أكد أن الدول عبارة عن كرات بليارد صلبة،بمعنى أنها تتصادم خارجيا، و المتغيرات الداخلية لا تساهم في صناعة السلوك الخارجي، لذلك فهي فواعل مغلقة و السلوك الخارجي لهذه القرارات.

الفرع الثاني: فرضيات نظرية الاختيار العقلاني

حاول روبرت جيبلن**Robert Giplin**بناء تطور نظرية من علم الاجتماع و الاقتصاد و أول مبدأ حول النسق الدولي و هو فرضية أن النسق الدولي في استقرار مادامت ليست هناك دولة ترى فائدة في تغييره،و أن الدولة تسعى إلى تغيير الوضع في النسق الدولي، إذا كانت الفائدة المتوقعة تفوق الكلفة، فالدولة تسعى إلى تغيير النسق الدولي عن طريق التوسع الجغرافي و الاقتصادي و السياسي إلى غاية الكلفة الحدية،وعند الوصول إلى التوازن بين تكلفة التوسع و فائدته فإن الأعباء الاقتصادية للحفاظ على الوضع القائم ستزداد في الارتفاع بسرعة،ونظريته تحاول تفسير صعود و أفول القوى العظمى و يرى أن هناك عوامل داخلية في الدولة تلعب دورا في صعودها أو هبوطها،من بين ذلك تأثير مستويات الرفاه في العزوف عن الروح القتالية،و تراجع معدلات النمو الاقتصادي و حجم الاستثمارات الخارجية و تقلص عاداتها و التغير الهيكلي في الاقتصاد[1]

وضع روبرت جيبلن خمسة افتراضات أساسية أو رئيسية للاختيار العقلاني و هي[2]:

1- النظام الدولي يكون مستقرا إن لم تعتقد أية دولة أنه من المفيد تغيير النظام .
2- أية دولة ستحاول تغيير النظام الدولي إذا كانت الأرباح المتوقعة تتجاوز المصاريف أو النفقات المتوقعة.

[1]– عبد العالي عبد القادر، **محاضرات نظريات العلاقات الدولية** ، عبر الموقع: http://www.abdelaliable.tk

[2] – Martin Griffiths , **Fifty key Thinkers in international relations,** USA, New York:Routhedge,1999.p13.

3- أية دولة ستطلب تغيير النظام الدولي عبر التوسع الإقليمي و السياسي و الاقتصادي حتى النفقات الحدية للتغيير الإضافي تكون مساوية أو أكبر من الأرباح المتوقعة.

4- ما إن يحصل التوازن بين النفقات و الأرباح للتغيير الإضافي و الامتداد يكون نحو النفقات الاقتصادية للحفاظ على الوضع ليرتفع أسرع من القدرة الاقتصادية و ليدعم الوضع.

5- إذا لم يحل الإختلال في النظام الدولي حينئذ النظام سيتغير و ينشأ التوازن الجديد الذي يعكس إعادة توزيع القوة.

إذن افتراض الدول العقلانية هو البحث عن تعظيم المكاسب عبر ترتيب الأهداف هذه الافتراضات سمحت للمحللين الواقعيين لدعمهم التنبؤ حول محيطهم[1]، عندما يكون القادة عقلانيين أنانيين، سيستجيبون للحوافز و إجبار تزويدهم من قبل المحيط في اتجاهات محسوبة لزيادة الثروة، الأمن، السلطة لدولهم[2].

يعتبر "جيبلن"أن التاريخ العالمي منذ معاهدة واستفاليا 1648، عرف فترة تغيير و استقرار داخل النظام المحوري للدولة أو من النواحي الأخرى للنظام الذي يعتمد على وجود التجانس السياسي و الاقتصادي،لكن المحافظة على الاستقرار صعب التحقيق بسبب التغير الاقتصادي و التكنولوجي[3] و تعتبر الحرب أهم آليات التغيير،و هي التي تحدد الدولة أو مجموعة الدول التي تسيطر و تحكم النظام وتعتبر العوامل التي كانت وراء التغيير في النظام الدولي عوامل بيئية و هذا ما يشكل دوافع أو حوافز للدول لتحاول تغيير النظام لمصلحتها مثل التغيرات السكانية و الانتشار العسكري و التكنولوجي عبر النظام يمكن اعتبار أحسن عمل في واقعية السقوط و الصعود لجيبلن حيث يوضح الطبيعة الأساسية للعلاقات الدولية لم تتغير منذ آلاف السنين، و العلاقات الدولية مستمرة في عودة الصراع من أجل الثروة و السلطة ضمن العوامل المستقلة في دولة الفوضى:التطورات الداخلية و الدولية تؤدي إلى أن الدول تنمو بنسب مختلفة و سقوط و صعود الدول نسبيا،فالصراع الناتج فإن الدول تختار الدخول في الصراع لأنها تحسب المنافع و زيادة الأرباح، و بصفة خاصة فإن النظام الدولي وضع من أجل السلطة القائدة في النظام حيث التغيير في السلطة يؤدي إلى الصراع في النظام[4] .

---

[1] –Robert O. keohane , **After hegemony, Cooperation and discord in the world political economy** ,USA :Princeton University Press, New Jersey ,1984,p66.

[2] –Idem,p66.

[3] –Martin Griffiths, **Fifty key Thinkers in international relations**, op cit, p 19.

[4] – Martin Griffiths, **International relations Theory for the Twenty first century**: **An introduction,** London and New York: Routhelge Taylor and francis Group, 1st published, 2007,p15.

و في حالة تمكن قوة إقتصادية من السيطرة على الاقتصاد الدولي، سينجز عن ذلك دعم للاستقرار و الذي سيشجع بدوره الدول الأخرى على التعاون مع القوة المهيمنة و مع قوى أخرى[1].

يركز"جيبلن"على أن العلاقات بين الدول تتسم بدرجة عالية من التنظيم و أنه على الرغم من أن النظام الدولي ذو طبيعة فوضوية فإن النظام يمارس أحد عناصر السيطرة على سلوك الدول، ووفقا له فإن السيطرة على النظام الدولي تنتج عن ثلاثة عوامل هي[2]:

1- توزيع القوة بين التحالفات السياسية و حسب ما يقول ريمون آرون**Rimon Aron**أن النظام الدولي دائما يقوم على أساس احتكار القلة، ففي كل فترة يجدد الأعضاء الرئيسيون النظام أكثر من تحديدهم أو التزامهم به لذلك تسعى هذه الدول المهيمنة إلى ممارسة السيطرة على النظام بهدف تعزيز مصالحها الذاتية.

2- هيبة الدولة و مقامها بين الدول الأخرى، و تقابل الهيبة في ميدان العلاقات الدولية دور السلطة في السياسة المحلية وللهيبة كما للسلطة أساس أخلاقي و عملي، فالدول الأقل قوة تتبع إلى حد ما قيادة الدول الأقوى، ويرد ذلك جزئيا إلى قبولها بشرعية و فائدة النظام القائم،فالهيبة و ليس القوة هي العملة اليومية في العلاقات الدولية، و لهذا السبب فإن فترات السلام و الاستقرار النسبيين كانت في تلك الحقب التاريخية التي يتم فيها مقدار الهيبة بشكل واضح.

3- وجود مجموعة من الحقوق و القواعد التي تتحكم أو على الأقل تؤثر في التفاعلات بين الدول و هذه القواعد المؤثرة تغطي ثلاث نواح و هي:

- القواعد المتعلقة بالتصرف الدبلوماسي و الاتصال السياسي بين الدول.
- قواعد الحرب في حالة الدول التي لها دين مشترك أو حضارة مشتركة.

القواعد الاقتصادية لأن المصلحة التجارية المتبادلة تقتضي ضمان نوع من الحماية للتجارة و التجار.

نظرية الاختيار العقلاني مقاربة أستخدمت من قبل علماء الاجتماع لفهم السلوك الإنساني، كما تعتبر البراديم المسيطر في الاقتصاد، لكنها استخدمت في العقود السابقة على نطاق واسع في مجالات أخرى مثل علم الاجتماع، العلوم السياسية و الانثروبولوجيا.

---

[1] –Paul. R. Viotti, Mark. V.Kauppi, **International Relations Theory : realism ,Pluralism, Globalism and Beyond** , Landon :Ellyn Bacon;1999,p78.

[2] – أنور محمد فرج،المرجع السابق،ص ص377–378.

من خلال نظرية الاختيار العقلاني يتضح أن الأفراد جميعهم لديهم رغبات ثابتة و غير متغيرة،وبافتراض أن الأفراد جميعهم يتميزون بالعقلانية،فإنه من الممكن تقديم الرغبات حسابيا كفائدة و بذلك تصبح الموضوعات ذات الفائدة الأكبر هي الأكثر تفضيلا عن الموضوعات ذات الفائدة الأقل،و يرغب الأفراد دائما في زيادة الفائدة التي تعود عليهم،أما بخصوص المواقف التي تتطلب اختيارا، فيفترض أن يجمع الأفراد معلومات عن البدائل المتاحة،و يقيمون تكاليف و فوائد هذه البدائل،و بحسب مستوى الفائدة المتوقعة طبقا لكل بديل من هذه البدائل يكون التحرك نحو الفائدة الأكبر توقعا[1] .

كانت فرضيات الاختيار العقلاني أساسية و طبقت بشكل واسع في دراسة السياسة المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ1960،إلى جانب المصالح الانتخابية تأتي سياسة الكونغرس في الطليعة و تشجع استخدام وسائل لدراسة السياسة و تفتح إمكانية استخدام دراسات كمية في تحليل التقهقر و التذبذب إلى جانب تقنيات إحصائية أخرى متطورة من طرف الاقتصاديين[2] ،كما يعتقد المدافعون عن المقاربة العقلانية في السياسة الخارجية أن بناء مسلمات نظرية تستند إلى عامل العقلانية قد يفضي إلى مجموعة من الانعكاسات الإيجابية على السلوك الخارجي[3].

مقاربة الاختيار العقلاني هي من أكثر المقاربات شيوعا في تحليل السياسة الخارجية،يرى أصحابها أن الدول تشكل وحدات منفصلة عن بعضها البعض،تسعى كل منها إلى تعظيم مكاسبها في البيئة الخارجية فهم يفسرون السياسة الخارجية في إطار فرضية الفعل–رد الفعل،بحيث أن كل تصرف دولي ناتج عن عملية حسابية دقيقة لمختلف جوانب احتمالات التصرف الممكنة[4]، والحل الأفضل عند جيبلن هو أن تعمل الدولة على تعزيز سيطرتها على البيئة الدولية من خلال التوسع الدائم لمصالحها السياسية في الخارج بطريقة عقلانية،حينما تكون الفوائد أكبر من التكاليف،فمع زيادة قوة الأمة تقل تكاليف التوسع و يزيد حجم الفوائد،

[1] – سامية خضر صالح،المرجع السابق،ص74.

[2] –Chris Brown, **Understanding international relation**, USA: New York,2nd edition, Palgrane,2001.p40.

[3]–P.M. Morgan, **Theories and approaches to international politics**, USA: New jersey:transaction,1987,pp176-177.

[4]– جونسن لويد، **تفسير السياسة الخارجية**، تر:محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم، الرياض: جامعة الملك سعود ، 1989 ، ص6.

وبالتالي فالدولة الأكثر ثراء و الأشد بأسا هي التي تختار حزمة أكبر من أهداف الأمن و الرفاهية عن تلك الدولة الأقل ثراء و قوة[1].

الفرع الثالث: نموذج الفاعل العقلاني" Rational Actor":

كان لنظرية الاختيار العقلاني الدور الكبير في تفسير سلوك السياسة الخارجية المنتهجة من طرف صانع القرار في الدولة،حيث قدم"غراهام آليسون"ثلاثة نماذج[(*)] أو أطر تحليلية لفهم عملية صناعة القرار الخارجي ،ومن بينها نموذج الفاعل العقلاني.

يقوم هذا النموذج على محاولة تفسير سلوكية الدولة تجاه حدث أو دولة أخرى عبر تحليل عقلاني للأهداف التي تعمل الدولة لها،فيقدم شرحا منطقيا للحسابات الدقيقة التي قد تكون الدولة قامت بها لاختيار سياسة معينة،و في إطار هذا النموذج مثلا يعتبر العالم السياسي"هانز مورغنثو"أن الولايات المتحدة الأمريكية قد دخلت الحربين العالميتين الأولى و الثانية نتيجة المخاطر المترتبة عن اختلال ميزان القوى في أوروبا في الحربين[2].و يحدد"أليسون"**Allison** العناصر الأساسية لنموذج الفاعل العقلاني أو الرشيد كما يلي[3]:

- **الأهداف و الغايات:** التي يقوم اللاعب العقلاني بوضعها من خلال الأهداف المفضلة التي توضح قيمة المنفعة
- **الخيارات:** و يجب على اللاعب العقلاني اختيار البديل أو الخيار من بين الخيارات المطروحة خلال عملية صنع القرار السياسي.
- **النتائج:** لكل بديل أو خيار من الخيارات المطروحة عدة نتائج محتملة تسمح للاعب العقلاني بأخذها في الاعتبار مما يمكنه من اتخاذ القرار العقلاني أو الرشيد.
- **الخيار:** الخيار العقلاني أو الرشيد هو عبارة عن اختيار البديل أو الخيار الذي يحقق أعلى مكاسب أو فوائد ممكنة.

يستعمل هذا النموذج التحليلي عادة في نظريات التفاوض و نظريات الردع،و نظرية الألعاب.

---

[1]– عمار بن سلطان، **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**، الجزائر:طاكسيج.كوم للدراسات و النشر و التوزيع،2009 ، ص190.

[(*)] – و هي نموذج الفاعل العقلاني ،نموذج العملية التنظيمية ،نموذج السياسة الحكومية.

[2]– حتي ناصف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية** ، بيروت:دار الفكر العربي، 1985، ص188.

[3]– فيصل أبو صليب، **تحليل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية:** مقرر السياسة الخارجية الكويتية عبر الموقع: http://www.abusulaib.com

وعموما يمكن القول أنه لحدوث السلوك العقلاني في السياسة الخارجية يفترض احترام وحدة اتخاذ القرار الخطوات الإجرائية التالية[1]:

- يجب أن تكون لوحدة اتخاذ القرار مجموعة من الأهداف مرتبة حسب أهميتها.
- جمع المعلومات حول الحالة أو الموقف في السياسة الخارجية من أجل تحديد كيفية ارتباطه أو عدم ارتباطه بالأهداف المحددة، ومن أجل تحديد مختلف وسائل و آليات التعامل مع هذا الموقف.
- قيام وحدة صناعة القرار بتقييم مختلف البدائل و الوسائل مرتبطة لكل منها انطلاقا من تكاليف و فوائد كل منها ،و من احتمالات نجاحها أو فشلها.
- اختيار البديل الأكثر عقلانية الذي يفترض أنه يحقق أكبر قدر من المكاسب بأقل تكلفة.

و بالتالي يمكن التأكيد على أساس أن السلوكيات الخارجية للقوى الكبرى تجاه بعضها البعض يمكن فهمها من خلال فرضيات و مسلمات المقاربة العقلانية في السياسة الخارجية ، ذلك أن حساسية و خطورة مواضيع تقاطع مصالح هذه الدول تقتضي الحذر من كل ما يحتمل أن يؤدي إلى التوتر و التصعيد في العلاقات بينها و هذا ما نجده في السياسة الأمريكية و كيفية تعاملها مع الدول الكبرى لتقسيم الكعكة النفطية العربية و الحفاظ على مصالحها في المنطقة وفقا لمبدأ كارتر الذي اعتبر أية محاولة من قوة خارجية للسيطرة على الخليج بمثابة هجوم مباشر على الولايات المتحدة نفسها و هذا ما اتضح جليا خلال الحرب الباردة ، لكن بعد عام 1990 أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بمكانة جعلتها القوة العظمى في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، فبات الوقت مناسبا لإيجاد نظام العولمة الاقتصادية

و قد أصبح موضوع السيطرة على النفط العالمي و العربي خاصة أكثر إلحاحا و ضرورة لأنه أصبح من مستلزمات الأمن القومي الأمريكي .

المطلب الثاني: مقاربة الاستقرار بالهيمنة Hegemonic Stability Theory

تعتبر نظرية الاستقرار المهيمن من النظريات الشائعة لوصف وضعية الولايات المتحدة الأمريكية كدولة عظمى في النظام الدولي خاصة بعد الحرب الباردة،و من الذين ساهموا في بناء هذه النظرية،"روبرت كيوهين"**Robert Keohane**"،"جوزيف ناي"**Joseph Nye**"و سوزان سترينج"**Susan Strang**

[1] –Allison G.T , "Conceptual models and the Cuban missile Crisis" , **The American political science** , USA , sep1996, p289.

و غيرهم [1]، كما طورها العديد من الباحثين السياسيين من بينهم جورج مودلسكي**George Modelski**، روبرت جيبلن **Robert Giplin**، ستيفن كراسنر .**Stephen Krasne**r

الفرع الأول: تعريف الهيمنة

إن كلمة "الهيمنة" **Hegemony** استخدمت في الأصل لوصف العلاقة بين أثينا و بقية المدن الإغريقية و يعتبر عصر الهيمنة الرومانية **Pax Romane** المثال الأبرز على الهيمنة،و طبقا لـ"والر شتاين"فإن الهيمنة تعني أكثر من مجرد الزعامة" **Leadership**"في النظام الدولي،و أقل قوة من حالة الإمبراطورية **Empire**و القوة المهيمنة هي التي تستطيع أن تفرض قواعدها على النظام الدولي و من الأمثلة عن الهيمنة في العصر الحديث عصر الهيمنة البريطانية خلال القرن 19م، و عصر الهيمنة الأمريكية في منتصف القرن العشرين.

نظرية الاستقرار المرتكز على الهيمنة على شكل تطبيق لعالم الاقتصاد السياسي تعرف الهيمنة على أساس أنها النفوذ على الموارد،و هناك أربعة أنواع للموارد المهمة حيث السلطة المهيمنة يجب أن تراقب المواد الأولية،و كذا موارد الدولة، و الأسواق و الفوائد التنافسية في إنتاج السلع عالية القيمة[2] .

و الهيمنة في شكلها القاعدي تعني الزعامة ،حيث يعرف جيلبن **Giplin**الهيمنة على أساس أن دولة معينة تتفوق على باقي الدول الأخرى في النظام الدولي، أما روبرت كيوهين يعرفها بأنها وضعية أن تكون الدولة الكفاية الكبيرة لزعامة القواعد الأساسية لحكم العلاقات بين الدول[3].

إذن الهيمنة عبارة عن نظام دولي بموجبه تأخذ دولة مهيمنة دور التنظيم و الإدارة للنظام الاقتصادي العالمي و هذا يعني تزويد الرأس مال ،وضع القواعد للتجارة الدولية،الحفاظ على الأمن السياسي و العسكري، و تحويل عملتها إلى معيار للتداول و يمكن أن تتوصل إلى أن الهيمنة في مجال نظريات العلاقات الدولية تعني معنيان:الأول يتعلق بعملية توزيع القوة في نظام معين ليس فقط القوة العسكرية ،و إنما القوة التكنولوجية

[1]– أنور محمد فرج ، المرجع السابق، ص398.

[2] –Robert O. Keohane, op.cit ,p32.

[3] –Bozdaghoglu Yucel, **"Hegemonic stability theory and US foreign policy: the legacy of Neocons in the middle East,**" The annual Meeting of the international studies association, USA :New York.15.19Feb2009.available online: http://www.sbd.anadlu.edu/dosya/a3711.pdf

و المالية أيضا،و الثاني يتعلق بسيطرة فكرة معينة أو مجموعة من الفرضيات على الصعيد العالمي مثل الليبرالية الاقتصادية أو غيرها[1].

الفرع الثاني: الفرضيات الأساسية لنظرية الاستقرار المرتكز على الهيمنة

تتلخص هذه النظرية التي تبلورت في حقل الاقتصاد السياسي الدولي في فكرة مفادها أن النظام الدولي لا يستقر إلا باستقرار النظام الاقتصادي و المالي الدولي،و ذلك لا يتحقق إلا بوجود قوة مهيمنة تضمن قيامه بوظيفته بشكل جيد، و يعتبر تشارلز كيند ليبرغر**Charles Kindleberger**مؤسس هذه النظرية ،حيث تعرض في كتاباته إلى الطريقة التي قامت بها المملكة المتحدة بفرض نظام تجاري عالمي باستخدام قوتها البحرية و ذلك على امتداد النصف الثاني من القرن19 و أوائل القرن العشرين،يخلص كيندلبرغر إلى أن المملكة المتحدة كقوة مهيمنة كفلت استمرارية النظام،و بفقدانها لوضعية الهيمنة حدث الكساد الكبير عام 1929و من ثمة كان انهيار النظام نتيجة طبيعية،لكن صعود الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية أعاد إرساء إستقرار النظام المالي الدولي عبر مؤسسات بريتون وودز[2].

الفكرة المركزية لهذه النظرية هي أن العالم بحاجة إلى دولة مسيطرة واحدة لتضع و تنفذ قواعد التجارة الحرة بين أهم أعضاء النظام،و حتى تكون دولة ما هي الدولة المهيمنة يجب أن تتمتع بالقدرة على إنقاذ قواعد النظام و بالرغبة في القيام بذلك و الإلتزام بنظام تعتبره أغلبية البلدان مصدر كسب متبادل[3] وحسب روبرت كيوهين تتمسك النظرية بأن هياكل القوة المهيمنة التي تسيطر عليها دولة واحدة ،تقضي إلى تطوير أنظمة

حكم دولية قوية دقيقة القواعد نسبيا و مطاعة و يمكن توقع أن يكون أفول هياكل القوة المهيمنة نذيرا بأفول قوة النظم الاقتصادية الدولية الموازية[4] .

لنظرية الاستقرار المرتكز على الهيمنة فرضيتين أساسيتين و هما: [5]

---

[1]– أنور محمد فرج،المرجع السابق،ص401.

[2]– عادل زقاع، "مفاهيم سياسية:نظرية الاستقرار بالهيمنة"، متحصل عليه:
http://www.geocities.com/abelzeggagh/hegemonic.htm

[3]– مارتن غريفيتش،تيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ، تر: مركز الخليج للأبحاث دبي:الإمارات العربية المتحدة،2002،ص ص430–431.

[4] –Robert O. Keohane, op. cit ,p32.

[5] -Idem, p31.

النظام في العالم السياسي وجد من طرف سلطة مهيمنة واحدة مادامت الأنظمة تكون عناصر للنظام الدولي حيث تشكيل عناصر للنظام الدولي تعتمد بصفة عادية على الهيمنة مثلما قال تشارل كيندلبرغر:"في العالم الاقتصادي ليكون هناك استقرار يجب أن يكون هناك عامل استقرار و مستقر واحد فقط" ، تذهب هذه النظرية[*]إلى أن التغيير في موارد القوة النسبية للدول العظمى تفسر التغيير في النظم الدولية ،و تعتقد بأن الهياكل المهيمنة للقوة ،يتم السيطرة عليها من قبل دولة واحدة، وفقا لذلك ،فإن الإعلان عن الهياكل المهيمنة للقوة يمكن أن توقعها للتبشير بإعلان عن قوة نظم اقتصادية دولية متماثلة ،وفقا لهذه النظرية يجب أن تكون للقوة المهيمنة إستراتيجية قائمة لتوفير السلع العامة العالمية **world Public Goods**التي يلخصها جوزيف ناي في هذه المحاور[1]:

أ- الحفاظ على توازن القوى في المناطق الهامة .

ب- الرواج لاقتصاد دولي مفتوح

ج- الحفاظ على الأشياء الدولية المشتركة.

د- الحفاظ على قواعد و مؤسسات دولية.

هـ- المساهمة في التنمية الاقتصادية.

بنيت هذه النظرية على أساس أن العالم مقسم إلى قطاعات و مجالات محددة مثل:مجال النقل العالمي، مجال السياحة العالمية، مجال الطب، و لكل مجال قواعد**Rules** و نظم**Regims** تحكم التعامل فيه، ففي مجال النفط مثلا نجد أن هناك دولا منتجة و أخرى مسوقة أو مستهلكة و إذا أردنا أن نفهم هذا المجال فلا بد أن نعرف أن هناك قوى مهيمنة و لديها مصلحة فيه، لذا فالقواعد و الإجراءات و النظم التي تحكم التعامل تعكس مصالح الجهة المهيمنة.

و إذا أردنا أن نفهم كيف تدور السياسة العالمية فعلينا أن نشرح كل قطاع، و نفهم القوى الأساسية الموجودة فيه، و كيف تحافظ على هذا النظام[2].

---

[*]- هناك تعقيدات متعلقة بهذه النظرية ترجع في جزء منها إلى أن هذه النظرية لم تضع في الأصل لتفسير النظم الدولية ،و إنما ترجع جذورها إلى أعمال الاقتصادي"تشارلز كيندلبرغر Charles Kindleberger حول الكساد الكبير في أواخر العشرينيات و بداية الثلاثينيات من القرن العشرين .

[1]- أنور محمد فرج،المرجع السابق،ص399.

[2]- نفس المرجع ، ص 399.

يرى روبرت كيوهن أن هناك افتراضين لنظرية الاستقرار المهيمن و هما [1] :

أ- النظام في السياسات العالمية يتم من قبل قوة واحدة مهيمنة ،و هذا يعني أن تشكيل و تكوين النظم الدولية يعتمد أيضا على وجود قوة مهيمنة واحدة على النظام.

ب- أن المحافظة على النظام يتطلب استمرارية الهيمنة ،و هذا يعني ان التعاون الدولي الذي يبني بدوره على وجود مصالح عامة متبادلة بين القوى الدولية يعتمد في بقائه و دوامه على استمرارية الهيمنة في النظام.

طور النظرية في السبعينيات و الثمانينيات مفكرون أمريكيون من المدرسة الواقعية تعرفوا إلى توزيع القوى بين الدول بكونه العامل المركزي في تفسير انفتاح الاقتصاد الدولي و استقراره ،ذك أن دولة قوية تتمتع بتقدم تكنولوجي على دول أخرى سترغب بنظام تجارة مفتوح لأنها تسعى وراء أسواق لتصدير منتجاتها و الدول الكبيرة أقل تعرضا لمخاطر الاقتصاد العالمي من الصغيرة، و ستسمح الدولة المهيمنة لغيرها من الدول بالاستفادة مجانا من المكاسب التي تؤمنها هي إلى الاقتصاد العالمي على شكل سلع عامة(*)و إذا كانت القوة موزعة بشكل أكثر تساويا بين الدول فإنها ستكون أقل ميلا إلى دعم نظام التجارة المفتوحة، فالدول الأقل تطورا من الناحية الاقتصادية ستحاول تجنب مخاطر الهشاشة السياسية المصاحبة للضغوط التي يمارسها الآخرون[2].

إن المنهج الهيكلي لتفسير التغيير في النظام الدولي يختلف باختلاف القضايا-المناطق**Issue-Era**،فمثلا التغيير الذي طرأ على نظام النفط تجاوز تأثيره إلى النظم الأخرى و أثر على النظام المالي الدولي و نظام التجارة الدولية،ولكن التأثير لم يكن متساويا، فبينما كان التأثير على النظام المالي الدولي بريتون وودز كان كبيرا بحيث ساهم في تغيير قواعد ذلك النظام، كان التأثير على نظام التجارة الدولية أقل من خلال تحول مفاوضات الغات إلى منظمة التجارة العالمية.[3]

---

[1] -Robert O .Keohane, **After Hegemony**,op.cit,p31.

(*)- في مجال أعمال الاقتصاد الدولي ،تكون السلع العامة عبارة عن نظام تجارة مفتوح و حقوق ملكية محددة بشكل جيد و معايير مشتركة للاجراءات التي تتضمن الأموال الدولية.

[2]- جريفيتش مارتن،أوكلاهان تيري،لمرجع سابق،ص431.

[3]- أنور محمد فرج،المرجع السابق،ص400.

إن النظرية ذات صلة بوجود اقتصاد دولي قائم على مبادئ السوق مثل الانفتاح و عدم التمييز،لا تجادل النظرية بعدم استطاعة اقتصاد دولي البقاء و الأداء في غياب الهيمنة،بل تجادل النظرية بأن نوعا معينا من النظام الاقتصادي الدولي أي نظاما ليبراليا،لا يمكن أن يزدهر و يبلغ تطوره التام إلا بوجود قوة هيمنة كبيرة يبد أن مجرد قوة هيمنة ليس كافيا لضمان نشوء اقتصاد دولي ليبرالي،بالإضافة إلى ذلك يجب أن يلتزم المهيمن نفسه بقيم الليبرالية أو على حد قول "جون روجي"**John Ruggie**يجب أن يكون هدفه الاجتماعي و توزيعه المحلي للقوة ميالا إلى نظام دولي ليبرالي.[1]

تؤكد هذه النظرية ببساطة أن وجود ممثل مسيطر بقوة و وحيد في السياسة الدولية يؤدي إجمالا إلى النتائج المطلوبة لكل الدول في النظام الدولي، و غياب المهيمن يكون مرتبط بخلل في النظام الدولي و نتائج غير مرغوب فيها للدول الفردية[2].للدولة المهيمنة دور التنظيم و الإدارة للنظام الاقتصادي العالمي، الحفاظ على الأمن السياسي مثال ذلك أن اختيار الدولار كعملة الاحتياطات مؤسسات "برتون وودز" يخدم بالأساس الاقتصاد الأمريكي، و في الاتجاه ذاته فإن الولايات المتحدة الأمريكية استعملت نفوذها في صندوق النقد الدولي لإقناع الدول الأخرى بتبني اقتصاد السوق و تحرير التجارة.

تستند الهيمنة أو الزعامة إلى الاعتقاد العام يعتبر عينها في نفس الوقت الذي تقيدها فيه الخاصة إلى المحافظة عليها، و تقبل دول أخرى حكم المهيمن بسبب هيبته و مركزه في النظام السياسي الدولي إذ توجب حصول المسيطر على الدعم اللازم من دول قوية أخرى، ثمة حاجة كبيرة من الإجماع الإيديولوجي[3] .

تسعى هذه النظرية كذلك إلى شرح العوامل المؤدية إلى ظهور التعاون بين القوى الكبرى، وكيف تبرز الترتيبات الدولية و القواعد المتشكلة و المعايير و المؤسسات، كما أن تنبؤها المركزي يرى أن استقرار أي نظام دولي مرهون بطريقة التوزيع الضمني للقوة بين علاقة السلطة التي بداخله و اعتمادا

[1] – روبرت جيبلن، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**،تر: مركز الخليج للأبحاث،دبي:الإمارات العربية المتحدة، 2004،ص 99

[2] –Snidal Ducan, " The limits of hegemonic statibility", **International Organization**, USA: Massachusett Institute of technology and to world peace Foundation, N°39,Autumn 1985,p579.

[3] – روبرت جيلبن ،"المرجع السابق،ص100.

على ذلك، إن ترتيب العولمة الحالية يعيش بواسطة القوة الأمريكية و سيميل إلى التفكك إذا ظهرت تحديات مثل تعاظم قوة الصين[1].

و بالتالي هذه النظرية تساعدنا على فهم علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالدول التي تسير في فلكها و تجمع بينهما مصالح مشتركة في قطاع معين كالنفط مثلا و هذا ما نجده عند تأسيس منظمة الطاقة الدولية أين حاولت الولايات المتحدة فرض هيمنتها لمواجهة منظمة الأوبك في السوق النفطية العالمية .

و من جهة أخرى تأثير الدولار الأمريكي على النظام النقدي بريتون وودز ، و بالتالي عندما تقوم الولايات المتحدة بتأثير في قيمة عملتها بالانخفاض أو الارتفاع باعتماد على مجموعة من الوسائل فان ذلك سينعكس على أسعار السلع و الخدمات المقيمة بالدولار و أولها النفط مما يؤدي إلى انعكاسات سلبية على الدول المنتجة للنفط و منها الدول العربية.

المطلب الثالث: نظرية التبعية

إن التبعية كإطار فكري نظري يسمى نظرية التبعية **dependency Theory** ظهرت في المنتصف الثاني من الخمسينيات و بداية الستينيات من القرن العشرين الميلادي[2].وهي جزء من الاتجاه الشمولي للعلاقات الدولية،و تكمن مهمتها في دراسة و تحليل طبيعة العلاقة بين دول الشمال(المركز) و دول الجنوب (المحيط) من خلال تطرقها للأسباب المباشرة و غير المباشرة التي أدت إلى تخلف دول الجنوب و تبعيتها لدول الشمال،و نجد من النظام العالمي وحدة تحليل أساسية،و هي نتاج مفكرين و منظرين من العالم الثالث.

في البداية كانت مقتصرة على منظري و مفكري دول أمريكا اللاتينية و على رأسهم:كردوسو **Cardoso**، فرتادو **Fertado**،أندري غاندر فرنك **A.Gunder Frank**، بول باران Paul Baran، و دوس سنتوز **Dos Santos**[3] إن الوسيلة المتاحة للدول من أجل تحقيق أهدافها في

السياسة الخارجية هي المشتقة من الاعتبارات الاقتصادية و الحقيقة أن أكثر الاتجاهات النظرية المركزة على البعد الاقتصادي في تحليل السياسة الخارجية هي اتجاه الماركسية و الماركسية الجديدة.

---

[1]– محمد شاعة،"المقاربة الواقعية و تحليل السياسة الخارجية ؛ طموح تقليص الهوة بين رؤية النظرية العامة و مقتضيات الحالات الخاصة"، **دراسات إستراتيجية**، الجزائر:دار الخلدونية،العدد 15،جوان2011،ص67.

[2]– عبد الناصر جندلي،المرجع السابق،ص212.

[3]– عبد العزيز جراد،**العلاقات الدولية**،الجزائر:المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية للنشر،1992،ص ص192–193.

تاريخيا، ترتبط الإسهامات النظرية للتبعية بمنظرين أغلبهم لهم علاقة مباشرة باللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ECLA، وهي لجنة أكاديمية عملت تحت إشراف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية UNCTAD، و قد عكفت على السعي لإبراز الأسباب الجديدة لتخلف دول أمريكا اللاتينية رغم مضي عقود طويلة على حصولها على الاستقلال[1].

الفرع الأول: فرضيات نظرية التبعية

يتخذ المنظور النيوماركسي أو نظرية التبعية من الفكر الماركسي–اللينيني إطارا نظريا لفرضياته الأساسية و التي يمكن إجمالها في النقاط التالية:[2]

- ضرورة الفهم اليقيني للصيرورة العالمية الشاملة التي تتفاعل في سياقها كل الوحدات السياسية للمجتمع الدولي في إطار العلاقات بين الدول التابعة و دول الميتروبول.
- أهمية التحليل التاريخي لاستيعاب النظام الرأسمالي العالمي بصفة خاصة و النظام الدولي بصفة عامة.
- انتهاج النظام الرأسمالي العالمي ميكاينزمات هيمنة، هي بمثابة معوقات تنمية للدول التابعة.
- أهمية العامل الاقتصادي في تفسير و تحليل تطور النظام الرأسمالي العالمي و تخلف التوابع.

بالإضافة إلى ذلك نجد أن تفسيرات النيوماركسية للعلاقات الدولية وفرت إطار عمل من المحللين الذين يعتبرون الطبقة كأهم عامل في العلاقات الدولية حيث العلاقات الاقتصادية أو علاقات الإنتاج هي عنصر ديناميكي رئيسي[3].

تعكس تحولات ما بعد الحرب الباردة إحدى مقولات نظرية التبعية كتوجه ماركسي جديد التي مفادها أن التخلف ومن ثم تبعية دول الجنوب للمراكز الصناعية و المالية في الشمال ناتج عن اندماج اقتصاديات الأولى في الاقتصاد الرأسمالي العالمي،وهو ما دفع هذا الاتجاه النظري إلى وصف العولمة على أساس أنها ظاهرة إمبريالية رأسمالية دولية من جميع النواحي البنيوية، الاجتماعية، الاقتصادية و السياسية، و لذلك

---

[1] –Paul R.Viotti and Mark V.Kauppi,op.cit,p56.

[2] – عبد الناصر جندلي،نفس المرجع،ص216.

[3] –A.J.Groom and Margot Light, **Contemporary international relations, a guide to Theory**, United Kingdom: Printer publisher, first published,1994,p46.

فسوف تؤدي إلى إنتاج بشكل جديد من توزيع الأدوار و الوظائف في النظام الدولي يضمن للشمال مصالحه و هيمنته[1].

الفرع الثاني: التيارات الفكرية لنظرية التبعية

تتميز نظرية التبعية بتعدد تياراتها الفكرية المتمثلة في:

1- تيار التخلف Under développement

حاول هذا التيار الكشف عن العوامل الداخلية و الخارجية للتخلف، فقد حاول "غاندر فرنك" Gunder Frankإبراز مفهوم التخلف، فهو يرى أن التخلف هو نتيجة عملية النمو الرأسمالي العالمي المترتبة عن اندماج اقتصاديات التوابع في الاقتصاد الرأس مالي العالمي الذي يعمل على تنمية تخلف التوابع.

و يرى أن هذا التبادل اللا متكافئ و الاستحواذ على الفوائض الاقتصادية من قبل فئة قليلة على حساب الأغلبية هو من صلب و طبيعة الرأسمالية، أنه طالما ظل النظام الرأسمالي قائما فسيكون هناك تأخر و عدم تنمية للعالم الثالث[2].

و يحاول غاندر فرنك أن يبرز بأن التخلف ليس داخليا فحسب و إنما خارجيا أيضا داخليا يرجعه إلى هشاشة البنى الداخلية للدول التابعة و نجد من البرازيل مثالا على ذلك لكن خارجيا فإن التخلف حسب رأيه ناتج عن العلاقات غير المتكافئة بين دولة المركز و دولة المحيط بالإضافة إلى اندماج اقتصاديات هذه الأخيرة في النظام الرأسمالي العالمي كما أن النظام الرأسمالي العالمي هو المسؤول عن تنمية تخلف أمريكا اللاتينية،وبالتالي القضاء على التبعية يعني القضاء على النظام الرأسمالي العالمي نفسه.

حسب غاندر فرنك، يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر نوعا من "الشفط الخارجي"بحيث تتحول الثروة تلقائيا من الأطراف إلى المركز، و يأتي التخلف المزمن نتيجة لذلك، فالرأسمالية هي نظام عالمي تعمل فيه الدول الكبرى على تجريد الدول التابعة من فائضها الاقتصادي الهزيل ،فينتج عن ذلك تطور الدول الكبرى و تخلف الدول التابعة [3].

---

[1] –K.Booth and S.Smith, **International Theory today**, Pennsylvania: Pennsylvania State University Press,1995,pp:313-314.

[2]– يوسف محمد الصواني، **نظريات في العلاقات الدولية**، بيروت،لبنان: منتدى المعارف، ط1،2013، ص46.

[3]– مارتن غريفيتش، تيري أوكلاهان، المرجع السابق، ص118.

2- تيار المركز –المحيط Center–Periphery

إن التحليلات المتميزة التي قام بها"فرنك" و كرسها لدراسة محتوى و أنماط علاقات التبادل في البرازيل و الشيلي هي المصدر الأساس لتطور تحليل المركز و الأطراف[1].

يمثل هذا التيار مفكري العالم العربي ألا و هما:سمير أمين و سعد زهران، ففي رأيهما أن وجود طرفان تنمويان مختلفان جذريا كنتيجة للتبادل الغير متكافئ يدعم الإبقاء عل الوضع القائم، هناك مركز يملك التكنولوجيا و رؤوس الأموال و كل وسائل التطور، و محيط يفتقر إلى مثل هذه الوسائل و لا يملك سوى المواد الأولية الخام التي يقوم بتصديرها إلى المركز ثم يعيد استيرادها مصنعة و نصف مصنعة بأثمان

باهظة أو بالتعبير الماركسي–اللينيني فإن المركز يملك بنية اقتصادية قوية مكنته من الهيمنة على دول المحيط التي تتميز بهشاشة و تشويه بنيتها التحتية الاقتصادية[2].

و حسب سمير أمين أن اندماج اقتصاديات دول الجنوب في السوق العالمية تتم ترجمتها من خلال تنمية نشاطات التصدير و التي تخلق تفكك اقتصادي و اجتماعي إلزامي لدول المحيط، كما أن ضعف و مرونة المواد المصدرة من دول الجنوب خاصة المواد الأولية تولد أيضا ميكانيزم جدلي للاستغلال و مربح للاقتصاديات المتقدمة[3].

استغلال العمل عن طريق أجور العمال–في البلدان المتخلفة يسمح بتحويل فائض القيمة من المحيط إلى المركز وفق آلية التبادل السلعي في إطار السوق العالمية، و بذلك تتأثر عملية التنمية إثر تراكم رأس مالي في المركز، و بالتالي يحدث عدم تكافؤ في التنمية[4].

و من المفكرين غير الماركسيين المساهمين في هذا التيار نجد"جون غالتينغ"حيث يصف العلاقة بين المركز و المحيط بالعلاقة الامبريالية لأنها قائمة حسب رأيه على الهيمنة و الاستغلال لتناقض المصالح بينهما معتمدا في ذلك على نموذج تطبيقي حول العلاقة بين المجموعة الأوروبية و دول العالم الثالث.

---

[1]– يوسف محمد الصواني، المرجع السابق ، ص46.

[2]– عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص222.

[3] –Jean –Jaques Roche, **Théories des relations internationales**, Paris :Montchrestien ,5éme édition.2004,p126.

[4]– سمير أمين، **التطور اللامتكافئ**، بيروت:دار الطليعة، ط3، 1973 ،ص35.

ينطلق المنظرون من أن التبادل اللامتكافئ لا يمكن التخلص منه إلا بإقامة البديل، لذلك فإنهم لا يرون فرصة أمام العالم الثالث إلا في قيام جبهة عالمية و بالقضاء على نظام التبادل غير المتكافئ.

كما يقرر سمير أمين في أكثر أعماله، هذه المقاربة توصف بأنها ماركسيةإلا أن دعاتهم يرفضون ذلك، أفكارهم ليست أصولية ماركسية بل هي انتقائية رغم استخدامها المتكرر لأفكار لينين و مصطلحاته ،كما أنها كانت موجهة ضد الشيوعية الرسمية.[1]

3- تيار الامبريالية Imperialism

يجد هذا التيار أصوله التاريخية في النظرية اللينينية الهبسونية للإمبريالية، و هو بذلك امتداد الفكر الماركسي التقليدي، وان كان هذا الأخير يركز أكثر على الامبريالية الاقتصادية خلافا للماركسيين الجدد الذين يولون اهتماما لمختلف أشكال الإمبريالية و هذا ما يؤكده جون غالتينغ **John Gelting** ، و لتوضيح ذلك نضع الجدول التالي:

الجدول رقم 1 : أشكال الامبريالية عند غالتينغ

أشكال الامبريالية	دول المركز توفر:	دول المحيط توفر:
الامبريالية الاقتصادية الامبريالية السياسية الامبريالية العسكرية الامبريالية الاتصالية الامبريالية الثقافية	عملية الإنتاج ووسائله القرارات، النماذج الحماية، وسائل التدمير الأخبار ،وسائل الاتصال التعليم ،وسائل الاستغلال الثقافية	المواد الأولية و الأسواق الإخضاع و التقليد الانضباط و الانصياع أحداث، مسافرين ،بضائع تلقين،تبعية ثقافية (غزو ثقافي)

المصدر :جندلي عبد الناصر ،المرجع السابق،ص 220 نقلا عن:

Johan Galting, A structural Theory of imperialism" ,in:Michael Smith and others (eds), perspectives on world politics, GB, The open University,1981,p 310.

[1]- يوسف محمد الصواني، المرجع السابق،ص ص46-47.

إن هذه الأشكال المتعددة للإمبريالية بقدر ما تبين مختلف أشكال الهيمنة التي تمارسها دول المركز على دول المحيط في عدة مجالات فإنها توضح كذلك شساعة الهوة بين طرفي العلاقة ،فالإمبريالية و التبعية وجهان لعملة واحدة في النظام الرأسمالي العالمي.

إن جون غالتينغ يعرف الإمبريالية على أساس أنها الطريقة التي بواسطتها تهيمن دولة المركز على دولة المحيط من أجل خلق حالة تميزها المصالح المتناقضة بينهما و الإبقاء عليها[1].

4- تيار النظام العالمي World System Analysis

عبر إمانويل والرستين**Emmanuel Wallerrstein** عن اهتمام واسع بتطوير تحليل نقدي للاقتصاد العالمي ،ينطلق من أن أي فهم للبنى الحالية لا بد أن يتأسس على دراسة النظام الرأسمالي العالمي

خلال تاريخه الطويل حيث الحاجة لإقامة تمييز بين الامبراطوريات العالمية و الهرميات السياسية و النظم العالمية أو الاقتصاديات العالمية، وتكون الأهمية لتفاعل تنظيمات سياسية مستقلة مختلفة الأشكال عن طريق التجارة[2]،فهو يرى أن الاقتصاد العالمي يمتد بأصوله التاريخية إلى القرن السادس عشر الميلادي مع بروز التقسيم الدولي للعمل و مناطق المركز [شبه المحيط]المحيط و يرجع التصنيف حسب وضعية بناها و قدرتها على هيكلة التقسيم الدولي للعمل بما يتماشى و مصالحها حيث الدول التي تشكل المركز في اعتقاد والشتاين هي :هولندا، انجلترا، و الولايات المتحدة الأمريكية، أما دول شبه المحيط هي الدول الصناعية الجديدة و هي الدول التي حققت قفزة نوعية في اقتصادياتها كالبرازيل و الأرجنتين و المكسيك و دول جنوب شرق آسيا باستثناء اليابان، أما دول المحيط فهي بقية العالم أي الدول المتخلفة.

يرى وولرستين أن المناطق شبه الطرف تقوم بدور وسيط داخل النظام العالمي يكشف عن سمات معينة هي من سمات المركز و سمات أخرى هي من خصائص الأطراف على سبيل المثال نجد أن لشبه الطرف قاعدة صناعية خاصة به تتعرض للاهتزاز نسبيا و يملكها أهل الإقليم الذي توجد فيه، على الرغم من اختراقها من قبل المصالح الاقتصادية لدول المركز، بفضل هذه الطبيعة المركبة بين المركز و الأطراف تقوم منطقة شبه الطرف بأدوار اقتصادية و سياسية مهمة ضمن إطار النظام العالمي الحديث.[3]

---

[1]- عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص221.

[2]- يوسف محمد الصواني، المرجع السابق،ص 74.

[3]- جون بيليس و ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث:دبي: الإمارات العربية المتحدة ،ط1،2004،ص278.

يرى دعاة النظام العالمي بأن المناطق المختلفة للاقتصاد العالمي مترابطة إحداها بالأخرى بعلاقة استغلالية يتم فيها استخدام الثروة من مناطق الأطراف من قبل دول المركز. و نتيجة لذلك تصبح مواقفها النسبية مترسخة بعمق من حيث أن ثروة الأغنياء تزداد على حساب الفقراء[1].

هناك تفاهم بين دول المركز والنخب الحاكمة في دول الأطراف "العالم الثالث " حيث إذا تأمنت الحماية للمصالح التجارية والسياسية الغربية فلن تتعرض الأنظمة الحاكمة في العالم الثالث للتوبيخ الجاد مهما بلغت درجة القمع أو القوة التي تصل إليها تصرفات هذه الأنظمة ضد شعوبها.

إن النظرية النيوماركسية "التبعية " تركز على العلاقات بين القوى الرأسمالية الأكثر تطورا ، والدول الأقل تطورا، إذ ترى أن الأولى أصبحت أكثر غنى باستغلال مستعمراتها مدعومة في ذلك بتحالف غير مقدس مع الطبقات الحاكمة للدول السائرة في طريق النمو ، وهكذا فإن الحل في نظرها تكمن في الإطاحة بهذه النخب الطفيلية وتأسيس حكومات ثورية [2]، رغم ذلك فإن هذه النظرية قد عانت من شواهد إمبريقية لا تسير في اتجاه افتراضاتها مع بروز حقيقة مفادها أن المشاركة الفاعلة في الاقتصاد العالمي كانت بمثابة الطريق الأمثل للازدهار وذلك نجده في نهج التنمية الذاتية بالمفهوم الاشتراكي، ومن جهة أخرى فإن العديد من الدول السائرة في طريق النمو أثبتت أنها قادرة على المفاوضة بنجاح مع الشركات .

إن ما اسماه جورج بوش الأب بالنظام العالمي الجديد ما هو إلا امتداد للعلاقة الاستعمارية السابقة بين المركز و باقي العالم أو الأطراف ، إن هذه العلاقة تعني بوضوح تبعية تسمح للمهيمن بتحويل الدول التابعة إلى ملحق للاقتصاد المركزي ، و هذا هو الهدف الذي أعلنه مرارا قادة الولايات المتحدة و يرتبط بأمور النفط و الهيمنة عليه المشكل الاقتصادي برمته في الولايات المتحدة الأمريكية ، فالثقل النفطي يوازيه ثقل الصناعات العسكرية فالولايات المتحدة تسعى للسيطرة على إنتاج النفط و تجارته و تامين إمداداته، فتظل الدول العربية تبتاع الأسلحة و المعدات التكنولوجية الأمريكية بفضل عائدات النفط .

---

[1]– نفس المرجع،ص– ص:282–283.

[2]– ستيفن والت ، "**العلاقات الدولية ، عالم واحد ، نظريات متعددة** " ،ترجمة : عادل زقاع وزيدان زياني ،عبر الرابط : http://www.geocities.com/adelgeghe/IR

المبحث الثاني : الخريطة الجيوسياسية للنفط في العالم

تتضح لنا أهمية الطاقة في تشكيل التاريخ البشري إذا نظرنا إلى تاريخ العالم في القرون الماضية ففي تلك الفترة كان الإنسان يدخل عصر استعمال الفحم الحجري كمصدر للطاقة بديلا عن الأخشاب ، فقد تم للأمم التي تمتلك احتياطا كبيرا من الفحم الحجري أن تتطور بسرعة أكبر من غيرها كبريطانيا ، إلا أن اكتشاف النفط واستعماله كمصدر للطاقة إضافة إلى مايتمتع به من مميزات على الفحم ، قد جعل منه سيد مصادر الطاقة .

المطلب الأول: النفط أهم مصادر الطاقة

من بين مصادر الطاقة المختلفة لا يزال النفط [*] يتمتع بالأولوية ، وعلى الرغم من اللجوء المتزايد إلى استعمال مصادر جديدة للطاقة كالطاقة الذرية والكهرباء ، فإن النفط لا يزال المصدر الرئيسي للطاقة اليومية البشرية ، أصبح في مقدمة مصادر الطاقة من حيث الإنتاج والاستهلاك ، وتعود بعض أسباب انتشاره بهذا الشكل السريع إلى الخصائص الفيزيائية التي تتمتع بها من حيث سهولة نقله وتخزينه وارتفاع كمية الطاقة المخزونة في وحدة الوزن منه [1].

الفرع الأول: أهمية النفط

في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين تطورت صناعة النفط من حيث الاستخراج والتصفية ، وزاد اعتماد الصناعة والمجتمع المتطور على المحركات التي تعمل بالبنزين والمازوت ومما أدى إلى استمرار الارتفاع في استهلاك النفط، ولكن التطور المهم كان في إنشاء الصناعة البتروكيميائية منذ الحرب العالمية الثانية ، حيث تحول العالم من الاعتماد على الفحم إلى الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للطاقة وأخذت الشركات العالمية تتسابق على مناطق وجوده .

---

[*]– أثناء عملية التصفية ، يتم فصل مكونات النفط عن طريق التقطير التجزيئي وهي : إثير بترول : يستخدم كمذيب ، بنزين خفيف : يستخدم كوقود للسيارات ، بنزين ثقيل : يستخدم كوقود للسيارات ، كيروسين خفيف : يستخدم كمذيب ووقود المنازل ، كيروسين : يستخدم كوقود للمحركات النفاثة ، ديزل : يستخدم كوقود ديزل للتسخين ، زيت التشحيم : يستخدم كزيت للمحركات ثم الأجزاء الغليظة الباقية وهي : قار ، إسفلت ، شمع ، وقود متبقي .

[1]– سعود يوسف عياش ، **تكنولوجيا الطاقة البديلة** ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب ، 1981، ص17.

ولا يمكن فهم أهمية النفط دون النظر إليه باعتباره قوة مركبة : فهو أولا المصدر الأساسي والأهم للطاقة في العالم الآن ، لكنه علاوة على ذلك فهو مصدر لعائدات نقدية ضخمة ولصناعات واسعة ومجال نشاط شركات عالمية عملاقة ، فالعائدات النفطية هي أضخم العائدات ، وتشكل القسط الأكبر من العملات والأوراق المالية والسيولة النقدية اليومية ، وتؤثر في مجمل ميزان المدفوعات لكل دول العالم ، والصناعات النفطية أيضا هي أضخم الصناعات حيث تنتج أكثر من 12 ألف سلعة ، وتوظف ملا يقل عن 12 مليون فرد في قطاعاتها الاستكشافية و الإنتاجية والتكريرية والتسويقية والتوزيعية الواسعة [1].

وهكذا يعتبر النفط الدولي صناعة تشمل المليارات من الدولارات تؤثر بأوجه مختلفة في موازين المدفوعات لثلاث فئات من الدول وهي : الدول المنتجة للنفط، والدول غير المنتجة والمستهلكة ، وبلاد الشركات النفطية الكبرى [2].

ازدادت الأهمية السياسية للنفط بسبب الاستعمال الجديد له في الأغراض الصناعية للحصول على النصيب الأكبر من الامتيازات النفطية ، ما جعل النفط باعثا على التنافس بين تلك الدول ، وكانت الشركات النفطية الكبرى ، ومن ورائها الحكومات تستخدم نفوذها في هذا الصدد ، وتتفاوض فيما بينها لتقسيم الموارد والأسواق بين شركاتها المختلفة [3].

الفرع الثاني: إحتياطي النفط العالمي

تجمع مختلف المصادر المهتمة بالشؤون النفطية على أن الاحتياطي النفطي في العالم يزداد عاما بعد عام بسبب استخدام التقنيات الحديثة والاكتشافات الجديدة حيث بلغت الاحتياطات النفطية المؤكدة نهاية 2013 حوالي 1687.9 ألف مليون برميل، بعد أن بلغ 1041.4 ألف مليون برميل في أواخر عام 1993. [4]

[1]– محمد خنوش ، **عوامل التوتر والاستقرار في منطقة الخليج العربي من 1980 إلى 2000 : دراسة في المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية** ، رسالة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام ،2006 /2007 ، ص17.

[2]– حافظ برجاس ، **الصراع الدولي على النفط العربي** ، بيروت _ لبنان : بيسان للنشر والتوزيع والإعلام ، 2000، ص 82

[3]– نفس المرجع ، ص 90 .

[4] –Bp: **Statistical Review of world Energy**, **June 2014**, available online: http://www.bp.com

الشكل رقم 1: تطور احتياطي النفط العالمي• بالنسبة المئوية (%):

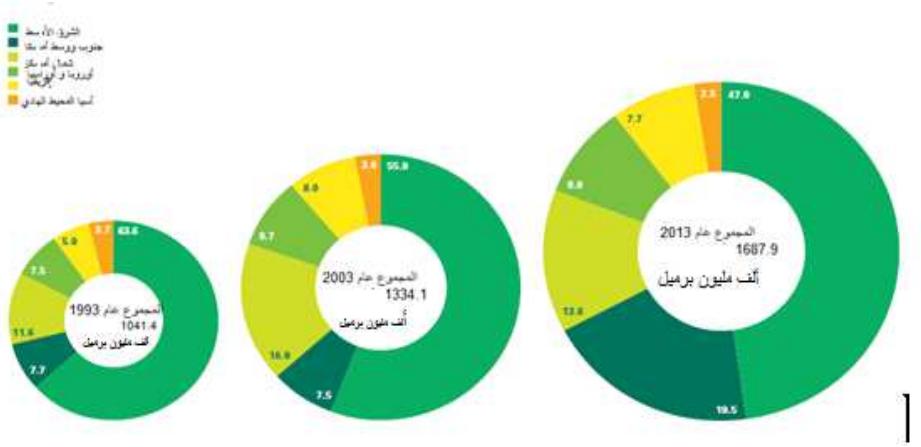

Source : BP statistical Review of world Energy .June 2014,op.cit.p7.

ومما لا شك فيه هو أنه مهما كان الاحتياطي العالمي قابلا للزيادة بصفة مستمرة نظرا لكثرة الطلب والاتساع في استهلاكه، فإن توزيعه الجغرافي غير متساو بالنسبة لدول الكرة الأرضية، ويمكن تصنيف هذه الدول كالتالي :

- هناك 137 دولة فقيرة بالنفط لا يشكل احتياطها شيء يذكر
- بينما هناك اثنان و ثلاثون دولة غنية بالنفط تملك فيما بينها حوالي ألف مليار من الاحتياطي النفطي المؤكد والقابل للزيادة ، كما تضاعف إجمالي الاحتياطيات النفطية المؤكدة بالدول الأعضاء في منظمة أوبك من حوالي 333.1 مليار برميل خلال عام 1980[1] إلى حوالي 684.5 مليار برميل خلال عام 2010.[2]

الفرع الثالث: محددات سوق النفط العالمية

يمكن تحديد المحددات الرئيسية للسوق النفطية العالمية في العناصر التالية:

أولا: الطلب العالمي : يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين وبسياسة الدول المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي أو لتصديره

•– تمت ترجمة هذا الشكل من طرف الباحثة

[1]– طاهر زيتوني، المرجع السابق، ص 17.

[2]– "الذهب الأسود " ، **إضاءات : نشرة معهد الدراسات المصرفية** ، الكويت ، السلسلة 5 العدد 6 ، يناير 2013. ص 3 http ://www.Kibs.edu.KW

الشكل رقم 2 : : منحنى تطور الطلب العالمي على النفط(ألف برميل / اليوم)(*)

و بالنسبة المئوية(%)

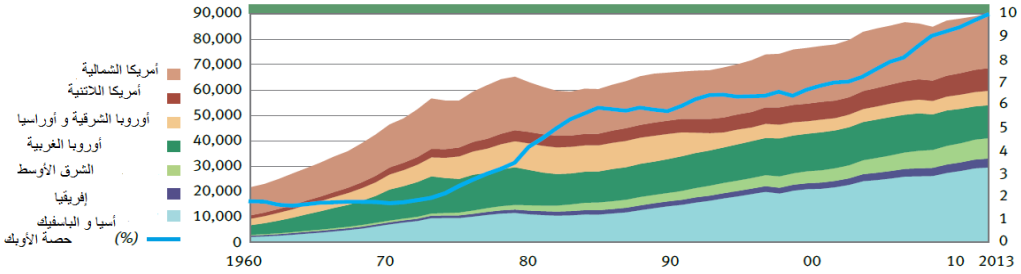

Source : Opec Annual Statistical Bulletin 2014, p51 available online:

www.opec.org

وتحقيقا لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات المستقبل [1] فقد تطور الطلب على النفط وتنوعت استخداماته خلال القرن الماضي حيث ظل محافظا على حصة تزيد عن ثلث إجمالي الطاقة المستهلكة عالميا، بينما كانت حصة النفط تشكل 39.7 بالمائة من إجمالي استهلاك الطاقة لعام 1990 وصلت إلى 36.3 بالمائة في عام 2010 .[2]

ثانيا- العرض العالمي: يعتمد العرض من النفط الخام على عوامل عدة أهمها: حجم الاحتياطي المؤكد و سعر النفط و علاقته بأسعار المصادر الأخرى البديلة ،وعلى السياسات الحكومية المتعلقة بالضرائب وأنظمة الاستثمار لإنتاج النفط و بدائله، و يعتمد أيضا على ظروف الإنتاج و التطور التقني و الاستقرار السياسي في مناطق الإنتاج[3]، كما أدت أسعار النفط و التطورات التقنية و سياسات الطاقة المختلفة و السياسات المالية و الضريبية في معظم دول العالم إلى الزيادة في إنتاج النفط من المناطق الصعبة مما ساهم في التوسع الاحتياطي العالمي من النفط و الغاز، و المنحنى البياني التالي بوضع تطور إنتاج النفط في العالم.

(*)- تمت ترجمة هذا الشكل من طرف الباحثة

[1]- محمد بوزيان ، عبد المجيد لخديمي " تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر : دراسة تحليلية وقياسية " ، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية** ، الجزائر ، العدد 2 ، 2012 ، ص 186 .

[2]- تطور السوق البترولية العالمية وتأثيراتها على الإقتصاديات العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد الدولي ، 2011 ، عبر الموقع http://www.arab.montary.fund.org

[3]- نفس المرجع ، ص189.

الشكل رقم3: **تطور إنتاج النفط في العالم (مليون برميل/اليوم)**[(**)]

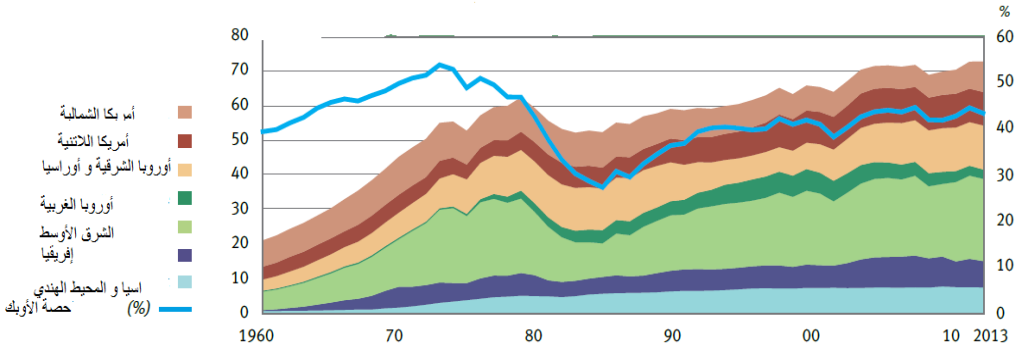

Source: Opec Annual Statistical Bulletin 2014 , op , cit**.**

نلاحظ من خلال المنحنى أن انتاج النفط في تزايد منذ التسعينيات مقارنة مع انتاجه في 1960 وقد يعود ذلك لعدة أسباب على رأسها استخدام تقنيات المسح الثلاثي و الرباعي الأبعاد و الحفر الأفقي.

ثالثا- المخزون التجاري و الاستراتيجي:

حيث يتغير هذا المخزون بالزيادة أو النقصان اعتمادا على السلوك التجاري للشركات و على أنماط الطلب الموسمي، و يوجد حوالي نصف المخزون التجاري للدول الصناعية في الولايات المتحدة الذي يعتبر التغير في مخزونها مؤشرا هاما للصناعة و للسوق العالمية.

و بسبب التغير في المخزون التجاري أو مؤشراته أصبح له تأثيرا على السوق و الأسعار و خصوصا خلال أزمات فائض أوشح المعروض.

قامت الدول الصناعية منذ أزمة النفط الأولى عام 1973[1]ببناء مخزونا لأغراض إستراتيجية لمواجهة انقطاع الإمدادات حيث تستأثر الولايات المتحدة الأمريكية على 47 في المئة من المخزون الاستراتيجي للدول الصناعية [2] أما بقية ذلك المخزون يتواجد في اليابان .

[(**)]- تمت ترجمة هذا الشكل من طرف الباحثة

[1]- سيتم التطرق لأزمة 1973بنوع من التفصيل في الفصل الثالث

[2]- حسب إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، مرجع سابق.

رابعا– أسعار النفط [*]:

النفط الخام هو أكثر السلع في العالم ، إذ تسجل الأسعار بالدولار الأمريكي للبرميل الواحد من النفط ، حيث يتفاوت سعر البرميل وفق نوعيته أو درجته ، ويتصدر النفط الخفيف الحلو قائمة الوقود الأغلى ثمنا في أسواق النفط العالمية [1] .

ينعكس التفاعل بين آليات السوق (عرض وطلب ومخزون) بشكل مباشر على مستويات الأسعار التي تشهد تقلبات مختلفة بناء على ما هو سائد من عوامل في السوق .

خامات النفط القياسية:

يصنف خام النفط إلى عدة أنواع وفقا لمكان المنشأ (وسط غرب تكساس ،برنت ، دبي)، ووزنه النوعي أو كثافته (خفيف ، متوسط ، ثقيل)، ونسبته كلما زادت كثافته وحموضته، ويرتفع سعره مع انخفاض كثافته وحموضته، ويمثل أنتاج النفط الخفيف الحلو نحو 40 % من الإنتاج العالمي، بينما تمثل النفوط الثقيلة والمتوسطة 60% الباقية [2] .

فعلى مستوى العالم فقد تم اختيار الخامات التالية لتكون مرجعا عالميا للتسعير وهي :

خام برنت (Brent) ،خام وسيط غرب تكساس، خام دبي، خام تابيس، خام ميناس .

إن تاريخ النفط تأثر بالصدمات البترولية [**] في فترات مختلفة أهمها (73_74 / 79_80 /86_88 / 90_91 / 94_95 / 2006_2007) وهي فترات متتالية ارتفعت فيها الأسعار إلى أعلى مستوياتها تخللتها فترات تراجعت فيها الأسعار حتى وصلت إلى أدنى مستوياتها.

---

[*]– تحسب أسعار النفط الخام العالمية بالبرميل وتحدد بالدولار ، وبرميل النفط هو وحدة قياس أنجلو _ ساكسونية تصل سعته حاليا 159 ل .

[1]– نشرة معهد الدراسات المصرفية، **إضاءات**، المرجع السابق ، ص3 .

[2]– نفس المرجع، ص2 .

[**]– للاطلاع على بعض الصدمات النفطية في العالم والمراحل التي مرت بها أسعار النفط ، انظر محمد بن بوزيان ، عبد المجيد لخديمي ، "**تغيرات النفط والاستقرار النقدي في الجزائر** ، المرجع السابق .

إن ارتفاع أسعار النفط يؤثر دون شك في الاقتصاد العالمي وهناك عدة قنوات ينتقل من خلالها ارتفاع أسعار النفط إلى الاقتصاد العالمي :

أ- يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تحول هام في الثروة العالمية (wealth) من الدول المستهلكة للطاقة إلى الدول المنتجة للطاقة ، وحيث أن الميل الحدي للاستهلاك في الدول المنتجة للطاقة هو اقل من مثيله في الدول المستهلكة ، فإن هذا عادة ما يؤدي إلى انخفاض في الناتج العالمي [1].

ب- إن ارتفاع أسعار النفط كان وما يزال أداة هامة لتدوير الثروة والأصول المالية من الدول النامية إلى الدول الصناعية، وما تزال أهم أداتين لتدوير الأصول المالية العالمية هما أسعار النفط والشركات متعددة الجنسيات وذلك لصالح الدول المتقدمة.

خامسا- **عامل المضاربة :**

تزايد تأثيرها على الأسعار من خلال صناديق الاستثمار المنتشرة في الأسواق المالية للدول الصناعية وقد أدت المضاربة خلال السنوات الأخيرة إلى جعل السوق النفطية ملاذ آمن لجني أرباح طائلة من خلال تعظيم الهواجس النفطية في السوق مايؤدي إلى ارتفاع سعر البرميل إلى مستويات غير مسبوقة .

المطلب الثاني: الدول المنتجة والمصدرة للنفط

لا يقتصر استخدام النفط ومشتقاته على دولة دون أخرى، فكل دول العالم بحاجة إلى هذه المادة الحيوية كحاجة الجسم الإنساني إلى الدم حيث أظهرت الأحداث مدى تأثر الطلب على النفط واستهلاكه بالتغيير في الأسعار والسياسات الاقتصادية المتبعة خاصة في الدول الصناعية وكذلك يتصف العرض بالديناميكية والذي أثبت أنه أكثر مرونة ، وسوف نحاول في هذا المطلب إلقاء الضوء على أهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط

الفرع الأول: العالم العربي

1- **التوزيع الجغرافي لمناطق النفط في الوطن العربي :** حوالي 94 بالمئة من النفط العربي يتجمع من الناحية الجغرافية في سبعة أقطار عربية هي : السعودية والعراق، الكويت، ليبيا، الإمارات

[1]- جاسم السعدون وآخرون ، **الطفرة النفطية الثالثة ، وانعكاسات الأزمة المالية العالمية _ حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية** ، بيروت ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، نوفمبر 2009 ،ص 287 .

العربية، الجزائر، قطر، والباقي موزع بين خمسة أقطار عربية أخرى هي : مصر، البحرين وسوريا، وعمان، تونس[1] .(انظر الملحق رقم 1)

يتوزع النفط العربي في أربعة أحواض كبيرة وهي :

- **حوض شمال العراق** : يقع في شمال العراق ، ويغطي 15% من أراضي العراق
- **حوض الخليج العربي** : يتمثل في كافة الحقول الممتدة بالقرب من سواحل الخليج العربي في العراق ، الكويت ، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، عمان ، ويعتبر من أغنى الأحواض النفطية لا في الوطن العربي فحسب بل في العالم بأسره، ينتج حوالي 65% من إنتاج النفط العربي [2]
- **حوض سيناء وخليج السويس** : يضم عدة حقول نفطية تتوزع على جانبي خليج السويس .
- **حوض الشمال الأوسط الإفريقي** : يضم عدة حقول نفطية في كل من ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب .

وبالتالي يمكن القول أن النفط متواجد بكميات كبيرة ولكنه موزع بأشكال متباينة ، وأن بعضا من الدول العربية مصدرة للنفط ، وتتشكل موارد النفط فيها الموارد المالية مثل السعودية ، الكويت ، الإمارات العربية ، ليبيا ، العراق ، الجزائر ، وهناك دول أخرى منتجة للنفط إلا أنها ليست مكتفية ذاتيا مثل الأردن ، سوريا ، اليمن ، يوجد في أراضي بعض الدول الخليجية أضخم حقول النفط في العالم مثل حقل "زاكم "[3] في الإمارات العربية المتحدة ، وحقل " غوار " .

2- <u>الاحتياطات النفطية و الغازية العربية</u> :

قدر للوطن العربي أن يتمتع بثروة نفطية هائلة جذبت أنظار العالم، فالحوض العربي يختزن أكثر من نصف الاحتياطي الثابت من النفط الموجود في الكرة الأرضية، وتساهم بحوالي ثلث الإنتاج العالمي ، تتركز معظم الاحتياطات المكتشفة من النفط في الوطن العربي في خمسة

---

[1]- حافظ برجاس ، المرجع السابق ، ص 155 .

[2]- سريان محمد سعيد فالح بدارنه ، **الأهمية الجيوبوليتيكية للوطن العربي :جغرافية الوطن العربي السياسية** ،عمان،2009 ص 450 .

[3]- يحتوي هذا الحقل على 35 مليار برميل من النفط أي أكثر من كل النفط الموجود في الولايات المتحدة الأمريكية .

أقاليم رئيسية وهي :[1]

منطقة الخليج العربي : حيث تضم 74.5 بالمئة من إجمالي الاحتياطات المكتشفة في العالم .

إقليم مابين النهرين : في سوريا والعراق ، حيث يضم 10 بالمئة من الإجمالي العربي .

حوض سرت في ليبيا : ويضم حوالي 5.4 بالمئة من تلك الاحتياطات .

حوض الصحراء الكبرى : والذي يمتد في الجزائر وجنوب تونس وغرب ليبيا

حوض العريش في مصر : ويضم حوالي 1.3 بالمئة من الاحتياطات .

تقدر الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام على الصعيد العربي في عام 2013 بـ713 مليار برميل.[2]

أما الاحتياطيات النفطية الغازية العالمية تتركز في عدد قليل من المناطق الجغرافية مع تفوق الشرق الأوسط هذه الأخيرة تمثل لوحدها أكثر من 50% من الاحتياطات العالمية النفطية و40% من الاحتياطات الغازية .[3]

الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى الجزائر والعراق وليبيا ، تستأثر بنحو 98 في المائة من مجمل الاحتياطات النفطية في العالم العربي ، و93 بالمائة من مجمل إنتاجه ، وتمتلك السعودية وحدها أكثر من 265 بليون برميل من احتياطات النفط المؤكدة ، أي 16 في المئة من مجمل الاحتياطات العالمية.[4]

احتياطي الشرق الأوسط الممتد من مصر و الخليج العربي ومن تركيا و إيران الى المحيط الهندي يعادل عشر مرات من احتياطي المغرب العربي، العربية السعودية، تحتل الصدارة من حيث البترول، وإيران وقطر في مجال الغاز الطبيعي .

---

[1] - سمير صارم ، "النفط العربي في الإستراتيجية الامريكية" ،(تاريخ الاطلاع :2011/5/20) عبر الرابط :http://www.al-marsad.com/?p=913

[2] - حسب احصائيات صندون النقد العربي 2014

[3] - Jean Philipe cueille, " Pays pétroliers et gazeries du Maghreb et du Moyen orient ", IFP Energies nouvelles http://www.IFPenergiesnouvelles.fr

[4] – بسام فتوح ،لورا الكاتيري " **النفط العربي في السياق العالمي والمحلي** " ، (2014/3/21) ،متحصل عليه من : http://www.afedonline.org/report2013/Arabic/1-Ar.pdf

الشكل رقم 4: الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام للأوابك• عام 2012 (مليار برميل)

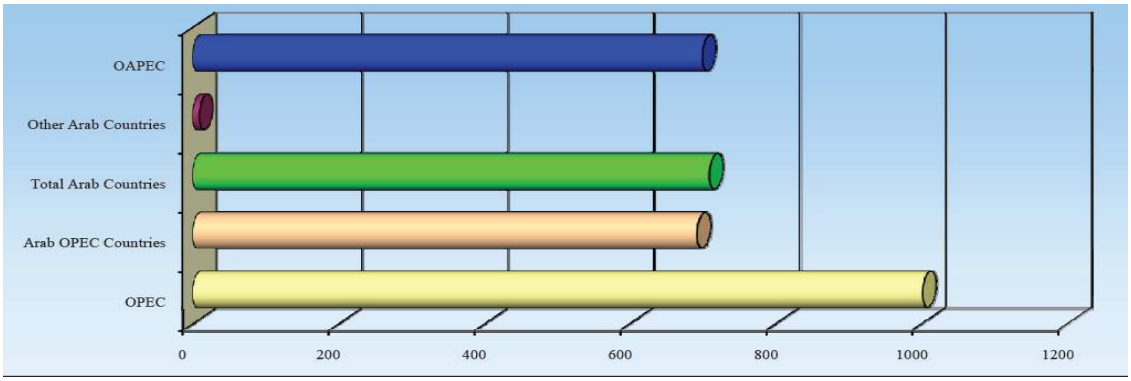

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي 2013 لمنظمة الأوابك ،مرجع سابق، ص 11.

92 بالمائة من الاحتياطات المؤكدة في عام 2013 تركزت في خمس دول و هي: السعودية ب37.2 بالمائة، العراق بـ 20 بالمائة، الكويت بـ 14.2 بالمائة،الإمارات العربية بـ 13.7 بالمائة، ليبيا بـ 6.7 بالمائة.[1]

هذه الاحتياطات الكبيرة متواجدة في حقول ضخمة، وكذلك من بين 20 الأوائل من الحقول العالمية، منها 13 حقلا موجودا في الشرق الأوسط، أما 5 منها في العربية السعودية بالخصوص حقل " الغوار " أكبر الحقول المهمة العالمية [2]، أما في شمال افريقيا نجد احتياطات بترولية وغازية مهمة في ليبيا والجزائر ،تمكنت الدول العربية بفضل الجهود التي بذلتها والمبالغ الضخمة التي استثمرتها خلال العقود الأربع الماضية من أن تضاعف من حجم احتياطاتها النفطية وتنتقل بها من مستوى 353.4 مليار برميل ي نهاية

1980 إلى 683.66 مليار برميل عام 2010 ووصلت الى نسبة 55.8 بالمائة من الاحتياطي العالمي عام2013 حسب إحصائيات صندوق النقد العربي لعام 2014.

•– الاوابك (oapec) هي منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

[1] – حسب احصائيات صندوق النقد العربي 2014 .

[2]– مظفر حكمت البرازي ، " صادرات النفط والغاز الطبيعي من الدول الأعضاء والممرات المائية العالمية للشحنات البترولية_" **مجلة النفط والتعاون العربي** ، الكويت : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول المجلة 40 ، العدد 148 ، شتاء 2014 ص 203 .

أما بالنسبة للغاز الطبيعي، فقد ارتفعت احتياطات الدول العربية منه خلال الفترة 1990– 2010 من 25.8 تريليون متر مكعب في نهاية عام 1990 إلى نحو 54.8 تريليون متر مكعب في عام 2010 [1] ووصلت الى حوالي 198.9 تريليون متر مكعب في نهاية 2013 .[2]

3– إنتاج النفط والغاز الطبيعي:

قبل الحرب العالمية الثانية،أمريكا الشمالية تغطي أكثر من 60% من الاحتياجات العالمية من الطاقة، مقابل 6% للشرق الأوسط، لكن حاليا حوالي ثلث الإنتاج العالمي للنفط من خلال الشرق الأوسط ونصفها من العربية السعودية[3]

جدول رقم2:تطور الإنتاج اليومي من النفط الخام في بعض الدول العربية [1960–2012]

(ألف برميل/ اليوم)

البلد	1960	1970	1980	1990	2000	2012
الجزائر	181.1	1.029.1	1.019.9	783.5	796.0	1.199.8
العراق	972.2	1.548.6	2.646.4	2.112.6	2.810.0	2.942.4
الكويت	1.691.8	2.989.6	1.663.7	858.6	1.996.1	2.977.6
ليبيا	00	3.318.0	1.831.6	1.389.1	1.347.2	1.450.0
قطر	174.6	362.4	471.4	405.6	648.2	733.6
العربية السعودية	1.313.5	3.799.1	9.900.5	6.762.6	8.094.5	9.763.0
الإمارات العربية	–	779.6	1.701.9	1.762.6	2.174.7	2.652.5

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على : Opec ,Annual statistical bulltin 2013.op. cit.

يرتبط إنتاج سبع دول عربية أعضاء في منظمة أوبك بما تتخذه هذه المنظمة من قرارات تتعلق بالحصص الإنتاجية من النفط الخام، و بشكل عام مر إنتاج الدول العربية بعدة مراحل خلال الفترة 1990–2010، ففي عام 1990 وصل إنتاج الدول العربية من النفط الخام إلى 18.3 مليون برميل في اليوم أي مايشكل

[1]– التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011،المرجع السابق

[2] - حسب احصائيات صندوق النقد العربي 2014 .

[3]- " Pétrole : consomation d'énergie et réserves"**, le monde du pétrole** :série de publications de l'union pétrolière de suisse ", p14,available online : http://www.theagency.ch

حوالي 30 في المائة من الإجمالي العالمي[1]، وفي 2006 ارتفع إنتاج الدول العربية ليصل إلى22.97 مليون برميل في اليوم و هي أعلى مستوى إنتاج مسجل[2] ويعود ذلك إلى قرارات أوبك القاضية برفع حصص الإنتاج لتحقيق الاستقرار في السوق النفطية.

وصل انتاج الدول العربية من النفط الخام حوالي 23 مليون برميل في اليوم في عام 2013[3]و قد كان للتطورات الجيوسياسية و الامنية التي شهدتها المنطقة العربية أثارا متفاوتة على انتاج الدول العربية.[4]

كما تحتل الجزائر الرتبة العاشرة من حيث احتياطي الغاز الطبيعي عالميا، و ثاني احتياطي في افريقيا بعد نيجيريا، تملك 12.2 تريليون برميل من احتياطي النفط الخام أي ما يعادل 0.9 في المائة من الاحتياطي العالمي، الاحتياطات النفطية فيها هي ثالث أكبر في إفريقيا عام 2011 بعد ليبيا(47.1تريليون برميل/اليوم) من النفط، و نيجيريا(37.2 تريليون برميل/اليوم).[5]

كما توجد دولتان عربيتان ذات وزن خاص في إنتاج الغاز الطبيعي و هما قطر و الجزائر(انظر الملحق رقم 3) حيث نلاحظ أن قطر تحتل المرتبة الثانية و الجزائر المرتبة الخامسة عالميا عام 2013.

أما بالنسبة لليبيا، فإنها تحتل المرتبة الرابعة افريقيا من حيث انتاج النفط الخام بعد نيجيريا، الجزائر،أنغولا، حوالي 3/2 من انتاج النفط و 80 في المئة من الإحتياطات، بلغ احتياطي النفط المؤكد فيها 47.4 بليون برميل في جانفي 2012، محتلة بذلك المرتبة السابعة افريقيا وتمثل 3.4 في المئة من الإحتياطات الإجمالية أما السودان التي شهدت اقتساما في جويلية 2011 حيث كانت قبل ذلك تمثل المرتبة السادسة من حيث إنتاج النفط في إفريقيا عام 2010، حيث شهدت إنتاج 425000برميل عام2011 .[6]

---

[1]– الفصل العاشر من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي2011،المرجع السابق.

[2]– ابراهيم بلقلة ،المرجع السابق، ص 71.

[3]- Opec ,Annual statistical bulltin 2014.op. cit.

[4]- حسب احصائيات صندوق النقد العربي 2014

[5] –David E. Brown, **Africa's booming oil and natural gas :Exploration :National Security implication for the United States and China,** United States :College press,2013,p107.

[6]- Idem. p176.

4- صادرات الدول العربية الأعضاء في الأوابك من النفط الخام.

نشير في البداية إلى أنه توجد عشر دول رئيسية مصدرة للنفط في العالم منها أربع دول عربية، والدول العشرهي: المملكة العربية السعودية، روسيا، نيجيريا، الولايات المتحدة، ايران، كندا، الإمارات، الكويت، فنزويلا والعراق، وبلغ حجم الصادرات النفطية من هذه الدول العشر 37.6 مليون برميل في اليوم في عام2011[1].

يصدر المنتجون العرب معظم انتاجهم النفطي، ما يعطي المنطقة وضعا مهيمنا في التجارة الدولية بالنفط الخام حيث شكلت صادرات المنطقة عام 2011نحو40 في المئة من الصادرات العالمية من النفط الخام ما يجعل المنطقة أهم مصدر لتحركات تجارة النفط[2].

- **<u>اتجاهات الصادرات النفطية العربية:</u>**

توجد ثلاث اتجاهات رئيسية للصادرات النفطية من الدول الأعضاء في الأوابك و هي:[3]

*الجهة الشرقية: و تتألف هذه الجهة من دولتين هامتين و هما:اليابان و كوريا الجنوبية.

*الجهة الغربية: و تتمثل بصورة رئيسية في دولة واحدة و هي الولايات التحدة الأمريكية.

*الجهة الشمالية: و تتضمن الدول الأوروبية عموما،و منها على وجه الخصوص إيطاليا، هولندا، إسبانيا، فرنسا.

و من الناحية الواقعية، توجد لدى الدول الأعضاء ثلاث دول ذات وزن كبير من حيث حجم مستورداتها النفطية وهي: اليابان، الولايات المتحدة، و كوريا الجنوبية، و تشكل الصادرات النفطية من الدول الأعضاء إلى هذه الدول الثلاث 38.3% من اجمالي صادراتها النفطية في عام 2011، و بلغت حصة اليابان 15.3% من اجمالي الصادرات النفطية للدول الأعضاء، و بلغت حصة اليابان 15.3% من اجمالي الصادرات النفطية للدول الأعضاء، تليها الولايات المتحدة بحصة وصلت إلى 11.6 %

[1]- مظفر حكمت البرازي،المرجع السابق، ص 212

[2]- بسام فتوح،المرجع السابق.

[3]- مظفر حكمت البرازي، نفس المرجع، ص 214.

ثم كوريا الجنوبية بحصة 11.5%، بلغت حصة الدول الأوربية مجتمعة 13%. يمثل الشرق الأوسط حوالي 35% من الصادرات البترولية العامية، 70%منها موجهة إلى آسيا، و تضمن 60% من احتياجاتها البترولية، في حين صادرات شمال إفريقيا خاصة الجزائر وليبيا فهي مخصصة لتموين أوروبا بحوالي20%[1].

الجدول رقم3 : صادرات النفط الخام لبعض الدول العربية حسب الوجهة (ألف برميل/اليوم)•

البلد	أوروبا	أمريكاالشمالية	آسيا	أمريكااللاتينية	إفريقيا	الشرق الأوسط	مجموع العالم
العراق	547	559	1.205	105	–	7	2.423
الكويت	99	220	1.699	–	52	–	2.630
قطر	–	–	586	2	–	–	588
العربية السعودية	991	1.423	4.577	68	216	281	7.557
الإمارات العربية المتحدة	7	106	2.461	–	79	4	2.657
الجزائر	424	263	92	29	–	–	809
ليبيا	715	34	211	–	2	–	962

Source : Opec :Annual Statistical Bulletin 2013,op.cit.

تعتبر المملكة العربية السعودية أكبر دولة في العالم من حيث حجم الصادرات النفطية، و تأتي دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية ضمن الدول الأعضاء و في المرتبة السابعة على الصعيد العالمي من ناحية حجم صادراتها النفطية، و تأتي دولة الكويت في المرتبة الثالثة.

الفرع الثاني: في البلدان الإسلامية

قد ثبت عبر معظم الوثائق أن الخزان الأكبر للنفط في العالم يمتد من بحر قزوين و إيران و دول الخليج كما أنه توجد مناطق أخرى إسلامية، يشمل الانتاج الكلي للدول الإسلامية ما يعادل45% الانتاج العالمي و من أهم هذه الدول:

1- **إيران:** تعتبر إيران من أبرز البلدان المنتجة للنفط حيث تملك ثالث إحتياطي بعد السعودية و العراق تم اكتشاف حقول عملاقة في أطراف محافظة هرمزكان، الاحتياطي المؤكد لهذا البلد بلغ157 ألف برميل في نهاية 2013 أي مايعادل 9.3 في المائة من الاحتياطي العالمي.[2]

[1] –Jean Philippe Cueille. op.cit.

•– تمت ترجمة معلومات الجدول من طرف الباحثة

[2] –Bp **Statical Review of world Energy**, June 2014, op . cit .

بالاضافة إلى العمل على عدة مشاريع في الطاقة و إبرام اتفاقيات تجارية مع شركات أخرى سواء كانت روسية أو يابانية أو صينية سيجعل إيران تكتفي نفطيا لأكثر من 100سنة قادمة،مع العلم أنها ثالث منتج للغاز في العالم[1].

2- بحر قزوين (أذربيجان،كازخستان،تركمنستان)[2]

بحر قزوين بحر يقع بين جنوب القوقاز و شمال إيران يضم مجموعة الدول المجاورة التالية: تركمنستان، كازخستان، أذربيجان، إيران، روسيا[3]، تحتوي هذه المنطقة على ثروات طبيعية هائلة ما وسع دائرة الصراع على النفوذ فيه لتشمل دولا من خارج المنطقة كالولايات المتحدة و الدول الأوروبية الغربية و الصين التي تعاني عوزا في احتياطات الطاقة[4]، كما تشتهر منطقة قزوين بخطوط الأنابيب لتصدير النفط، و تقول بعض المصادر الأمريكية أن خمس المواد الطاقوية في منطقة قزوين بنحو200مليار برميل من النفط في الاحتياطات المؤكدة أي مايعادل 5/1 الاحتياطات العالمية.[5]

3- **ماليزيا:** إن معظم انتاج نفطها يعتبر في قاع البحر، و يأتي نصف انتاجها من حقل تابيس(Tapis)الذي يعتبر من النوعية العالية في السوق الاقليمية، كما لجأت الحكومة إلى اكتشاف النفط في أعماق البحار و أولها كان في منطقة كيكة(Kikeh)

الفرع الثالث: في المناطق الإفريقية

تمتلك إفريقيا إحتياطيا نفطيا كبيرا بلغ عام 2013 حوالي130.3 ألف مليون برميل[6]، وهو نفط خفيف في أغلبه ذو جودة عالية و نوعية عالية، و تعد الاكتشافات النفطية التي حدثت في هذه القارة أهم الاكتشافات العالمية، و تنتج القارة 8818 مليون طن عام 2013أي مايمثل10.1% من الإنتاج العالمي ماجعل المنافسة تحتدم بين أطراف دولية خاصة أمريكا، الصين، فرنسا، بريطانيا للحصول على امتيازات نفطية هناك انعكس ذلك على صراعات و حروب و ثورات عرقية و إقليمية، من أهم الدول الإفريقية المنتجة للنفط:

---

[1]- محمد ختاوي، المرجع السابق،ص 51.

[2]- للاطلاع على المزيد من المعلومات المفصلة حول دول بحر قزوين و إمكانياتها النفطية أنظر المرجع التالي:

Annen Betsy et les autres, **Gépolitique de l'énergie : risques et enjeux pour la défense**, Paris : France,p-p:41-49.

[3] -Annen Betsy et les autres, op. cit.p41.

[4]- إبراهيم قصي عبد الكريم، **أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة الدولية(النفط السوري نموذجا)**، دمشق:منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.ص،45

[5]- فوزي درويش، **التنافس الدولي على الطاقة في قزوين**، القاهرة:مطابع عباسي، ط1، 2005، ص135.

[6] -Bp **Statistical Review of world Energy** ,June2014,op.cit.

نيجيريا، أنغولا، الغابون، غينيا الاستوائية دون أن ننسى الجزائر و ليبيا و السودان، الاحتياطات الإفريقية يتركز أغلبها خاصة في ليبيا 3.3%من الاحتياطات العالمية الجزائر(1%)،مصر(0.3%)، هذه الدول الثلاثة تنتج 5%من الانتاج العالمي[1].

منذ2002 أصبحت إفريقيا و نفطها من أهم أولويات الأمن القومي الأمريكي و انتشار الشركات النفطية الأمريكية في إفريقيا الوسطى،كما تتخوف الولايات المتحدة الأمريكية من الدور المتنامي للصين في القارة.

الفرع الرابع: في أمريكا اللاتينية

تعد فنزويلا في مقدمة بلدان أمريكا اللاتينية، حيث تحتل منزلة متميزة داخل أوبك، بالإضافة إلى كولومبيا التي عرفت اكتشاف حقولا نفطية جديدة حيث جلبت أطماع الإدارة الأمريكية، البرازيل التي تملك كميات قليلة من النفط و كميات أكبر من الغاز.

الفرع الخامس: في العالم الغربي

يشير معظم المحللين و الخبراء في ميدان النفط إلى أن أوروبا تبقى أكثر المناطق فقرا بالنسبة للثروات النفطية، مع التأكيد أنه في أوروبا الغربية تكاد تكون النرويج و بريطانيا منذ اكتشاف نفط بحر الشمال هما الدولتان الوحيدتان اللتان تحصلان على اكتفائهما الذاتي من مصدر النفط،مع العلم أن الأولى بدأت منذ مدة في تصدير جزء من نفطها.

في الاتحاد السوفيتي –سابقا– و أوروبا الشرقية

كان الاتحاد السوفيتي أكبر دولة منتجة للنفط الخام في العالم عندما وصل إنتاجه إلى حوالي 12.5 مليون برميل يوميا في عام 1988[2]، غير أن موقعه تراجع بنسبة كبيرة حتى وصل إلى 11.5 مليون برميل في اليوم[3] عام 1990 نظرا للمشاكل و الصعوبات التي واجهت الصناعة النفطية السوفيتية.

و بعد تفكك الاتحاد السوفيتي إلى مجموعة من الدول المستقلة فإن بعض الباحثين يستبعدون حاجة السوفيات إلى النفط بسبب التغير السياسي في الروابط بين دوله من جهة، و تزايد إنتاج الغاز الطبيعي و الاعتماد عليه.

---

[1]- Annen Betsy et les autres, op.cit,p39.

[2]– حافظ برجاس ،المرجع السابق،ص144.

[3]– نفس المرجع، ص144.

بالإضافة إلى ذلك فإن المخزون الروسي من النفط و الغاز كبير وأن الجزء الأكبر منه تختزن في روسيا، حيث أصبح النفط الروسي و غازها الطبيعي صناعة مهمة تلعب دور كبير في السوق النفطية العالمية خاصة في أوروبا و أوراسيا[1].

في 2011، روسيا تملك أكبر مخزون في العالم من الغاز الطبيعي أي ما يقدر بـ .21% من الاحتياطي العالمي، و كذلك تملك 5% من الاحتياطي النفطي العالمي[2]، كما أن الشركة الروسية غازبروم(**Gazprom**) تستحوذ على60%، و تضمن 94% من إنتاج الغاز الطبيعي[3] وفي 2013 أصبحت روسيا منتج مهم للبترول في العالم بـ523.2 مليون طن أكثر من إنتاجها عام 1990 استنادا إلى اليومية الروسية (نو في إيزفيستا) **Novye Izvestia**[4]

المطلب الثالث: المتعاملون الإستراتيجيون في أسواق النفط

تعتبر الصناعة النفطية من أهم الصناعات في العالم من حيث استثماراتها أو أرباحها، بالإضافة إلى تركزها في عدد صغير من الشركات العالمية و الدول المنتجة، لذلك فإن توازن القوى يشكل مكونا أساسيا في السوق العالمية للنفط و التي تشمل ثلاثة أطراف رئيسية مسؤولة عن تغير الأحداث فيها و هي:

الفرع الأول: الشركات العالمية للنفط

شهدت السوق النفطية العالمية مراحل مختلفة لسيطرة عدد محدود من الشركات الكبرى على جانب كبير منها، فبين 1928و 1934، تم تحت قيادة الشركات الكبرى الثلاث:ستاندارنيوجرسي،(شل)و (bp) إبرام عدة اتفاقيات بقصد تأكيد سيطرتها على صناعة النفط و الحد من المنافسة بينها، وهو ماعرف بالكارتل"Cartel"العالمي القديم، وخلال عقدي الثلاثينيات و الأربعينيات ازداد عدد أعضاء الكارتل بظهور النمط السباعي للسيطرة على نقط الشرق الأوسط[5]مكونا ما عرف إصلاحا بالشقيقات السبع Seven Sisters و هي:[6]

---

[1] –Jim Nichol Coordinator, **Russian political economic and Security issues and US interests**, Congressional Research service,April16.2013.p28, available online : http://www.CTS.gov

[2] –Ibid,p28.

[3] –Annen Betsy et les autres ,op.cit,p35.

[4] –Ria Novas ti, " La Russie premier producteur pétrolier mondial en 2013 ",**Tribune libre** :presse Russé ",(13/1/2014).http://fr.ria.ru/presse-russe/200204253.htm/fioul

[5] – إبراهيم قصي عبد الكريم، المرجع السابق، ص70.

[6] – محمد ختاوي، المرجع السابق، ص99.

إكسون (إيسو سابقا)، شوفرون، موبيل، تكساسو، غولف، شل، بريتيش بترليوم، الخمسة الأولى أمريكية و السادسة هولندية–بريطانية و السابعة بريطانية.

تركيب تركيز الشركات متعددة الجنسيات مرتبط بتوحيد عمودي للمجالات المتعلقة بالصناعة النفطية من انتاج و تصفية إلى توزيع مكونة شكلا للهيمنة[1]، لكن سلطتها أصبحت تتناقص بعد توجه الدول المنتجة للنفط نحو التأميم.[2]

و بالتالي يمكن تصنيف الشركات العالمية النفطية إلى ثلاثة أنواع و هي:

– **الشركات الخاصة الكبرى** و هي تدخل في نطاق الشركات متعددة الجنسيات مثل:[3]شركة **Exxon mobil** تمتلك من الأصول ماقيمته 149 مليار دولار موزعة في أكثر من 820 شركة تابعة تعمل في 100دولة و تبلغ قوة العمل فيها نحو 98 ألف عامل.

– **شركات النفط الوطنية للدول المنتجة.**

– **الشركات الناشئة أو المستقلة** التي أصبحت تتمتع بمكانة وطنية بارزة في الدول المستهلكة للنفط.

وقد كانت هذه الشركات تسيطر على حوالي80%من الإنتاج النفطي العالمي، كما أن هذه الشركات تملك أو تسيطر على أكثر من70%من صناعة التكرير العالمية، و هي تعمل بشكل مباشر أو عن طريق شركات مملوكة لها في هذه الصناعة، وكذلك فإن أكثر من 50%من ناقلات النفط تتملكها هذه الشركات.[4]

و بالتالي فبسبب سيطرة الاحتكار النفطي، أصبح التبادل الدولي في مجال النفط تبادلا غير متكافئ أدى إلى نزف مستمر في ثروات الدول التابعة لما فيه مصلحة الدول الرأسمالية الصناعية[5].

الشركات النفطية الكبرى في الأونة الاخيرة: انخفض عددها الى خمس شركات بعد اندماجها و صارت تعرف بالشقيقات **الخمس** و هي : Bp-Amoco/ChevronTexaco/Exxon Mobil/total Fina Elf/Shell

---

[1]- " Géopolitique du pétrole " , http://www.gnu.org/cepyleft/pdf.htm

[2]- Nick Antill and Robert Arnott, **valoing oil and Gas companies** , a guide to the assessment and evaluation , perform and prospect , Cambridge England , 2008, pp 2-11.

[3]– خليل العناني،" اللوبي النفطي الامريكي " ،**مجلة السياسة الدولية** ،القاهرة : مركز الاهرام للدراسات،العدد (164) ، 2006 ، ص46.

[4]– محمد الرميحي ، مرجع سابق ، ص15.

[5]- Victor David G , " in the tank , marking the most of strategies oil reserves " , **foreign affairs**, vol: 87, N° 4, Juillet-aout 2008, p 70.

الفرع الثاني: منظمة الأوبك [*] Organisation of petroleum exporting countries

لقد كان إنشاء منظمة الأقطار المصدرة للنفط(opec)هو أحد ردود الفعل الأساسية للتصدي لاحتكار شركات النفط العالمية الكبرى[1]، حيث تأسست عند انعقاد مؤتمر بغداد من10إلى14سبتمبر1960لمواجهة تخفيضات الأسعار 1959 و 1960المقررة من قبل الشركات البترولية رغم أن فكرة توحيد جبهة الدول المنتجة و المصدرة للبترول سبقت ذلك بعدة سنوات.[2]

و من الأهداف المرسومة لهذه المنظمة مايلي:[3]

- تنسيق و توحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء و تصميم أحسن الوسائل لحماية مصالحهم فرديا أو جماعيا.
- البحث عن السبل و الوسائل لضمان استقرار الأسعار في أسواق النفط العالمية
- حماية المصالح لإنتاج النفط الوطني في كل الأوقات.

و لقد حاولت منظمة الأوبك في حماية أعضائها و زيادة مواردهم البترولية و ذلك من خلال:

- سيطرة الدول الأعضاء على ثرواتها البترولية بما في ذلك الإنتاج و التسعير.
- تحسين الشروط المالية و القانونية المتعلقة بمعاهدات الامتياز المبرمة بين دول الأوبك و الشركات العالمية للبترول.
- رفع سعر البترول العام.

ولكن إدارة الموارد الاقتصادية في الدول النامية، و منها دول أوبك يغلب عليها المنهج البيروقراطي و تغليب المصالح الفردية على المصلحة الجماعية،و قد اتخذت أوبك في وقت سابق سياسة سعرية أدت بطريقة غير مباشرة إلى خدمة مصالح الدول الصناعية التي استفادت من سيطرتها على السوق البترولية العالمية تحت غطاء السوق الحرة و قوى العرض و الطلب.

---

[*] تتكون من 12 عضوا:الجزائر، انغولا، الاكوادور، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، العربية السعودية، الإمارات العربية، فنزويلا.

[1] – محمد الرميحي، المرجع السابق، ص 23.

[2] –Chems Eddine Chitour , **Les guerres du pétrole ou le droit de la force après le 11 septembre** , Alger , ENAG, 2002, p 49.

[3] –Cory Gunderson, **World in conflict: The need for oil** ,Usa :Librrary of Congress Cataloging data,2004 . p 20

الفرع الثالث: منظمة الطاقة الدولية International Energy Agency

أنشئت منظمة الطاقة الدولية عام1974كرد فعل على سيطرة أوبك على سوق البترول للفترة 1970-1974من أجل إحداث تغييرات هيكلية في صناعة البترول لصالح الدول المستهلكة و لتحقيق هذا الهدف اتبعت إستراتيجية تلخصت في مايلي:

- ترشيد استهلاك الطاقة بهدف تخفيض الطلب على البترول و تقليل استيراده، و تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء في هذا المجال، من خلال السماح بزيادة أسعار البترول للحد من الاستهلاك و تشجيع مصادر الطاقة البديلة، و القيام بالمراجعة السنوية لسياسات الطاقة.
- العمل على تطوير مصادر الطاقات المتجددة لإحلالها مكان البترول، و البحث عن البترول في دول خارج أوبك.
- زيادة المخزون الاستراتيجي من النفط.

كما تعمل وكالة الطاقة الدولية على:

- تعزيز وسائل التغلب على انقطاع إمداد النفط و تحسينها و إرساء السياسات الترشيدية في مجال الطاقة في سياق عالمي، من خلال تعزيز علاقات التعاون مع الدول غير الأعضاء و المنظمات الصناعية.
- إدارة نظام معلوماتي يعمل باستمرار في سوق النفط العالمي و تحسين وسائل توفير الطاقة و دعم الطلب عليها، من خلال تطوير مصادر الطاقة البديلة و زيادة كفاءة استخدام الطاقة.
- المساعدة في تكامل السياسات في مجال البيئة و الطاقة.

المبحث الثالث: الأهمية الاقتصادية و الإستراتيجية للنفط العربي

تتبوأ الدول العربية مكانة هامة على خارطة النفط العالمية، و ما يعزز هذه المكانة استحواذها على الجزء الأكبر من الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط، و ماتقوم بإنتاجه و تصديره إلى الأسواق العالمية و باعتبار النفط العربي مصدرا هاما للاستثمار من أجل سد متطلبات العالم، و يعتبر ذلك من الميزات النسبية التي من شأنها أن تعزز الدور الفاعل و المحوري الذي يؤمل أن تقوم به الدول العربية.

المطلب الأول: أهمية النفط العربي

"إن بترول الشرق الأوسط هو أعظم كنز تركته الطبيعة في التاريخ، و التأثير الاقتصادي و السياسي لهذا الكنز سوف يكون فادحا"[1]،إن وصف بترول الشرق الأوسط بالكنز لدليل واضح على أهمية النفط العربي ،وتعاظمت أهميته تعاظم الدور الذي بات يمثله في الاقتصادالوطني و العالمي، و هذا ما سنوضحه في النقاط التالية:

الفرع الأول: أهمية النفط في الوطن العربي

تقوم أهمية النفط بدور بارز في اقتصاديات البلدان العربية و ذلك من خلال:

1 – النفط مصدر الدخل و مورد للعملات الأجنبية

كان دور النفط العربي محدودا و مساهمته لا تذكر في الاقتصاد الوطني حتى نهاية الستينات و يعود السبب في ذلك إلى سيطرة الشركات العالمية على صناعة النفط العربي، و بعد أن استعادت الدول العربية المنتجة للنفط سلطتها على صناعتها النفطية خلال عقد السبعينات، أصبح النفط قوة فعلية كبرى في أيدي الدول المنتجة و في مقدمتها النظام الإقليمي الخليجي، و امتلك زمام المبادرة ضمن مبادرة الأوبك في تحديد أسعار النفط، و بعد أن كان سعر برميل النفط الأساسي الذي يتخذ أساسا للتسعير أقل من ثلاثة دولارات للبرميل قبل أكتوبر 1973، وصل في عام 1980 إلى 34 دولار للبرميل[2]، ومع بداية التصحيح الجزئي لأسعار النفط منذ2000، ارتفعت الأسعار إلى 25 دولار. [3]

هذه الزيادات الضخمة في العائدات[(*)]أدت إلى ارتفاع الناتج الوطني الإجمالي للدول العربية المنتجة للنفط ، و كذا ارتفاع الدخل الفردي.

---

[1]– من تقرير اللجنة الرئاسية الأمريكية المكلفة بوزارة الشرق الأوسط في مهمة استطلاعية حول البترول ،نقلا عن : حافظ برجاس ، المرجع السابق، ص 157.

[2]– محمد خنوش، المرجع السابق، ص 5.

[3]– إبراهيم قصي عبد الكريم، المرجع السابق، ص 40.

[(*)]– تتوقف نسبة مساهمة النفط في الناتج الإجمالي لتلك الدول على العوامل التالية :

– أسعار النفط في السوق العالمية

– الطلب العالمي على الطاقة بصورة عامة و على النفط العربي بصورة خاصة

– إنتاج النفط من خارج الدول العربية .

2 – النفط مصدر التمويل الأساسي لمشاريع التنمية

يشكل النفط في البلدان العربية النفطية مصدر التمويل الأساسي لعملية التنمية الوطنية كونه يوفر الرأس المال المطلوب للاستثمار في مشاريع إنمائية، يتوقف حجم الأموال التي يوفرها قطاع النفط على كمية الإنتاج و التصدير و السعر الذي يباع به النفط، و سوف نتطرق إلى الإستراتيجية العربية لاستغلال عائدات النفط في التنمية الوطنية في الفصل الثالث.

3 – **النفط قطاع صناعي مهم**

و يتجلى دور النفط في دمج القطاع النفطي ببقية أجزاء الاقتصاد من خلال أنشاء شبكة من الصناعات المتكاملة كصناعة التكرير و البتر و كيميائيات، و النقل، وصناعة الأسمدة و غيرها، صحيح أن مركز الدول العربية النفطية قد تحسن بعد سيطرتها على قرارات الإنتاج و التسعير و التصدير تحسنا ملحوظا إلا أنها لا تزال في بداية الطريق في الصناعة النفطية.

4– **دور النفط الإنمائي على الصعيد العربي العام**

من خلال تخطي النفط حدوده القطرية ليشمل دوره الإنمائي البلدان العربية غير النفطية و ذلك من خلال الفروض و التحويلات المالية و الاستثمارات المباشرة التي تقوم بها البلدان العربية الغنية بالنفط.

لكن ما يمكن أن نلاحظه هو أن دور النفط الإنمائي على الصعيد العربي يبقى محدودا ما لم يحصل نوع من التكامل الاقتصادي بين الدول العربية .

الفرع الثاني: أهمية النفط العربي على الصعيد الدولي

عرف عن المنطقة العربية، و بالأخص الخليجية منها، أنها المستودع الأكبر للنفط في العالم، وأن هذا النفط هو الأرخص ثمنا و الأسهل استخراجا، الأكثر إنتاجا.

1– أهمية النفط كمصدر للطاقة أو كمادة خام للصناعة البتروكيماوية: و لعل أبرز دليل على ذلك هو مدى اعتماد دول الغرب الصناعية عليه لتسيير الحركة الاقتصادية فيها ماضيا و حاضرا، فخلال عقد

السبعينيات تراوحت حصة النفط العربي مابين 58 بالمائة و56 في المائة من مجمل واردات الدول الصناعية الغربية من النفط الخام[1].

- حيث استوردت الولايات المتحدة عام 1974 مليون برميل من البترول في اليوم من الخليج، وارتفعت وارداتها إلى2.9 مليون برميل في اليوم عام 2004[2]، كما ارتفع طلب مجموعة الدول الصناعية خلال نوفمبر 2011 بحوالي0.8 مليون برميل في اليوم أي بنسبة 1.7 بالمئة ليصل إلى 46 مليون برميل في اليوم[3].

2- **أهمية النفط العربي كمجال للاستثمارات الأجنبية:** قال بعض علماء الاقتصاد الأمريكيين بصدد الصناعة النفطية أنه «إذا عثرت على النفط فإنه يمكنك أن تحصل على ألف ضعف لاستثمارات الأصلي» ينطبق هذا القول على إنتاج النفط العربي حيث كانت العوائد تزداد بشكل أكبر لكثير عما تعطيه رؤوس الأموال المستثمرة في صناعة النفط في الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد كانت هذه الأرباح منذ بداية الامتيازات خيالية بلغت نسبتها المئوية خلال الستينات حوالي 70 في المائة و قد تراجعت قيمة الاستثمارات النفطية في الوطن العربي خلال عقد الثمانينيات تجاوبا مع سياسة وكالة الطاقة الدولية الهادفة إلى تقليص الاعتماد على النفط العربي.[4]

3- أهمية النفط في تجارة النفط العالمية

يصدر المنتجون العرب معظم إنتاجهم النفطي، ما يعطي المنطقة وصفا مهيمنا في التجارة الدولية و النفط الخام، في عام2011،شكلت صادرات المنطقة نحو40في المئة من صادرات النفط الخام في العالم ما يجعل المنطقة أهم مصدر لتحركات تجارة النفط، ومن المتوقع أن تبلغ صادرات النفط الخام من الشرق الأوسط نحو 20مليون برميل في اليوم بحلول سنة 2035، حيث يخصص معظم هذه الصادرات لدعم الاقتصادات الآسيوية السريعة النمو.[5]

---

[1]- حافظ برجاس، المرجع السابق،ص 187.

[2] -Cameron Fraser ,**US Foreign policy after the cold war :global hegemonic or reluctant sheriff**, London and New York : knowledge Taylor and Francis Group, 2nd edition , 2005, p 2.

[3]- التقرير الشهري لمنظمة الاوابك ، عبر الرابط : http://www.oapecorg.org

[4]- محمد ختاوي، مرجع سابق ، ص 171.

[5]- بسام فتوح، لورا الكتيري، المرجع السابق.

الشكل رقم 5: حركة تجارة النفط الرئيسية في العالم (مليون طن)

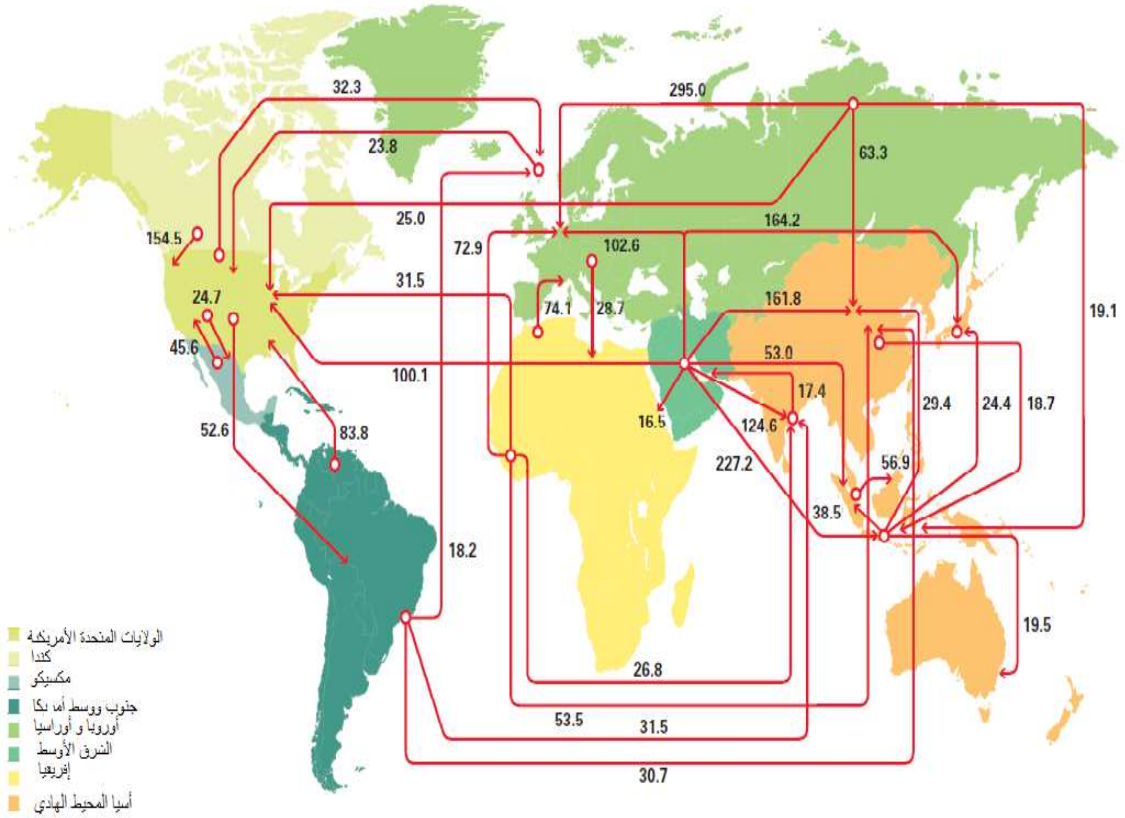

Source : BP statistical Review of world Energy .June 2014,op.cit,p19.

تحتل دول الشرق الأوسط خاصة السعودية، الكويت و قطر الصدارة في كمية الصادرات النفطية، وهي في نفس الوقت دول أعضاء الأوبك، و تمثل روسيا ثاني أكبر مصدر للنفط الخام عالميا، تليها إفريقيا الغربية نظرا لزيادة اكتشاف حقول النفط فيها.

الفرع الثالث: الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي

شكل الوطن العربي منذ مطلع العصر الحديث و ما يزال مسرحا مفتوحا لتيارات الصراع الاستراتيجي بين القوى الدولية، فهو يتوسط قارات العالم الثلاث آسيا و أوروبا و إفريقيا.

تكمن الأهمية الجيو– إستراتيجية لهذه المنطقة في توسطها بين منطقتين هما أكثر مناطق العالم تمركزا سكانيا، إذ يتجمع فيهما أكثر من ثلثي الجنس البشري، و تتحكم الأراضي العربية في ثلاثة من شرايين الملاحة العالمية هي البحر المتوسط،و البحر الأحمر و الخليج العربي[1]

إن النفط العربي يتميز بخصائص إستراتيجية جعلت منه محط أنظار دول العالم أجمع و تتمثل هذه الخصائص في المزايا الطبيعية و الاقتصادية التي ينفرد بها النفط العربي كما ذكرنا،أن لجهة تواجده

الجغرافي أو بالنسبة لاحتياطه الضخم و إنتاجه الوفير[2]

1– الموقع الجغرافي للدول العربية المنتجة و المصدرة للنفط: يتوسط هذا الموقع أكبر الدول المستوردة لهذه المادة كاليابان و أوروبا الغربية شرقا و الولايات المتحدة الأمريكية غربا.

2– وجود المضايق و الممرات البحرية:التي ينقل النفط عبرها إلى مختلف أنحاء العالم حيث الممرات المائية [3]لخطوط الملاحة البحرية الرئيسية الست في الشرق الأوسط و هي قناة السويس، مضيق هرمز، باب المندب، و تيران و المضيقان التركيان كانت تواجه على الدوام خطر الإغلاق أو الحصار[4].

إن أهمية الموقع الجغرافي للنفط العربي تعني من الناحية الاقتصادية سهولة نقل النفط وقلة تكاليفه، كما تعني من الوجهة الإستراتيجية أن المنطقة العربية هي بمثابة خزان احتياطي هائل للنفط يمكن الاعتماد عليه سواء في حالة الهجوم على أواسط آسيا أو في حالة الدفاع و الهجوم في آن واحد بالنسبة لأوروبا الغربية و منطقة الأطلنطي.

دون أن ننسى أن النفط **الإفريقي** بحكم وجود دول عربية فيها له مميزات تجعله محط أنظار القوى الرأسمالية الكبرى، نظرا:

---

[1] – محمد مراد ،**السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي: بين الثابت الاستراتيجي و المتغير ألظرفي** ،بيروت :دار المنهل اللبناني ، 2000 ،ص143.

[2]– حافظ برجاس ، مرجع سابق ، ص196.

[3]– للاطلاع أكثر انظر المرجع التالي : مظفر حكمت البرازي ، مرجع سابق ،ص–ص :228–247.

[4]– ناجي أبي عاد ، ميشيل جرينون ، **النزاع و عدم الاستقرار في الشرق الأوسط : الناس ،النفط ، التهديدات الأمنية،** تر:محمد نجار ، عمان، الأردن: الأهلية للنشر و التوزيع، ط1 ،1999 ،ص:257.

- رغم أن استخراج النفط الإفريقي أعلى تكلفة من نفط الشرق الأوسط، فإنه أفضل منه جودة و نوعية، و خصوصا بسبب احتوائه على نسبة ضئيلة من الكبريت، مما يجعله نفطا خفيفا، و أكثر غنى طبيعيا بالبنزين و الغاز، وهما الوقودان الأكثر طلبا في الاستهلاك العالمي.
- موقع إفريقيا يسهل عليها كثيرا تصدير إنتاجها النفطي إلى أمريكا الشمالية و أوروبا لاسيما أن هذه المنطقة أقرب من الخليج العربي إلى الولايات المتحدة الأمريكية مما يخفف تكاليف النقل بحوالي(40%)، و هذا من شأنه أن يؤدي إلى خفض أسعار النفط.

- استهلاك النفط في إفريقيا منخفض مقارنة بمناطق العالم الأخرى بسبب تدهور النمو الاقتصادي و هو ما يتيح للقوى الدولية الكبرى الاستفادة من النفط دونما عوائق من السوق المحلية في القارة.[1]

و يمكن تلخيص الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي في النقاط التالية:

- إن المخاطر التي تتعرض لها الآبار النفطية العربية في حالة النزاع المسلح محدودة لأنه من الممكن إعادة تشغيلها بسرعة و سهولة.
- إن الآبار العربية بحكم موقعها و خصائصها الإقليمية تستطيع أن تزود مختلف دول العالم بالنفط بسرعة و بتكاليف منخفضة.
- إن الآبار العربية للنفط و بفضل احتياطاتها الضخم و إنتاجها الوفير يمكنها أن تمد العالم بالنفط في حال التوقف المفاجئ لجميع المصادر العالمية الأخرى.
- إن الدفاع عن آبار النفط العربية يمكن أن يتم بسهولة.

هذه الخصائص الإستراتيجية التي ينفرد بها النفط العربي هي التي تفسر مدى اهتمام دول العالم بتلك المنطقة و بالأخص الدول الصناعية الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبرها منطقة حيوية و إستراتيجية لإقتصادها و أمنها القومي[2].

حيث يقول الجنرال الأمريكي"بالمر" أن: « منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق استراتيجية في العالم، ليس بسبب الكميات الضخمة من النفط التي فيها و خصوصا في حوض الخليج الفارسي، بل أيضا بفضل

[1]– خالد حنفي علي ، " النفط الإفريقي : بؤرة جديدة للتنافس الدولي" (تاريخ الإطلاع : 2013/10/20) متحصل عليه : http//digital.ahram.org.eg/articles.

[2]– حافظ برجاس ، مرجع سابق ،ص197.

موقعها الجغرافي، فالطرق الجوية و البحرية و العالمية تقطع المنطقة التي تشكل جسرا أرضيا بين كتلة أراضي أوراسيا و القارة الإفريقية»[1]

المطلب الثاني: مزايا النفط العربي

يتميز النفط العربي بعدة مميزات بارزة أهمها سهولة العثور عليه و قلة تكاليف تطويره و إنتاجه، و وفرة إنتاج آباره، و موقعه الاستراتيجي بالنسبة إلى البلدان المستهلكة، و يمكن أن نضيف مزايا النفط العربي إلى:

الفرع الأول:المزايا الجيولوجية أو الطبيعية: تتجلى هذه المزايا في ما يلي:

1- **خلو الأرض العربية من الزلازل و الهزات الأرضية:** ما ساعد على تخزين كميات النفط الهائلة فيها و أتاحت كميات الإنتاج الكبيرة من الحقل الواحد و اندفاع النفط من جوف الأرض[2]

2- **الموقع الجغرافي للدول العربية المنتجة للنفط:** لوقوع الدول العربية المنتجة للنفط وسط أكبر المناطق المستوردة للنفط، و تبرز أهمية هذا الموقع في أنه يوفر التسهيلات اللازمة لنقله و توزيعه في مناطق استهلاكه.

3- **غزارة الآبار العربية و قلة عمقها:** لوقوع معظم مكامن النفط العربي بالقرب من سطح الأرض ولا يحتاج إلى حفر عميق، و كذلك تتميز آبار النفط العربية بانتاجتها المرتفعة[(*)]

4- **نوعية النفط العربي:** يعتبر النفط الخفيف من أجود أنواع النفط لخلوه نسبيا من مادتي الرصاص و كبريت اللتين تتركان آثارًا سلبية على معدات التصفية و أجهزة التكرير.

رغم وجود بعض الاختلافات في نوعية النفط العربي إلا أن الصفة العامة التي يتميز بها هذا النفط هي الجودة أي انخفاض نسبة الكبريت و الرصاص فيه، و الجدول التالي يوضح ذلك:

---

[1]- حافظ برجاس المرجع السابق ، ص200.

[2]- المرجع نفسه ،ص164.

[(*)]- يعتبر حقل غوار في العربية السعودية من أهم الحقول النفطية العملاقة في العالم ، بحيث تصل طاقته الإنتاجية إلى 2.5 مليون برميل عبر أكثر من 200 بئر نفطية منتجة، و يحتوي على أكثر من 90 مليار برميل أي ما يوازي3 أضعاف كل الإحتياطي النفطي الأمريكي.

الجدول رقم 4: مقارنة بين أنواع البترول لبعض دول الأوبك

البلد	نوع البترول	درجة الكثافة النوعيةAPI	% كبريت	% نوعية من المنتجات البترولية		
				خفيف	متوسط	ثقيل
السعودية	متوسط	34.2	1.60	20.50	31.00	48.50
	ثقيل	27.3	2.84	16.00	23.25	60.75
الكويت	متوسط	31.3	2.48	19.36	25.30	55.23
إيران	متوسط	31.3	1.85	22.25	30.25	47.50
	ثقيل	31.3	1.85	21.15	26.85	52.00
العراق	خفيف	36.1	1.88	25.00	30.60	44.4
	متوسط	34.0	1.95	22.00	28.00	50.00
الجزائر	خفيف	44.0	0.14	35.00	36.00	29.00
نيجيريا	ثقيل	27.1	0.25	12.00	40.00	48.00

المصدر: محمد أحمد الدوري :المرجع السابق ،ص ص12–13.

نلاحظ من الجدول أن الجزائر و ليبيا و السعودية و العراق على الترتيب تتمتع بنفط رفيع لما تحتويه من نسبة صغيرة من الكبريت و درجة عالية للكثافة.

و يتضح كذلك أن الدول العربية المنتجة للبترول تشتهر بنوعية جيدة خاصة العراق، الجزائر حيث يمتاز **النفط الجزائري** بنوعية جيدة، خاصة في ما يتعلق بدرجة الكثافة النوعية التي تجعل النفط من بين أفضل أنواع النفوط المنتجة للمشتقات الخفيفة التي يزيد الإقبال عليها،كما أنه أقل اشتمالا على نسبة الكبريت .إن بترول الجزائر الأساسي المعروف ب"صحاري بلند**Sahari Bland**"،يتضمن خصائص إيجابية من حيث خلوه من الكبريت و تميزه مقارنة بنفط" العربي الخفيف"، و أنه قريب الشبه بنفط بحر الشمال و كاد أن يصبح المنطقة المرجعية في تحديد الأسعار عوض البترول العربي الخفيف **Arabian light**الذي كان محور و قطب تحديد أسعار الأوبك.

الفرع الثاني: المزايا الاقتصادية

وجود احتياطي نفطي عربي كبير يتراوح مابين65%–70%من الاحتياطي العالمي، و حوالي21 بالمئة من احتياطي الغاز الطبيعي.[1]

[1]– كمال إبراهيم علاونة ، " أهمية النفط في الوطن العربي و العالم " (تاريخ الإطلاع :2013/12/20) http://www.israj.net/ar/index.php/economy/2011.

و يمثل احتياطي الدول العربية المنتجة للنفط 52 بالمئة من إجمالي الاحتياطي العالمي و ثلث مجموع الإنتاج[1] .

– تعتبر المنطقة العربية من المناطق الرئيسية المنتجة للنفط في العالم، و يعود السبب في ذلك إلى ضخامة احتياطها و غزارة آبارها و سهولة استخراج النفط فيها.

– هناك ميزة بارزة أخرى النفط العربي هي أطول مدة قاعدة احتياطاته التي تقدر بأكثر من 78سنة للشرق الأوسط، و أكثر من 40 سنة لشمال إفريقيا، و يواجه منتجو النفط كل على حدة آفاق إنتاج أطول بشكل كبير وفق نسب الإنتاج الحالية،و مثال على ذلك الكويت و الإمارات حيث يستمر الإنتاج لأكثر من80سنة، و العراق و ليبيا لأكثر من 100سنة[2] ، لكن هذه الصورة لا تعكس الوضع في المنطقة برمتها و الجدول التالي، يوضح المدى العمري للدول العشر الأطول عمرا نفطيا في العالم.

الجدول رقم5: المدى العمري للدول العشر الأطول عمرا نفطيا في العالم.

المرتبة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
الدولة	العراق	الكويت	الإمارات العربية المتحدة	المملكة العربية السعودية	إيران	فنزويلا	أذربيجان	ليبيا	قطر	نيجيريا
عمر النفط(سنة)	152	141	118	86	74	74	63	59	58	33

المصدر :محمد مراد،**السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي و المتغير الظرفي**، بيروت:دار المنهل اللبناني، 2000، ص163.

يتضح من الجدول أن **أربع دول عربية** هي المرشحة لأن تكون **الأطول عمرا نفطيا** في العالم وهي:العراق ،الكويت الإمارات العربية المتحدة، و المملكة العربية السعودية، في حين تحتل ليبيا وقطر المرتبتين الثامنة و التاسعة على التوالي عالميا، و بذلك فإن ستة (6) دول عربية من بين مجموعة العشرة النفطية هي الأكثر ديمومة لإنتاج النفط الخام، الأمر الذي يجعلها محط أنظار العالم و محورا للتجاذبات الدولية و الصراع الدولي. بالإضافة إلى المزايا الاقتصادية السابقة فإن النفط العربي يمتاز بضآلة تكاليف إنتاجه و يعود ذلك للأسباب التالية :

[1] -Laura El-kathiri ,Bassam Fattouh,"The Arab upsprings and Mena political instability :Imlications for oil and gas markets ; available online :
http:// www.oxford energy.org/2014

[2] -Bp :Statistical Review of world Energy 2012, http ://www.bp.com

- ضخامة النفط في الحقول العربية و سهولة استخراجه، و قلة عمق آثاره، مما يخفف من تكاليف الحفر و التنقيب.
- قرب الحقول المنتجة من البحر، مما يعني اقتصاديا قلة تكاليف النقل و الضخ بالأنابيب.
- انخفاض مستوى الأجور في الدول العربية على عكس الحال في الولايات المتحدة الأمريكية و فنزويلا .

الجدول رقم 6: بعض مؤشرات التفوق للدول العربية عالميا في المجال النفطي و الغاز الطبيعي

الدول	الترتيب
العربية السعودية	– المرتبة الأولى من حيث احتياطي البترول المتعاقد. – المرتبة الثانية من حيث إنتاج البترول (بعد روسيا) – المرتبة السادسة من حيث استهلاك البترول في العالم.
العراق	– المرتبة الثالثة من حيث احتياطي البترول المتعاقد.
قطر	– المرتبة الأولى من حيث تصدير الغاز الطبيعي المميع
الجزائر	– المرتبة الخامسة من حيث تصدير الغاز الطبيعي.

Source : Bp. Statistical review of world Energy. juin 2011.

يبين لنا هذا الجدول المكانة العالمية التي تتبوأها بعض الدول العربية المنتجة للنفط على الصعيد العالمي و مدى مساهمتها في التموين العالمي بالمحروقات.

- المساهمة الكبيرة في التجارة الدولية، إذ يساهم النفط العربي بنحو60% من التجارة الدولية و لا يستهلك أكثر من 5 بالمئة من إنتاجه مما يعطيه ميزة تصدير ضخمة تتراوح مابين 80 بالمئة :إلى 90 بالمئة من الصادرات العربية العامة[1].

المطلب الثالث: موقع النفط العربي في إستراتيجيات القوى الكبرى

"سيطر على النفط تسيطر على العالم" مقولة لهنري كيسنجر أحد الاستراتيجيين الأمريكيين القلائل الذين ترجموا إيمانهم العميق بالأهمية المركزية للنفط في السياسة الدولية إلى ممارسة و واقع من خلال

[1]– كمال علاونة ، مرجع سابق .

الأدوار التي لعبها خلال فترة عمله مستشارا للأمن القومي في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون [1]لقد أثارت مسألة النفط على الصعيد الاستراتيجي جملة من الاهتمامات و الصراعات و إقترن به الخطاب أو القرار السياسي العالمي أينما وجد النفط، و تؤكد المعطيات الرقمية في واقعه الحالي أن النفط يشكل واحدا من أهم العناصر التي دار حولها الصراع العالمي منذ فترة اكتشافه و تسويقه و حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى و الثانية، مثلما كان هدفا للمنافسة و سياسات الهيمنة و الاحتكار طيلة فترة الحرب الباردة بين أقطاب القوى العالمية الكبرى.

و تؤكد الدراسات أن النفط عامل رئيسي في معادلة الصراع العالمي عبر المؤشرات التالية:[2]

1- تعزيز تفوق القوى العظمى المهيمنة باعتبار ما للنفط من دور أساسي في ذلك خاصة و أنه بات يشكل عصب الحضارة الصناعية المعاصرة من دون منازع، و قد دخل النفط و عامل التحكم فيه، استثمارا و إنتاجا و تسويقا و تحكما في آلية الأسعار ،في صلب بنية النظام الدولي في السياسة الدولية .

2- التحكم في مساحات المنافسة الأوروبية و الآسيوية، منعا لظهور تهديدات جديدة للتفرد الأمريكي في إدارة وتوجيه السياسة العالمية.

انعدام فرص التعويض عن المزايا التي يوفرها النفط بالنسبة للقوى الكبرى على وجه العموم و خاصة في ما يتعلق بإيجاد البدائل و تطوير مصادرها لتحل تدريجيا محل النفط على المدى المتوسط، و تجددت فاعلية العمل النفطي في تقدير مشاهد الشد و الجذب و التنافس بين القوى الفاعلة في وقتنا الحالي حول مناطق الوفرة النفطية في العالم.

و تزداد أهمية النفط مع النمو المطرد في إنتاجه و استهلاكه مما يؤثر ذلك في سياسات الدول المنتجة و المستهلكة معا.

---

[1]- شفيعة حداد ، **واقع التحالف الاستراتيجي الأمريكي التركي بعد غزو العراق** : أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، الجزائر : جامعةالحاج لخضر باتنة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2012/2011 ، ص-ص :175-176 .

[2]- مايكل كلير،**الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية** ، تر: عدنان حسن ، بيروت : دار الكتاب العربي،2002، ص36.

الفرع الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في النفط العربي

لقد ترجمت الأهمية الدولية للمنطقة العربية في تنافس الشركات الأجنبية و من خلالها، دولها الاستعمارية في بداية الأمر على سلب النصيب الأكبر من هذه الثروة الحيوية و الهيمنة على مصادرها ،و تملي الاقتصادية و الإستراتيجية على المنطقة.

1- اتفاقية أكناكري (في اسكتلندا)

يرجع مؤرخو الصناعة النفطية العالمية بداية تكريس التنظيم الاحتكاري النفطي الدولي إلى اتفاقية أكناكري في سبتمبر 1928، التي تكرس أتفاق المنتجين لصناعة النفط العالمية على قاعدة بقاء الأوضاع على ما هي عليه[1]، يرجع تاريخها إلى إلقاء ثلاثة من أقوى رجال النفط في العالم في ذلك الوقت و هم رؤساء تشرشل و ستاندارد أويل أوف نيوجرسي، وبريتش بترليوم و ذلك لتنظيم صناعة النفط العالمية،و انضم إليهم في ما بعد معظم المؤسسات النفطية العالمية المهمة و اتفقوا على:عدد من المبادئ منها:

- القبول بالوضع الراهن في سنة1928بالنسبة إلى حصص السوق النسبية بين مختلف الشركات.
- المحافظة على المنافع المتمثلة في الموقع الجغرافي لكل منطقة منتجة، بحيث تستطيع كل منطقة تحقيق منفعة في إمداد الاستهلاك في المنطقة التابعة لها من الناحية الجغرافية.
- منع تحقيق فائض من النفط الخام من أية منطقة جغرافية ،من شأنه الاخلال في هيكل الأسعار في أية منطقة أخرى.

و كان لهذه الاتفاقية تأثير مهم و دائم في تسعير النفط الخام و المنتجات المكررة في السوق الدولية طبقا لنظام تسعير متفق عليه في مابين الشركات الكبرى[2].

2- اتفاقية الخط الأحمر[3](Red Line Agreement)

تم توقيعها في 31جويلية 1928بين الشركات النفطية المساهمة في "شركة النفط التركية (في ما بعد شركة نفط العراق) بعد أن انضمت إليها مجموعة الشركات الأمريكية،و قد تعهدت هذه الشركات بألا تحصل على

[1]- سليمان عاطف ، مرجع سابق ، ص 125.

[2]- نفس المرجع ، ص126.

[3]- سميت بهذا الاسم لإرفاق هذه الاتفاقية بخريطة مرسومة بالخط الأحمر لحدود المنطقة المشمولة بها

أي امتياز نفطي أو تكون لها أية مصلحة في الإنتاج النفطي في المنطقة المحددة في الاتفاقية*إلا من خلال شركة النفط التركية أو بترخيص منها.

و قد أبرمت بعد هذه الاتفاقية ثلاث اتفاقيات مكملة في السنوات 1930، 1932، 1934.

3- قرارات الأمم المتحدة حول مبدأ السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية:

لقد أدت الجهود المتواصلة للبلدان النامية لدى الأمم المتحدة إلى قيام المنظمة الدولية بإصدار مجموعة من القرارات بشأن ما يسمى"السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية"، و قد صدر أول قرار بهذا الخصوص عام1952،تلته سلسلة من القرارات الأخرى التي أكدت حق الدولة على مصادرها الطبيعية و من أهم هذه القرارات القرار رقم 2158 الصادر عام 1966 و لقد ناشد هذا القرار البلدان المضيفة و هي بصدد ممارسة سيادتها الدائمة بأن تؤمن الحد الأقصى من استثمار ثرواتها الطبيعية و بأن تحقق ذلك عن طريق الإسراع في اكتساب الرقابة الكاملة على عمليات الإنتاج و الإدارة و التسويق، وبعد أن تسلحت البلدان المنتجة في الشرق الأوسط بما يسمى"ميثاقا للحقوق الاقتصادية"تابعت جهودها لإدخال تحسينات على بنود و شروط اتفاقيات الامتياز.

العلاقة بين الدول المنتجة و الشركات العالمية:

اختلفت العلاقة بين الدول المنتجة و الشركات العالمية باختلاف المراحل الزمنية و الظروف المحيطة بها، حيث سيطرت عقود الامتياز على النصف الأول من القرن العشرين ثم نتيجة تطورات عديدة ظهرت عقود نفطية بدأت باتفاقيات المشاركة،ثم عقود اقتسام الإنتاج و أخيرا عقود الخدمة .

1- امتيازات النفط الأولى:

عقد الامتياز هو نظام استغلال الشركات العالمية و من ورائها الدول الاستعمارية للدول المنتجة للنفط و كانت الشركة صاحبة الامتياز تشكل دولة داخل دولة،و هناك حرية تامة بالنسبة للتنقيب عن النفط و استغلاله ،ولن تكن هناك أي شروط تحول دون الضرر بالمكامن النفطية.

إذا تتميز عقود الامتيازات الأولى بغياب شبه كامل للدولة و قصور كبير في التفاصيل القانونية للعقد و تجاهل تام للأسعار التي قد يباع بها النفط الخام.

*- شملت حدود الإمبراطورية العثمانية كما كانت عليه عام 1914 عدا الكويت و مصر.

2- **الامتيازات النفطية الجديدة:**

اعتبرت الامتيازات التي منحت بدءا من الخمسينيات، وتميزت بإتقان صياغتها، و أصبح الجانب القانوني فيها أكثر وضوح مع إلغاء الإعفاءات الضريبية عليها، حيث بدأت الدول المنتجة تتقاضى الضرائب المتفق عليها في عقد الامتياز من الشركات النفطية، و السعر كان يشترط في عقود الامتياز الجديدة.

و قد أصدر العديد من الدول النفطية في الخمسينيات و مطلع الستينات تنظيمات نفطية جديدة على شكل مراسم و قوانين مختلفة فمثلا[1] أعلن المغرب في عام 1958إيلاء الأولوية للشركات التي تقدم للدولة مشاركة في الامتياز بنسبة تتراوح بين 34%و 50%، و العقود الموقعة بين أبوظبي و فيليبس عام1967.

3- **اتفاقيات المشاركة:**

ورد مبدأ المشاركة الدول المنتجة في رأس مال الشركات النفطية في بعض اتفاقات الامتياز كما ورد هذا المبدأ في اتفاقية "سان ريمو" بين فرنسا و بريطانيا عام 1920، و كذلك في اتفاق امتياز(العربية السعودية- ستاندرأويل اوف كاليفورنيا)عام 1933[2]

فتوالت القوانين و القرارات من البلدان النفطية بشأن المشاركة في رأس مال الشركات النفطية بنسب مختلفة من 10% إلى 30% إلى 50%.

4- **عقود اقتسام الإنتاج**[*]: طبقت في الدول العربية منذ1973حيث يتراوح اقتسام الإنتاج بين الشركة الوطنية و الشركة الأجنبية بن70/30 إلى15/75 و إلى 10/90 حيث الحصة الكبيرة لصالح الدولة المضيفة.

تقتطع الحكومة إتاوة تمثل حق الدولة و مع تخصيص نسبة محددة من النفط لتغطية النفقات التي تتحملها الشركة الأجنبية، أما ربح النفط يتم تقاسمه بين الشركة الأجنبية و الحكومة الوطنية بنسب متفق عليها.

---

[1]- إبراهيم قصي عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص60.

[2]- نفس المرجع ، ص62.

[*]- هو اتفاق التنقيب عن النفط و استغلاله بين شركة وطنية و شركة أجنبية و توكل هذه الأخيرة مهمة المقاول و تتحمل وحدها المخاطرة .

5- عقود الخدمة:

تعتبر عقود مطورة عن عقود اقتسام الإنتاج نظرا لأنها[1]:

- تظل سيادة البلد كاملة و لا تخضع لأي تنازل كما تعمل الشركة الأجنبية كمقاول و تتحمل المخاطر وحدها.
- تتلقى الشركة الأجنبية أجرا، إلا أنها تحصل عليه إلا على أساس الإنتاج المسوق.
- الشركة الأجنبية هناك تعمل كمقاول لخدمة الشركة الوطنية لدى البلد المنتج، و تتلقى أجرا على أعمالها التقنية و خدماتها التجارية من الشركة الوطنية.

و تتغير شروط العقد النفطي تبعا للمتغيرات النفطية و الاقتصادية و السياسات الداخلية و الإقليمية و الدولية.

و زادت أهمية لشركات النفط الوطنية في الدول العربية، إذ حلت محل الشركات الأجنبية و بدأت تقوم بعمليات متكاملة في الصناعة النفطية.

-يتضح من خلال الجدول (في الملحق رقم 4)أن إنتاج النفط في الشرق الأوسط قبل 1972كان تحت مراقبة الشركات التشاركية الكبرى التي تشاركت لتحقيق المصالح النفطية المشتركة، و الشركة التي تملك أكبر احتياطي في الخليج هي الشركة الانجلو- إيرانية التي تحولت إلى بريتش بتروليوم بعد تأميم مصدِق و اليوم تسمى(Bp)

الفرع الثاني: الصراع الدولي على النفط العربي

نظرا لاهمية النفط العربي فإنه كان محل صراع دولي يمكن تلخيص ذلك في ما يلي[2] :

1- **صراع بريطاني – فرنسي:** مع اتفاقيات التسوية على منطقة الموصل العراقية و التي كان اتفاق"سايكس بيكو"قد وضعها تحت الوصاية الفرنسية، و كان الانجليز يصرون على تعديل ذلك الاتفاق بدافع السيطرة على هذه المنطقة التي تزخر بثروة نفطية هائلة.

2- **صراع أمريكي- بريطاني:** على نفط فلسطين و العراق، كانت الولايات المتحدة تراقب عن كثب ما كان يجري بين حلفائها(فرنسا و بريطانيا خاصة)من صراع سياسي رائحته رائحة النفط المتدفق في منطقة الشرق

[1]- ابراهيم قصي عبد الكريم ، المرجع السابق ، ص68.

[2] – محمد ختاوي، مرجع سابق، ص179.

الأوسط، بعد إنهزام الألمان و الأتراك و تقاسم كعكعتهما.و ماكاد الانجليز و الفرنسيون يوقعان على اتفاق **Sanremo**في أفريل 1920، حتى واجه معارضة شديدة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي اعتبرته محاولة بريطانية–فرنسية للسيطرة على الثروة النفطية الموجودة في أراضي الدولة العثمانية المهزومة.

و من مظاهر التنافس الدولي على النفط العربي من خلال الاستثمار الذي أدى إلى بروز ظاهرة هامة هي بروز عدد قليل من شركات النفط العالمية الكبرى خمس منها أمريكية و واحدة بريطانية و الأخرى بريطانية–هولندية و واحدة فرنسية من خلال إقامة تنظيم احتكاري دولي في ما بينها، بحيث تركزت ملكية الامتيازات في أيدي تلك الشركات الكبرى عن طريق مجموعات مختلفة فمثلا[1] :

في العراق و بلدان الخليج(قطر و الإمارات و عمان)، استطاعت مجموعة تضم خمس شركات كبرى بريطانية و هولندية–فرنسية–و أمريكية(شركة البترول البريطانية بريتش بتروليوم**British petroleum**)،و شركة البترول الفرنسية و روايال دتش شال، و إكسون و موبيل)أن تنفرد بالحصول على حقوق النفط بصورة تدريجية و في الكويت، كانت صاحبة الامتياز مجموعة بريطانية–أمريكية تضم بريتيش بتروليوم و غلف أويل، أما في العربية السعودية، فقد تولى العمليات النفطية فيها إتحاد لشركات أمريكية يعرف باسم

"أرامكو"، أنشئ من قبل تكساسو و استاندارد أويل أوف كاليفورنيا في سنة 1933، ثم انضمت إليه بعد الحرب العالمية الثانية كل من إكسون و موبيل[2].

و بموجب اتفاقية سنة 1928 حصلت الشركات الأمريكية على 23.75% من أسهم شركة نفط العراق، و على100%من أسهم الشركات التي تستخرج نفط البحرين و المملكة العربية السعودية، و على 50%من

الشركات التي تستخرج نفط الكويت، و مع حلول سنة1960، كان60%من إنتاج نفط الخليج في أيد أمريكية، صحيح أن إنتاج النفط العربي خلال الحرب العالمية الثانية قد انخفض بسبب قلة الطلب عليه، كما أن ألمانيا النازية و اليابان الحليفتان المعاديتان للدول الحليفة قد سعتا لدى الملك عبد العزيز آل سعود للحصول على امتيازات للتنقيب عن النفط في بلاده إلا أنه رفض ذلك و بقي على علاقاته الطيبة مع الولايات المتحدة

[1]– عاطف سليمان، مرجع سابق، ص124.

[2]– نفس المرجع ، ص124.

طوال فترة الحرب و ما صاحبها من مضايقات و متاعب، و لم تبدأ زيادة الإنتاج في النفط العربي إلا بعد سنة 1947 بسبب الانتعاش الاقتصادي في الدول الأوربية الأعضاء*في حلف شمالي الأطلسي[1].

و على الصعيد العربي ،أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية قاعدة الظهران في المنطقة التي توجد فيها آبار شركة أرامكو **Aramco** لحماية منشآتها، و بحجة متابعة الحرب ضد اليابان و توثق التعاون الأمريكي السعودي منذ سنة 1951 بحصول العربية على مساعدات تقنية، كما وقعت الحكومتان في 1951/6/18 اتفاقية لتأجير قاعدة الظهران لمدة خمس سنوات.

كان لتأميم النفط في إيران على حكومة محمد مصدق سنة1951 و العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956، و الانقلاب العسكري في العراق سنة 1958 و ما رافقها من تطورات و تغيرات على الصعيدين العربي و الدولي، و أثرهما الكبير على النفط و على ملكيته و على علاقات الشركات الغربية المنتجة للدول العربية المتعاقدة معها.

3- موقع النفط العربي في الصراع الأمريكي-السوفيتي

في أعقاب الحرب العالمية الثانية و انقسام العالم إلى معسكرين رئيسيين و بدء حقبة الحرب الباردة اتخذت سياسة العالم الغربي تجاه المنطقة العربية و نفطها أبعادا عامة، فالمنطقة يجب أن تبقى في يد الغرب كقاعدة إستراتيجية هامة و كمصدر لا غنى عنه للنفط الذي سيغذي أية حرب قد تنشأ في المستقبل حيث يقول أحد الخبراء الأمريكيين أن هناك ثلاث قضايا مركزية أثرت في تطور أوضاع النفط منذ الحرب العالمية الثانية و هي:[2]

- تطور الاعتماد المتبادل في مجال الاقتصاد و الطاقة في العالم
- علاقة الاحتياجات إلى الطاقة بالأمور المتعلقة بالأمن القومي و بروز مفهوم "أمن الطاقة"
- تأثير إنتاج الطاقة و استهلاكها في الأوضاع البيئية في العالم.
- انطلاقا من ذلك، أصبح النفط عنصرا من عناصر إستراتيجية الصراع بين الدولتين العظميين، فالولايات المتحدة الأمريكية في سعيها نحو السيطرة على النفط العربي تهدف إلى ضمان

---

*- التي نالت المساعدات الامريكية ضمن مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا .

[1]- علي مفلح محافظة ،**العرب و العالم المعاصر**،عمان،الأردن:دار الشروق للنشر و التوزيع، ص78.

[2]- عاطف سليمان ، مرجع سابق ، ص 115.

أمنها القومي و هيمنتها الاقتصادية على العالم، أما الاتحاد السوفيتي–سابقا– يحاول الإمساك بهذا السلاح أو على الأقل منع التحكم فيه من جانب الولايات المتحدة الأمريكية[1].

لم يكن النفط العربي يمثل مصلحة اقتصادية مباشرة للاتحاد السوفيتي بقدر ما كان حرمان الولايات المتحدة منه يشكل هدفا مرحليا، فقد اعتبر السوفيت أن امتيازات المصالح النفطية للولايات المتحدة و الغرب في المنطقة العربية هي الأساس الذي تقوم عليه قوة أمريكا و تأثيرها السياسي في دول المنطقة، و أنه لو تصدع هذا الأساس فسوف ينهار النفط الغربي بأكمله

فقد ساعد الاتحاد السوفيتي البلدان العربية على تطوير صناعتها النفطية للتخفيف من قبضة الاحتكارات النفطية كما حاول التأثير في المصلح الاقتصادية و النفطية الأمريكية عن طريق تنمية علاقاته السياسية و الاقتصادية مع بعض الدول العربية و إيران بغية الحصول على مواقع له في تلك المنطقة، و قد استغل أخطاء السياسة الأمريكية تجاه الدول العربية بانحيازها الدائم لإسرائيل في إطار الصراع العربي الإسرائيلي

ففي عام 1955 تبنى الاتحاد السوفيتي سياسة التقارب مع العرب بتزويدهم بالمعونات العسكرية و الاقتصادية خاصة إلى مصر1955 و سوريا عام 1957 ثم العراق و الجزائر و اليمن الجنوبي و ليبيا.

كما تصاعد التعاون السوفيتي العربي بعد هزيمة 1967 من خلال توقيعه معاهدات الصداقة و التعاون مع العرب مثل المعاهدة المصرية –السوفيتية عام 1971، و المعاهدة مع العراق عام 1972، بالإضافة إلى تعزيز تواجده العسكري في البحر الأبيض المتوسط و المحيط الهندي للسيطرة على طرق النفط عبر الخليج العربي و البحر الأحمر.

الفرع الثالث: دخول مستثمرين جدد في الصناعة النفطية العربية

ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية شركات نفطية جديدة من خارج نادي الشركات النفطية الكبرى و ممارستها لعمليات التنقيب و الإنتاج طبقا لصيغ استثمارية جديدة و كانت شركة النفط الوطنية الإيطالية "إيني"هي الشركة الرائدة في هذا المجال و الشركة الفرنسية "إيراب"**IRAB**مجموعة من الشركات اليابانية مثل شركة **Arabian Oil .co** و بعض الشركات الأمريكية المستقلة مثل أوكسد نتال، أموكو وبان أمريكان.

[1]– حافظ برجاس ، مرجع سابق ، ص – ص:219–220.

أبرمت هذه الشركات مع حكومات بعض البلدان المنتجة في المنطقة العربية اتفاقيات للتنقيب عن النفط و إنتاجه وفق نظام "اتفاقيات المشروع المشترك **Joint Venture Agreement***

و كانت أول نماذج هذه الاتفاقيات تلك التي وقعتها شركة"إيني"الإيطالية مع كل من إيران و مصر عام 1957.

– و كانت الصيغة الثانية لدخول المستثمرين الجدد هي صيغة "عقد المقاولة أو الخدمة"**Servise Contrat** التي بدأتها شركة إيراب الفرنسية (في عقيدتها مع إيران عام 1966 و العراق عام 1968، بحيث تعتبر الشركة الأجنبية بمثابة مقاول لحساب شركة النفط الوطنية و ليست كصاحب امتياز، و يتحمل المستثمر الأجنبي هنا كذلك كامل المخاطرة الاستثمارية في حال فشلها، أما في حالة النجاح فإن الاحتياطات المكتشفة تعتبر ملكا للطرف الوطني و ليس للطرف الأجنبي سوى الحق في شراء نسبة معينة من الإنتاج (20 إلى 30%) بأسعار منخفضة كما يلتزم المقاول بتسويق حصة الطرف الوطني من النفط كلها أو جزء منها إذا طلب منه الطرف الوطني ذلك في مقابل رسم محدود[1].

* – أي إشراك شركة نفطية أجنبية مع شركة وطنية حكومية تمثل البلد المنتج في مشروع مشترك على قدم المساواة ، وتتحمل الشركة الاجنبية المخاطر الإستثمارية بالكامل في حال فشل المشروع أو النجاح.

[1] – سليمان عاطف، مرجع سابق، ص134.

خلاصة الفصل الأول :

من خلال هذا الفصل يمكن أن نتوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات الخاصة بأهمية النفط ضمن مصادر الطاقة الأحفورية أو الطاقة غير المتجددة حيث يمكن القول أن النفط عصب الحياة و المحرك الأساسي لكافة عمليات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، كما كان لاكتشافه و استخدامه تأثيرا كبيرا في ميدان الطاقة، و ليس هناك سلعة اقتصادية أحدثت مثل هذا الاشتباك الهائل بين الاقتصاد و السياسة كما فعل النفط .

– قيل الكثير عن دور النفط، و عن القوة التي يحظى بها من يمتلكه أو يتحكم به حيث أعلن كليمنصو أثناء الحرب العالمية الأولى أن النفط ضروري كالدم، و أصبح النفط ليس ثروة فقط بقدر ما هو مورد استراتيجي يتمتع بأبعاد سياسية لماله من تأثيرات سياسية على استقرار و امن الدول، هذا و أن الدور الهام الذي يلعبه النفط في المجتمعات المعاصرة هو بالذات الذي جعل مسالة الأمن النفطي من إحدى أهم القضايا ذات الأسبقية التي توليها دول العالم اهتماماتها عند دراسة القضايا المتعلقة بأمنها الاقتصادي و أمنها القومي، و خاصة الدول الغربية التي أقحمت نفسها في كل ما يتعلق بالنفط و راحت تتنافس لبسط تأثيراتها عليه و محافظة السيطرة على مصادره مستخدمة كافة الأساليب .

– لدى الوطن العربي ثروة ضخمة من النفط و الغاز الطبيعي، هي الثروة الطبيعية الرئيسية و المصدر الرئيسي للدخل فيه، و النفط العربي يحتل مركزا مرموقا في صناعة النفط العالمية، و يمثل أهمية كبيرة إستراتيجية و اقتصادية للبلدان الرئيسية المستوردة للنفط و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر المنطقة العربية خاصة الخليج العربي مصلحة حيوية من المصالح الأمريكية في العالم

– أما على خارطة النفط العالمية فالدول العربية لها مكانة متميزة و مرموقة، و ما يعزز هذه المكانة استحواذها على الجزء الأكبر من الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط و الغاز، و ما يعززها أيضا ما تقوم بإنتاجه و تصديره من هذين المصدرين إلى الأسواق العالمية .

– منذ أن تم اكتشاف النفط في الشرق الأوسط أصبح النفط احد أهم المجالات الاقتصادية الحيوية و الضرورية في إستراتيجية الاقتصاد الرأسمالي الاحتكاري، كما أن الشركات النفطية الاحتكارية اتبعت كافة الأشكال و الأساليب التي تشكل دعما أساسيا في ميزان المدفوعات للدول الغربية للتهافت على حقول النفط.

كما أننا ركزنا في هذا الفصل على المجال النفطي في منطقة الشرق الأوسط لكونها لا تزال منطقة غنية ذات قيمة إستراتيجية عظمى في معترك العلاقات الإستراتيجية الدولية ، و مسرحا لصراع عنيف على ثرواتها النفطية بين الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثلها هذه الشركات و باقي الدول الغربية .

الفصل الثاني

النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية

في ظل المتغيرات الإقليمية و الدولية

المبحث الأول: النفط في السياسة الخارجية الأمريكية

إن توجهات السياسية الخارجية لأي دولة و أدواتها تتميز بنوع من الثبات و الاستمرارية غير أن هذا لا يلغي دور المحددات الداخلية و الخارجية في توجيه أولويات السياسة الخارجية و هذا ما نلاحظه من خلال دراسة السياسة الخارجية الأمريكية .

المطلب الأول: الاحتياجات النفطية الأمريكية

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الدول المنتجة و المستهلكة للنفط في العالم و تحتل مركز الريادة في صناعة النفط العالمية نظرا لقدرتها التكنولوجية و ضخامة شركاتها، حيث اعتمدت على النفط المستخرج من أراضيها لسد حاجاتها من الوقود و تمول أوروبا و بقية العالم الغربي بالنفط، و بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية فقدت هذا الوضع نظرا لتزايد حاجتها من النفط و نمو إنتاج النفط في عدة مناطق و خاصة الشرق الأوسط.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام 1862 الدولة الوحيدة المنتجة للنفط في العالم قبل أن يكتشف وجوده مرة أخرى في روسيا، وقد حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على مركزها الأول في الإنتاج حتى عام 1973، وتعتبر الولايات الأربع: تكساس، ألاسكا، أريزونا وكاليفورنيا المناطق الرئيسية للإنتاج، حيث يشكل مجموع إنتاجها 74%من مجمل الإنتاج الأمريكي من النفط[1]، بلغ إنتاج الولايات المتحدة الامريكية 64 مليون برميل يوميا عام 2012 بزايدة قياسية بلغت 779 ألف برميل يوميا عن 2011[2]زاد إنتاجها عام 2012 أكثر من أي سنة في تاريخ النفط الأمريكي و يعود الفضل في هذه القفزة إلى مجموعة من التقنيات الحديثة نسبيا كعمليات الحفر الأفقي، والتفتيت الهيدروليكي التي تضم ضخ المياه و الكيماويات و الرمل بضغط عال لكسر التكوينات الصخرية الجوفية، و المنحنى البياني التالي يوضح ذلك:

[1] – حافظ برجاس، المرجع السابق، ص112.

[2] –Petroleum today – magazine,(26/1/2013).in site: http://www.facebook.com/petroleumtoday-magazine

الشكل رقم6: النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية(الاحتياطات و الواردات و الإنتاج)

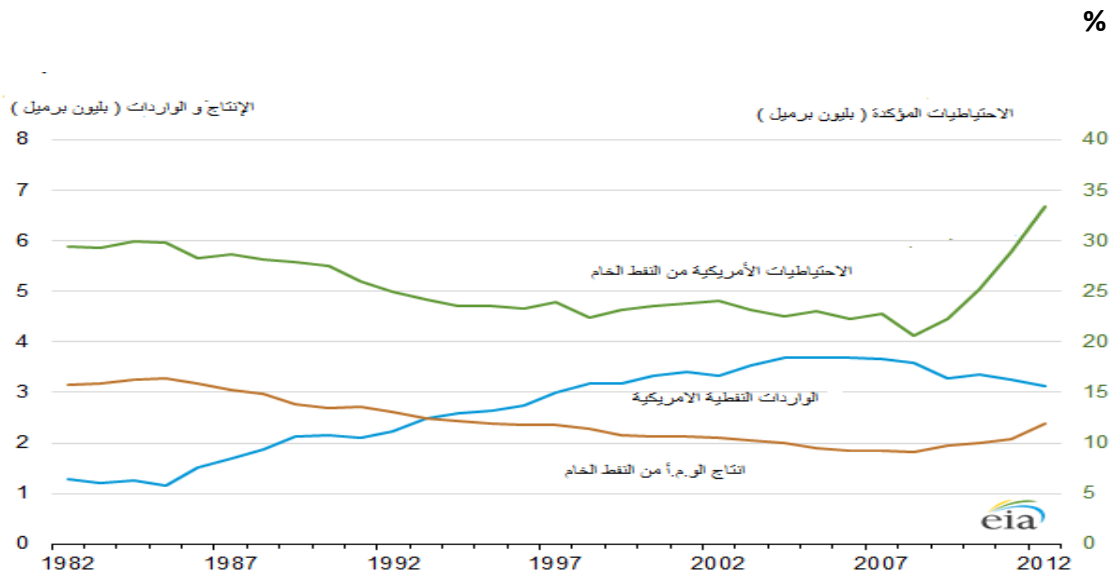

Source : US energy Information Administration, in site : **http://www.eia.gov**

اعتمدت السياسة النفطية الأمريكية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية على التوازن بين الإنتاج و الاستهلاك أي أنها كانت تعتمد على الإنتاج المحلي و تصدير الفائض إلى الخارج، لكن هذا الوضع انقلب في ما بعد نتيجة لزيادة الاستهلاك بشكل يفوق قدرة الاحتياطي و الإنتاج ما جعلها تتجه نحو الاستيراد و منذ 1948 أصبحت دولة مستوردة.

حيث تستورد كميات من المنتجات النفطية المكررة من أوروبا الغربية و بلدان البحر الكاريبي،هذه المنتجات أساسها النفط الخام العربي المكرر في تلك المصافي خارج الولايات المتحدة[1]تستهلك الولايات المتحدة الأمريكية 25 بالمئة من الإنتاج النفطي العالمي و تستورد نصف الكمية المستهلكة، استنادا إلى منظمة الأوبك فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي ثالث منتج عالمي بعد المملكة العربية السعودية، روسيا و قبل إيران و الصين، و يمثل الاحتياطي الأمريكي من النفط 5 بالمئة من الاحتياطي العالمي[2]، و عند دراسة تطور الواردات الأمريكية نجد أنها مثلت 35 في المائة عام 1973 ثم انخفضت بعد ذلك إلى 27 في المائة عام 1985[3]، و حسب تقديرات إدارة المعلومات الطاقوية الأمريكية (EIA) فإن الاستهلاك الأمريكي من

[1] – سليمان عاطف، المرجع السابق، ص63.

[2] –Philip Colombani, " Etats Unis : enjeux énergétique et politique extérieure ",p2
http://www.ifri.org/Files/PWEnergy Colombani.pdf

[3] –Thomas Light and other, " Imported Oil and US National Security " :Available online
http://www.rand.org/conent/dam/rand MG838.pdf.

النفط سيرتفع إلى 53 في المئة عام2020 و 56 في المئةعام2030[1]، و من المتوقع أن يزداد الطلب الأمريكي على النفط حوالي 27.31 مليون برميل يوميا، ونحو 29 مليون برميل يوميا عام 2025 بزيادة سنوية سنوية تبلغ7.1 بالمئة في المتوسط، ولذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستضطر إلى تأمين أكثر من ثلثي احتياجاتها و تحديدا 68 بالمئة منها بحلول عام 2025.[2]

ومن خلال الجدول في الملحق رقم (7) نجد أن الواردات الأمريكية من النفط الخام والمنتجات البترولية من الدول العربية كانت الكمية الكبيرة من العربية السعوية وبكمية اقل من الكويت و العراق في التسعينيات لتأثير أزمة الخليج الثانية .

أما بالنسبة للواردات الأمريكية و ذلك من خلال المنحنى السابق فإننا نلاحظ انخفاض تدريجي و يعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها: محاولة تقليل الاعتماد على النفط كمصدر للطاقة و تطوير مصادر الطاقة البديلة و محاولة ترشيد استهلاك الطاقة .

و هذا ما يدل على الإستراتيجية الأمريكية الهادفة إلى تخفيض الاعتماد على الواردات النفطية و سعيها لتطوير مصادر الطاقة البديلة و التوجهات الجديدة نحو الغاز و النفط الصخريين.

المطلب الثاني: أهمية النفط العربي في صياغة الأمن القومي الأمريكي

دخلت الولايات المتحدة الأمريكية العالم العربي عبر منابع النفط، و هذا يعني أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية لا يمكن تحديدها بمعزل عن هذه المادة الإستراتيجية و خاصة منذ الحرب العالمية الثانية لذلك استطاعت كما رأينا توسيع مصالحها النفطية و حمايتها .

و لتنوع المصالح الأمريكية و انتشارها في العالم مما يحتم عليها وضع خطط إستراتيجية شاملة تؤمن من خلالها ضمان و استمرارية مصالحها في الخارج خاصة المصالح الحيوية منها كتحقيق الأمن الطاقوي الأمريكي الذي يعد أهم ركائز الأمن القومي الأمريكي.

و نظرا لمكانة النفط كأهم مصدر للطاقة الأمريكية و العالمية كذلك، مع استمرار تراجع الاحتياطي النفطي لدى العديد من الدول الصناعية الكبرى، و انحصاره في مناطق محدودة في العالم و على رأسها منطقة

[1] - Thomas Light and other,op.cit.

[2] –International energy out look, Energy Administration information. Available online : http://www.iea.org/Weo/docs/Weo2010.pdf

الشرق الأوسط، فهو يشكل خطرا على الأمن القومي الأمريكي حسب رأي العديد من المختصين، وهنا بيت القصيد في الإستراتيجية الأمريكية، إذ أن عصب الحياة فيها هو الطاقة، و لتأمن ذلك يستلزم المزيد من الحماية للمصالح الحيوية التي عرفها مجلس الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية في عام 1998 بأنها" المصالح ذات الأهمية الواسعة الضامنة بالنسبة لبقاء و سلامة و حيوية أمتنا"[1] .

نفس الشيء الذي ذهب إليه كيسنجر، حيث يرى أن العالم يشهد منذ فترة عملية إعادة تركيب للخريطة الجيوسياسية، و أن هناك احتمالات و مخاطر لصدمات عسكرية و منافسات عنيفة على الموارد[2].

لذلك عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطويق منطقة الشرق الأوسط بأحلاف و معاهدات و مواثيق متعددة حيث بعد أن تم اكتشاف أكبر الاحتياطات النفطية بالكويت و العربية السعودية مابين 1930 و 1938، استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الضعف الأوروبي لتحل محل فرنسا و بريطانيا في منطقة الخليج مستغلة بذلك العلاقات الامتيازية التي كانت تقيمها مع مشايخ الجزيرة العربية خصوصا مع الوهابيين و آل سعود[3]، و قد تحصلت الولايات المتحدة من الملك ابن سعود سنة 1933 على أول امتياز للاستغلال النفطي حيث استفادت الشركة الأمريكية **Standard Oil of California** بالاستغلال النفطي التي تحولت في ما بعد إلى شركة أرامكو[(*)].

و خوفا من أن يسعى الاتحاد السوفييتي للسيطرة على منطقة الخليج، التي أخذت تصبح بسرعة المصدر الرئيسي لواردات النفط الغربية، أنشأت واشنطن وجودا عسكريا متواضعا في المنطقة، وسعت إلى دمج كل من إيران و العراق و المملكة العربية السعودية و الدول الأدنى المنتجة للنفط في التحالف الغربي، و كان ذلك من خلال:

1- **مبدأ ترومان:** هذا المبدأ هو بيان سياسي أعلنه الرئيس الأمريكي هاري ترومان **Harry S. Truman** في مطلع عام 1947، يلزم فيه الولايات المتحدة تحمل مسؤوليات سياسية و أمنية مباشرة في الشرق الأوسط تحفظ بها مصالحها النفطية، و تنفيذا لهذا المبدأ ربطت الولايات

---

[1]- عمرو كمال حمودة،"النفط في السياسة الخارجية الأمريكية"،**السياسة الدولية**،القاهرة:مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية،العدد164، أفريل2006، ص54.

[2] -David Yergin, **The prize :the epic quest for Oil**, New York :Simon and Schuster,1991,p588.

[3]- مصطفى صايج، **السياسة الأمريكية اتجاه الحركات الإسلامية**،الجزائر :دار قرطبة،2010،ص185.

[(*)]-Aramco :**Arabian American Oil of Company**.

المتحدة المساعدات العسكرية و الاقتصادية التي تقدمها لدول المنطقة بالتزام هذه الدول بإستراتيجيتها العامة المعادية لسياسة التوسيع السوفياتي[1].

و جاء هذا المبدأ كرد على سياسة التدخل السوفياتي في إيران و تركيا و اليونان، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، يهدف الحصول على امتيازات نفطية و اقتصادية، واعتبر الأمريكيون هذه الخطوة تهديدا لأمنهم القومي، وقد أوضح وزير الخارجية في عهد ترومان أمام لجنة العلاقات الخارجية، أنه في حال سيطر الاتحاد السوفياتي على اليونان و تركيا، فإن بقية الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط سوف تسقط أيضا و سوف تخسر الولايات المتحدة عبر خطوط النقل و المواصلات الإستراتيجية، كما ستخسر مصادر النفط الذي يشكل أهمية حيوية بالنسبة لحلفائها في أوروبا[2].

كان التطبيق الأمثل لمبدأ ترومان في الشرق الأوسط هو إنشاء دولة إسرائيل و دعمها المستمر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لبقائها و استمرارها كخط دفاع أول حماية مصالحها النفطية ضد الخطر السوفياتي و قوى التحرر العربي.

2- **مبدأ إيزنهاور**: بعد أن قامت الدول الثلاث: فرنسا، بريطانيا، إسرائيل بعدوانهم على مصر في أكتوبر 1956، وجه الرئيس الأمريكي "دويت إيزنهاور" 5 جانفي 1957 رسالة إلى الكونغرس الأمريكي يطلب فيها ضرورة الموافقة على ضمان الأمن و الاستقرار في الشرق الأوسط و دعم السلام العالمي.و قد صنف مشروع إيزنهاور دول الشرق الأوسط إلى صنفين: دول موالية للولايات المتحدة و أخرى غير موالية لها.

كان هذا المبدأ بمثابة تحذير موجه على وجه الخصوص إلى الاتحاد السوفياتي، و مما لا شك فيه أن هذا المبدأ كان في أحد جوانبه المهمة يمثل محاولة لدعم الأمن القومي الأمريكي عقب فشل حلف بغداد و الهزيمة السياسة للحلفاء في حرب السويس، و كذلك عزم الولايات المتحدة على ملء فراغ القوة الذي نجم عن انهيار النفوذ البريطاني الفرنسي، و ذلك بغية تأمين الاستقرار في المنطقة و إبعاد التدخل السوفيتي عنها.

---

[1]- حافظ برجاس، المرجع السابق،ص 220.

[2]- توماس أ.بريسون، **العلاقات الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط** ، تر: سامر أيوب ، دمشق:دار طلاس،1985،ص327.

و يمكن القول أن السياسة الأمريكية الشرق أوسطية المستندة إلى مبدأ إيزنهاور قد فشلت في نهاية عام 1958 بعد إعلان مصر و سوريا و العراق العداء للولايات المتحدة الأمريكية مقابل احتفاظ السعودية و الأردن بعلاقات ودية معها و ثبت أن المبدأ الذي كان يهدف إلى إبعاد السوفيات عن الشرق الأوسط جاء بنتائج معكوسة فأصبح الاتحاد السوفياتي القوة المسيطرة على المنطقة بين عامي 1958–1959.

كل هذه الأحداث المتسارعة جعلت من نفط المنطقة مهددا ما دفع بأمريكا إلى تشكيل منظمة المعاهدة المركزية في بداية الستينات(**CENTO**)* بهدف حماية مصالحها الإستراتيجية.

3– مبدأ نيكسون عام1970:

تصاعد الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط و خاصة منطقة الخليج العربي بعد أن تأكدت الإدارة الأمريكية من حاجتها المتزايدة إلى النفط العربي لتلبية استهلاكها الداخلي المرتفع وفقا لتقارير الخبراء النفطيين[1].

و بعد حرب أكتوبر 1973و ما رافقها من حظر للنفط العربي بسبب قرار الرئيس الأمريكي نيكسون بإقامة جسر جوي هائل من الأسلحة مع إسرائيل، إضافة إلى طلبه مبالغ هائلة كمساعدة طارئة لإسرائيل و لم تراجع هذه الأزمة مع بداية مارس 1974، إلا أنها تركت أثرا عميقا دائما على الصلة بين النفط و الأمن القومي الأمريكي و لجميع القوى الصناعية الكبرى[2].

4– مبدأ كارتر1980:

ألقى الرئيس الأمريكي جيمي كارتر خطابا معلنا موقف الولايات المتحدة من الأحداث الجارية في تلك المنطقة قائلا:« ليكن موقفنا واضحا،إن أي محاولة من أي قوى خارجية للسيطرة على منطقة الخليج الفارسي، ستعتبر تهديدا لمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، و سنستخدم كل الوسائل الضرورية للرد

---

*– و هي المعاهدة التي أنشأتها الولايات المتحدة الأمريكية كبديل لحلف بغداد بعد انهياره،و ذلك من أجل الدفاع عن مصالحها الشرق الأوسط،و قاعدتها الأساسية تركيا و إيران و باكستان.

[1]– حافظ برجاس، المرجع السابق،ص228.

[2]– شفيعة حداد، المرجع السابق ،ص181.

عليها بما في ذلك القوة العسكرية»[1]. أي حق الولايات المتحدة الأمريكية في التدخل عسكريا[(*)]، في أي مكان تتهدد قيم مصالحها .

و لكن نقطة التحول الأساسية في السياسة الأمريكية جاءت بعد حدوث مجموعة من التحولات الدولية التي كان من أبرزها[2]:

1- سقوط نظام الشاه و نجاح الثورة الإيرانية عام 1979 و اختلال التوازن الاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط في غير صالح الولايات المتحدة و سياستها الخليجية.
2- التدخل السوفيتي في أفغانستان الذي عمل على إحداث تغيير التوازن الاستراتيجي عالميا، في وقت كانت دول الخليج العربي تعاني من مشاكل سياسية محلية و فراغ استراتيجي عربي.

و عندما حدثت الحرب العراقية الإيرانية عام 1980كانت الخيارات الأمريكية في عهد الرئيس رونالد ريغان محدودة و هذا ما سنطرق اليه في المباحث التالية من هذا الفصل حيث شهدت المنطقة عدة تغيرات كان لها الاثر البالغ في التوجهات الامريكية للحفاظ على مصالحها.

المطلب الثالث: تأثير اللوبي النفطي على السياسة الخارجية الأمريكية

يعد اللوبي النفطي من أقوى الجماعات التي تمارس ضغطا مؤثرا في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية ،ذلك أنه يقوم على نسج شبكة متداخلة من العلاقات البينية التي تربط صانع القرار في البيت الأبيض بالمصالح التي يمكن أن يحققها لهذا اللوبي[3]، إن تبلور الاهتمام الأمريكي بالموارد النفطية كان البداية الحقيقية لظهور مجموعات الضغط ذات الاهتمام بالقضايا السياسية و التجارية الخارجية و النفط حيث يعمل اللوبي النفطي على إقناع صناع القرار بأن المصالح مشتركة بينهم و ما يخدم مصالح الاحتكارات النفطية في الخارج يخدم في الوقت ذاته المصالح الإستراتيجية الأمريكية.

---

[1]- حافظ برجاس، المرجع السابق،ص277.

[(*)]- في هذا الإطار برزت فكرة قوات التدخل السريع و الحصول على قواعد عسكرية في المنطقة العربية تحت ستار التسهيلات العسكرية.

[2]- سعد شاكر شبلي ،**الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارة الرئيس باراك أوباما**،عمان:دار الحامد للنشر و التوزيع،2012،ص33.

[3]- شاهر إسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر2001**،دمشق:منشورات الهيئة العامة للكتاب، دمشق 2009،ص53.

قام اللوبي النفطي بالعمل على خلق الظروف التي وفرت إمكانية تبادل المصالح بين رجال الدولة و شركات النفط الكبرى مع توظيف قدراته المالية للضغط و التأثير على صناع القرار.

و متابعة السياسة الأمريكية في تأمين الطاقة، و ذلك من أجل توفير الفرص للشركات الأمريكية، و حسب أحد خبراء الطاقة الأمريكيين فإن الوكالة الدولية للطاقة (IEA) تقدر أن صناعة الطاقة العالمية سوف تطلب استثمارات لا سابق لها بحدود 16تريليون دولار خلال السنوات الثلاثين القادمة، فالصناعة تحتاج إلى الطاقة لإنتاج السلع و الخدمات[1].

و هنا يتضح دور الشركات النفطية الأمريكية في السعي للإستيلاء على الاستثمارات النفطية في العالم لتحقيق هدفين أساسيين على الأقل هما[2]:

الهدف الأول: يتمثل في السعي لتأمين النفط و الغاز الذي تحتاجه السوق الاستهلاكية في الولايات المتحدة و ذلك بدعم حكومي على أساس أن الطاقة كما بينتها الحسابات الإستراتيجية الموضوعة من قبل الإدارة الأمريكية تشكل أهم ركيزة لأمن الاقتصاد الأمريكي، كما أن استمرار الولايات المتحدة كقوة عظمى مرهون بمدى تحكمها بمصادر الطاقة أمام المنافسة الشرسة من قبل الصين، روسيا، اليابان.

الهدف الثاني: يتمثل في تحقيق الأرباح للشركات النفطية الأمريكية التي تشكل أحد أعمدة التمويل السياسي للحملات الانتخابية في الولايات المتحدة الأمريكية، مع ارتباط النخبة السياسية الحاكمة بدوائر المركب الصناعي النفطي و من الأمثلة على ذلك إدارة جورج بوش لها ارتباطات بجماعات النفط و يتضح ذلك من خلال علاقة الرئيس جورج ولكر بوش بالجماعات الصناعية النفطية و الدليل على ذلك المسار الاستثماري للرئيس جورج ولكر بوش أن الثروة التي يملكها مصدرها النفط، كما يؤكد لنا مساره السياسي أن الجماعات النفطية كانت لها دورا هاما في وصوله للسلطة .

و من الأمثلة على الشركات الأمريكية نجد شركة"أيكسون موبيل " التي تربطها علاقة وثيقة بدوائر صناع القرار الأمريكي، و تسهم في تمويل العديد من مراكز الفكر و المؤسسات البحثية، ولها تأثير كبير في قرارات رجال الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالأمور النفطية.

---

[1]– مصطفي صايج، المرجع السابق،ص199.

[2]– نفس المرجع، ص199.

من جهة أخرى نجد أن اللوبي الصهيوني يتخذ من الاقتصاد المدخل الأساسي للسيطرة على القرار الأمريكي، فقد امتلكت البرجوازية اليهودية،و منذ نهاية القرن19و بداية القرن العشرين، المواقع الأساسية في الحياة الاقتصادية الأمريكية، و تشكل جزءا لا يتجزأ من البرجوازية الاحتكارية الأمريكية، و مصالح كل منهما تتداخل تداخلا وثيقا فيما بينهما، فعلى سبيل المثال:

إذا أخذنا شركات البترول الأساسية في الولايات المتحدة:

- شركة ستاندر أويل كاليفورنيا :60%من أرباحها لليهود،37%من مديريها يهود.
- شركة ستاندر أويل نيوجيرسي:55%من أرباحها لليهود،3%من مديريها يهود.
- شركة تكساس للبترول:63%من أرباحها لليهود،40%من مديريها يهود.
- شركة موبيل :70%من أرباحها لليهود،55%من مديريها يهود[1] .

المطلب الرابع: أهداف السياسة النفطية الأمريكية في الدول العربية و آليات تنفيذها

الفرع الأول: أهداف السياسة النفطية الأمريكية في الدول العربية

تطورت أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة العربية، و تبدلت بتطور الأحداث العالمية و العلاقات الدولية و المصالح القومية الأمريكية و الدور العالمي للولايات المتحدة و التحولات السياسية و الاقتصادية العربية، و التنافس بين الدول الكبرى على النفوذ و السيطرة على المنطقة العربية و الاستيلاء على خيراتها و لاسيما النفط و الغاز منها.

*كان **الهدف الأول** للسياسة الخارجية الأمريكية في الدول العربية محاصرة الاتحاد السوفياتي و عدم السماح له بالوصول إلى المنطقة العربية ذات الأهمية الإستراتيجية الكبرى في الصراع الدولي القائم في الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي و الغربي، و الحيلولة دون وصول الشيوعية إلى هذه المنطقة.[2]
حلت الولايات المتحدة الأمريكية مكان بريطانيا و فرنسا الضعيفتين عسكريا و اقتصاديا نتيجة الحرب

[1]– شاهر اسماعيل الشاهر،المرجع السابق،ص ص38–39.
[2]– علي مفلح محافظة،المرجع السابق، ص89.

العالمية الثانية لعب دور حامي مصالح التحالف الغربي في الشرق الأوسط و ذلك كجزء من إستراتيجية احتواء الاتحاد السوفيتي و حلفائه في المنطقة[1].

فقد أشار الإستراتيجيون الأمريكيون إلى أن الوجود السوفيتي في المنطقة سوف تكون له نتائج خطيرة هذه أبرزها:[2]

- تطويق حلف شمال الأطلسي، الأمر الذي سوف يحدث تغييرا حاسما في التوازن الدولي.
- السيطرة السوفيتية على منابع النفط العربي سوف تترك مضاعفات سلبية معيقة لنمو الاقتصاد الأمريكي بوجه خاص و الاقتصاد الغربي الرأسمالي بوجه عام.
- إن انتصار الشيوعية في قلب العالم الإسلامي قد يكون مفتاحا لانتصاراتها في أنحاء آسيا و إفريقيا و أوروبا.

كما اعتبرت الولايات المتحدة أن مصلحتها الحيوية في النفط و حمايته من أي تهديد أكثر حيوية بالنسبة لها لأن حقول النفط في الشرق الأوسط هي الضمان للاقتصاد المزدهر و المستقر للعالم الرأسمالي الغربي برمته[3].

*أما **الهدف الثاني** فكان الاستمرار في السيطرة على النفط العربي و حماية منابعه، و الحيلولة دون وصول أعدائها إلى هذه المنابع، فالولايات المتحدة المتطلعة إلى الهيمنة العالمية لا يمكن لها أن تلعب دورا قياديا مؤثرا في العالم و مؤشرات نضوب احتياطها من النفط قد بدأ في تراجع مستمر، لقد تراجع الاحتياطي الأمريكي من50بالمئة عام 1938، إلى 21بالمئة1954، ثم إلى 6.6 بالمئة عام1975، في مقابل تزايد الاحتياطي العربي الذي أصبح يقدر في منتصف سبعينيات القرن العشرين بـ65بالمئة من الاحتياطي العالمي[4].

---

[1]– ليون هادار، **عاصفة الصحراء:فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط**،تر::سعيد الحسينة،ط1،بيروت:الدار العربي للعلوم ،ص ص22–23.

[2]– محمد مراد، المرجع السابق،ص ص150–157.

[3]– حبيب دهاني، **النفط استراتيجيا وأمنياو عسكريا و تنمويا : مصدر الثروة و الطاقة و الأزمات، خيار عربي** ،بيروت، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، ط1 ،2006، ص 90.

[4]– عمار بن سلطان، **الثابت و المتغير في العلاقات الأمريكية–العربية**: دراسة في الاختراق الأمريكي للوطن العربي ، الجزائر : طاكسيج.كم للدراسات و النشر و التوزيع،2012،ص17.

لذا جاء التفكير الأمريكي بضرورة ضمان استمرار تدفق النفط إليها و إلى حلفائها من الدول الغربية بأسعار معقولة، والتي اعتبرته أحد الأهداف الرئيسية لإستراتيجيتها في الوطن العربي و ذلك لعدة أسباب منها[1]:

- حدوث الأزمات النفطية العالمية جراء ارتفاع أسعار النفط.
- بروز حالة عدم الاستقرار في بعض البلدان المصدرة للنفط.
- حصول تنافس شديد بين الدول التي يعتمد نموها الاقتصادي على تأمين مصادر الطاقة.
- الخطر المتزايد من الإرهاب.
- الهواجس المتولدة لدى الجميع لكون مصادر الطاقة المتاحة لن تفي احتياجات العالم في العقود القادمة و لتأمين منابع النفط استمرت القاعدة العسكرية الأمريكية في الظهران تحرس منابع النفط في الخليج بالإضافة إلى القواعد العسكرية الأمريكية في جزر المحيط الهندي المقابلة لسواحل شبه الجزيرة العربية على هذا المحيط، و مع تطور الأسلحة الحديثة، و لاسيما الصواريخ الباليستية البعيدة المدى العابرة للقارات أصبحت الأساطيل الأمريكية في البحر المتوسط و في المحيط الهادي الضمانة القوية و الأداة الفعالة لحماية منابع النفط، و رافقها إنشاء قوة التدخل السريع التي تستهدف احتلال منابع النفط عند تعرضها إلى خطر حقيقي، أو عند احتمال تعرضها لهذا الخطر أو التهديد[2].
- **أما الهدف الثالث:** حماية أمن إسرائيل كجزء من التزام تاريخي و أخلاقي من جانب الولايات المتحدة بهدف ضمان بقاء إتحاد يهودي، و ذلك عن طريق مساعدة إسرائيل على الحفاظ على هامش أمنها أثناء مواجهتها لجيرانها العرب المعادين لها[3]، فقد ظلت الولايات المتحدة حتى مطلع الستينات من القرن الماضي حريصة على دعم إسرائيل اقتصاديا و دبلوماسيا و أصبحت المعونات العسكرية و المالية و التقنية الأمريكية تتدفق على إسرائيل و قام تحالف إستراتيجي إسرائيلي أمريكي بعد حرب رمضان (أكتوبر1973) و المعونات التي تلقتها في تلك الحرب خير شاهد على هذا التحالف المتين.

---

[1]– علي مفلح محافظة،ا لمرجع السابق،ص ص89–90.

[2]– نفس المرجع ، ص ص89–90.

[3]– ليون هادار، المرجع السابق، ص23.

لقد أصبحت إسرائيل في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، تمثل قاعدة عسكرية متقدمة في الوطن العربي، يمكن استعمالها لحماية آبار النفط في الحالات الطارئة، جسرها الاستراتيجي الذي يبين المنطقتين الإفريقية-الآسيوية، و قوة محلية لتأديب الأنظمة العربية الرافضة للهيمنة الأمريكية.

الهدف الرابع: هو حرمان المنطقة العربية من عناصر القوة، بحيث لا تظهر فيها دولة قوية اقتصاديا و عسكريا يمكن أن تهدد إسرائيل أو المصالح النفطية الأمريكية فيها، وما المساعي الأمريكية لإضعاف مصر و العراق و محاولات احتواء إيران منذ قيام الثورة الإسلامية فيها إلى اليوم إلا شواهد على هذا الهدف و وسائل تحقيقه.

الهدف الخامس: هو إعادة بناء الخارطة العربية لإخضاعها للسيطرة الأمريكية، و تقام فيها أنظمة حكم موالية للولايات المتحدة الأمريكية، لقد ظهر هذا الهدف في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي و صعود الولايات المتحدة إلى المقام الأول بين دول العالم اقتصاديا، و ماليا و عسكريا.

و القاسم المشترك بين هذه الأهداف كما وضح "صامويل هنتغتون" صاحب أطروحة صدام الحضارات المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية و هي:

- الحفاظ على الولايات المتحدة الأمريكي كأول قوة عالمية .
- الحيلولة دون بروز قوة مهيمنة سياسيا وعسكريا في العالم.
- حماية المصالح الأمريكية في عالم الجنوب خاصة في الخليج العربي بالإضافة إلى هذه الأهداف فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى للسيطرة على النفط في العالم حيث يقول الرئيس الأمريكي الأسبق"جورج بوش" الأب: « إن الولايات المتحدة تقف على أبواب القرن الحادي و العشرين، ولا بد من أن يكون هذا القرن الجديد أمريكيا،و هذا ليس ممكنا إلا بالسيطرة الكاملة على النفط و احتياطه وفوائض البترول و الدولار[1]»، إذن تربط سيادة أمريكا على العالم بالسيطرة الكاملة على النفط تحقيقا للأهداف التالية:
- السيطرة على الدول المنتجة للنفط و لاسيما دول منظمة الأوبك، و جعلها غير حرة في تحديد سعر و كمية النفط في السوق العالمي.

[1]- سوسن إسماعيل العساف،"أمريكا تقيس وزنها في السياسة الدولية بثقل براميل النفط"،**مجلة الشروق**:بغداد:مركز الدراسات الدولية،العدد 3449،2002، ص ص1-2.

- إنعاش الاقتصاد الأمريكي الذي يعاني من الركود الاقتصادي منذ أحداث 11سبتمبر 2001.
- تحقيق الأرباح الطائلة لشركات النفط الأمريكية التي تعتبر الأكبر في سوق النفط العالمية مثل شركات إكس موبيل، و شيفرون تكساسو.
- تستطيع الولايات المتحدة من خلال سيطرتها الكاملة على إمدادات النفط تحقيق سيطرة اقتصادية على القوى الدولية التي تنافسها على السيادة العالمية، إذن من له سيطرة اقتصادية على النفط يسيطر على الاقتصاد العالمي، ورفع أسعار النفط بصورة طفيفة يمكن أن يلقي بملايين العمال في الشارع في أوروبا و شرقي آسيا[1]، كما تستطيع التحكم بقوى أخرى مثل الصين و اليابان و روسيا.

انطلاقا من إدراك الولايات المتحدة الأمريكية لأهمية الوطن العربي في العلاقات الدولية، تقوم إستراتيجيتها لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على محاولة السيطرة الأحادية و الانفراد بهذه المنطقة الإستراتيجية و الحيوية و التحكم فيها، فالسيطرة الأمريكية على الوطن العربي سوف تمكنها من المحافظة على عملية توازن القوة مع الكتل الاقتصادية المنافسة لها من جهة و محاصرتهم استراتيجيا و اقتصاديا من جهة أخرى.

فعلى مستوى المغرب العربي، تقوم إستراتيجية الولايات المتحدة على التخطيط لمحاصرة الكتل الأوربية جنوبا، ولذلك فهي تحاول عبر تكتيكات و مبررات سياسية تكثيف تواجدها العسكري في البحر المتوسط عبر الأسطول السادس حتى تتحكم في طريق التجارة العالمي الرابط بين الشرق و الغرب، و التطلع أيضا لإزاحة النفوذ الفرنسي من بلاد المغرب العربي.[2]

أما على مستوى الجناح الشرقي للوطن العربي، فإن مكاسب النفوذ الأمريكي التاريخية في منطقة الشرق الأوسط، سوف يمنحها تفوقا استراتيجيا لمحاصرة روسيا و الصين و اليابان في آسيا أي أن التحكم الأمريكي في منطقة الهلال الإسلامي الممتدة من طنجة غربا إلى جاكرتا شرقا سوف يمكنها من ملامسة الكتل الاقتصادية المنافسة لها، وبالتالي إمكانية محاصرتهم و تطويقهم.

أما من الناحية الاقتصادية، فإن الانفراد الأمريكي بالوطن العربي يمكنها من السيطرة على المخزون العالمي للطاقة الشيء الذي يمنحها القوة تسمح لها بالتحكم في وتيرة النمو الصناعي لمنافسيها الأوروبيين و

---

[1]– أحمد سليم البرجان،"اللوبي الصهيوني و الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط"،**السياسة الدولية** القاهرة: مؤسسة الأهرام،العدد153،أكتوبر 2002،ص65.

[2]– عمار بن سلطان، **الثابت و المتغير في العلاقات الأمريكية–العربية:دراسة في الاختراق الأمريكي للوطن العربي**،المرجع السابق،ص120.

اليابانيين خاصة إذا أدركنا أهمية هذه المادة الحيوية لأوروبا و اليابان اللذان يستوردان كميات كبيرة من الطاقة لتغطية احتياجاتهما أي استعمال النفط العربي كسلاح اقتصادي بيد أمريكا للضغط على منافسيها لتكييف سياستهم بشكل لا يتعارض مع التطلع الأمريكي لقيادة العالم.

إن الاحتكار الأمريكي للنفط العربي من حيث الاستثمار و الاستخراج و التكرير و التسويق و البيع، يمنحها الأولوية لاحتكار السوق المالية و التجارية العربية، أي التحكم في الكتلة النقدية العربية و المقدرة ب400مليار دولار سنويا[1]

الفرع الثاني: وسائل ضمان أمن النفط الأمريكي

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية في ضمان نفطها على عدد من الوسائل من بينها:

1- الاعتماد على حلفاء موثوق بهم:

لقد كان النفط سببا لنشوب الحروب في القرن العشرين للحصول على مصادر الطاقة، ولكن هذه الحروب تطورت إلى صراعات خلال فترة استثمار هذه المصادر، و لكونها أكبر مستهلك للطاقة بوصفها دولة صناعية كبرى سعت الولايات المتحدة لأن يكون لها الدور البارز في صياغة السمات الجبوسياسية للعلاقات الدولية في مطلع القرن الحادي و العشرين لاسيما خلال فترة تناقص موارد الطاقة،و في المنطقة العربية دعمت الولايات المتحدة الأنظمة العربية الحليفة لها بهدف الوصول إلى احتياطات النفط، و حثتها كذلك على إيداع عائدات نفطها بالدولار الأمريكي، و هكذا وجدت الدول المستوردة نفسها مساهمة لدى البنوك الأمريكية و الاقتصاد الأمريكي بقيمة العشر عند شراء كل برميل نفط خام،و حصلت الدول العربية مقابل عائدات النفط المستخرجة استثمارها في الدول الغربية،و في شراء الأسلحة الأمريكية و بالمقابل وعدا بحماية أمريكا لهم .كما تخشى الولايات المتحدة من أي تغيير يطال الأنظمة السياسية الحليفة في منطقة الخليج العربي خشية انقطاع إمدادات النفط، إن المهم بالنسبة للولايات المتحدة هو الوصول إلى مصادر النفط في الشرق الأوسط بشكل آمن و بالتالي الحفاظ على استقرار أسعار النفط[2].

---

[1]- عمار بن سلطان ، المرجع السابق ، ص121.

[2]- ريتشارد هاينبرغ، **سراب النفط:النفط و الحرب و مصير المجتمعات الصناعية**، بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون 2005، ص293-297.

و من الأمثلة على ذلك العلاقة الأمريكية السعودية حيث إصرار حكومة المملكة العربية السعودية على سياسة عدم منع تدفق النفط أو التهديد بقطعه في الأزمات الشرق أوسطية عندما تتعالى أصوات في المنطقة العربية تطالب باستخدام سلاح النفط ضد الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تعلم أكثر من غيرها أن مثل هذا الموقف يعني إعلان الحرب على الولايات المتحدة الأمريكية،و ستكون هي أول ضحاياها و تكون أراضيها عرضة للغزو العسكري الأمريكي المباشر،فهي ليست حرة التصرف مطلقا في منابع النفط لعلاقته المباشرة بالاقتصاد العالمي، و هذا لا يمنع من وجود مجال محترم من المناورة و المساومة للحفاظ على توازن إيرادات النفط في إطار غطاء منظمة أوبك وليست منفردة[1] .ومن أجل تأمين استقرار هذه المنطقة مصلحة للولايات المتحدة ،ومن أجل ذلك فقد أقامت العديد من القواعد العسكرية و الجوية فيها كما ذكرنا سابقا.

2- سياسة الخزين الاستراتيجي:

لقد حفزت أزمتا النفط المتتابعتان(1978-1979) و 1983الأوساط السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية من مغبة تعرضهم لصدمات نفطية جديدة و أضحت هناك حاجة لاتخاذ إجراءات بشأن ذلك فقد قامت الولايات المتحدة بإنشاء الخزين الاستراتيجي النفطي القومي الذي يمكن أن يوفر قدرا من المرونة على تجاوز الخطر أثناء الأزمات، و يعد هذا التخزين الاحتياطي على ساحل خليج المكسيك تبلغ سعته القصوى700مليون برميل من النفط الخام، و كان من المعتقد أن يساهم ذلك في تفادي اضطرابات الإمداد الطويلة الأمد و الارتفاع المستمرة في الأسعار[2]

3- تنويع مصادر استيراد النفط:

حذرت تقارير مركز الأبحاث الإستراتيجية الأمريكية المقرب من الإدارة و المحافظين الجدد منذ عام 2000 و ما بعد، من عواقب الاستمرار في الاتكال على نفط الشرق الأوسط طارحا النفط الإفريقي كبديل أمثل لأنه أقرب و تكلفة النقل فيه أقل بنسبة 40%من نفط الخليج العربي، كما أن طرق الشحن البحرية أكثر أمانا من طرق الشحن الأخرى،و فضلا عن ذلك،فإن استيراد

---

[1]- عامر مصباح، **الثابت و المتغير في العلاقات الأمريكية-السعودية من خلال بعض القضايا الدولية المعاصرة**، المرجع السابق، ص200.

[2]- إيان ريتلدج، **العطش إلى النفط:ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي**، بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2006، ص 239.

النفط من غرب إفريقيا يجنب واشنطن مخاطر النقل عبر قناة السويس و الخليج العربي و البحر الأحمر ،وهي ممرات تقع في بؤرة صراعات محتدمة[1] .

و منذ عام 2002 أصبحت إفريقيا و نفطها من أهم أولويات الأمن القومي الأمريكي التي طالما كانت تتجاهلها لتصل الاستثمارات الأمريكية في قطاع النفط الإفريقي في إفريقيا الغربية فقط و أهمها خليج غينيا، و انتشار الشركات النفطية الأمريكية في إفريقيا الوسطى:أنجولا، نيجيريا ،غينيا الاستوائية، التشاد، وصولا إلى السودان، وفي شمال الصحراء الإفريقية الجزائر، و ليبيا التي كانت احتياطياتها النفطية 41 مليار برميل في طليعة الأسباب التي جعلت إدارة "بوش" ترفع الحصار المفروض عليها. يشكل النفط الإفريقي محور الخطة الأمريكية لمنافسة النفوذ الأوروبي و الدور المتنامي للصين.

4- حماية إمدادات النفط

إن أمن الطاقة يتطلب حماية إمدادات الموارد الحيوية و التي منها النفط، و لهذا أخذت الولايات المتحدة تقوم بنشر قواتها في الخليج العربي و تحضر لأجل عمليات موسعة في مناطق أخرى غنية بالموارد بما في ذلك منطقة بحر قزوين.

و توسع بحرية الولايات المتحدة أيضا وجودها في المياه المستخدمة لنقل إمدادات الطاقة عبر السفن حيث تشير إستراتيجية الطاقة القومية إلى ضرورة أن يكون هناك قواعد عسكرية على جميع منافذ النفط من كازاخستان إلى أنجولا في إفريقيا، لذا توجد قوات أمريكية في الساحل الغربي لإفريقيا بغرض تأمين أنبوب" تشاد–الكاميرون" الذي يضخ 250 ألف برميل من النفط يوميا،و حصلت واشنطن على إذن باستخدام الأجواء الإريترية، و أرسلت الإدارة قوات أمريكية من مختلف التخصصات إلى نيجيريا منذ أفريل2001، و تم تخصيص 65 مليون دولار للقيام بالتدريب العسكري في مالي و النيجر و تشاد و موريتانيا 2004، و القيام بمناورات عسكرية بحرية في خليج غينيا في 2005 فضلا عن إنشاء قيادة عسكرية أمريكية جديدة للقارة الإفريقية أفريكوم[2]و ذلك بقرار رئاسي أمريكي في فيفري 2007 و هي قيادة مستقلة هدفها حماية المصالح

---

[1]– إبراهيم قصي عبد الكريم،المرجع السابق،ص49.

[2]– للاطلاع أكثر انظر المرجع التالي:

عبد القادر رزيق المخادمي،**" قيادة أفر يكوم الأمريكية–حرب باردة أم سباق للتسلح؟**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2011، ص ص47–76.

الأمريكية الأمنية و الإستراتيجية في قارة إفريقيا و البحار المحيطة بها[1].

5- **الاستثمار و التجارة:** ظلت التجارة و الاستثمار في ميدان النفط، عناصر أساسية في الاهتمامات الإقتصادية الأمريكية و منذ الستينات ظلت مشاركة الصناعة النفطية الأمريكية كبيرة جدا، عدة شركات نفطية أمريكية ظلت ناشطة في الخليج، و فاقت الاستثمارات الأمريكية في الصناعة النفطية في الشرق الأوسط و خاصة في الخليج العربي، و هناك علاقة متداخلة بين النفط و المؤسسات الإقتصادية و العسكرية الأمريكية، فالنفط هو مصدر للأرباح التي تجنيها الشركات الأمريكية من كافة نشاطاتها و عملياتها، كما تسعى الولايات المتحدة إلى الهيمنة على السوق العربية لتصدير بضائعها و جلب المال لبنوكها و استثماراتها في بلدها .

الشكل رقم 7: اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين

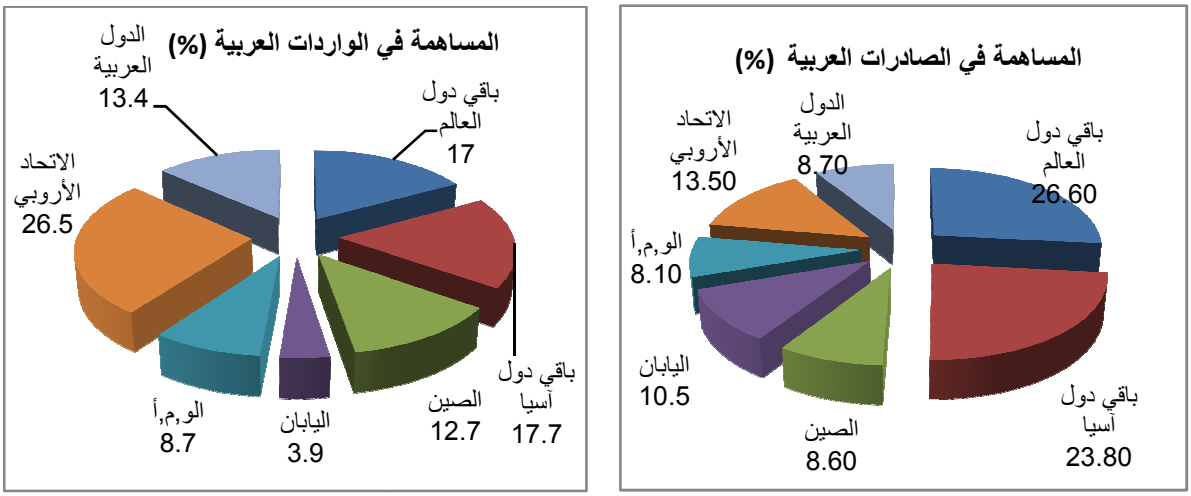

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على احصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013 ، صندوق النقد العربي، ص16

- إن رمز الو.م.أ في الشكلين نعني به الولايات المتحدة الامريكية.

فالتوزيع النسبي لحصص الشركاء التجاريين في الصادرات العربية، فقد حققت أعلى نسبة لها تجاه الدول الأسيوية التي تعتبر الوجهة الرئيسية للصادرات العربية و خاصة الخليجية، و تركزت نحو اليابان و الصين ثم الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة .

[1]- نجلاء محمد مرعي ،"الثورة النفطية و التنافس الدولي-الاستعماري-الجديد في إفريقيا"،التقرير الاستراتيجي السابع،2010/12/25، متحصل عليه: http://www.albayan.co.uk/files/article.image/5-1-7.pdf.

المبحث الثاني : أثر المتغيرات الإقليمية و الدولية على العلاقات الأمريكية-العربية في مجال النفط

شهدت منطقة الشرق الأوسط و خاصة البلدان العربية منها نزاعات و حروبا كان النفط سببها المباشر و غير المباشر حيث يقول محمد حسنين هيكل:« كان النفط عنصرا دائما في كل أزمة كبرى وقعت في العالم العربي منذ بدأت رياح الاستقلال تهب عليه في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وكان البترول يطرح نفسه على الأزمات أو كانت الأزمات تطرح نفسها على البترول وفق متغيرات الظروف»[1]و هذا ما سنراه في هذا المبحث من خلال ما يلي:

المطلب الأول: النفط العربي و الصراع العربي–الإسرائيلي

إن سلاح النفط لم يستخدم إلا تحت ضغط الظروف العسكرية أو السياسية الحادة،في عام 1956تم استخدام النفط سلاحا سياسيا لأول مرة عندما نسفت سوريا أنابيب نفط العراق التي كانت تنقل النفط العراقي من كركوك إلى الساحل السوري على البحر المتوسط، و ذلك كرد فعل على العدوان الثلاثي البريطاني – الإسرائيلي–الفرنسي على مصر بسبب تأميم مصر لقناة السويس، المرة الثانية حدثت في عام 1967عندما أوقفت الدول العربية تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا إثر العدوان الإسرائيلي الذي استهدف مصر و سوريا و الأردن، و بسبب موقف الحكومتين البريطانية و الأمريكية من هذا العدوان إلا أن وقف التصدير استمر لفترة قصيرة جدا[2]،أما المرة الثالثة فكانت في عام 1973و هو الاستخدام الأبرز لسلاح النفط العربي،حيث في 17 أكتوبر 1973 قرر وزراء الدول العربية المصدرة للنفط تخفيض صادراتها النفطية على الأقل بـ5بالمئة من مستوى شهر سبتمبر، يتبعه تخفيض بنفس النسبة خلال شهر نوفمبر[3].إلى جانب ذلك الحظر الشامل في تصدير النفط العربي إلى كل من الولايات المتحدة و هولندا و الذي تناول في ما بعد البرتغال و جنوب إفريقيا بسبب انحيازها الفاضح لإسرائيل.حددت قرارات وزراء النفط العرب هدف الإجراءات النفطية المتخذة حين نصت على أن الإجراءات المذكورة ستستمر حتى يتم تحقيق الانسحاب من كافة

---

[1]– حافظ برجاس، مرجع سابق،ص250،نقلا عن:محمد حسنين هيكل،حرب الخليج:أوهام القوة و النصر،القاهرة:مركز الأهرام،1992،ص58.

[2]– جابر عدنان، مرجع سابق ،ص27.

[3] –Roy Licklider, **Political power and the Arab oil weapon :the experience of five industrial nations**, London ;England :University of California press,1988,p12.

الأراضي العربية المحتلة و في مقدمتها القدس، و استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني و بالتالي سنركز على الإستراتيجية الأمريكية التي اتبعتها لمواجهة سياسة الربط العربية بين النفط و القضية الفلسطينية.

فهذا الخطر أثار مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من نواح عديدة منها:

– تأثير الضغط العربي على الوقف الأمريكي من إسرائيل و اكتساب المجموعة العربية حضورا مهما على المسرح الدولي، ثم اهتزاز قاعدة التحالف الأمريكي–الأوروبي و الأمريكي– الياباني تحت تأثير المصالح النفطية إلى جانب رفض الولايات المتحدة أن تصبح إمداداتها النفطية و إمدادات حلفائها مرتبطة بالرضي العربي عن موقفها من المسألة الفلسطينية، فالمواجهة الأمريكية ارتكزت على المحاور التالية:

1– **المواجهة الإعلامية و الدبلوماسية:** عبر استخدام وسائل الإعلام الأمريكية مدعومة من اللوبي اليهودي على رأس هذه الحملة التي استهدفت الدول العربية و حملتها مسؤولية حدوث أزمة في الطاقة و ارتفاع في أسعار النفط.

و قد استطاع هنري كيسنجر من خلال زياراته المكوكية أو ما يسمى بسياسة "الخطوة–الخطوة" من التوصل إلى اتفاقات فصل القوات بين مصر و إسرائيل في يناير1974 و سبتمبر1975 بسيناء، كما توصل إلى توقع اتفاق مماثل لفصل القوات بين سوريا و إسرائيل في مرتفعات الجولان في ماي1974.

و هكذا تمكنت الولايات المتحدة بواسطة هذه الاتفاقيات من رفع الحظر النفطي بعد مرور خمسة أشهر على فرضه.

2– **المواجهة الاقتصادية** :دأبت الولايات المتحدة الأمريكية على الإطاحة بمنظمة الأوبك أو إضعافها بغية تقليص دورها في سوق الطاقة العالمية،دعا كيسنجر الدول المستهلكة للنفط[*].إلى عقد مؤتمر في واشنطن في 11فيفري 1974 لتنسيق الجهود و مواجهة أزمة الطاقة و ذلك عن طريق وضع برنامج تضمن:–ترشيد استهلاك الطاقة و البحث عن مصادر بديلة للنفط، و المشاركة في توزيع الطاقة في أثناء حالات الطوارئ، و تطوير الأبحاث عن مصادر جديدة ، و إنشاء نظام دولي للتعاون المالي لمواجهة ارتفاع الأسعار.

[*] دول السوق الأوروبية المشتركة و النرويج و اليابان و كندا.

وافق المؤتمرون باستثناء فرنسا على النقاط التي طرحها كيسنجر وانبثق عن هذا المؤتمر بعد تسعة أشهر من انعقاده ما يسمى بالوكالة الدولية للطاقة **IEA** و تضم دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية **OECD** عدا فرنسا.

كان برنامج الوكالة يهدف إلى تخفيض الاعتماد على نفط دول الأوبك و خاصة الدول العربية مع زيادة الاعتماد على النفط المنتج خارج أوبيك عن طريق تشجيع الاستكشاف.

و بالتالي عملت الدول المستوردة للنفط و التي استهدفت من الحظر النفطي 1973–1974 بكل ما لديها لوضع مقاييس لوضع حد لاستعمال سلاح النفط و ذلك هو أول رد فعل منبثق عنها[1].

إذن لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا في إنشاء الوكالة الدولية للطاقة لما شعرت الولايات المتحدة باعتبارها أكبر مستهلك للنفط في العالم أن أمنها القومي مهدد، و هكذا قامت الوكالة الدولية بوضع و تنفيذ و متابعة سياسات الطاقة للدول المستوردة للنفط و أصبحت لها سياسة مشتركة من خلال هذه الوكالة و من خلال منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية و السوق الأوروبية المشتركة.

و من الأهداف المبرمجة للوكالة الدولية للطاقة إنشاء المخزون الاستراتيجي لمواجهة التقلبات أو الانقطاع في الإمدادات النفطية أو الزيادة الكبيرة في الأسعار.

و كذلك وضعت قوانين و سياسات في بضع سنوات بعد الحظر و ذلك لحماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية[2] اتفقت 21 دولة على العمل لتخزين النفط بكميات تعادل واردات 90 يوما كمخزون استراتيجي بالإضافة إلى 10% من إجمالي المخزون كمخزون تجاري، و بذلك يكون مجموع المخزون المتوقع لدى كل دولة يعادل واردات 99 يوما.[3]

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإنه تم إنشاء المخزون النفطي الاستراتيجي بموجب قانون صدر في ديسمبر 1975، و يمكن لهذا الاحتياطي أن يخزن إلى غاية مليار برميل من النفط كضمان لأية صدمة

---

[1] – Clay Ramel," **Reconsidering the roots of Grude Coercion :A policy making analysis of the oil Weapon**".21 may 2012, http://iis-db.stanford.edu/docs/cisac-thesis-ramel.pdf

[2] –Cory Gunderson,op.cit,p29.

[3] – أمينة مخلفي ، المرجع السابق ، ص 52.

نفطية بسبب النقص في التموين[1]، و تلعب الولايات المتحدة أيضا دورا هاما في الوكالة الدولية للطاقة التي يلتزم أعضاؤها الستة و العشرون الاحتفاظ بمخزون احتياطي من النفط لحالات الطوارئ،و اتخاذ اجراءات فعالة مشتركة لتأمين إمدادات النفط في الحالات الطارئة، و يخزن أعضاء الوكالة الدولية للطاقة مجتمعين ما مجموعة حوالي 4 ملايير برميل من النفط[2].

فنظرية الاستقرار بالهيمنة تساعدنا على تفسير قيام تشكيلة جديدة للتعاون بين المستهلكين تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية في وكالة الطاقة الدولية بعد أزمة 1973 أين حاولت الأوبك وضع حد للهيمنة الأمريكية و معها أوروبا و اليابان ،حيث كونوا منظمة عالمية لكن استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في فرض هيمنتها منذ تبعيتها النفطية الخارجية لذلك تبذل مجهودات لتأخذ مكان الزعامة"[3]. **Leader Ship** حفاظا على مصالحها النفطية و أمنها القومي.

3- خطط التدخل العسكري

جاءت حرب أكتوبر1973و الحظر النفطي العربي ليساهما في إسراع الإدارة الأمريكية إلى وضع مخططات التدخل العسكري المباشر بغية الإطاحة بسلاح النفط و اسقاطه و الحيلولة دون استخدامه ثانية من قبل الدول العربي المنتجة.

كما لجأت إلى إستراتيجية جديدة تقوم على الردع و التطويق بدلا من التدخل المباشر،ثم بدأت بالتقرب من منطقة الخليج العربي من خلال الانتشار التدريجي لقواتها في المحيط الهندي لتطويق البلدان المصدرة للنفط ،و ركزت على الوجود العسكري الأمريكي في بعض الدول الخليجية[4]و في النصف الثاني من عام 1975صدر تقرير للكونغرس الأمريكي يبين المصالح الحيوية الأمريكية المرتبطة بالنفط و يبرز خطورة حظر النفط ،حيث جاء في هذا التقرير ما يلي:« إن المصلحة الوطنية الحيوية الوحيدة هي البقاء، فالولايات المتحدة تختفي من الوجود إذا يعطينا الحق في استخدام إجراءات عنيفة مضادة» [5].

و يرى التقرير أن هنالك ثلاثة إجراءات محلية يمكن اتخاذها في حال حدوث نقص و هي:

---

[1]- مصطفى صايج، الرجع السابق، ص 197.

[2]- نفس المرجع، ص 198.

[3] -Robert Keohane.op.cit,p205.

[4]- سعد شاكر شلبي،المرجع السابق، ص 32.

[5]- جابر عدنان، المرجع السابق، ص30.

الاستفادة من المخزون الاستراتيجي ، زيادة إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية، تخفيض معدل الاستهلاك و هكذا بينت المقاطعة النفطية العربية سنة 1973، ثم بعد ذلك سقوط شاه إيران و بعدهما الغزو السوفياتي لأفغانستان في سنة 1979، جمعها الارتباط الوثيق بين النفط و السياسة و الدين، و الأمن العالمي في الخليج، و لم يتم نسيان الدروس من قبل صناع السياسة الأمريكية، فقد قدروا الحاجة للجمع بين أمرين نقيضين: أولهما مساندة إسرائيل، و الحفاظ على علاقتهم مع البلدان العربية المحافظة[1]، لكن بعد ارتفاع الأسعار خرجت فكرة لدى المسؤولين الأمريكيين و خاصة ما كتبه روبرت تكار منذ عام 1975قائلا:[2]« يجب علينا احتلال آبار النفط و يجب أن نضرب منظمة الأوبك من الداخل بخلق عداء بين إيران و العراق.»

المطلب الثاني: النفط و الحرب العراقية الإيرانية(1980-1988)

ما كادت الثورة الإيرانية تنتهي بسقوط الشاه حتى اندلعت الحرب بين العراق و إيران في 22سبتمبر 1980نتيجة خلافات قديمة بين الدولتين تعود إلى عهد الشاه السابق محمد رضا بهلوي، و قد تركزت هذه الخلافات حول ثلاثة محاور هي:[3]

1- النزاعات الحدودية بين الطرفين على شط العرب
2- التدخلات الإيرانية في شؤون العراق الداخلية
3- الخلافات السياسية.

و في 1975، و في أثناء انعقاد مؤتمر دول الأوبك في الجزائر،تم التوصل إلى اتفاق[(*)]بين الجانبين بوساطة جزائرية حول حقوق الدولتين في شط العرب مقابل تعهد إيران بإنهاء دعمها العسكري للمتمردين الأكراد لكن بعد انتصار الثورة الإيرانية عام 1979 عادت الخلافات من جديد بين الدولتين.

---

[1]- حفزت أحداث السبعينات المضطربة الولايات المتحدة الأمريكية على إقامة الزبون الراعي الوثيقة مع المملكة العربية السعودية ،و بالتالي نظرا لمصلحتهم في المنطقة يجب الحفاظ على بقاء الاستقرار السياسي و الأمني في منطقة الخليج برمتها.

[2]- فؤاد شهاب و آخرون،**الوطن العربي في السياسة الأمريكية**،بيروت،لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية،2002، ص128.

[3]- حافظ برجاس،المرجع السابق،ص290.

[(*)] مما يساعد على توقيع هذا الاتفاق تقارب الموقفين العراقي و الإيراني من المسائل النفطية لمواجهة السعودية التي كانت تسعى باستمرار لتخفيض الأسعار و تحديد الانتاج تنفيذا للرغبة الأمريكية.

فالعراق وجد في هذه الحرب مدخلا للامساك بورقة النفط لتقوية نفوذه لذلك طالب بإعادة سيادته على شط العرب لاعتبار هذا الشط المنفذ الوحيد للعراق على مياه الخليج و المحيطات لنقل النفط و الجزر العربية الثلاث (أبو موسى،طنب الكبرى و الصغرى) لإشرافها على سواحل دول الخليج العربي و المتحكم في مضيق هرمز أهم معابر النفط إلى دول العالم .

و من جهة أخرى فإن إيران عن طريق الشاه فرض زعامته على الخليج بتدعيم أمريكي باحتلاله الجزر الثلاث و سيطرته على منطقة"عربستان".

أما على الصعيد الدولي، فقد دخلت الحرب بين العراق و إيران في صلب الإستراتيجية العالمية لأنها تدور في منطقة النفط و تتحرك عبر ممرات النفط بل و تهدد مضيق هرمز أهم ممر نفطي في العالم فالولايات المتحدة الأمريكية و معها الدول الغربية نظرت إلى هذا الصراع من زاوية مخاطره على أمن الإمدادات النفطية و حرية الملاحة عبر مضيق هرمز حيث أن 60% من الحركة التجارية النفطية تمر عبر هذا المضيق فالموقف الأمريكي من هذه الحرب كالتالي[1] :

1- إن الحرب تدور بين خصمين للولايات المتحدة: نظام إيراني ثوري اسقط شاه إيران، أعز صديق موال للأمريكيين، واحتجز موظفي سفارتها في طهران و خلق أزمة معقدة لوثت كل الأجواء السياسية و الاقتصادية و التجارية،ونظام عراقي استفاد من تسلح سوفياتي لا مثيل له، و أصبح يتمتع بدور إقليمي بارز ليس في الساحة العربية فقط، و لكن في الساحة الإقليمية، وخاصة تهديده إسرائيل و بعض الدول العربية الخليجية الصديقة.
2- إن العراق و إيران عضوان متشددان في منظمة الأوبك، يطالبان برفع أسعار النفط مقابل الدول المعتدلة له كالسعودية و الكويت التي تخدم المصالح الغربية.
3- إن إطالة الحرب قد ينهك الدولتين العراقية و الإيرانية بدون تدخل من قبل الولايات المتحدة و بالتالي سوف يوفر عليها مخاطر و مصاريف التدخل العسكري المكلف ماديا و بشريا.
4- إن هذه الحرب قد تحدث شرخا في العلاقات العربية-الإيرانية التي تحسنت إثر سقوط الشاه و نجاح ثورة الخميني و تأييدها للقضية الفلسطينية، و كذا تهديدا للسياسة الأمريكية و الإسرائيلية و مصالح الدول الغربية كل هذه الأسباب دفعت الولايات المتحدة إلى عدم الحماسة لإطفاء نار

[1]- محمد ختاوي، المرجع السابق، ص128.

الحرب لكن رأى بعض المحللين السياسيين أن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها دور في تحريك هذا النزاع استنادا إلى تصريح هنري كيسنجر حين قال:[1] « هذه أول حرب في التاريخ نتمنى ألا يخرج فيها منتصر، و إنما أن يخرج الطرفان كلاهما مهزومين» فعندما كان مسار الحرب يميل لمصلحة العراق، كانت المساعدات و الأسلحة تأتي إلى إيران و العكس صحيح.

5- اتباع الولايات المتحدة استراتيجية الإحتواء المزدوج لتحقيق مصالحها في المنطقة.

أما من حيث نتائج هذه الحرب التي دامت 8 سنوات و بغض النظر عن الخسائر المادية و البشرية واستنفاذ قوى الطرفين فإنه على الصعيد النفطي فقد تراجعت الأسعار نتيجة تسابق العراق و إيران و كل دول الخليج التي دعمت العراق إلى بيع نفطها لتغطية نفقات الحرب.

أما على الصعيد السياسي فقد تعمقت الخلافات بين العراق و سوريا بسبب تحالفها مع إيران و بين سوريا و بعض الدول الخليجية التي أحجمت عن دفع المساعدات لها.

و أما على الصعيد العسكري ظهر سباق نحو التسلح بين العراق و إيران من جهة و بينهما و بين المملكة السعودية و أقطار الخليج الأخرى من جهة ثانية مما أدى إلى إبقاء الولايات المتحدة الأمريكية قسم كبير من قواتها في المنطقة و تزويد الدول الصديقة بكميات كبيرة من الأسلحة.

المطلب الثالث: النفط و حرب الخليج الثانية

بعد انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية سنة1988، شهد العالم تغيرات عميقة في طبيعة العلاقات الدولية ،التي كانت قائمة منذ الحرب العالمية الثانية و كان مصدر هذا التغيير انهيار الاتحاد السوفيتي و تراجعه عن مكانته كدولة عظمى تحت وطأة مشكلاته، فأصبحت الولايات المتحدة الدولة العظمى عسكريا و سياسيا و برزت اليابان كقوة اقتصادية و توحدت ألمانيا.

و أدى الانسحاب السوفيتي من التدخل في النزاعات الإقليمية إلى نفوذ السياسة الأمريكية في فرض تسوية لأزمة الشرق الأوسط تخدم مصالحها النفطية و أمن إسرائيل.

[1]- حافظ برجاس، المرجع السابق، ص295.

أخذ يتبلور لدى الإدارة الأمريكية في أعقاب الحرب العراقية الإيرانية تصور معين لما أصبح يعرف بالمسألة العراقية، و بات في تقدير الاستراتيجيين الأمريكيين أنه لا ينفع تجاهل هذه المسألة بل و من الضروري التعامل معها بالسرعة الممكنة.

الفرع الأول: طبيعة المسألة العراقية

لم يكن العراق في نهاية السبعينات يشكل قوة إقليمية فاعلة على مسرح الأحداث في الشرق الأوسط، لكن واقع الحال يشير إلى أنه بعد تلك الفترة و بخاصة منذ أواخر الثمانينات أضحى كيانا قويا، و هناك أكثر من مؤشر يدل على ذلك[1]و و ظهرت انعكاسات هذا التطور في رغبته العراق في القيام بدور إقليمي بارز في منطقة الشرف الأوسط و يتجلى ذلك في :

- **تهديد المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي:**

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن النفط مصلحة حيوية أمريكية ،فهي مستعدة للدخول في مواجهة عسكرية ضد أية دولة تهدد مصالحها، لأن السيطرة على النفط تعني التحكم في كميات الإنتاج من جهة و تحديد الأسعار من جهة أخرى، و قد لوحظ منذ الثمانينات أن العراق يحاول التمرد على هذه الحقيقة.

يعطي العديد من الباحثين و المحللين بعدا اقتصاديا مهما للحرب على العراق و السيطرة على نفطه، يرتبط بالهيمنة على الاقتصاد العالمي من خلال إحكام السيطرة المطلقة على كل حقول النفط من كازاخستان إلى العراق و حتى السعودية، و هذا ما سيضع الحد لأي طموح أوروبي بمنافسة القوة الاقتصادية و السياسية الأمريكية، من منطق أن من يسيطر على النفط يتحكم في دفة الاقتصاد العالمي .

- **رفض الوجود الإسرائيلي:**

العراق من الدول التي لا تعترف بإسرائيل، و كانت من الدول التي تشبثت بفكرة التحرير الكامل لفلسطين، و رفض قرار مجلس الأمن رقم 242 لذلك هاجمت القيادة العراقية عبر وسائل الإعلام الدول العربية التي قبلت هذا القرار متهمة إياها بالمساومة و التنازل.

[1]– لطفي الخولي، **الحديث، الواقع الراهن، المستقبل: مابعد عاصفة الصحراء**،القاهرة:مركز الأهرام للترجمة و النشر ،ط1،1998ص 198.

الفرع الثاني: الإستراتيجية الأمريكية في حرب الخليج الثانية

إن الأزمة العراقية الكويتية التي ظهرت إلى الوجود في أعقاب انتهاء الحرب العراقية– الإيرانية فلها أسباب و دوافع محلية و عربية و دولية، تشابكت فيها المصالح الأسرية و المخاوف الإقليمية مع الأهداف الإستراتيجية الأمريكية، و الذي يهمنا هنا هو الدور الأمريكي في هذه الأزمة. حيث بدأت الخطة الأمريكية بتخفيض أسعار النفط عن طريق تشجيع الدول المصدرة للنفط و الضغط عليها لزيادة الإنتاج و التصدير مما أدى إلى خفض سعر برميل النفط من 18دولار إلى12 دولارا، و تذبذب هذا السعر بين 22 دولار و 10 دولارات في مطلع سنة 1989 إلى 1990، و لما كنت ديون العراق التي تراكمت عليه أثناء حربه ضد إيران تجاوزت 80 مليار دولار،فقد كان حريصا على ثبات سعر النفط المرتفع حتى يتمكن من دفع أقساط ديونه و لا حظ العراق أن الكويت و الإمارات العربية تصدران كميات أكثر من الحصة المقررة لكل منهما في اتفاقيات منظمة الأوبك مما أثار حفيظته[1].

و في 1990/07/17 اتهم صدام حسين الدول الخليجية العربية بتعمد اغراق السوق النفطية و بالولاء للولايات المتحدة.

اجتاح العراق الكويت في 2 أوت 1990، حيث ادعى الرئيس صدام حسين أن الكويت أغرقت الأوبك بإنتاج أكبر كمية من النفط أكثر من الكمية المتفق عليها، كذلك قلقه من عدم إعفاء الكويت عن ديونه و كذلك استنزافها لحقل الرميلة الموجودة على الحدود العراقية الكويتية، فأسعار النفط الخام ارتفعت بسرعة إلى 36 دولار للبرميل خلال شهر سبتمبر لتلك السنة و في شهر أكتوبر وافقت هيئة الأمم المتحدة على استعمال القوة للتدخل في العراق بالقوة[2]، هدف التدخل الأمريكي و حلفائها هو أخراج العراق من الكويت، و كذلك لحماية مصالحها في الكويت، و قد كشف الرئيس الأمريكي بوش الأب في خطاب له يوم 12سبتمبر 1990عن أن نفط العراق هو الأهم بالنسبة للولايات المتحدة بقوله:« إن العراق يسيطر على 10بالمئة من احتياطي النفط العالمي، و يسيطر مع الكويت على ضعف هذه النسبة و اذا سمح للعراق بابتلاع الكويت ، ستكون له القوة الاقتصادية و العسكرية و الغطرسة لتهديد جيرانه الذين يسيطرون على نصيب الأسد من النفط العالمي، و لا نستطيع و لن نسمح لشخص بالسيطرة على مورد حيوي كهذا »[3].

---

[1]– علي مفلح محافظة، المرجع السابق،ص 96–97.

[2] –Cory Gunderson ,op.cit.p33.

[3]– مذكرات جيمس بيكر، **سياسة الدبلوماسية**، تر:مجدلاوي للنشر، ط1،القاهرة : مكتبة مدبولي، 1999، ص106.

و في هذه الحالة إذا استطاعت الولايات المتحدة السيطرة على العراق و نفطه من خلال الغزو و وضع حكومة عميلة هناك، فإنها يمكن أن تتحكم في حجم الإنتاج العالمي من النفط من خلال مضاعفة حجم الإنتاج العراقي، و يمكنها بالتالي أن تعمل على خفض أسعاره بشكل كبير بما يحقق مصالحها كأكبر دولة مستهلكة، و مستوردة للنفط في العالم، حتى لو أدى ذلك إلى تدهور اقتصادي يصل إلى حد الكارثة بالنسبة للدول المصدرة الرئيسية للنفط، و بالذات الدول التي تعتمد على النفط بشكل كامل تقريبا في تحقيق دخلها [1].

وجدت الإدارة الأمريكية نفسها أمام اختيارين في تعامل مع العراق عقب احتلاله للكويت إما المواجهة العسكرية أو الاحتواء فاختارت المواجهة العسكرية لارتباطها بعقدة صناعة العدو التي ترسخت في الذهنية الأمريكية بعد زوال الخطر السوفيتي و بروز العراق كقوة اقليم تتربص بآبار النفط .

إن سيطرة العراق على الكويت يعني سيطرته على 200 مليار برميل مجموع نفط العراق و الكويت أي حوالي 20%من احتياطي النفط في الخليج، ناهيك عن تحكمه بالأسعار و الإنتاج و إحكام قبضته في المستقبل على نفط السعودية و أقطار الخليج الأخرى، و هذا يشكل تهديدا خطيرا لأهم أهداف الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة لذلك أعلن جورج بوش في تصريح له نشرته مجلة نيوز ويك بتاريخ 19نوفمبر 1990 : "إننا لا نستطيع أن نسمح لصدام حسين بأن يفرض علينا ابتزازا اقتصاديا، إن الأمن الطاقوي جزء من الأمن القومي و علينا أن نتهيأ للتصرف على هذا الأساس" [2] .

و بالفعل تحركت الإدارة الأمريكية لمواجهة هذه الأزمة فاختارت الحل العسكري منذ الوهلة الأولى و إن كانت قد سلكت طريق الأمم المتحدة [(*)] لتضفي على هذا الخيار الشرعية الدولية لإظهار العراق بمظهر الخارج عن القانون الدولي و الحصول من مجلس الأمن على قرارات تمنحها الشرعية الدولية و كان أول قرار اتخذه الرئيس الأمريكي بعد إدانته عملية الاجتياح إرسال مجموعة من طائرات F 15 إلى السعودية و تجميد كل الأموال العراقية الكويتية في البنوك الأمريكية ثم البدء في إعداد الخطط العسكرية في التدخل و كانت الخطوة

[1] –Davis Bill," **Blood And Oil**" , http://www.commondreams.org

[2] – حافظ بيرجاس ، المرجع السابق ، ص310

[(*)] – لأول مرة في الأمم المتحدة أصبح مجلس الأمن في انعقاد دائم و أصدر خلال الفترة الممتدة من 2 أوت 1990 إلى 29 نوفمبر 1991 (12) قرارا جميعها ملزم و يشير إلى أحكام الفصل السابع من الميثاق التي تخول المجلس سلطة تقديرية واسعة في مجال ما يراه مناسبا من تدابير القصر العسكرية و غير العسكرية.

الثانية هي الحصول على موافقة السعودية و بعض الدول الخليجية لاستضافة قوات أمريكية ضخمة على أراضيها .

وللإشارة هنا أن العالم العربي انقسم على نفسه بين مؤيد لتحرير الكويت و بين الرافض لوجود عسكري أمريكي على الأراضي العربية مما أدى إلى شل الموقف العربي و إفساح المجال للدور الأمريكي .

و في 1990/9/5، أعلن وزير الخارجية جيمس بيكر أمام الكونغرس الأمريكي بأن أمريكا و دول الخليج على غرار الحلف الأطلسي و بموجب هذا الحلف ستحتفظ أمريكا بقواعد عسكرية وجودية في دول الخليج حتى بعد انسحاب العراق من الكويت، و بعد ذلك بيومين أعلن بيكر أن دول الخليج وافقت على المساهمة بسخاء في دفع تكاليف الوجود الأمريكي في المنطقة و أنها ستقدم مليار دولار شهريا لهذا الغرض. [1]

لقد أعدت الولايات المتحدة لحرب تحرير الكويت إعدادا جيدا إعلاميا و دبلوماسيا و عسكريا، و شاركت في الحملة العسكرية 28 دولة منها 14 دولة من الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي و 9 دول عربية و 5 دول إسلامية. [2]

الفرع الثالث: دوافع الخيار العسكري الأمريكي في أزمة الخليج الثانية

أعدت الولايات المتحدة خطط التدخل العسكري قبل أزمة الخليج الثانية بدءا بقوات الانتشار السريع و انتهاء بإيجاد القوات و التسهيلات العسكرية في بلدان تلك المنطقة و كانت أزمة الكويت الفرصة المنتظرة، أما الدوافع فكانت اقتصادية و سياسية و إستراتيجية.

1- الدوافع الاقتصادية

إن التدخل العسكري الأمريكي في الخارج أسلوب تتبعه الولايات المتحدة كلما وجدت اقتصادها يعاني حالات الركود[*].و الأزمات الاقتصادية الحادة، وهناك أمثلة عديدة على هذا السلوك منها: تدخل الرئيس

[1]- علي مفلح محافظة، المرجع السابق ،ص 98

[2]- نفس المرجع، ص 98

[*]- حالة الركود الاقتصادية كانت امتداد لأزمة الاقتصاد الأمريكي في عهد الرئيس ريغن و هي نتيجة الزيادة الكبيرة التي رصدها خاصة فيما يتعلق بميزانية التسلح.

ترومان في كوريا عام 1950، و تدخل الرئيس إيزنهاور في لبنان عام 1958، ثم التدخل العسكري الأمريكي في فيتنام لتجنب أزمة اقتصادية بدأت عام 1967.

إذ ان تردي الأوضاع الاقتصادية الولايات المتحدة الأمريكية دفعت إدارة بوش إلى البحث عن حرب تحرك الآلة الإنتاجية و تعيد الاقتصاد الأمريكي إلى حالته الطبيعية، إن النقص في الموارد المالية عامل مهم من الرد الأمريكي للغزو العراقي للكويت في هذا الغزو و فاجأ الولايات المتحدة الأمريكية و العالم.[1]

2- الدوافع السياسية و الإستراتيجية

فعلى الصعيد السياسي أرادت الولايات المتحدة الأمريكية عبر تدخلها العسكري في الخليج استعادة الهيبة الأمريكية على المستوى الدولي بعد أن فقدتها إثر هزيمتها في حرب الفيتنام، لذلك أعلن الرئيس بوش بعد انتهاء حرب الخليج أن «عقدة الفيتنام قد دفنت في صحراء الجزيرة العربية»[2]

كما اتجهت إدارة الرئيس بوش إلى اختيار الحل العسكري ضد النظام العراقي بهدف استعادة ثقة الأنظمة الصديقة بها و بالقدرة الأمريكية على حماية تلك الأنظمة من أي تهديد يواجهها، و يبدو أن الخيار العسكري و الأمريكي استهدف أيضا إفهام حلفاء أمريكا الغربيين بأن القوة الأمريكية هي القوة الوحيدة التي يمكن أن تحمي مصالحهم النفطية في الخليج خاصة ألمانيا و اليابان.

أما على الصعيد الاستراتيجي تبنت الولايات المتحدة الأمريكية الخيار العسكري لتأكيد زعامتها العسكرية و السياسية للعالم خاصة بعد انتهاء الثنائية القطبية لانهيار الاتحاد السوفيتي فكان لابد للولايات المتحدة من إيجاد هدف استراتيجي آخر يبرر الاحتفاظ بالحلف الأطلسي بعد تفكك حلف وارسو.

أهداف التدخل العسكري الأمريكي في حرب الخليج الثانية:

من بين الأهداف الخفية للتدخل العسكري الأمريكي في العراق ما يلي:

1* **تحطيم القدرات العسكرية العراقية:** لقد جاءت أزمة الخليج لتغطي آلة الحرب الأمريكية و الغربية الفرصة المناسبة لتدمير القدرة العسكرية العراقية، و لم يكتف بإلحاق الهزيمة بالجيش العراقي بل كان من شروط وقف الحرب تجريد العراق من جميع أسلحته الإستراتيجية بواسطة هيئات التفتيش الدولية كما لا تسمح أيضا لأي قوة في المنطقة بأن تتفوق عسكريا على إسرائيل.

[1] –Cameron Fraser,op.cit,p15.

[2] – حافظ برجاس، المرجع السابق، ص318.

2*السيطرة الأمريكية على منابع النفط

يعتبر هذا الهدف من الأهداف الرئيسية في الإستراتيجية الأمريكية و ذلك من خلال التواجد العسكري الكثيف خاصة في السعودية و الكويت[*] كما وجدت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة المنتظرة من أجل شرعنة وجودها العسكري من خلال اتفاقيات ثنائية**أبرمتها مع الدول الخليجية.

و جاء في تصريح لمساعد وزير الخارجية الأمريكية ادوارد جيرجيان في بداية 1992 أعلن فيه أن إقامة علاقات عسكرية وثيقة مع المملكة العربية السعودية و الكويت و سلطنة عمان و قطر و البحرين و الإمارات العربية المتحدة، باتت منذ حرب الخليج حجر الزاوية في السياسة الأمريكية و إن الاستقرار في الخليج أمر حيوي،ليس لمصلحتهم القومية فحسب، بل للأمن الاقتصادي العالمي.

إن الغاية الأساسية من سيطرة الولايات المتحدة على نفط المنطقة هي تحقيق ثلاثة أهداف فرعية هي:

- **2-1 التحكم في إنتاج النفط و أسعاره و في حجم توزيعه عالميا**

و ذلك لتأمين الحاجات النفطية الأمريكية بأسعار رخيصة، والتحكم في كميات إنتاج النفط و احتكار تصديرها وتوزيع حصصها على الدول المستهلكة وفقا لمصالحها السياسية و الاقتصادية.

و كذا السيطرة على النفط العربي يمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق أرباح طائلة من خلال التحكم في الأسعار امتصاص فائض البيترودولار العربي عن طريق الاستثمارات.

- **2-2 تجريد العرب من سلاحهم النفطي:**

و قد كان هذا الهدف من أولويات السياسة الأمريكية منذ الصدمة النفطية الأولى عام 1973، بعد حرب الخليج فقد العرب هذا السلاح و تم تعطيله نهائيا بفعل السيطرة العسكرية الأمريكية على مصادر النفط و إغراق الدول العربية بالديون نتيجة هذه الحرب.

---

[*]- للمزيد من المعلومات حول القواعد العسكرية الأمريكية في الوطن العربي أنظر المرجع التالي: طلعت أحمد مسلم،**القواعد العسكرية الأجنبية ، في الوطن العربي** ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،2011.

**- في 4سبتمبر 1991 أعلنت الحكومة الكويتية موافقتها على اتفاق التعاون الدفاعي مع الو.م.ألمدة 10سنوات، وتم توقيعه رسميا بتاريخ 19سبتمبر1991، و تم توقيع اتفاقية التعاون الدفاع مع البحرين في 27اكتوزبر1991لمدة 10سنوات، و منذ عام 1993 باتت البحرين مقرا للقيادة المركزية للبحرية الأمريكية و كذلك مقرا لقيادة الأسطول الخامس الأمريكي و في 7 جوان 1992 تم توقيع اتفاقية التعاون الدفاعي الثالثة بين قطر و الولايات المتحدة الامريكية.

- **2-3 منع الدول العربية من محاولة السيطرة الذاتية على الثروة العربية**

بعد حرب الخليج أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة الوحيدة التي تحمي الحقول و المنشآت النفطية العربية من خلال تحكمها في إنتاج و تسعير و تسويق النفط.

3- حماية إسرائيل:

التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بوجود إسرائيل و إبقائها قوية و حمايتها من أي تهديد لأنها تشكل خط الدفاع الأول عن مصالح الغرب النفطية، لذلك تعرض الولايات المتحدة الأمريكية تسويتها للقضية الفلسطينية بما يحافظ على المصالح الإسرائيلية.

المبحث الثالث: النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

إن أحداث 11سبتمبر 2001 تمثل لحظة تاريخية تفصل بين مرحلتين، و أحدثت نقلة نوعية في مجمل هذا السلوك للولايات المتحدة حيث أن فترة مابعد عام 2001 تزامنت مع وجود إدارة بوش الإبن في الحكم والتي كان لها عظيم الأثر على حدوث تحولات جوهرية في مجمل توجهات السياسة الخارجية الأمريكية و أدواتها خاصة في ظل هيمنة المحافظين الجدد على مواقع صنع القرار في الولايات المتحدة و أصبح هدف مكافحة الإرهاب و معاقبة الدول التي ترعاه هو المحور الرئيس للسياسة الأمريكية[1].

جاء ذلك إثر ظهور مصطلحات جديدة في قاموس السياسة الخارجية و إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي خاصة مفهوم الحرب الإستباقية، و وجدت الولايات المتحدة ضالتها المنشودة في تنظيم القاعدة التي أعلن عن مسؤوليته عن هجمات سبتمبر و شنت حربها على أفغانستان في السابع من أكتوبر2001 ثم أصرت على غزو العراق في أفريل 2003[2].

[1] – أسامة عبد الرحمان، **العلاقات العربية-الأمريكية حتى الربيع العربي**، القاهرة :هبة النيل العربية للنشر و التوزيع،2012 ،ص93.

[2] – أسامة عبد الرحمن ، المرجع السابق، ص93.

كما تشير أغلب الدراسات إلى أن هناك تغيرات طرأت على مركب السياسة الخارجية للولايات المتحدة بشكل عام منذ وصول الرئيس جورج بوش الابن لسدة الحكم و التي أفضت إلى بروز ثلاثة مبادئ أساسية اعتنقتها الإدارة الأمريكية بقيادة بوش الابن، و أصبحت بمثابة قاعدة انطلاق لأي تحرك خارجي أمريكي و هي:[1]

المبدأ الأول: الإيمان القوي بسمو المصلحة الأمريكية على ما سواها، إلى درجة أن إدارة بوش الابن وطاقمها المحافظ قد أكسبه هذا الإيمان أبعادا جديدة تتخطى التفسير المعتاد للمصلحة القومية حيث الانفرادية و الاستعلائية، و أن تطلب المبادرة بالهجوم و الاستخدام المفرط للقوة العسكرية، و أصبحت أرجاء الكون كلها مستهدفة أمريكيا.

المبدأ الثاني: التدخلية الاجبارية،بحيث يتركز على العالم الخارجي بوصفه الفضاء الخلفي للولايات المتحدة، و كل ما يحدث فيه يخص الولايات المتحدة،و من حقها التدخل في مختلف القضايا العالمية .

المبدأ الثالث: اعتماد نهج السيولة والميوعة الموقفية،أي عدم الاتفاق على شكل محدد للعلاقة مع الآخر، و ذلك بغض النظر عن طبيعة هذا الأخير، الأمر الذي أدى إلى بروز خلافات حادة مع الاتحاد الأوروبي، سواء في الإطار السياسي أو الاقتصادي .

هذه المبادئ فرضت بالمقابل تغيرا في العقلية الفكرية للمؤسسة العسكرية بما ينسجم و حجم التهديدات الموجهة للأمن القومي الأمريكي من خلال مبدأ الحرب الاستباقية.

كما شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر تحديا كبيرا للولايات المتحدة و لأمنها القومي، لذا قررت بشن حرب على الإرهاب و البداية كانت بأفغانستان.

المطلب الأول: البعد النفطي في الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003

عندما سئل تشرشل رئيس وزراء بريطانيا الأسبق الرئيس الأمريكي الأسبق ترومان قبل أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها، عن الحصة التي تطمح الولايات المتحدة الأمريكية في الحصول عليها من نفط العراق؟ أجاب و بلا تردد 100% [2] .

---

[1]– ناظم عبد الواحد الجاسور ،**تأثير الخلافات الأمريكية –الأوروبية على قضايا الأمة العربية–حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة** ،بيروت،لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،2007،ص266.

[2]– شاهر إسماعيل الشاهر، المرجع السابق ، ص63.

و قدمت إدارة بوش الابن العديد من الذرائع و الحجج التي قادتها إلى غزو العراق و احتلاله مثل إزالة أسلحة الدمار الشامل و لكن لماذا لم تقم الإدارة الأمريكية بمهاجمة كوريا الشمالية؟ و محاربة الإرهاب، لكن العراق لم يدرج حتى على لائحة وزارة الخارجية الأمريكية في هذا الموضوع و تهديد العراق للدول المجاورة، لكن واشنطن أيدت العراق في حربه ضد إيران .

لقد كانت الحرب ضد العراق"نفطية" بالأساس، لأن العراق يمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم، ثم إن الولايات المتحدة الأمريكية بوجودها في العراق تهدد إيران و تضبط الأوضاع في منطقة الخليج العربي، و تحرص منطقة أوراسيا من باطنها حتى لا يفكر الدب الروسي عن الوصول إلى المياه الدافئة في الخليج أو المحيط الهندي، و يرى مخططو الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة أن القرن الإفريقي مع أوراسيا يصنعان معا دائرة واحدة من المصالح الأمريكية النفطية الأمريكية .

من الممكن تلمس بعض الأدلة حول دوافع الامريكان من بعض الوثائق السياسية التي نشرت قبل الحرب، من هذه الوثائق:وثيقة بعنوان"إعادة بناء الدفاعات الأمريكية للقرن القادم: استراتيجيات و قوات و موارد" أعدها في سبتمبر2000 الخزان الفكري للمحافظين الجدد المسمى "مشروع لقرن أمريكي جديد" ل"ديك تشيني"، و "رونالد رامسفيلد" وزير الدفاع، و بول والفوايتز نائب رامسفيلد، تدعو هذه الوثيقة إلى إيجاد حقبة سلام و استقرار عالمية تحت مظلة القوة و الثقافة الأمريكية **A global Pax Americana** و تقول:

«لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية لعقود للعب دور أكثر دواما في الأمن الإقليمي للخليج و فيما يوفر النزاع غير المحسوم مع العراق المبرر المباشر، فإن الحاجة إلى وجود قوة أمريكية كبيرة في الخليج تتخطى قضية نظام صدام حسين».[1]

و هناك وثيقة أخرى أيضا هي تقرير بعنوان"سياسة الطاقة في القرن الواحد و العشرين: التحديات الإستراتيجية" Stratigic Energy policy Challenges for the 21st Century صدر بتكليف من ديك تشيني رئيس مجموعة تطوير سياسة الطاقة في البيت الأبيض، عن معهد بيكر للسياسة العامة، وهو خزان فكري أنشأه وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر يخلص التقرير الذي صدر في أفريل 2001إلى ما يلي :

[1]– ريتشارد هايمبرغ،**غروب الطاقة: الخيارات و المسارات في عالم ما بعد البترول**، تر: مازن جندلي، بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم، ط1،2006، ص76

« تبقى الولايات المتحدة أسيرة معضلتها مع الطاقة، و يبقى العراق عاملا باعثا على عدم الاستقرار لجريان النفط من الشرق الأوسط إلى الأسواق الدولية، و قد أبدى صدام حسين كذلك استعدادا للتهديد باستعمال النفط كسلاح و استعمال برنامج تصدير النفط لديه للتلاعب بأسواق النفط و عليه فإنه يتعين على الولايات المتحدة القيام بمراجعة عاجلة لسياستها تجاه العراق تتضمن إجراء تقييمات عسكرية و طاقوية و اقتصادية و سياسية ودبلوماسية»[1]

كذلك فقد أصبح معلوما أن تقرير لجنة تشيني للطاقة الذي صدر في مارس2001 تضمن خارطة لحقول النفط و خطوط الأنابيب و المصافي و محطات الضخ العراقية،و كذلك مخططين يتضمنان تفصيلات لمشروعات نفط و غاز عراقية.

و لقد اتضح لنا أهمية النفط في إدراك الرئيس جورج ولكر بوش في رسم السياسة الخارجية الأمريكية في ما عرف بتقرير تشيني في رسم السياسية الطاقوية للولايات المتحدة حيث يعد هذا التقرير الدليل المادي الذي يحدد لنا دور الشركات النفطية في صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال تحليل العلاقة التي تربط اللوبي النفطي بالإدارة الأمريكية من جهة و من خلال رسم السياسة الخارجية الأمريكية وفق أولويات و مصالح الجماعات النفطية[2]

و صياغة هذا التقرير كان بأمر رئاسي جورج بوش الابن بعد أسبوعين من توليه الرئاسة حيث أمر جورج بوش الابن بإنشاء مجموعة عمل لتنمية سياسة الطاقة للولايات المتحدة الأمريكية **National Energy Policy Development Group** تهدف إلى إيجاد الحلول للمعضلة الأمنية المستقبلية:كيف يمكن تأمين إمدادات الطاقة في الوقت الذي تتزايد فيه حدة المنافسة العالمية على النفط و الغاز و تتمثل القضية المهمة في تقرير تشيني في المشاركة السرية و غير الرسمية للشركات النفطية التي أثارت الكثير من انتقادات المتتبعين لقضية الطاقة في الولايات المتحدة، و عن العلاقات التي تربط نائب الرئيس تشيني بتلك الشركات[3].

بالإضافة إلى ذلك أوضح هذا التقرير الخطوط العريضة للسياسة الطاقوية الأمريكية الإستراتيجية لتحقيق الأهداف في السنوات المقبلة، كما أشار إلى احتمال زيادة الاستهلاك الأمريكي من النفط من 52بالمئة عام 2001إلى 66 بالمئة في 2020، يعني أنه في عام 2020يجب على الولايات المتحدة

[1]– ريتشارد هاينبرغ، المرجع السابق، ص76.

[2]– مصطفى صايج ، المرجع السابق ، ص486.

[3]– نفس المرجع، ص486

استيراد 60بالمئة من النفط و للاستجابة لهذه الزيادة من الاحتياجات الطاقوية اقترح التقرير التركيز على:

- المنطقة العراقية– الإيرانية – العربية التي تسمى بالمثلث الذهبي
- زيادة التنوع الجغرافي لإمدادات النفطية من أجل الحد من المخاطر الجيوسياسية التي تنتشر في المنطقة. [1]

فلقد حرص الرئيس ولكر بوش على المضي في نفس المنهج الذي اتبعه والده فيما يتعلق بالطاقة البترولية، فمجيء الرئيس ولكر بوش أراد الإشراف على ما كان يراد له أن يكون أحد أهم نماذج صنع السياسة لعدة سنوات ألا وهو تشكيل السياسة القومية للطاقة، لأن الولايات المتحدة افتقدت ذلك منذ عهد الرئيس جيمي كارتر، هذا الحرص من نائب الرئيس تشيني، يدل على استمرارية سياسة بوش الأب فيما يتعلق بهذا الملف، كما يعود إلى إعادة إحياء هذه السياسة لعاملين أساسيين هما:[2]

الأول: هو دليل بارز على بقاء اعتماد الولايات المتحدة على البترول الأجنبي.

الثاني: هو ظهور مجموعة قوية من المصالح الاقتصادية التي تريد الاستفادة إلى أقصى حد من فوز الرئيس بوش، و تتمثل هذه المجموعة في الشركات النفطية الضخمة و لقد أوضح تشيني سياسة بلاده النفطية منتقدا حكومة الرئيس بيل كلينتون التي قال عنها أنها تفتقر إلى القيادة بسبب افتقارها إلى سياسة الطاقة [3].

و في عام 2002، صرح لورانس ليندساي الذي كان يعمل مستشارا اقتصاديا للرئيس الأمريكي، بأن النفط هو الهدف الرئيسي لمساعي الولايات المتحدة الأمريكية لشن هجوم عسكري ضد العراق، و قد أوضح التقرير نشره معهد"بلات فورم بالتعاون مع 5 معاهد و مؤسسات غير حكومية في أواخر 2005أن الهدف من غزو العراق الثروة النفطية [4].

---

[1] –Betsy Annen et les autres op.cit,p13

[2] – محمود شرقي، **السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق(1990–2006)** رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر ، كلية الإعلام و العلوم السياسية ، ص 385.

[3] – نفس المرجع.ص385.

[4] – حسين الرشيد،" الثروة النفطية العراقية في السياسة الأمريكية " ، التقرير الاستراتيجي السادس:مركز البيان للبحوث و الدراسات،(2010/12/23)،ص 411 ، عبر الرابط : http://www.albayan.eo.uk/foles/article.images/5-1-7.pdf

كما قال نائب وزير الدفاع بول وول فوتز في مقابلة في سنغفورة :«دعونا ننظر إلى الأمر ببساطة فالفرق الأهم بين كوريا الشمالية و العراق يكمن في الناحية الاقتصادية و لم يكن أمامنا خيار آخر في العراق، فتلك البلاد تطفو على بحر من النفط.»[1]

إذن أن مخططي السياسة الأمريكية استقروا على أن غزو العراق هو الحل الذي يمكن من خلاله الهيمنة على الثروة النفطية التي يتمتع بها هذا البلد، بما يمكنها بالتحكم في حجم الإنتاج العالمي من النفط من خلال مضاعفة الإنتاج النفطي العراقي، و خفض أسعاره بشكل كبير بما يحقق مصلحة الولايات المتحدة كأكبر دولة مستوردة مستهلكة للنفط في العالم.[2]

أما الدكتور عبد الله حسين يرى في كتابه مستقبل النفط العربي أن :«السبب في الاندفاع المفاجئ نحو العراق و استعجال بوش في اتخاذه قرار الحرب فيتعلق بما أطلق عليه الخبراء اسم الذروة النفطية[*]، و يعود التوقيت و سرعة اتخاذ ذلك القرار إلى الصدمة القاسية التي تلقتها الخطط السياسية الأمريكية الخاصة بنفط بحر قزوين، حيث باءت الأحلام الأمريكية بالفشل في العثور على احتياطات نفطية هائلة تعوض عن الاعتماد على النفط الشرق الأوسط و لو مؤقتا»[3].

و من جهة أخرى أقدم صدام على خطوة حملت تهديدا للمصالح الأمريكية بإعلانه في 2000عن التوصل إلى اتفاق مع فرنسا بتسعير مبيعات النفط العراقية ضمن **برنامج النفط مقابل الغذاء** باليورو بدل الدولار الذي تلتزم به أوبك منذ بداية السبعينيات، فالدولار يعتبر ركيزة الإمبراطورية الأمريكية و أي تهديد محتمل له فهو تهديد لواشنطن .

---

[1]– احمد السيد النجار ، " الأبعاد الاقتصادية للغزو الاستعماري الأمريكي للعراق " ، عبر الرابط:
http://www.islamonline.net

[2]– حسين الرشيد ،مرجع سابق،ص412.

[*]– في عام 1956 تنبأ العالم ماريون .ك. هوبرتH.K. Hubbert الذي ينسب إليه منحنى هوبرت المتعلق بقمة الإنتاج و أن النفط الأمريكي سيصل الى ذروته في حدود 1970 و قد صدقت تقديراته ،إذ اخذ الإنتاج الأمريكي من النفط في التراجع فعلا منذ 1971 ، و هو مستمر في التراجع إلى أن يصل إلى النضوب النهائي بحدود سنة 2050.

[3]– عبد الله حسين، مستقبل النفط العربي ، مرجع سابق ، ص140 .

المقترحات التي روجتها واشنطن لاستغلال النفط العراقي بعد الاحتلال

مما ينبغي التنبيه إليه أن الإدارة الأمريكية أنكرت أن يكون الهدف من غزو العراق هو السيطرة على ثروته النفطية، غير أن مما لا يمكنها إنكاره هو سعيها الحثيث لحماية وزارة النفط العراقية بعد دخولها العاصمة بغداد مباشرة، في الوقت الذي تركت فيه تلك القوات كل المرافق العراقية العامة والخاصة عرضة للسلب والنهب .

لقد تأكد أن هناك مقترحات عدة، كانت الإدارة الأمريكية قد طرحتها وتداولاتها بين أوساطها لاستغلال النفط العراقي، وهي تتراوح بين ثلاثة مقترحات [1]:

أولا: أن يتم استخدام عائدات النفط بعد السيطرة على العراق من أجل تغطية النفقات العسكرية لحين الاحتلال الأمريكي فيه .

أكد مايكل أنتون المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي أن البيت الأبيض وافق على أن تلعب عائدات البترول العراقي دورا مهما خلال فترة الوجود العسكري الأمريكي في العراق وأن عائدات البترول العراقية سيتم استخدامها في حالة الحرب والوجود العسكري الأمريكي في العراق حسب ما نقلته صحيفة نيوزداي الأمريكية في 2003/1/1 .

ثانيا: أن يتم الاستيلاء على النفط العراقي ووضع اليد عليه كاملا، وذلك من خلال عقود تقوم بموجبها الشركات الأمريكية باحتكار الصناعة النفطية في العراق، أو من خلال الوجود العسكري المباشر في هذه المنطقة أو قرب آبار النفط لتأمينها، والتحكم بتدفق النفط وعائداته.

ثالثا: استغلال عائدات النفط العراقية إلى حين التوصل إلى حكومة شرعية ديمقراطية، على أن يتم توزيع جزء من هذا العائد على مشاريع وجهود إعادة الإعمار، أما بعد أن استتب الأمر لجيش الاحتلال في العراق وللحكومة العراقية، اخذ يعمل على تقنين مسألة استيلائه على النفط العراقي بطرق غير مباشرة تحت شعارات مثل :

[1] – حسين الرشيد، المرجع السابق، ص ص 412–413.

فتح الاستثمارات الأجنبية على مصراعيها، إزالة القيود عن الشركات الأجنبية على مصراعيها، إزالة القيود عن الشركات الأجنبية المستثمرة، ضرورة الاعتماد على أحدث التقنيات والوسائل والشركات لزيادة الإنتاج، وضرورة الاستعانة بخبرات أجنبية ومستشارين [1].

الدور الأمريكي في سن قانون النفط والغاز العراقي الجديد :

إن أولى بوادر التطبيق العملي لتوجه أمريكا لاستغلال نفط العراق يتضح في سعي السفير الأمريكي بول بريمر لتحقيق طموحات المستثمرين الأجانب الذي تم تأصيله في الدستور العراقي الجديد، من خلال تأكيده على إصلاح الاقتصاد العراقي في إطار أسس الاقتصاد الحديث بطريقة تضمن الاستثمار الكامل لكل ثرواته وتنويع هذه الثروات وتتطور القطاع الخاص [2].

إن قرار جورج بوش رقم 13 /303 الصادر في 22 آذار 2003 الذي منح بموجبه الحصانة لجميع الشركات النفطية في العراق وقوانين بريمر المكملة لذلك، وما تبعه من دستور يفتقر إلى العدالة وان المحتل يهدف من وراء هذا القانون إلى فتح الاحتياطي النفطي للعراق بكامله من اجل استغلال واسع النطاق لدعم هيمنته في القرن الحادي والعشرين .

الدور الأمريكي في توقيع عقود النفط لصالح شركاتها الكبرى :

نشير في هذا الصدد إلى التقرير الذي نشره معهد بلاتفورم عام 2005 بعنوان نهب ثروة العراق النفطية ومما كشفه التقرير وجود أجندة سياسية نفطية للولايات المتحدة الأمريكية يتم التحضير لها عبر وزارة الخارجية ليتم تنفيذه في العراق وتخصص هذه السياسة معظم حقول النفط العراقية لما يسمى عمليات تطوير تقوم بها شركات نفط دولية، وتقول ذات الدراسة أن هناك خطة بين الحكومة الأمريكية وحليفتها بريطانيا من جهة ومجموعة من السياسيين العراقيين على إتباع أسلوب العقود طويلة الأجل مع الشركات النفطية مما يحول دون تدخل المحاكم والرقابة على هذه العملية فيما بعد .

[1]– شفيعة حداد، المرجع السابق، ص 188.

[2]– التقرير الاستراتيجي السادس، المرجع السابق ، ص 418.

الدور الأمريكي في ضمان تصدير النفط العراقي إلى الكيان الصهيوني:

ظهر أول تعبير عن الخطط والنوايا الإسرائيلية تجاه العراق حين أعلن وزير البنية التحتية الإسرائيلي يوسف باتريسكي عن طلبه إجراء دراسة مفصلة حول إعادة الروح لأنبوب النفط بين الموصل وحيفا والذي أسس في عهد الانتداب البريطاني، وأوقف العمل به عقب اغتصاب فلسطين وإعلان الكيان الصهيوني عام 1948 [1] .

في عام 1975 وقعت الولايات المتحدة الأمريكية مذكرة تفاهم مع الكيان الصهيوني لضمان أمريكا لكل احتياجات إسرائيل النفطية في حال حدوث أزمة وتلتزم بإنشاء خزين إحتياطي استراتيجي إضافي لإسرائيل بقيمة تعادل ثلاث مليارات دولار عام 2002 ما جعل أمريكا تضطر لوضع خطة بديلة للتخلص من أعباء هذا الالتزام وفكرت في إصدار خطة الموصل – حيفا النفطي الذي تم إجراء بالونات اختبارية له في الأشهر الأولى من احتلال العراق .

المطلب الثاني: أثر الأزمة المالية العالمية 2008 على العلاقات النفطية الأمريكية – العربية

تعتبر الأزمة الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العالمي منذ أوت 2007 من أسوء الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي منذ عقد الثلاثينات، بل وتعتبر الأخطر في تاريخ الأزمات المالية خاصة بعد ما ثبت عجز النظام الاقتصادي العالمي عن احتوائها والتخفيف من أثارها بشكل سريع، تكمن خطورتها من كون انطلاقها كان من اقتصاد الولايات المتحدة الذي يشكل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي .

الفرع الأول: التداعيات الاقتصادية للأزمة المالية العالميةعلى الصعيد العالمي

بدأت بوادر الأزمة المالية العالمية بالظهور في سبتمبر 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتقلت بسرعة إلى معظم الاقتصادات المتقدمة، ومن ثم انتشرت على الصعيد العالمي .

[1]– التقرير الاستراتيجي السادس ، المرجع السابق، ص 418.

وجاءت انعكاسات الأزمة على الدول فرادى متفاوتة في حدتها و سرعة تأثيرها طبقا لدرجة انفتاح اقتصاداتها بشكل عام على الاقتصاد العالمي بمكوناته المختلفة[1]

أولا : الآثار المباشرة للأزمة المالية العالمية: انعكس نشوب الأزمة بشكل مباشر وسريع على القطاع المالي والمصرفي ، فتهاوت مؤشرات الأسواق المالية عبر العالم، وبدأت قيم الأصول العينية في الهبوط، وخصوصا في القطاع العقاري، وعم شح السيولة معظم المصارف و تقلص حجم التدفقات النقدية على الصعيد العالمي ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر .

ثانيا : الآثار غير المباشرة للازمة[2] : فكانت أكثر عمقا وأبعد مدى من الآثار المباشرة على القطاع المالي والمصرفي، فبالتزامن مع التأثيرات الأولية للازمة، بدأت المخاوف تتزايد من تباطؤ اقتصادي وشيك، حيث ساهمت هذه المخاوف في تهاوي أسعار النفط الخام والمواد الأولية الأخرى والسلع الغذائية، و التي شهدت ارتفاعا قياسيا قبيل بروز الأزمة، وقد تجسدت هذه المخاوف بالفعل في دخول الاقتصاد العالمي مرحلة الكساد فتراجعت وتأثر النمو الاقتصادي وحجم التبادل التجاري على الصعيد العالمي .

الفرع الثاني: تأثيرات الأزمة المالية العالمية على الدول العربية

بما أن الدول العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي فإنها سوف تتأثر سلبا بهذه الأزمة ومدى تأثر الدول العربية يعتمد على حجم العلاقات الاقتصادية المالية بين الدول العربية والعالم الخارجي وبالتالي يمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث مدى تأثرها

- **المجموعة الأولى:** هي الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي و المالي المرتفعة وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي العربية، فان صادرتها تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي، و يعتبر النفط هو المصدر الرئيسي للدخل الوطني[3].

---

[1]– نبيل جورج دحدح ،" تداعيات الأزمة المالية العالمية على أوضاع المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط و الغاز الطبيعي " تقرير صندوق النقد العربي عبر الرابط : http://www.amf.org.qe

[2]– نفس المرجع

[3]– نصيرة بوعون يحياوي، **الأزمات المالية العالمية و ضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي** ، الجزائر ، الصفحات الزرقاء العالمية ، 2011، ص 83.

و يلاحظ تأثر الموازنات العامة على معدلات النمو الاقتصادي بفعل انخفاض أسعار النفط، وان النشاط المالي لدول الخليج في العالم الخارجي كبير حيث تملك صناديق ثروات سيادية والكثير منها في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وبالتالي منيت هذه الصناديق بخسائر تقدر بحوالي 4 مليار دولار[1]، كذلك نجد تأثر الأموال الخليجية بالبنوك الأجنبية التي انهارت .

- كما أن أسواق البورصات تكبدت خسائر تقدر بحوالي 50% في متوسط مؤشر صندوق النقد العربي لأسواق البورصات لمجلس التعاون الخليجي في 2008 انخفض إلى 166.2 نقطة عن 2007 حيث كان 328.7 نقطة.[2]

- **المجموعة الثانية:** وهي الدول العربية ذات درجة الانفتاح المتوسطة أو فوق المتوسطة ومنها مصر والأردن وتونس، فإن تأثرها كان اقل من المجموعة الأولى باستثناء تأثر البورصات.
- **المجموعة الثالثة:** وهي الدول ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المحدود حيث كان التأثير عليها محدودا و منها الجزائر، ليبيا، السودان.

مظاهر تأثر النفط العربي بالأزمة المالية العالمية :

بالرغم من أن الأزمة المالية و الاقتصادية الأمريكية و العالمية قد بدأت بأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2007، وانفجرت كأزمة أمريكية و عالمية في سبتمبر 2008 إلا أن عام 2009 شكل العام الذي تجلت فيه أثار الأزمة في الاقتصادات العربية عموما، وبصفة خاصة في اقتصادات البلدان العربية، الأكثر انفتاحا دون ضوابط على الاقتصاد العالمي والبلدان المصدرة للنفط بالذات التي تضررت بشدة من انخفاض أسعار النفط[3] ، لان النفط كان أسرع القطاعات التي تأثرت بوقوع هذه الأزمة ومن مظاهر ذلك :

أولا : تراجع الطلب العالمي على النفط: كان من الطبيعي إزاء الأزمة المالية العالمية أن ينخفض الطلب على معظم السلع ومن بينها النفط وهذا ما حدث بالفعل ولاسيما في الولايات المتحدة باعتبار أنها اكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم تشير إحصائيات2009 إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط بحوالي 0.1 مليون

[1] – نصيرة بوعون يحياوي ، المرجع السابق، ص 83

[2] – Abdlatif y. Al- mumad, " **la crise économique et les investissements dans la région arabe** ", http://www.iemed.org/anuari/2010/articles/al-humadcrise/pdf

[3] – احمد يوسف احمد و آخرون ، **حال الأمة العربية 2009–2010: النهضة أو السقوط** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 295.

برميل /اليوم ليصل إلى 82.9 مليون برميل /اليوم، وهو المستوى الذي يمثل انخفاضا قدرة نحو 3.1 مليون برميل / اليوم عن معدلات شهر ماي 2008[1].

ثانيا: تدني الأسعار

تضررت البلدان العربية المصدرة للنفط بشدة من انخفاض أسعار النفط من 94.1 دولار للبرميل من سلة خامات أوبك في المتوسط خلال عام 2008، إلى 60.9 دولار للبرميل في المتوسط خلال عام 2009 بنسبة انخفاض بلغت 35.3 بالمائة، وقد انعكس ذلك بصورة واضحة على مؤشرات أداء الاقتصادات العربية.[2]

ثالثا : ظهور العجز بموازنات الدول النفطية:

ظهرت الآثار السلبية لازمة النفط على أداء الموازنات العامة بالدول النفطية خاصة السعودية والإمارات العربية، فبعد أن ظلت الموازنة السعودية تحقق فائضا على مدار الفترة 2003 حتى 2007، أعلنت المملكة عن وجود عجز في موازنتها لعام 2009.[3]

رابعا: وجود أثار سلبية على البلدان العربية غير النفطية: يتجلى ذلك في انخفاض حجم العمالة الوافدة إلى منطقة الخليج و ارتفاع معدل البطالة إلى نحو 21 مليون عاطل خلال عامي 2009 و2010،
كما أثرت الأزمة على الفقر عبر زيادة البطالة حيث ارتفعت في شمال إفريقيا من 10.1 بالمائة إلى 145 بالمائة عام 2010.[4]

الفرع الثالث: أداء الولايات المتحدة تجاه النفط العربي بعد الأزمة المالية العالمية

عقب انخفاض أسعار النفط بسبب الأزمة المالية اتخذت منظمة الأوبك قرارا بتخفيض حصص الإنتاج من اجل الحفاظ على الأسعار العالمية للنفط، و لكن هذه الخطوة لاقت اعتراضا أمريكيا، وأعلن المتحدث باسم البيت الأبيض أن أسعار السلع بما فيها النفط يجب أن تخضع للعرض والطلب، واعتمدت الرؤية

---

[1]– عبد الحافظ الصاوي، " تأثير الأزمة المالية العالمية على السياسات النفطية العربية ، التقرير الاستراتيجي السابع ، 2010/12/25، عبر الرابط التالي : .http://www.abayan.co.uk

[2]– احمد يوسف احمد و آخرون ، المرجع السابق، ص 295.

[3]– عبد الحافظ الصاوي ، المرجع السابق ، ص 474.

[4] –Sebastian Dullien and other, **The financial and economic crisis of 2008-2009 and developing countries**, New York and Geneva, December 2010 , p 217.

الأمريكية في تبرير رفضها لقرار خفض إنتاج النفط، بأن ارتفاع أسعار النفط قبل الأزمة المالية أدى إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي.[1]

كما تبنت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة تقليل الاعتماد على النفط العربي، ويتجلى ذلك من خلال إصدار قانون لتعديل استهلاك السيارات من البنزين كما اتجهت أمريكا في إطار تنويع الواردات النفطية و التقليل من الاعتماد على النفط العربي، فتم التركيز على الاستيراد من دول افريقية اقرب إلى أمريكا من منطقة الخليج مثل نيجيريا و انغولا أو من دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل والمكسيك أو من كندا .

ومن جهة أخرى انعكست أثار الأزمة المالية على اقتصاديات الدول العربية التي تمتلك أسواق مالية أكثر انفتاحا على الأسواق الدولية، فقد تأثرت بهذه الأزمة باعتبار أن عوائد النفط فيها يشكل المصدر الأساسي لها، و نظرا لانخفاض أسعار النفط، فمن المؤكد أن فوائضها المالية ستتراجع بما ينعكس على مشاريع التنمية فيها بحجم الاستثمارات العربية الكبيرة في الأسواق المالية الأمريكية، وهناك أيضا مخاطر على مستقبل صناديق الثروات السيادية،والتي تستثمرها دول الخليج في الولايات المتحدة وأوروبا وشرق أسيا والتي تقدر بحوالي 3 تريليون دولار حيث منيت هذه الصناديق بخسائر كبيرة خلال عام 2007 بلغت 450 مليار دولار.[2]

المطلب الثالث: البعد النفطي في تقسيم السودان

يعود التدخل الأمريكي في الشأن السوداني إلى بداية استقلال السودان، فعن طريق مشروع المعونة الأمريكية الذي تقدمت به حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كان المدخل المناسب لاختراق الدولة الغنية، وان اهتمام الولايات المتحدة بالسودان ناتج من نظرتها الجيواستراتيجية للسودان من عدة نواحي و مدى تأثيره على التوازنات السياسية المستقبلية في إفريقيا والعالم العربي حيث أن السودان يتميز عن أقطار المنطقة العربية و الافريقية بأنه خليط من النواحي الاثنية بين أصول الإفريقية والعربية وكلها لها أوزانها[3]، و قد أسفر الاستفتاء الذي اجري في 9 جانفي 2011 عن انفصال جنوب السودان تحت مسمى دولة جنوب السودان،

---

[1]– علي فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم الكساسبة ، " الأزمة المالية العالمية : حقيقتها ، أسبابها ، تداعياتها و سبل العلاج "، ورقة بحثية عبر الرابط : http://www.bonlemkalel.yolasite.com/pdf

[2]– نفس المرجع .

[3]– عبد القادر رزيق المخادمي، **قيادة افر يكوم الأمريكية ، حرب باردة أم سباق للتسلح**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2001، ص 80.

ومنذ الإعلان عن نتيجة الاستفتاء فرضت الدولة الوحيدة نفسها على الساحة السياسية و الدولية لما أحدثته من تحولات جذرية في الخارطة الجيوبوليتيكية للمنطقة.

الفرع الأول: أهداف الإستراتيجية الأمريكية في تقسيم السودان

يمكن تقسيم أهداف الإستراتيجية الأمريكية إلى أهداف معلنة وأخرى حقيقية.

1- الأهداف المعلنة:

تتمثل هذه الأهداف في: إنقاذ الأرواح و ضمان سلام دائم، وتطبيق اتفاق سلام طويل الأمد و منع السودان من أن يصبح ملاذا آمنا للإرهابيين•، لأن الإخفاق في تحقيق هذه الأهداف يمكن أن يسفر عن مزيد من المعاناة وعدم الاستقرار الإقليمي .

2- **الأهداف غيرالمعلنة:** من أبرزها:

- ✓ **السيطرة على منابع النفط:** يمتلك السودان موارد طبيعية هامة جعلت منه محط أنظار القوى العظمى، و تتمثل في النفط أولا ثم الموارد المعدنية ثانيا، ناهيك عن ما يتمتع به السودان في إطار منطقة القرن الإفريقي ككل[1].

إن الحرب الأهلية في جنوب السودان قد أدخلت النفط السوداني في حقبة حروب الموارد، وقد ساهمت الدول العظمى في زيادة إشعال هذه الحرب التي كانت نتيجتها بيع شركة النفط الأمريكية " شيفرون " منشأتها النفطية في الجنوب بعد 18 عاما من وجودها في السودان كلفتها مليار و نصف المليار دولار[2].

إن شركة شيفرون النفطية الأمريكية جاءت و خرجت من السودان وقت تقلبات السياسة الأمريكية، واعتقدت بأنها سوف تعود إلى السودان وهي ترى أن لها رصيدا تحت الأرض وحسب وجهة نظرها هي وراء

• حسب تصريح الجنرال " سكوت جريشن " في شهادة أدلى لها أمام لجنة إفريقيا الفرعية المنبثقة عن لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكي .

[1]- فتيحة ليتيم ،" الدور الغربي في انفصال جنوب السودان : الأهداف و الوسائل "، **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية** ، الجزائر : جامعة الحاج لخضر باتنة ، العدد2- جانفي 2012، ص 107.

[2]- ياسر أبو حسن، " صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا –نموذج التنافس الأمريكي الصيني على السودان " عبر الرابط التالي: .http://www.im.search.yahoo.com/yhs/search

المعلومات الجيولوجية المتعلقة بالاستكشاف النفطي والعديد من الآبار المختومة، وأن السودان لن يستطيع استخراج النفط كونه مرتبطا بالتقنية الاقتصادية و الدولية التي تفتقدها الدولة السودانية حيث بلغت ديونه 28 مليار دولار، وبخروج شركة شيفرون من السودان تركته من اكبر الدول التي تعاني المديونية، وفي غضون سنوات قليلة و بالتحديد عام 1995 قدمت الصين إلى السودان و استخرجت النفط، وحفرت أول بئر استكشافية خلال الربع الأول من عام 1997[1]، وفي عام 1999 مد الصينيون خط الأنابيب النفطية بطول 1610 كلم إلى ميناء شبائر على البحر الأحمر والذي كان الأمريكيون قد وعدوا بمده سابقا ولم ينفذوه .

إن اكتشاف احتياطي نفطي مهم و بالأخص في الجنوب و بدء الإنتاج الجدي له في عام 1999 أعاد تكوين شكل الحرب الأهلية في السودان وبالتالي انفصال جنوب السودان سيمكن الولايات المتحدة من السيطرة على النفط المتدفق في الدولة الجديدة بشروط أفضل من تلك التي كانت ستتحصل بها على ذات النفط لو أن الجنوب لم ينفصل .

ومن جهة أخرى نجد أن الدور الأمريكي في افريقيا عموما و في السودان خصوصا خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ويبدو أن الولايات المتحدة حريصة على تأمين مصادر الطاقة من خارج منطقة الشرق الأوسط المضطربة، بالإضافة إلى ذلك يمثل السودان نقطة ارتكاز محورية في ما يسمى بالحرب الأمريكية على الإرهاب في منطقة شرق إفريقيا و ساحل الصحراء الكبرى[2].

ومن جهة أخرى كذلك دور الشركات النفطية في استمرار الحرب، فتلك المنظمات تتهم الشركات العاملة في السودان بالتواصل مع الحكومة لإتباع سياسة الأرض المحروقة حيث حقول النفط في الجنوب[3].

كما أن الاحتياطات النفطية السودانية باتت هدفا للمشروع الأمريكي، فالولايات المتحدة الأمريكية لها استثمارات نفطية في دول غرب إفريقيا وخليج غينيا.

كما يوجد خط أنابيب تشاد /الكامرون والذي يضخ 250 ألف برميل نفط يوميا في اتجاه الأطلسي وتأمل الإدارة الأمريكية في مد خط أنابيب من محافظة الوحدة بالسودان حتى تشاد لتكمل الشبكة و زيادة الطاقة.

---

[1]– ياسر أبو حسن، المرجع السابق ، ص 18.

[2]– عبد الرحمن حمدي،"دور التدخلات الخارجية في أزمة جنوب السودان "، متحصل عليه : http://digital.ahram.org

[3]– محمد ختاوي، المرجع السابق ، ص 236.

✓ **حصار مصر من الجنوب**

إن انفصال جنوب السودان يعني حصار مصر جنوبا بعد أن تم حصارها من الشمال بإسرائيل والضغط عليها عبر مياه نهر النيل بإثارة المزيد من المشاكل من قبل الدولة الجديدة التي ستصبح إحدى دول حوض النيل لإجبار القاهرة على تنفيذ مخططات الغرب[1]

كما تعد تصريحات ممثل حركة نمو جنوب السودان في واشنطن الذي شدد خلالها على أن الدولة الجديدة في جنوب السودان سوف تعترف بإسرائيل و ستقيم معها علاقات وثيقة ومميزة.

✓ **إنشاء مركز لقيادة القوات الأمريكية في إفريقيا (افريكوم)**[(*)]

يرى الباحثون الإستراتيجيون بمن فيهم شخصيات أمريكية بأن الغرض من إنشاء "افر يكوم" هو بهدف إمدادات الطاقة المعروفة في القارة، وكذلك السباق المحموم بين أمريكا و الصين في السودان، و بالتالي الصراع على نفط دار فور وتشاد خاصة بعد الاختراق الاقتصادي الصيني في القارة السمراء.

✓ **مواجهة النفوذ الصيني المتعاظم في المنطقة**

لقد تحصلت الصين منذ عام 2004 على امتيازات في السودان تمنحها حق تطوير حقول النفط، كما تعد شركة الصين الوطنية هي المستثمر الأول في نفط السودان، كما تزود الصين بالتكنولوجيا اللازمة في المجال النفطي وبالتالي يشكل الاستثمار الصيني في إفريقيا تهديد تجاري للشركات الأمريكية ولذلك فان وضع اليد على الثروات الهامة في السودان يتطلب إزالة جميع العقبات التي تحول دون الوصول إلى هذه الثروات .

السودان يملك 220 مليون طن كاحتياطي نفطي و بالتالي فهو مسرح لحرب تأثير الولايات المتحدة و الصين والدليل على ذلك الصراع في دارفور.[2]

---

[1] – فتيحة ليتيم، المرجع السابق ، ص 108.

[(*)] يقوم مشروع القيادة الأمريكية العسكرية لإفريقيا (افر يكوم) في ظاهره على وضع خطط عسكرية لتأهيل الجيوش العسكرية الإفريقية على مواجهة الكوارث و الإرهاب الدولي عابر القارات ، و لكن في مضمونه يقوم ببحث المصالح المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا من اجل السيطرة عليها وإبعاد بعض الدول الأخرى مثل الصين على موارد النفط، تم إنشاء هذه القاعدة بعد إصدار الرئيس بوش الابن قرار لذلك في 2007/2/7 وبدأت العمل في أكتوبر 2008.

[2] –" **Enjeux des ressources pétrolières dans le conflit Nord /Sud Soudan"**, Centre de réflexion sur la guerre économique(4-12-2008) in site : http://www.infoguerre.fr

يرى بعض المراقبين أن مشكلة دارفور بالنسبة للولايات المتحدة لعبة انتخابية وسط الأمريكان فاللوبيات المختلفة لها قدرتها الهائلة في التأثير على الرأي العام الأمريكي، ومن ثم على الحزبين الجمهوري و الديمقراطي وابرز هذه اللوبيات اللوبي الصهيوني المسيحي، لوبي السود، و لوبي صانعي السلاح، لوبي شركات البترول، والشركات العابرة للقارات، هي معظمها قد توحدت آراؤها حول ما يجري في دارفور، و صار من الصعب على الإدارة الأمريكية تجاهل ضغوط هذه اللوبيات، بل وجدت من الأفضل تبني مواقفها كضرورة انتخابية .

- ✓ **محاربة الإرهاب**

رغم أن الاهتمام الأمريكي بالقرن الإفريقي قديم إلا أن هذا الاهتمام برز أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 إذ كان لبروز القوى الإسلامية في العديد من الدول مثل السودان، الصومال، إقليم الاوجادين مما أدى بالولايات المتحدة للتدخل بدعوى محاربة الإرهاب .

- ✓ **الهدف الديني:** لا يخفى زعماء تيار المحافظين الجدد المتطرفين المعادين للإسلام مثل القس فرانلكين جراهام تخطيطهم لإعادة بناء مئات الكنائس التي يزعمون أنها دمرت من قبل الحكومة السودانية في جنوب السودان[1]

إضعاف السودان و تفتيته: إن إضعاف السودان و تحويله إلى دولة ممزقة تسودها الصراعات هو هدف أمريكي إسرائيلي مشترك[2] لان السودان بموارده و مساحته و سكانه يمكن أن يصبح دولة إقليمية قوية تهدد امن إسرائيل و لأمنها القومي .

الفرع الثاني: آليات تنفيذ السياسة الأمريكية إزاء السودان

استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الأدوات الدبلوماسية و الاقتصادية و العسكرية من اجل تامين النفط السوداني و تتمثل في:

1- **الآليات الدبلوماسية و السياسية:** يتضح الدور المهيمن و المؤثر للولايات المتحدة على أجواء المفاوضات لتوقيع اتفاقيات السودان، وقد يكون ما دفع الولايات المتحدة إلى لعب هذا الدور عدة

[1]- فتيحة ليتيم، المرجع السابق ، ص 112.

[2] " **Plan Américain Israélien pour diviser le soudan : création d'un nouvel état à « zghaoua** " : le quotidien : (1/12/2010) : http://hebdo-ahram.org/arab/ahram/1/12/2010/opips.htm

أسباب أهمها، مصالح الشركات النفطية الأمريكية بأن تكون لها حصة كبيرة في عمليات استخراج النفط السوداني، علاوة على المصالح المباشرة الأمريكية خاصة أنها أول من اكتشف النفط بكميات في السودان عن طريق شركة "شيفرون الأمريكية، ثم تحولت عملية استخراج هذا النفط و توزيعه بعد العقوبات الأمريكية على الخرطوم إلى كوسنوريتوم من شركات كندية وصينية و ماليزية، و تزداد أهمية هذا الأمر مع تزايد الاستكشافات الجديدة.[1]

و بعد الإعلان عن استقلال دولة جنوب السودان، أكدت الولايات المتحدة دعم المفاوضات الحالية الرامية لمعالجة أزمة النفط في السودان، حيث مازالت هناك قضايا محل خلاف مع الشمال قد تؤدي إلى حرب أهلية ثالثة، أبرزها قضية النفط، و ترسيم الحدود، و النزاع بشان تبعية منطقة "آبيي " الغنية بالنفط

2- الآليات الاقتصادية:

تواصل الولايات المتحدة تقديم مساعداتها في دارفور و للاجئين في تشاد ، فقد قدمت أكثر من 5 مليارات دولار كمساعدات للتنمية الاقتصادية و الاعتبارات الإنسانية في السودان، و في المقابل استمرت الحكومة الأمريكية في تفضيل تشديد العقوبات [(*)]الاقتصادية ضد السودان

وتعد الولايات المتحدة اكبر الدول التي تقدم مساعدات للسودان، إذ قدمت واشنطن أكثر من ستة مليارات دولار للسودان منذ توقيع اتفاقية السلام الساحل عام 2005 من اجل عدم إعاقة استفتاء انفصال جنوب السودان ،وتركز المنح الأمريكية على كل القطاعات ،والجدول التالي يوضح ذلك :

---

[1]- نجلاء مرعي ، " النفط و التكالب الأمريكي على السودان " ، ملف الأهرام الاستراتيجي ، سبتمبر 2012، عبر الرابط التالي : .http://digital.ahram.org.eg

[(*)] أصدرت وزارة الخزانة الأمريكية بيانا في نوفمبر 2007 بتعديل خريطة العقوبات الاقتصادية صد السودان و لم تشمل هذه التعديلات المقاطعة الخاصة بالنفط و الصناعات النفطية السودانية ، كما جاء قرار الرئيس باراك اوباما بتجديد العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان مع تقديم حوافز جديد بهدف إنهاء العنف في دارفور إذا أكد أن سياسة الحكومة السودانية تتشكل تهديدا مستمرا للأمن القومي الأمريكي ، كما نجحت الضغوط الأمريكية في تحريك مجلس الأمن بشكل مباشر أو غير مباشر و اصدر ستة قرارات أهمية تدين السودان في الفترة 2005 حتى 2007

الجدول رقم 7: المنح الأمريكية للسودان

مشروعات التنمية (مليون دولار)	المنطقة المستهدفة
2.7	إقليم دارفور
351	جنوب السودان
168	شرق السودان
138	لاجئون من جنوب السودان
268	إقليم دارفور
327	لاجئون إلى جنوب السودان
221	مساعدات للاجئين للأجانب داخل السودان

المصدر: نجلاء مرعي، المرجع السابق، ص 118

بالإضافة إلى ذلك قدمت واشنطن دعما ماليا كبيرا لجنوب السودان ضمن جهودها الرامية إلى مساعدة الجنوب على الانفصال عن السودان، و لقد نقلت صحيفة واشنطن تيمز عن ازيكيل لول جاتكوت الذي وصفته بأنه ممثل جنوب السوداني في الولايات المتحدة قوله: " إن واشنطن تقدم دعما ماليا سنويا يقدر بمليار دولار للجنوب السوداني "[1] و هذه المبالغ تصرف في إنشاء البنية التحتية و تدريب رجال الأمن .

3- **الآليات العسكرية و الأمنية:** و من مظاهر ذلك نذكر :

أ- **دعم دول الجوار:** خاصة أوغندا واريتريا واثيوبيا والتي اعتبرتها الإدارة الأمريكية في التسعينات دول خط المواجهة والتي قامت بدورها بتوفير الدعم اللوجيستي و العتاد للمعارضة السودانية، و السماح لها بالانطلاق من أراضيها لشن هجماتها العسكرية ضد نظام الإنقاذ السوداني عبر الحدود الشرقية و الجنوبية .

فمثلا اريتريا تربطها العديد من الاتفاقيات مع الولايات المتحدة الأمريكية، و في هذا الإطار تقوم الولايات المتحدة بتقديم الدعم العسكري لحركات المعارضة العسكرية السودانية عن طريق النظام الاريتري .

ب- فرض حظر مبيعات السلاح للسودان

قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات عسكرية على السودان سواء أحادية الجانب أو بالضغط على المنظمات الدولية و ذلك لإصدار قرارات حظر تقديم الأسلحة إلى السودان خاصة بعد اندلاع

[1] – فتيحة ليتيم، المرجع السابق، ص ص 114-115

أزمة دارفور، فقد تبنى مجلس الأمن عدة قرارات تتعلق بإحكام حظر الأسلحة على جميع أطراف النزاع الموقعة على اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار و أي طرف في القتال الدائر في دارفور

4- الآليات القانونية :

من خلال استخدام المحكمة الجنائية الدولية للضغط على الرئيس عمر البشير من خلال اتهامه بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في دارفور، و لقد جاءت مذكرة الاعتقال الثانية التي أصدرتها المحكمة للرئيس السوداني في 2010 بعد المذكرة الأولى في مارس 2009 تماشيا مع الضغوط لانفصال الجنوب السوداني .

المطلب الرابع: البعد النفطي في التدخل الأطلسي في ليبيا عام 2011

ساهمت مجموعة من الدول من حلف الأطلسي في التدخل في ليبيا : بلجيكا، كندا، الدانمرك، فرنسا، ايطاليا، هولندا، النرويج، اسبانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

حيث أخذت على عاتقها قيادة التدخل و اتفقت على ذلك في 27 مارس 2011، مهمة التحالف في ليبيا تتكون من ثلاث عناصر و هي فرض الحظر العسكري والحظر الجوي على الأجواء الليبية و حماية المدنيين[1]، بدأت العمليات العسكرية بطلعات جوية أمريكية و بريطانية و إطلاق أكثر من 110 صاروخ توماهوك[2]، و جاء هذا بعد خروج الشعب الليبي في احتجاجات ضد نظام معمر ألقذافي الذي قابل هذه الاحتجاجات بالقمع العنيف والدموي مما جعل مجلس الأمن في 26 فيفري 2011 يتبنى قرار بفرض الحظر العسكري و الاقتصادي على النظام الليبي وذلك في ظل المتغيرات التالية :

1- **المتغيرات الخارجية** : و في مقدمتها المتغير الإقليمي ،و الذي يرتبط بقيام الحراك السياسي في تونس و مصر هذا ما أدى إلى وصول موجة التغير إلى ليبيا، كما كانت لتصريحات ويكيل يكس التي أظهرت العديد من فضائح الأنظمة العربية و قادتها دور كبير في خروج المظاهرات ضد نظام القذافي.

---

[1] –Ivoh. Doalder, james G. stavridis," **Nato's victory in Libya; the right way to run an intervention", Foreign affairs**, volume 91, novembre 2, march/ april 2012 , p 20

[2] –" **التدخل العسكري في ليبيا** "، موسوعة المعرفة، عبر الرابط التالي: http://www.marefa.arg

2- **المتغيرات الداخلية** : الحكم الشخصي الذي اعتمد على عائلة القذافي أدى إلى حرمان الجماهير العريضة من عوائد الثروة النفطية [*] في بلادهم مما أدى إلى خروج سكان مدينة بنغازي و بالأخص أهالي ضحايا سجن أبو سليم مطالبين بالتغيير و إجراء إصلاحات في ليبيا ، كما كان للإعلام و التواصل الاجتماعي دور كبير في حشد المتظاهرين .

الفرع الأول: المرجعية الإقليمية و الدولية لتدخل الناتو في الأزمة الليبية

على الرغم من صدور قراري مجلس الأمن رقمي 1970 و 1973 بشان الحالة الليبية و مضمونهما إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، و حظر الأسلحة و السفر ،و تجميد الأصول الليبية في الدول الغربية ، و إقامة منطقة حظر طيران جوي في الأجواء الليبية، فضلا عن قرار الجامعة العربية رقم 7298 بتاريخ 2 مارس 2011 بشان الطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا ، و اتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض حظر جوي في المنطقة على حركة الطيران العسكري، فإن حلف الناتو لم يتدخل كمنظمة سوى في نهاية شهر مارس 2011 أي بعد شهر من اندلاع الأزمة، حيث بدأ أعضاؤه الرئيسيون في شن هجمات جوية على الكتائب الليبية .

الفرع الثاني: التهديدات التي تواجه مصالح أعضاء الحلف الأطلسي

1. **الدولة الفاشلة و مخاطرها:** تمثل الدول الفاشلة تحديا لحلف الناتو كما جاء على لسان أمينه العام بالقول:" هناك تحديات و مخاطر أمنية يواجهها الحلف منها الدول الفاشلة و الإرهاب، و انتشار أسلحة الدمار الشامل، و القرصنة، و أمن الطاقة[1]"، فإذا كان الناتو قد بذل الكثير من موارده في مواجهة مخاطر فشل الدولة، فانه كان بالأحرى أن يحول دون فشلها من خلال بناء مؤسسات الدولة و ترسيخها، فان لم يحالفه النجاح في ذلك يتدخل بعد فشل الدولة إذا لزم الأمر ذلك من خلال خطط لهذا التدخل و هو ما تجسده الحالة الليبية .

---

[*] تحتل ليبيا المركز 17 بين اكبر منتجي النفط في العالم ، و هي ثالث اكبر منتج في إفريقيا ، و تحوز اكبر الاحتياطات من النفط الخام في إفريقيا ، تشرف المؤسسة الوطنية للنفط على الصناعة النفطية في ليبيا ، و تنفيذ اتفاقيات التنقيب و المشاركة في الإنتاج مع الشركات النفطية الدولية ،تصدر أنواعا مختلفة من الخام الخفيف من ستة مرافئ رئيسية منها خمسة مرافئ في الجزء الشرقي من البلاد حيث اندلعت الاحتجاجات بالقرب من بنغازي ثاني اكبر مدن ليبيا .

[1]- اشرف محمد كشك،" حلف الناتو، من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية " (2013/03/20) عبر الرابط : http://www.siyassa.org.eg

2. الهجرة غير الشرعية الى الدول الأوروبية

ليست قضية الهجرة غير الشرعية بالأمر الجديد إلا أن التحولات السياسية التي تشهدها دول الشمال الإفريقي أدت إلى تنامي مخاطرها، حيث نزح ألاف المهاجرين إلى ايطاليا التي قامت بدورها بمنح هؤلاء المهاجرين تأشيرة الدخول للدول الأوروبية الأخرى مما دفع فرنسا للتهديد بإيقاف العمل باتفاقية "شنجن"، و تكمن مخاوف هذه الدول من هؤلاء المهاجرين في النقل التدريجي للأفكار و المعتقدات من دول الجنوب إلى نظيرتها في شمال المتوسط، كذا ضغوطهم على فرص العمل في الدول المضيفة .

3. تنامي نشاط تنظيم القاعدة في دول المغرب العربي

ومن ذلك مؤشران[1]: **الأول** هو الشهادة التي أدلى بها الأميرال "جيمس ستاريندس " قائد قوات حلف الناتو أمام مجلس الشيوخ الأمريكي و أكد خلالها وجود مؤشرات استخباراتية على احتمال وجود أو تأثير للقاعدة و حزب الله على المعارضة الليبية، أما **الثاني**، فهو ما أشار إليه الرئيس التشادي " إدريس ديبي" من أن تنظيم قاعدة في بلاد المغرب يسهم بقدر كبير في ما يجري في ليبيا ، وبغض النظر عن صحة ذلك من عدمه، و أخذا في الاعتبار تراجع دور التنظيم بعد مقتل زعيمه أسامة بن لادن ، فإن ذلك لا ينفي حقيقة نشاط التنظيم في الدول المنهارة عموما

4. تهديدات أمن الطاقة

بدا الاهتمام المباشر بهذه القضية من جانب حلف الناتو في قمتي ريجا 2006 و بوخارست 2008، عندما تضمن البيان الختامي ما مؤداه أن المصالح الأمنية للحلف يمكن أن تتأثر بانقطاع إمدادات الموارد الحيوية، مما يتطلب التعاون بين الناتو و المنظمات المعنية للحفاظ على ذلك المورد الحيوي بل إن الأمين العام للحلف قال أمام البرلمان الأوروبي في ماي 2006:" أن الناتو سوف يبحث استخدام القوة إذا ما هددت إمدادات الطاقة "[2]

و بالتالي تعتبر الأزمة الليبية تحديا مباشرا لمصالح دول الحلف نظرا للانقطاع في إمدادات النفط الليبي لأعضاء الحلف و مدى تأثير ذلك على أسعار النفط.

و بالتالي تهديد تدفق النفط الليبي يعد أول اختبار للخطط التي وضعها الحلف لحماية امن الطاقة، و أن ارتفاع أسعار النفط يعد في حد ذاته تهديدا مباشرا للدول الغربية المستهلكة للنفط الليبي .

[1]– اشرف محمد كشك، المرجع السابق.

[2]– نفس المرجع.

تعول واشنطن على النفط الإفريقي في تحويل احتياجاتها الطاقوية بنسبة تصل إلى 20 بالمائة من إجمالي وارداتها النفطية في 2015 بحسب ما أعلنته إدارة شؤون الطاقة في الإدارة الأمريكية و تعول فرنسا على أية ورقة إستراتيجية تسمح لها بالمحافظة على موقعها داخل حلف الناتو من جهة و استمرار الهيمنة على السوق المغاربية التي باتت تشهد منافسة جديدة تقودها الشركات الأمريكية[1].

و من جهة أخرى تلعب الصين الدور الرئيسي في صناعة النفط الليبية حيث يوجد لمؤسسة النفط الوطنية الصينية في ليبيا 400 موظف كما تصدر ليبيا 11% صادراتها النفطية إلى الصين[2]و بالتالي تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن التواجد الصيني في شمال إفريقيا يشكل تهديدا لمصالحها و كان من أهداف الحملة العسكرية على ليبيا استعباد الصين من شمال إفريقيا .

يستمد الاتحاد الأوروبي وبشكل كبير على النفط الليبي ، وتباع نسبة كبيرة من النفط الليبي للبلدان الأوروبية، وعند اندلاع الحرب مع ليبيا، فسوف تتعطل إمدادات النفط في غرب أوروبا على رأسها فرنسا، ايطاليا، ألمانيا .

الفرع الثالث: الدوافع الأمريكية من التدخل في الأزمة الليبية

جاء الموقف الأمريكي من الأزمة الليبية أسيرا لثلاث اتجاهات ، تتفق على حماية المصالح الأمريكية ، أولى هذه المواقف تعبر عنه الشركات النفطية الأمريكية التي ترغب في الوصول إلى النفط الليبي حتى لو كان الثمن تقسيم ليبيا ، الموقف الثاني تعبر عنه وزارة الدفاع الأمريكية التي لا تريد أن تخوض حربا لمصلحة الشركات النفطية ، ويرتبط الموقف الثالث بالرغبة في رحيل القذافي .

خاصة بعد رفض الجزائر و اغلب الدول الإفريقية خاصة، دول الساحل لتواجد قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها، فضلا عن تسهيل مهمة الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب و التطرف خاصة في المنطقة إضافة لحماية الأمن الطاقوي الأمريكي في ليبيا الغنية بالنفط خاصة في ظل الأزمة المالية واشتداد الصراع على الطاقة ، بالإضافة إلى ذلك محاولة الولايات المتحدة احتواء النفوذ الصيني في إفريقيا و كذا منافسة النفوذ الروسي في ليبيا التي تعتبر حليف مهم لروسيا في المغرب العربي.

[1]– بشير مصيطفى ، **رائحة النفط :مقالات في الاقتصاد العربي** ، الجزائر ، جسور للنشر و التوزيع ، ط1،2012،ص 170.

[2]– " التدخل العسكري في ليبيا " موسوعة المعرفة، المرجع السابق

الفرع الرابع: تداعيات الأزمة الليبية

شهدت ليبيا بعد الحراك الشعبي في 17 فيفري 2011 الذي انتهى بالتدخل الدولي لإنهاء المشهد لصالح قوات المعارضة و إنهاء نظام القذافي بعد ما يقارب 10 أشهر من القتال مجموعة من التداعيات على الصعيدين الداخلي و الخارجي وهي:[1]

1- النتائج و التداعيات الداخلية لسقوط نظام القذافي

- **النتائج و التداعيات السياسية** : إذ كان أول المشاكل السياسية التي واجهت ليبيا ما بعد القذافي هو انهيار المؤسسات و تلاشيها ، و هذا رغم مظاهر الاستقرار الهش الذي كان غطاءا لمجموعة من الصراعات الداخلية على السلطة و التي لعبت فيها القبيلة و الميليشيات أدوارا رئيسية ، ورغم وجود المجلس الوطني الانتقالي و الإعلان عن صياغة دستور جديد و عرضه على الاستفتاء الشعبي ، إلا انه لم يستطيع لم شمل المجتمع الليبي تحت راية موحدة و سلطة مركزية مسيطرة ، و من هنا أصبح المشهد الليبي الداخلي فوضويا و خاليا من المسؤولية و بعيدا عن هياكل المؤسسة المركزية التي تسعى لحماية الشعب و بناء الدولة و الحفاظ على سيادتها .
- **النتائج والتداعيات الأمنية** : رغم أن الانتفاضة الليبية قامت من اجل القضاء على نظام يحسب على الأنظمة الديكتاتورية ، إلا أنها لا تزال تعاني من تحديات أمنية خطيرة نظرا لضعف و عجز الحكومة في تحقيق الأمن و فرض القانون ما خلق مساحة للميليشيات و الكتائب و الأحزاب و الجماعات المسلحة التابعة لبعض القبائل في صراعها على السلطة و مناطق النفوذ، و المناطق الإستراتيجية كالموانئ و آبار النفط ما يخلق نوع من الهشاشة الأمنية .
- **نتائج و تداعيات اقتصادية** : لقد كان لسقوط نظام القذافي أثر كبير على الاقتصاد الليبي و خاصة في المجال البترولي، و ذلك بسبب انخفاض معدلات الإنتاج فيها ، و سيطرة بعض الميليشيات و الشركات الأجنبية عليها، هذا علما أن المؤسسات الاقتصادية النفطية توفر أكثر من 96 بالمائة من عائدات ليبيا المالية، و هذا ما سبب مشكلة في إعداد الحكومة الليبية ميزانية 2014 ما كلف الخزينة خسائر وخيمة و أدى إلى انخفاض قيمة الدينار الليبي إلى النصف ، و هذه النتائج و غيرها

[1]- علاء الدين زردومي ، " سقوط جماهيرية ألقذافي بين حراك الداخل و تدخل الخارج ،واقع و أفاق" ،**المجلة الإفريقية للعلوم السياسية** ،7 افريل 2014 ،عبر الرابط : http://www.bchaib.net/mas/index.php,option:com.content.view:articlegid

إضافة إلى ما سبق ذكره من التداعيات فقد عرف المجتمع الليبي سلسلة من الفوضى القبلية و تم تهميش فئة من الأشخاص و المواطنين و إلغاء وجودهم السياسي .

2- النتائج و التداعيات الخارجية :

- **إقليميا** : حيث خلق الوضع الإقليمي نتيجة الصراع الداخلي في ليبيا و عدم استقرار الوضع الأمني بيئة مناسبة لنشاط العديد من الجماعات المتطرفة و الإرهابية ، وذلك لانتشار السلاح و رواج تجارته في ليبيا و تهريبه عبر الحدود ، الأمر الذي يشكل تهديدا حقيقيا لدول الجوار ، حيث أن مصر تعاني من تدفق السلاح المهرب إليها ، و قد سبق و أن ألقت القبض على مجموعات متخصصة في تهريب الأسلحة عبر الحدود الليبية المصرية ، و لا يختلف الأمر كثيرا في الجزائر حيث ارجع بعض المحللين أن أحداث "تيقنتورين" هي نتيجة لعدد من الأسباب من بينها تردي الأوضاع في ليبيا ، إضافة إلى أن تجارة الأسلحة أصبحت تجارة رائجة في ليبيا طالت مجموعة من الدول الإفريقية مثل مالي ونيجيريا "حركة بوكوحرام" ، إضافة إلى حركة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هذا ما يجعل ليبيا في هذه الفترة خطرا على نفسها و على جيرانها خاصة دول الساحل و الصحراء من مصر شرقا إلى سواحل المحيط الأطلسي غربا .
- **دوليا** : إذ انه بعد الإطاحة بنظام القذافي الذي دام قرابة 42 سنة، لا تختلف معظم الدول الكبرى و الدول المشاركة في إسقاط النظام الليبي في وصف الوضع الأمني في ليبيا بالمتردي و الخطير و خاصة بعد قتل السفير الأمريكي في ليبيا و محاصرة السفارة الروسية ،و هذا إضافة إلى انتشار السلاح و عدم قدرة الدولة على فرض سيطرتها .

خلاصة الفصل الثاني

لقد ظل القادة الأمريكيون ينظرون إلى النفط من زاوية الأمن القومي الأمريكي و بالتالي حماية النفط المستورد كأحد العناصر الحيوية الإستراتيجية للدولة و بعد انهيار الاتحاد السوفيتي –سابقا– أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى في العالم و أصبح موضوع السيطرة على النفط العالمي أكثر إلحاحا و ضرورة التحكم في مقدرات القوة النفطية العالمية و إرساء الهيمنة على العالم ، فأمريكا تحاول التحكم في كل مناطق تواجد النفط و السيطرة على صنبور النفط العالمي .

و ما يمكن أن نتوصل إليه من خلال هذا الفصل أن المقاطعة النفطية العربية سنة 1973 ثم بعد ذلك سقوط شاه إيران ثم حروب الخليج و الأحداث في شمال إفريقيا جمعها الارتباط الوثيق بين النفط و السياسة و الدين و الأمن العالمي في تلك المناطق .

أدرك صناع القرار الأمريكيون أن المصالح النفطية الامريكية في الدول العربية و خاصة الخليجية منها مرتبطة بالتطورات على المسرح العربي –الإسرائيلي ، لقد قدروا الحاجة للجمع بين نقيضين أولاهما مساندة إسرائيل و الحفاظ على علاقتهم مع البلدان العربية المحافظة .

كما بينت الأحداث التي شهدتها الدول العربية أن حماية النفط من أي تهديد يبقى الهدف الثابت في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة ، و هذا الهدف لم يتغير مع تغير الإدارات المتعاقبة على الحكم و أن جل المحللين السياسيين و الخبراء في ميدان النفط متفقين على أسباب اجتياح العراق من طرف الأمريكيين و كلهم يؤكدون أن السبب الرئيسي لسقوط بغداد يكمن في نهب ثروات هذا البلد و السيطرة على نفطه الرخيص في كلفة إنتاجه .

وبالتالي تمكنت الولايات المتحدة من أن تسيطر على النفط لاسيما في منطقة الخليج العربي سواء عسكريا أو سلميا أو اقتصاديا أو سياسيا إلا أنها تسعى من جهة أخرى للاستحواذ على النفط الإفريقي في إطار ضمان إمدادات متعددة و مستقرة من النفط إلى أسواقها و لعل ما حدث للسودان من تقسيم و التدخل الأطلسي في ليبيا لأكبر دليل على ذلك .

و يبدو من خلال المؤشرات المتاحة أن هناك نية لتكرار ما جرى في منطقة الشرق الأوسط و شبه الجزيرة العربية وإسقاطه على السودان أي أن يكون السودان لأمريكا " عراقها الإفريقي" ، لقد تمكنت الولايات المتحدة من الدخول في الشرق الأوسط و شبه الجزيرة العربية و استطاعت أن تخوض معاركها و تكسب جزءا كبيرا

منها و ما يجري في العراق حاليا ليس ببعيد، ووجود القواعد العسكرية الأمريكية في العديد من الدول العربية قد سهل الكثير من المهام العسكرية لأمريكا خاصة أثناء حروب الخليج، و لا تزال تسيطر على المنطقة العربية و تتدخل بطرق شتى لحماية مصالحها المتمثلة في النفط و تقديم الخدمات لحليفتها الإستراتيجية إسرائيل عن طريق فرض سياستها على الحكام العرب و تمرير أجندة إسرائيل.

الفصل الثالث

النفط في السياسة العربية

و التحديات التي تواجهها

بعد التعرف على دور النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية، فاننا سنتطرق في هذا الفصل الى مكانة النفط في السياسة العربية و أهم التحديات التي تواجهها.

المبحث الأول: النفط العربي بين التحرر الاقتصادي و التبعية الجديدة

المطلب الأول: سياسة تأميم النفط العربي

حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، كان الاحتكار النفطي يسيطر سيطرة مطلقة على نفط الشرق الأوسط نتيجة عقود الامتيازات الممنوحة من قبل حكام المنطقة ، و بعد انتشار الوعي و بروز الشعور القومي و الروح الوطنية خلال الخمسينات و الستينات ، دخلت الدول المنتجة للنفط في صراع حاد مع هذه الشركات المحتكرة من أجل تعديل شروط هذه الامتيازات المجحفة لتحسين عائداتها من نفط بلدانها ، و كان أول من فتح الباب لهذه الخطوات نجاح التجربة المكسيكية و الفنزويلية. [1]

كما شهدت السنوات التالية لتأميم قناة السويس في مصر في عنفوان صعود حركة التحرر العربي ثم بعد ذلك على امتداد الستينات، قيام الدول العربية المنتجة للنفط بإنشاء مؤسسات و شركات وطنية للنفط التي أصبحت ركيزة قوية للسيطرة الوطنية على الثروة النفطية .

يعتبر التأميم ذروة ما يمكن للدول المنتجة أن تقوم به من إجراءات لإسترداد سيادتها الوطنية و إحكام سيطرتها على مواردها النفطية و إخضاعها لمتطلبات المصلحة الوطنية و ربطها بعملية تنمية الاقتصاد الوطني ، و هكذا يمكن القول بان استغلال المصادر النفطية في الوطن العربي قد تطور وفقا لثلاثة نظم أساسية : أقدمها نظام الامتيازات التقليدية الذي انتهى تماما عام 1975، ثم نظام اتفاقيات المشاركة الذي بدأ الأخذ به منذ توقيع الاتفاقية العامة للمشاركة في ديسمبر 1972 و أخيرا نظام التأميم الذي تم الأخذ به في بعض البلدان العربية. [2]

([1]) محمد ختاوي، المرجع السابق، ص 311.

(2) Ayoub Antoine, " oïl :economic and political " ,Energy studies Review, Volume 6, issue1,article 2, available at : http://digitalcommons.mcmaster.ca/esr/vol6/is61/2

الفرع الأول: تأسيس شركات النفط الوطنية في البلدان المنتجة

لعل تأسيس شركات النفط الوطنية كان من أهم التطورات التي أدت إلى تأكل نظام الامتيازات وزعزعة السيطرة الاحتكارية لشركات النفط العالمية على الصناعة النفطية في المنطقة [1]، و قد أعطيت لهذه الشركات فرصة الاستثمار و ممارسة عمليات التنقيب و الإنتاج في الأراضي غير المشمولة بالامتياز أو الأراضي التي تخلت عنها شركات الامتياز. [2]

و قد تم تأسيس شركة النفط الوطنية الكويتية عام 1960، و في العربية السعودية تم تأسيس المؤسسة العامة للبترول و المعادن (بترومين) عام 1962، و في العراق تأسست شركة النفط الوطنية العراقية عام 1965، و في نوفمبر عام 1971 تم تأسيس شركة بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك)لتكون الأداة الرئيسية لإمارة أبو ظبي لتنفيذ سياستها النفطية [3] وشركة سوناطراك في الجزائرفي ديسمبر 1963.

الفرع الثاني: تجارب تأميم النفط في البلدان العربية

إن تأميم النفط الإيراني كان له التأثير البارز في الأقطار العربية لاسيما في البلدان المجاورة للعراق حيث تعتبر أول انتفاضة ضد سيطرة المصالح الأجنبية ، كما أنها نبهت الأقطار العربية المنتجة إلى الدور السياسي الذي يمكن أن يقوم به النفط في المنطقة العربية.

1. **تأميم النفط في العراق:** إن عملية تأميم النفط العراقي كانت أهم هذه التأميمات و أبعدها أثرا في الشرق الأوسط ، حيث قام العراق بتأميم عمليات شركة نفط العراق المحدودة (الحقول الشمالية) في صيف عام 1972، ثم التأميمات الجزئية المتلاحقة لحصص الشركات المالكة لشركة نفط البصرة (الحقول الجنوبية)، التي انتهت بالتأميم الكامل في نهاية عام 1975 و قد أصبح بذلك نفط العراق

([1]) محمود عبد الفضيل ، **النفط و المشكلات المعاصرة للتنمية العربية** ، الكويت ، عالم المعرفة ، 1990 ، ص ص 66-67.

([2]) عاطف سليمان، المرجع السابق، ص 130.

([3]) نفس المرجع، ص 131

كله مؤمما تحت الإدارة العراقية الكاملة في مراحل الإنتاج والتسويق و بواسطة شركة النفط الوطنية العراقية و المؤسسات و الشركات الوطنية المتفرعة عنها. [1]

و بذلك قد أنهت العراق جميع الامتيازات النفطية متبعة بذلك أسلوب التأميم عن طريق القانون [•] بالنسبة لشركة نفط العراق و شركة نفط البصرة ، و أسلوب الاتفاق الارضائي بالنسبة لشركة نفط الموصل ، كما اتخذت أسلوب الاستثمار المباشر في تنفيذ برامجها لتنمية المحروقات و القيام بإبرام عقود البيع بأسعار السوق إلى شركات النفط الأجنبية. [2]

2. **تأميم النفط في الجزائر:** إن تأميم النفط في الجزائر يوم 24 فيفري 1971، كان قد سبقته في الحقيقة تدابير أخرى لنفس الطبيعة منها:

بادرت الحكومة الجزائرية في جوان 1967، و في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية إلى اتخاذ قرار سريع بوضع الشركات النفطية الأمريكية و البريطانية العاملة في الجزائر تحت إشراف الدولة [3]بالإضافة إلى ما يلي:

- بسط الشركة الوطنية " سوناطراك " يدها على شبكة التوزيع (Bp) منذ شهر ماي 1968 .
- تحويل مصالح الشركات "أسو–ستاندر/الجزائر " و " أسو–أفريكا منذ شهر أوت 1967 إلى الشركة الوطنية الجزائرية "سوناطراك" .
- التحويل إلى سوناطراك في ميدان التكرير و التوزيع لجميع النشاطات التابعة للشركات الفرعية الأجنبية التي تعمل تحت شعار موبيل (Mobil)، و ذلك منذ أوت 1967.
- تأميم شركة "شل" (shell) وتحويل مصالحها إلى سونا طراك منذ شهر ماي 1968 .
- سحب كل سندات التنقيب و الاستغلال، وشل المحروقات السائلة و الغازية لشركة Sinclair petroleum و منحها بكاملها إلى سونا طراك .

([1]) نفس المرجع ، ص 132.

([•]) اصدر العراق القانون رقم (80) في 1961/12/11 لتحديد مناطق الامتياز المخصصة لكل شركة (نفط العراق /نفط الموصل / نفط البصرة)

([2]) محمد ختاوي، المرجع السابق، ص 317.

([3]) عاطف سليمان، المرجع السابق، ص 132.

- تأميم شركات (sofrapel) ، و (Philips petroleum co) و كذا كل المصالح التابعة للشركة الأم (shell) في الشركات الفرعية (CREps) ،(CPA)، (SRA) و (TRAps) في يونيو 1970.
- تأميم كل من شركات (Mobil/Sahara)و(Mobil oil nord-africaine) و (Mobil oil François) و (Mobil investment/AG) في نوفمبر 1970.

أما في ما يخص موارد الغاز الطبيعي و منشات الاستغلال التابعة لها ، إلغاء عقود الامتياز و جعل سونا طراك هي صاحبة الحق في التنقيب و استغلال النفط ، إجبار الشركات الأجنبية التي ترغب في الاشتراك في استغلال نفط الصحراء على إنشاء شركات تخضع للقانون الجزائري و يكون مقرها الجزائر تدفع الشركات المختلفة عوائد تقدر بنسبة 12.5 % من قيمة المحروقات السائلة و 15% من قيمة الغاز الطبيعي المستخرج من الحقول، بالإضافة إلى تأميم جميع أنابيب النفط الموجودة في التراب الجزائري. [1]

المطلب الثاني: النفط كآلية وحدوية و تنموية للدول العربية المنتجة له

لاشك أن الثروة النفطية في العالم العربي جعلت المنطقة مزودا رئيسيا لموارد الطاقة في العالم، لكن هل ساعدت هذه الثروة الاقتصاديات العربية على التنمية و الازدهار .

كثرت التحليلات و الكتابات المثيرة للجدل حول ذلك، لذلك نحاول أن نستعمل الإطار الذي اقترحه هيرشمان (1958-1971) لتحليل بعض الروابط بين قطاع النفط و الاقتصاد لمنتجي النفط العرب .

الفرع الأول: النفط و التنمية في العالم العربي

ركز هيرشمان في تحليله على الروابط المالية و روابط الإنتاج المتمثلة في :

1 - **الروابط المالية:** تشير هذه الروابط إلى العائدات التي تستخلصها الحكومة من قطاع الطاقة من خلال مجموعة من الضرائب و الريوع و أرباح الأسهم ، فان كلفة تطوير الاحتياطات النفطية منخفضة ، و لذلك فان حجم العائدات ضخم نسبيا و يشكل جزءا كبيرا من الناتج المحلي الإجمالي

(1) احمد شطاطة ، "في الذكرى 29 لتأميم المحروقات ...و كانت قرارات شجاعة "، مجلة الجيش، الجزائر: مديرية الاتصال و الإعلام و التوجيه للجيش الوطني الشعبي، العدد 439، 2000، ص 10.

للبلد [1]، ومن خلال الروابط المالية تحصل الحكومة على عائدات يمكن استعمالها لتمويل الإنفاق الحكومي ، أو تجميع عملة صعبة أو تجميع إدخارات ، أو الاستثمار لترويج قطاعات أخرى في الاقتصاد مثل القطاع الخاص غير النفطي أو البنية التحتية للبلد .

لقد تعرض العديد من الباحثين لمسالة العائدات العربية بعد تداعيات حرب أكتوبر 1973، فالبعض يرى أن هذه العائدات استخدمت من اجل إعمار و تنمية الاقتصاد و المجتمع في البلدان المنتجة للنفط كما أن قسما منها خصص لمساعدة البلدان العربية الفقيرة ، و أن الإعمار في البلدان المنتجة استدعى استحضار العديد من الأيدي العاملة من الدول العربية و الدول الأخرى مما أسهم في تنمية البلدان المصدرة للعمالة ، كما أن الدول المنتجة أحدثت صناديق للتنمية ، كما استخدمتها في مجال الدفاع و التسليح الحديث ، لكن الدراسات الأخرى ترى ان الدول العربية المنتجة للنفط بددت الثروة و عمقت درجة اعتمادها على العوائد النفطية بدلا من إيجاد نشاطات اقتصادية أخرى .

و إضافة إلى ذلك نجد أن عوائد النفط ساعدت على خلق أوضاع اقتصادية جديدة في المنطقة العربية نتيجة تدفقات رأس المال من البلدان العربية النفطية إلى البلدان العربية غير النفطية من ناحية ، و تدفقات الأيدي العاملة من البلدان العربية المصدرة للعمالة إلى البلدان العربية النفطية من ناحية أخرى. [2]

2 – الروابط الأمامية

إن موارد مثل النفط قد تساهم أيضا في التنمية الاقتصادية من خلال التغذية المباشرة لنشاط معزز للنمو في قطاعات اقتصادية أخرى ذات علاقة ، فالصناعات البتر وكيميائية في العالم العربي هي مثال مهم على مساهمة قطاع النفط في التنمية الصناعية في أي بلد ، و ترتكز معظم القدرة البتروكيميائية في المنطقة في الخليج ، و تم تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة البلدان المنتجة توسيع طاقاتها لتكرير النفط بشكل كبير، سواء لتلبية الاحتياجات المحلية أو للتصدير و بعد أن كانت تصدر النفط الخام فقط ، أصبح الكثير منها يصدر المنتجات المكررة و الغاز المسال.[3]

---

[1] بسام فتوح ، لورا الكتيري ، "**النفط العربي في السياق العالمي و المحلي** "، (تاريخ الاطلاع : 2013/3/21)، عبر الرابط http://www.afedonline.org/report2013/arabic/1-ar-pdf

[2] محمود عبد الفضيل، مرجع لسابق ، ص 71

[3] عاطف سليمان، مرجع سابق، ص 205.

3 – الروابط الخلفية:

إن قطاع النفط له دور في سحب قطاعات محلية أخرى معه خاصة القطاعات التي توفر عوامل مدخلات إلى تشغيل قطاع الطاقة و سلسلة إنتاجه الأمامي .

إن توطين الأصول النفطية في كثير من البلدان العربية المنتجة للنفط خلال سبعينات القرن العشرين و بروز شركات نفط وطنية ضغطت على هذه الشركات لتعظيم الروابط الخلفية من خلال توفير العمالة للوطنين، و زيادة الاعتماد على الشركات المحلية، و تصميم و تنفيذ سياسات ذات مضمون محلي [1]، و دار جدل أيضا بان قطاع النفط يجب أن يعزز أكثر نشاط الخاص المحلي خصوصا حول نشاطات تكميلية مثل البحث و التطوير في مجالات تزويد التكنولوجيا.

الفرع الثاني: النفط و الوحدة العربية

تمثل منظمة الدول العربية المصدرة للبترول " الاوابك " (OAPEC) أبرز مظاهر التعاون الجماعي بين الدول العربية في مجال البترول و الطاقة ، تأسست هذه المنظمة في جانفي 1968 بناء على الاتفاقية المبرمة بين السعودية ، الكويت و ليبيا ثم انضمت إليها سبع دول عربية التي يعتبر البترول مصدرا هاما لدخلها وهي :الجزائر، البحرين، قطر، الامارات العربية، العراق، سوريا، مصر و من أهدافها:

- العمل على توفير الوسائل و السبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة
- توحيد الجهود لتامين وصول النفط إلى أسواق استهلاكه
- توفير الظروف الملائمة للاستثمار في صناعة البترول في الدول الأعضاء

و من اهم المشروعات العربية المشتركة (•) هي [2] :

- الشركة العربية البحرية لنقل البترول تأسست سنة 1973و مقرها الكويت.

([1]) بسام فتوح، لورا الكثيري، مرجع سابق

(•) يمكن اعتبار المشروع العربي المشترك من أكفا الصيغ الممكنة عمليا لدفع عملية التنمية العربية في اتجاه تنموي و تكاملي، على ان يكون ذلك ضمن إطار عملية إعادة هيكلة أوسع لأوضاع الاقتصاد العربي في مجموعه ، و تعود فكرة المشروع العربي المشترك إلى اوائل الستينات نظرا لأهمية و منافع هذه المشروعات لدعم مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، و ان غالبية هذه المشروعات فقد انشئت بعد حرب رمضان 1973 .

[2] رضا عبد الجبار الشمري، **الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي**، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر و التوزيع، ط1، 2014، ص 400.

- الشركة العربية لبناء و إصلاح السفن تأسست سنة 1974 و مقرها البحرين.
- الشركة العربية للاستثمارات البترولية تأسست سنة 1975 و مقرها السعودية.
- الشركة العربية للخدمات البترولية تأسست سنة 1977 و مقرها ليبيا.
- الشركة العربية لكيمياويات المنظفات تأسست سنة 1981 و مقرها العراق .

و أن لهذه الشركات فروع صغيرة في معظم أقطار منظمة الاوابك و لكن أرباحها السنوية على العموم لا تتجاوز عشرات الملايين من الدولارات، و ذلك بسبب ضعف الاستثمارات العربية.

فأموال النفط العربي قد لعبت بلا شك دورا ملموسا لا يمكن إنكاره في نسج نمط جديد من علاقات التشابك الاقتصادي العربي في مجال التدفقات المالية و العمالية و السلعية و التكنولوجية، و هذا النسيج من العلاقات الاقتصادية العربية له أوجه ايجابية و سلبية تتعايش جنبا إلى جنب في تضاريس الواقع العربي الراهن [1]، إذ أنها في أخر الأمر كانت تفرض ضرورة الدفاع القومي و التنمية العربية بعيدين كل البعد لتحقيق ذلك نظرا للعقبات التكاملية.

المطلب الثالث: مصالح أنظمة الخليج العربي في علاقتها النفطية مع أمريكا

يمثل النفط و النظام الإقليمي في الخليج رهين لحقيقة واحدة، و بات الارتباط بينهما عضويا، إذ لا يمكن البحث في هذا النظام الإقليمي بدون الحديث عن النفط، ما جعل الدول العربية في هذا الخليج دولا استهلاكية باقتصادياتها ، معتمدة على مورد واحد تقريبا.

تسعى واشنطن باستمرار إلى الحصول على النفط بأسعار متدنية من غيرها من بقية الدول، و كانت حريصة على أن ترث الاستعمارين البريطاني و الفرنسي معا و بعد الثورات في بعض الدول العربية، و صممت على ألا تتنازل عن:

- مناطق النفط بحيث حاولت واشنطن بالتعاون مع حكام عرب يؤيدون سياستها للمحافظة على عروشهم، استنزاف الدول المعادية لها في عدة مناطق، و قدمت كل ما طلبته إسرائيل في عدوانها على العرب مستخدمة العصا الغليظة لمن يريد أن يقول "لا" للسياسة الأمريكية .

[1] محمد ختاوي، مرجع سابق، ص 331.

- السياسة الأمريكية الثابتة، انه لا يجوز لأي قوة معادية لها الاقتراب من مناطق النفط في هذه المناطق، و من جهة أخرى ظلت دول الخليج لعقود طويلة بحيرة آمنة للاستقرار السياسي فقد ثبت شرعيتها و مشروعيتها على أمور مهمة لعل أبرزها:

- ثقافة سياسية قائمة على قيم الطاعة و الولاء استنادا الى قراءة في التراث الديني يغلب عليها دائما قيم الطاعة و الولاء .
- رفاه اجتماعي من خلال الخدمات الاجتماعية التي توفرها الدولة و ذلك بفضل الريع النفطي الذي يعتبر احد المصادر الهامة لدعم الاستقرار الاجتماعي و السياسي في هذه المنطقة

كما نجد هذه الدول ترتبط بعلاقات مميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، و قد زادت الأزمات التي تعرضت لها المنطقة من عمق هذه العلاقات ، بحيث تحولت من مجرد علاقات تجارية و اقتصادية إلى علاقات إستراتيجية تجسدت عبر مجموعة من التحالفات و المعاهدات الثنائية و الجماعية ، كما أن القراءة التي يمكن أن تعطى للعلاقات الخليجية الأمريكية تنحوا إلى اعتبارها بأنها ذات بعد تتعلق بالمصالح المتبادلة [1]، و لعل من ابرز الأمثلة على ذلك العلاقات الأمريكية السعودية حيث تمتد علاقات التحالف السعودي –الأمريكي إلى أكثر من ستة عقود و تقوم مبدئيا على صيغة "الأمن مقابل النفط" oil for security formula التي جرى التوصل اليها بين الملك عبد العزيز آل سعود بالرئيس الأمريكي فرانلكين روزفلت عام 1943، حيث تعهدت واشنطن ضمان امن إمدادات نفط رخيصة للولايات المتحدة .

و قد شكلت هذه الصيغة أحد أهم أضلع "الثالوث المقدس" [•] الذي حكم سياسة واشنطن في المنطقة العربية طوال سنوات الحرب الباردة.

منذ تأسيس الدولة السعودية، كان هناك سعي حثيث من قبل ملوك السعودية المتعاقبين على العرش الملكي من اجل الحفاظ على بقاء النظام السياسي، و تمتين أواصره بكل الوسائل المتاحة ، و تسخير الظروف الداخلية و الخارجية لأجل هذا الغرض ، فالهدف الأساسي هو الحفاظ على عرش الأسرة الملكية أل سعود و ضمان استمرار حكمها، و ألا يخرج الحكم من أفرادها، و يعتبر هذا الأمر مصلحة حيوية للعائلة الملكية [2].

([1]) إسماعيل معراف ، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2012 ، ص 144.

([•]) تشمل هذا الثالوث : تامين إمدادات النفط ، منع التغلغل الشيوعي و حماية امن إسرائيل

([2]) عامر مصباح ، **العلاقات الأمريكية السعودية في عصر التحولات**، الجزائر، دار هومة، 2008، ص– ص 37–38.

و لتحقيق ذلك عملت على توطيد علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية [••]و على الرغم من تنامي شكوك السعوديين في فترة الولايات المتحدة على الالتزام بتعهداتها في ما يخص بتوفير الأمن لهم بعد أن عجزت عن ذلك تجاه نظام الشاه إيران عام 1979، ثم الهزة التي تعرضت لها العلاقة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، ظلت السعودية تؤدي دور الضامن لإمدادات الطاقة للولايات المتحدة طوال العقود الثلاثة الأخيرة ، فتدخلت لتعويض النقص الذي نتج عن معظم الهزات التي شهدتها المنطقة ابتداء بالثورة الإيرانية ، ثم الحرب العراقية –الإيرانية ، فغزو الكويت ، و خروج العراق على فترات من السوق النفطية، و صولا إلى تعويض خسارة الأسواق للنفط الإيراني عندما فرضت إدارة أوباما بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي حظرا على تصدير النفط الإيراني بسبب أزمة البرنامج النووي خلال العامين 2012–2013 [1] رغم ذلك فان العائلة الملكية في المملكة السعودية تواجه تحديات سياسية و اجتماعية و اقتصادية أدت إلى إثارة تذمر شعبي متنامي و بالتالي إذا زاد هذا التذمر الشعبي فانه يعجل باندلاع تمرد داخلي و ربما استيلاء على السلطة مما ينعكس سلبا على تدفق النفط السعودي و نتائج وخيمة على الولايات المتحدة الأمريكية و الاقتصاد العالمي .

المطلب الرابع: تأثير الكارتل النفطي الغربي على السياسات النفطية العربية

إن الأوضاع السياسية العربية و الواقع المجزأ الذي يعيشه الوطن العربي قد انعكس بشكل كبير على السياسة النفطية [•] العربية و هي محصورة بأطر قطرية ، فما عدا التنسيق الذي يتم من خلال أوبك وأوابك و لا يشمل جميع الدول العربية و هو عادة مرتبط بالأسعار و الإنتاج الذي يخص الأقطار العربية و غير العربية. [2]

[••] جسدت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدتها للمملكة العربية في الإستراتيجية الدفاعية التي أعلن عنها الرئيس الأسبق جيمي كارتر عام 1977، و تتضمن وضع منطقة الخليج ضمن المصالح الحيوية الأمريكية ، و لها الحق في التدخل لصد أي عدوان خارجي على المنطقة و السيطرة على منابع النفط

([1]) مروان قبلان،" العلاقات السعودية –الأمريكية : انفراط عقد التحالف أم إعادة تعريفه " ، **سياسات عربية**، الدوحة ، قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، العدد (06): يناير 2014، ص 4.

([•]) يقصد بها الخطط و الإجراءات التنفيذية التي تخص الصناعة النفطية العربية و التي ترمي إلى توظيف صناعة النفط العربية في خدمة القضايا العربية

([2]) رضا عبد الجبار الشمري ، مرجع سابق ، ص 352.

إن استقراء التاريخ النفطي للوطن العربي يبين تبعية و ارتباط قطاع النفط العربي بمعظم حلقاته بالشركات الاحتكارية النفطية العالمية، و القوى الغربية العظمى مع تغيير تدريجي بسيط في مجال المشاركة العربية في إدارة الصناعة النفطية، و خاصة بعد تأسيس منظمة أوبك سنة 1960، و تأسيس شركات النفط الوطنية، و كذلك من الناحية الاقتصادية فقد ظلت أثار التبعية واضحة و مؤثرة سلبا في القرارات السياسية و لكن مع مرور الزمن أخذت الحكومات العربية تنسق مواقفها من خلال أوبك و أوابك دامت عبر النصف الثاني من السبعينات ، كما تعززت تلك السيطرة بالثورة الإيرانية عام 1979، فارتفع السعر الاسمي إلى ذروته عند 34 دولارا عام 1981 [1]، غير ان الدول الصناعية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية نجحت في وضع خطط و برامج لاستعادة السيطرة على تسعير النفط و من ذلك إنشاء وكالة الطاقة الدولية بهدف تنسيق مواقفها ، و إتباع أساليب للضغط تختلف باختلاف الظروف ، فبالإضافة إلى تنشيط الإنتاج النفطي خارج دول أوبك و لو بتكلفة أعلى كوسيلة للضغط على أوبك و محاصرتها حيث لجأت إلى الاحتفاظ بمخزون نفطي تجاري و استراتيجي كبير لاستخدامه في أوقات الندرة و للضغط على الأسعار في الاتجاه النزولي .

و في ظل التطورات ، شكلت الدول الصناعية المستهلكة جبهة بعد تأسيس الوكالة الدولية للطاقة التي أخذت على عاتقها مجابهة الأوبك و العمل بكل الوسائل السياسية و الاقتصادية لإجهاض الأهمية السياسية للنفط ، و ممارسة كل الضغوط على العرب لتعطيل الدور الاستراتيجي للنفط العربي ، و استطاعت ان تشق وحدة الصف العربي بعد اتفاقية كامب ديفيد.[2]

لقد تمكنت الولايات المتحدة من تغيير الموقف السعودي و الخليجي المخطط الأوروبي – الأمريكي ، و خاصة قيامها بإغراق الأسواق النفطية بالإنتاج و رفض أي عملية لرفع الأسعار.[3]

يعتبر الموقف السعودي في أوبك من أقوى المواقف في المنظمة ، لن يكون موقف اوبك الأكثر قوة ممكنا دون موافقة العربية السعودية ، إذ يعتبر نظامها مقيد بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة لقد وجدت الولايات المتحدة انه من الضروري أن تبقى الدول النفطية الغنية مستقرة سياسيا و اجتماعيا ، ذلك ان استقرارها يعني استقرار النظام الاقتصادي العالمي النفطي ، و يعني استقرار شركات الاقتصاد الأمريكي ، و بالتالي النظام

([1]) حسين عبد الله، مرجع سابق ، ص 12.

([2]) رضا عبد الجبار الشمري، المرجع السابق ، ص 358.

([3]) نفس المرجع، 358.

الاقتصادي العالمي ككل [1]، ان كانت الصراعات و التوترات تستمر خاصة في الدول العربية و بالتالي ستجلب الاهتمام و التدخل الأمريكي أكثر من أي وقت مضى من اجل حماية شركاتها و مصالحها النفطية مهما كلف ذلك من ثمن ، و خير دليل على ذلك ما رأيناه في حروب الخليج .

و من جهة أخرى نجد ما زاد الطين بله هو ضعف التعاون بين أعضاء أوبك و اوابك الذي يعود إلى وجود أزمات و مشاكل و تحديات خطيرة إقليمية و دولية مازالت عالقة و هناك من يصفها بالقنابل الموقوتة .

و من خلال هذا المبحث نجد أن الدول العربية رغم غناها بالثروة النفطية إلا أنها تبقى تابعة للدول المتقدمة و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لإ بقاء هيمنتها على النفط العربي من خلال عدة آليات.

إن النظام الرأسمالي العالمي ينتهج ميكانيزمات هيمنة هي بمثابة معوقات تنمية للدول التابعة و تتمثل هذه الميكانيزمات في :

أ. **التبادل اللامتكافئ:** حيث نجد أن دول المحيط (الدول المنتجة للنفط) تقتصر في صادراتها لدول المركز (البلدان الرأسمالية) على المواد الأولية الخام و على منتوج واحد و بأسعار بخسة في حين تقوم دول المركز بتصنيع تلك المواد و تحويلها إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة ثم تبيعها بأثمان باهضه لدول المحيط .

ب. **تصدير رؤوس الأموال:** تعاني دول المحيط من نقص رؤوس الأموال الناتجة عن سياسة التبادل اللامتكافئ بينها و بين دول المركز لذلك تقوم باستيراد رؤوس الأموال من دول المركز حيث تحتل الولايات الأمريكية الصدارة في تصدير رؤوس الأموال .

ج. **المؤسسات النقدية الدولية:** و ذلك عن طريق المساعدات المالية التي يقدمها صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي التي تزيد في تفاقم مديونية الدول العربية مما يؤدي إلى تدخلها في الشؤون الاقتصادية الداخلية .

د. **الشركات المتعددة الجنسيات:** التي تقوم بتوظيف أموالها في المجالات المختلفة التي تضمن لها مصالحها في الدول العربية .

([1]) عبد الخالق عبد الله، **النظام الإقليمي الخليجي** ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، ط 1 ، 1986، ص 116.

هـ. **المعونة:** فكلما تزايد حجم هذه المساعدات كلما أصبحت الدول عاجزة و تابعة كما يقول الدكتور المهدي المنجرة : << إذا كانت السيدا تحطم جهاز المناعة و قدرات الجسم البشري على الدفاع عن نفسه بنفسه ، فان الشيء نفسه يحدث مع المساعدة أو المعونة للبلدان النامية >>[1]

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السياسات النفطية العربية

المطلب الأول: إستراتيجية الربط العربية في إطار الصراع العربي– الإسرائيلي

الحديث عن استخدام سلاح النفط العربي سلاحا ضد الصهيونية و الدول الغربية المساندة لها بدا في وقت مبكر ، فقد أثير عام 1947، و تركز الكلام عليه في مناسبات كثيرة لاسيما في عامي 1967/1956 إلا أن هذا السلاح لم يستخدم قبل حرب (رمضان) أكتوبر 1973 إلا على شكل إجراءات جزئية و بصورة مؤقتة و هذا ما سنتعرف إليه فيما يلي :

- قطع النفط العربي عن إسرائيل و منعه عنها منذ نشأتها ، و إجبار الشركات النفطية العاملة في الوطن العربي على مقاطعة إسرائيل .
- تعطيل الضخ في شبكة أنابيب خطوط شركة نفط العراق المارة عبر سوريا على اثر العدوان الثلاثي على مصر عام 1956.
- إيقاف عمليات تصدير النفط العربي من الموانئ العربية على إثر عدوان 1967 ثم استبداله بفرض حظر على تصدير النفط العربي خلال أسابيع إلى الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا حيث برز العامل النفطي أكثر فأكثر في حرب 1967، هذه الحرب التي خططت لها الولايات المتحدة بالاتفاق مع إسرائيل لضرب الدول العربية المتعاونة مع الاتحاد السوفيتي. [2]

و لقد حاولت معظم الأقطار العربية النفطية الإمتناع لوقت قصير عن شحن النفط إلى بريطانيا و الولايات المتحدة، لكن هذه المحاولة لم تعط ثمارها المرجوة .

([1]) عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص 232.

([2]) حافظ برجاس، المرجع السابق، ص 252

الفرع الأول: حرب أكتوبر 1973 و استخدام سلاح النفط

من أجل التعرف إلى ما حققه سلاح النفط من نتائج فعلية في ضوء تقييم موضوعي موزون لا يميل إلى تصميم المبالغ فيه لدور سلاح النفط و ذلك عبر محاولة تبيين الجوانب الايجابية و السلبية لهذه الإستراتيجية و استخلاص العبر للتعرف على إمكانية تفعيل الدور السياسي للنفط من جديد .

فعسكريا ، كانت مصر مستعدة قبل 1973، و إستراتيجية الحرب كانت مؤكدة في افريل عندما وافقت سوريا على التحالف مع المشروع ، في جوان كانت هناك محادثات مع الملك فيصل ملك العربية السعودية حول إمكانية استخدام سلاح النفط في الصراع العربي ، الإسرائيلي ، و في الأخير بدأت الحرب في 6 أكتوبر 1973 العاشر من رمضان الذي يوافق يوم عطلة لليهود لأنه كان اختيارا تكتيكيا لأنه يوافق احتفال اليهود الديني و هو في صالح هجوم العرب راحة القوات الإسرائيلية. [1]

و في الواحدة و الخمسين دقيقة بعد ظهر السادس أكتوبر 1973، تحرك 120 ألف جندي مصري و 1900 دبابة في اتجاه قناة السويس ، و تحرك مائة ألف جندي سوري و ألف دبابة في اتجاه مرتفعات الجولان ، وتضامنا مع مصر و سوريا في هذه الحرب ، دعت الكويت إلى عقد مؤتمر فوري لوزراء النفط العرب للبحث في استعمال النفط أداة سياسية ، استجابت المملكة العربية السعودية لطلب مصر وقف إنتاج أبار النفط التي تستغلها الشركات الأمريكية ، إذا أصرت الولايات المتحدة على تعويض الخسائر العسكرية التي منيت بها إسرائيل في الأعمال القتالية ، و حذر الملك فيصل بن عبد العزيز الولايات المتحدة من أن المملكة سوف تفرض حظرا على تصدير النفط السعودي إليها إذا أرسلت شحنات عسكرية إلى إسرائيل[2]، و عند هذه المرحلة بدا العالم يحس بوطأة الشق الاقتصادي للإستراتيجية العربية ، ففي 18 أكتوبر 1973 قررت الدول العربية المصدرة للنفط فرض حظر على تصدير النفط إلى الولايات المتحدة ، و تخفيض الإنتاج بنسبة 5% شهريا عن الدول الأخرى إلى أن تنسحب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967[3] حين صدر أول مرة قرار من أبو ظبي بحظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة ثم أعقبه في اليوم التالي قرار مماثل من ليبيا ، و سرعان ما اتخذت السعودية و الجزائر الموقف ذاته في 20 أكتوبر و

---

[1]-Ferhat Farhat, **The United States and Algeria; from Kennedy to Reagan**, Algeria, universities Publications, 2012, p97.

([2]) "إستراتيجية الربط العربية بين النفط و السياسة"،عبر الرابط : http://www.alharamain.com/site/default/.../0035-PDF

(3) احمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة و الشرق العربي ، الكويت : عالم المعرفة ، 1990، ص 209.

لحقتها الكويت و قطر في اليوم التالي ثم سلطنة عمان في 25 من الشهر نفسه [1]، كما أعلن العراق في 21 أكتوبر تأميم المصالح الهولندية في نصيب شركة " شل" في شركة بترول البصرة ، ثم تبعته الكويت التي طبقت تخفيضا الإنتاج بنسبة (10%) في 23 أكتوبر ثم الحظر النفطي تجاه هولندا [*] لتحيزها لإسرائيل ثم تتابعت بعد ذلك عدة دول عربية في الحظر النفطي .

مجموع الإنتاج النفطي العربي في سبتمبر 1973 وصل إلى 19.4 مليون برميل في اليوم لكن في نوفمبر عند ما بلغ الحظر النفطي ذروته انخفض الإنتاج إلى 15.4 مليون برميل بمعنى خسارة ما يقدر 4 مليون في اليوم [2]، و عندما بدأت الدول العربية النفطية في حظر النفط عن الولايات المتحدة ، بقيت هذه الأخيرة تراقب بضعف كيف أن أسعار النفط تضاعفت ثلاثة مرات و الاقتصاد العالمي في تراجع كبير[3]، حيث أن النمو الإقتصادي للدول الأخرى ارتفع إلى (3 أو 4%)عام 1973.[4]

الفرع الثاني: أهداف سلاح النفط العربي

حددت قرارات وزراء النفط العرب هدف الإجراءات النفطية المتخذة حين نصت على أن الإجراءات المذكورة ستستمر حتى يتم تحقيق الانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة و في مقدمتها القدس و استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

1- الأهداف في مواجهة الولايات المتحدة

الهدف الرئيسي من استخدام سلاح النفط ضدها هو حملها عن طريق الأضرار التي تلحق بها عن حظر نفطي و التقليل من هيبتها كزعيمة للعالم الغربي إلى تعديل موافقتها من قضية الصراع العربي الإسرائيلي و إجبارها للضغط على إسرائيل للتقيد بالشرعية الدولية و تنفيذ قرارات الأمم المتحدة .

---

(1) إبراهيم شحاتة، **حظر تصدير النفط العربي**، بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ط1، 1975، ص 8.

(*) استخدام الأراضي الهولندية كجسر لنقل المساعدات إلى العدو، و قيام هولندا بإمداد إسرائيل بالنفط العام من مخزونها المستورد من الخارج، و الرحلات الجوية لنقل المساعدات إلى العدو، و اعتراض هولندا على إصدار مجموعة السوق الأوروبية المشتركة لتصريح غير منحاز بشأن النزاع العربي الإسرائيلي و مشاركة وزير الدفاع الهولندي في مظاهرة تأييد لإسرائيل في العاصمة الهولندية أثناء الحرب.

2- Leonardo mangers ,op.cit.p 113.

3- Paul Roberts, op.cit, p 54.

4- Pierre des prairies, **L a crise de l'énergie le mal , le remède** ,Paris ; édition technip, 1982,p 6

2- الأهداف في مواجهة أوربا الغربية :

و خلال الحرب كان الهدف من استخدام سلاح النفط يتمثل في الضغط على الغرب لحمله على اتخاذ مواقف متفهمة لوجهة النظر العربية و متعاطفة معها أو على الأقل اتخاذ موقف الحياد في الحرب الدائرة و عدم تقديم أية مساعدة إلى إسرائيل و كذا حملها على ممارسة ضغط غير مباشرة على إسرائيل عن طريق الضغط على أمريكا لإجبار إسرائيل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة و الانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة و كذا حمل هذه الدول على اتخاذ مجموعة من المواقف و الإجراءات التي تمثل نوعا من الضغط المباشر الذي لا يستهان بتأثيره في إسرائيل على سبيل المثال:

- اتخاذ مواقف أكثر وضوحا تجاه القضية العربية .
- الامتناع عن تقديم المساعدات المالية و الاقتصادية إلى إسرائيل .
- الحظر الشامل على تصدير الأسلحة إلى إسرائيل .

الفرع الثالث: تقييم الحظر النفطي العربي لعام 1973

إن أكثر نقاش مؤسس في الكتابات حول منع التصدير النفطي 1973 هو إذا كان يمكن اعتبار هذا الاستعمال الخاص لسلاح النفط ناجحًا أم لا.

وبالتالي لإبراز مختلف التحليلات المتعلقة بالحظر النفطي لعام 1973 سنحاول أن نركز على بعض التحليلات العربية والأجنبية للتوصل إلى بعض النتائج.

فحص هافبوي وآخرون في عملهم Economic Sanctions Reconsidered الحالات الماضية للعقوبات الاقتصادية الدولية لتحديد المعالم التي تؤثر في كيفية وزمن نجاح مثل هذه العقوبات ومن خلال عملهم، استعمل المؤلفون نموذجًا مرسلاً-هدفا صريحًا للحديث عن العقوبات ونجاحها وفشلها: يريد المرسل أن يغير سلوكيات أو سياسات معينة للهدف، ولأن العقوبات لا تعتبر ناجحة إلا إذا أدت إلى تغير جوهري في سلوك الهدف أو سياسته المتبعة مع تلك الأهداف المسطرة في البداية، بواسطة هذه التوجيهات الخاصة، فإن العقوبات كانت غير فعالة بشكل كبير كسياسة، بتحليل 204 حالة تاريخية للعقوبات الاقتصادية، وجد

الباحثون أن تلك العقوبات نجحت فقط في تقليص الجهد العسكري للهدف 21% من الوقت وفي تحريك تغيرات سياسية كبرى أخرى في 30% من الحالات[1].

بالعودة إلى منع تصدير النفط 1973-1974 يدرس "روي ليكليدر" أن تأثير هذا الاستعمال لسلاح النفط قد تم على السياسات الخارجية لخمس دول مختلفة هي: الولايات المتحدة، الأراضي المنخفضة، بريطانيا، اليابان، وكندا، وخلص في النهاية إلى أن التأثير قصير المدى لسلاح النفط على السياسات الخارجية للدول الهدف اتجاه النزاع العربي-الإسرائيلي كان صغيرًا أو مهملاً، وأنه ليس واضحًا إطلاقًا أن التغير على المدى الطويل-في السياسة العربية-الإسرائيلية كان بسبب سلاح النفط، تتمثل نقطة انطلاقه في تحديد تغيرات السياسة الخارجية التي أملت منظمة الأوابك في الوصول إليها باستعمالها لسلاح النفط، إعداد سعر مرجعي للنجاح المحتمل لسلاح النفط، يقول أن منظمة الأوبك كانت تهدف إلى التأثير على مواقع الدول التي منع تصدير النفط إليها في النزاع العربي-الإسرائيلي كما كان ينبغي أن يتجلى في إعادة الأقاليم الإسرائيلية التي تم الاستيلاء عليها في حرب 1967 والاعتراف بالحقوق الشرعية للفلسطينيين والتخلي عن أجزاء من القدس، من خلال تحليل دراسة حالة كل واحدة من الدول الخمس المختارة، يتوصل ليكليدر إلى خلاصة مفادها أنه رغم اتخاذ العديد من هذه الدول لردود فعل على سلاح النفط الذي ظهر عمومًا لتغليب الطرف العربي في النزاع العربي- الإسرائيلي، فإن سلاح النفط لم يكن في نهاية المطاف المفتاح الحاسم وراء أي تغييرات كبيرة في السياسة الخارجية لتلك الدول في المنطقة، كتب ليكليدر بكل ثقل حول العقوبات الاقتصادية ليشرح نتائج بحثه مفترضًا أن سلاح النفط فشل في نهاية المطاف في التأثير لأنه فشل في خلق ضغط سياسي ملائم بطريقة غير مباشرة على صناع القرار الأساسيين في الدول المستهدفة[2].

و لمعرفة مدى تحقيق أهداف سلاح النفط في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، يحاول عاطف سليمان أن يبرز ذلك قائلاً: «لقد حددت قرارات وزراء النفط العرب أهداف سلاح النفط عندما ذكرت أن إجراءاتنا النفطية ستواصل إلى أن يتم تحقيق الانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وبالنسبة إلى علاقتنا مع الولايات المتحدة، فإن الهدف المرجو من ممارسة سلاح النفط

(1) Clay Ramel," Reconsidering the roots of crude coercion : a policymaking analysis of the oil weapon", (21/5/2012) /p13, avalaible online :
http//www.iis-db.stanford.edu/docs/…/cisac.Thesis -Ramel.pdf

(2) Idem, p 13

ضدها هو حملها عن طريق الأضرار التي تلحق بها من حظر نفطنا، إلى تعديل مواقفها من قضية النزاع العربي– الإسرائيلي تعديلاً حقيقيًا إيجابيًا، وإلى قيامها بالضغط على إسرائيل باعتبارها البلد الوحيد الذي يملك مفتاح الضغط الفعال على العدو الصهيوني وذلك بكل وسائل الضغط الممكنة، وذلك حتى ترغم إسرائيل على التقيد بالشرعية الدولية والقيام على الأقل بتنفيذ كافة قرارات الأمم المتحدة، إن من الواضح أن الهدف الأساسي من سلاح النفط في هذه المرحلة، وهو انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس، لم يتحقق ناهيك عن تأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني»[1].

وفي أسبوع واحد تعاقب على توجيه التهديد إلى العرب ثلاثة من كبار مسؤوليهم هم: وزير الخارجية هنري كيسنجر الذي تضمن تصريحه تهديدًا مبطنا باستخدام القوة، ووزير الدفاع الذي أشار إلى أن ضغط الرأي العام الأمريكي إذا بقي حظر النفط قائمًا قد يحمل أمريكا على اللجوء إلى القوة العسكرية، ثم تهديد نائب الرئيس جيرالد فورد باحتمال قيام أمريكا إذا استمر العرب في ممارسة الحظر النفطي بفرض حظر على بيع المواد الغذائية للعرب، مما يدل على أن الإجراءات العربية جعلت الولايات المتحدة تصمم بعناد على مواقفها المتحيزة لإسرائيل.

يرى "هانز مول" Hans Maul أن سلاح النفط لم يكن ممارسة ناجحة بالكامل بالنظر إلى جهود الشركات الدولية الناقلة للشحن وقصر مدة الحظر، لقد كان ناجحًا لأنه أدخل مجموعة جديدة من الفاعلين السياسيين في الساحة الدولية، رافعًا إياهم إلى مواقع التأثير البارز المسند إلى القوة المتواجدة في النفط الذي يملكونه، تتمثل الحجة هنا أن الشروط التي صرحت بها منظمة الأوابك (OAPEC) أصلاً على أنها الأهداف المقصودة من استعمال سلاح النفط ليس غير لنيل الاحترام لأنفسهم كمشاركين هامين في السياسة الدولية.

ورغم ما قيل في التحليلات السابقة فإن الحظر النفطي العربي لعام 1973 حقق بعض النتائج **الإيجابية** العامة التي لا يمكن إنكارها أو التقليل من أهميتها ومن أهمها:

- كانت حرب أكتوبر 1973 حافزًا للعمل ومن أهم الأسباب الرئيسية التي مكنت الدول العربية الأعضاء في الأوبك من الاستعداد لتحمل المخاطر الكبرى عندما نجحت أعمالهم في مضاعفة

[1] عاطف سليمان، المرجع السابق، ص 185.

سعر النفط أربع مرات بين عشية وضحاها تقريبًا، اكتسب أعضاء التكتل الثقة التي مكنتهم من خفض الإنتاج.

- حققت الإجراءات النفطية العربية لعام 1973 بطريقة مرضية أحد الأهداف المرسومة لها وهو لفت أنظار العالم إلى القضية الفلسطينية والتوعية بها حيث أصبح موضوع النفط العربي منذ دخول سلاح النفط في المعركة حديث الساعة في الأوساط الدولية وعبر وسائل الإعلام في مختلف البلدان المستهلكة للنفط العربي.
- استخدام النفط العربي كسلاح سياسي لخدمة قضية العرب المركزية أحدث تغيرات في العلاقات الاقتصادية والسياسية على المستوى الإقليمي والدولي يلخصها برجاس فيما يلي[1]: على المستوى الإقليمي تمثلتْ هذه المتغيرات بظهور التضامن العربي حيث وقفت الدول العربية النفطية إلى جانب الدول المواجهة في موقف واحد تجسد باستخدام سلاح النفط في المعركة، وقد أقلق هذا التضامن الولايات المتحدة التي كانت تفصل بين النفط والصراع العربي–الإسرائيلي من جهة وبين سياستها تجاه الدول النفطية وبقية الدول العربية من جهة أخرى.

كما هال الولايات المتحدة أيضًا إقدام الدول العربية النفطية بالتنسيق مع منظمة الأوبك على تخفيض الإنتاج ووقت تصديره ورفع أسعاره بقرار منفرد بعد أن كانت حتى ذلك الوقت تعتقد بأنها تسيطر على معظم صناعة النفط العربي.

أما على الصعيد الدولي، فقد أحدث حظر النفط العربي اهتزازًا في علاقات دول حلف الأطلسي إلى حدٍّ دفع ببعض هذه الدول إلى الاستقلال بسياساتها عن الدول المتحدة تأمينًا لمصالحها النفطية، كما أن استخدام سلاح النفط وما نتج عنه من أزمة في الطاقة كان الدافع المباشر إلى الدعوة لإقامة الحوار العربي–الأوروبي وحوار الشمال والجنوب وغيرها من المؤتمرات الدولية التي شكل النفط هدفها الأساسي.

ومن نتائج الحظر النفطي هو ما ترتب من نقص في كميات النفط الداخلية إلى السوق العالمية وزيادة الطلب على العرض قد هيأت ظروفًا أفضل لرفع الأسعار المعلنة للنفط.

[1] – حافظ برجاس، المرجع السابق، ص ص 263–264.

المطلب الثاني: العامل النفطي و أثره على التسلح في حروب الخليج

كانت منطقة الخليج العربي أكثر المناطق لجهة اللاستقرارية التي عرفتها سواء بتحولها إلى ساحة مركزية للصراع الدولي بين القوى الكبرى اللاهثة وراء النفط و المواقع الجيواستراتيجية من جهة أخرى أو بالحروب الثلاث التي جرت على أرضها بين 1980 – 2003 المسماة بحروب الخليج و بالتالي وجدت الولايات المتحدة الأمريكية المناخ الملائم لعسكرة الخليج عن طريق دفع أنظمة الحكم إلى اعتماد سياسة دفاعية تقوم على التزود بالأسلحة الحديثة و خاصة الأمريكية منها و بالتالي تحولت هذه المنطقة إلى سوق حيوي للسلاح الأمريكي بغض النظر عن التواجد العسكري الأمريكي الكثيف فيها .

فالأحداث الإقليمية التي برزت في التسعينيات و منها الغزو العراقي للكويت سمح للمركب الصناعي العسكري بان يتنفس من خلال عملية تحرير الكويت و النشاطات التجارية العسكرية التي انجرت عنها ، من بينها تصدير الأسلحة للدول الخليجية النفطية ،حيث وصلت قيمة صادرات المركب الصناعي العسكري لهذه الدول في الفترة ما بين جانفي 1990 و ديسمبر 1996 إلى 120.3 مليار دولار ، من بينها 47.27 مليار دولار كانت من نصيب مشتريات المملكة العربية السعودية أي ما نسبته 40 بالمائة من قيمة الصادرات، في حين وصلت قيمة المشتريات الكويتية إلى 8.77 مليار دولار دون حساب تكاليف التحرير و إعادة بناء الكويت بعد الغزو العراقي [1]تشير بيانات معهد استكهولم لبحوث السلام إلى أن الإنفاق العسكري لإحدى عشرة دولة عربية بلغ في عام 2011 نحو 103 مليار دولار، و أتت المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول العربية في ذلك العام من حيث حجم الإنفاق العسكري بقيمة 48.5 مليار دولار ، تليها الإمارات بنحو 19.1 مليار دولار ، و كانت اقل الدول العربية من حيث الإنفاق هي البحرين بنحو 8.78 مليون دولار لعام 2011، إلا أن الملاحظ أن دول الخليج الست كانت صاحبة النسبة الأكبر من حيث حجم الإنفاق العسكري العربي ، بنحو 78 مليار ، و بما يعادل نسبة 75 بالمائة مخاوف الأمنية بالمنطقة ، حيث شهدت منطقة الخليج ما يعرف بأزمة الخليج الأولى بين العراق و إيران ثم أزمة الخليج الثانية التي قام فيها العراق باحتلال الكويت، ثم أزمة الخليج الثالثة و التي تم فيها احتلال العراق [2] ، و لا تخفى الهواجس الأمنية للخليج من إيران كقوة إقليمية .

([1]) مصطفى صايج، المرجع السابق، ص 158 نقلا عن : Philippe Grasset, **Revue géo économie**, mai 1997.

([2]) "الإنفاق العسكري لإحدى عشرة دولة عربية بلغ في عام 2011 نحو 103 مليار دولار" ، متحصل عليه : http://www.elshaab.org/news/87929

نلاحظ من خلال الأعمدة البيانية (في الملحق رقم 5) أن معدل الإنفاق العسكري يعتبر الأعلى عالميا في دول الخليج حيث يفوق مجموع الإنفاق العسكري ما تصرفه إسرائيل و المملكة المتحدة مجتمعتين ، حيث نجدأن المملكة العربية السعودية و العراق هم الدول الأكثر إنفاقا في المنطقة على شؤون التسلح ، إلا أن مرحلة الثمانينات العراق كان له مبرر الإنفاق العسكري و هو الحرب مع إيران ، لكن المملكة العربية السعودية فكل صفقات الأسلحة الموجهة إليها مهما كان حجمها كان يراعى فيها شرطا جوهريا و هو ألا تحول هذه الصفقات العسكرية الجيش السعودي من وضعه الدفاعي إلى الوضع الهجومي و إلا تشكل خطرا على امن إسرائيل نظرا للاعتماد الكلي للجيش السعودي على العتاد الأمريكي رغم محاولتها لتنويع مصادر تسليحها و من جهة ضغط اللوبي اليهودي على الإدارة الأمريكية من اجل وضع حدود دنيا للتسلح السعودي بالسلاح الأمريكي .

– نشير كذلك إلى أن الحكومات العربية لا تكشف بمعلومات دقيقة حول حجم مصروفاتها العسكرية لكن بالاعتماد على إحصاءات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2013 و التقرير السنوي الأخير للمعهد الدولي لأبحاث السلام في ستوكهولم فان حجم النفقات العسكرية في 14 دولة عربية وصل إلى 181172 مليون دولار عام 2012 و يعتبر الإنفاق العربي العسكري أداة قوية لإنعاش الاقتصاد الغربي ، خاصة أن نسبة كبيرة من الاقتصاد العالمي العربي مرتبط بالصراعات الحربية و تصدير الأسلحة .

الشكل رقم 8: توزيع مجموع الإنفاق العسكري حسب المناطق

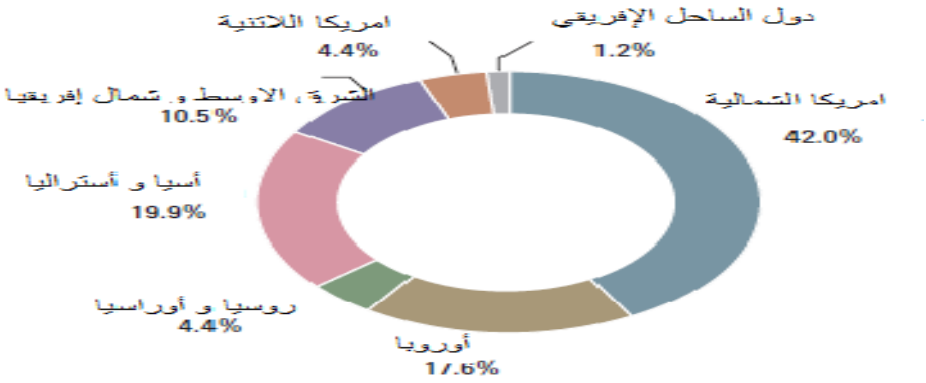

Source: The Military balance 2013 , The annual assortment of global military (14 march 2013) www.//liss.org/../mb13/20press/20statement.pdf

و يرى الخبراء العسكريون أن دول الخليج على وجه الخصوص لديها عدة مبررات منطقية للإفراط في التسلح حيث أنها تعاني من تخوفات احتمال تعرضها لهجوم من إيران و حلفائها في المنطقة مثل حزب الله في لبنان و سوريا ، فضلا عن انه بسبب الظروف الاقتصادية العالمية ستتجه الولايات المتحدة إلى سحب بعض أو غالبية قواتها العسكرية من المنطقة لتترك "فراغا امنيا" تسعى دول الخليج إلى ملئه بشراء الأسلحة للدفاع عن نفسها [1] (انظر الملحق رقم 5)، أما في منطقة شمال إفريقيا ، فتستأثر كل من الجزائر و المغرب بنحو ثلث نفقات شراء الأسلحة ، و بحسب الإحصائيات مازالت الدولتان في المراكز الخمسة الأولى في إفريقيا بالنسبة إلى الدول الأكثر إنفاقا على الأسلحة .

و يعزي الخبراء الجيوش و الأجهزة الأمنية ، و شراء الأسلحة و معدات عسكرية و أمنية ، و رفع رواتب العسكريين و أفراد قوات الأمن على وقع رياح الحراك العربي و كذا توتر العلاقات مع إيران على خلفية البرنامج النووي الإيراني و الأزمة السورية و الأزمة الليبية.

المطلب الثالث: العائدات النفطية العربية وصناديق الثروة السيادية

انتهج عدد من الدول العربية المنتجة للنفط سياسات مختلفة لتحييد آثار التذبذب بالنسبة لإيراداتها النفطية من ضمنها إنشاء صناديق لاستقرار العائدات النفطية.

الفرع الأول: تعريف الصناديق السيادية

تعددت التعاريف للصناديق السيادية حيث يعرفها صندوق النقد الدولي كما يلي[2]: «صناديق أو ترتيبات استثمارية عامة ذات أغراض محددة، مملوكة للحكومة، وتحت سيطرتها، مهمتها الاحتفاظ وإدارة الأصول لأهداف اقتصادية كلية متوسطة وطويلة المدى، وتلك الصناديق يتم بناؤها من عمليات الصرف الأجنبي،أو عوائد عمليات التخصيص أو الفوائض المالية العامة، أو عوائد صادرات السلع».

[1] - "سباق التسلح في الدول العربية يتعدى الاقتصاد الغربي و أمريكا تتصدر المستفيدين"، (2012/5/19) عبر الرابط : http://today.almasryalyoum.com

[2] – ماجد عبد الله المنيف، "صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 47، صيف 2009، ص 62.

تعريف "Edwin.M.Truman": «صندوق الثروة السيادي مصطلح يطلق على مجموعة من الأصول المالية المملوكة أو المراقبة من قبل الحكومة والمتضمنة لبعض الأصول المالية الدولية[1].

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها: «وسائط استثمار مملوكة للحكومة يتم تمويلها من موجودات الصرف الأجنبي»[2].

إن التعاريف السابقة تبين أنه لا يوجد اتفاق عالمي على ما يمكن أن يعتبر صندوقًا سياديًّا مما يؤدي إلى اختلاف أصول تلك الصناديق، ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار صندوق الثروة السيادي عبارة عن اداة مالية مستحدثة ومدارة بطريقة مباشرة من قبل الحكومة لأغراض استثمارية أو ادخارية، ويتم تمويله عن طريق الفوائض المالية أو الموازنة العامة للدولة.

الفرع الثاني: دوافع إنشاء صناديق الثروة السيادية

هناك تباين لدوافع إنشاء هذه الصناديق من بلد لآخر حسب خصائص الهيكل الاقتصادي ومصدر الفائض المالي المحقق ومن أهم الدوافع:

- التحسب للنضوب الطبيعي للمورد والحاجة لبناء أصول أخرى تدر دخلاً وهو ما اصطلح عليه بتحقيق العدالة بين الأجيال.
- الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وإمكانية تنويع قاعدته، وهذه تعتمد على حجم الاحتياطي والإنتاج، وبالتالي حجم العائدات بالنسبة للفرد وكذلك حجم الاقتصاد مقارنة بتلك العائدات.
- إن وجود انعكاسات سلبية للتدفقات المالية الناتجة عن الثروة الطبيعية يفرض على الدول المالكة إنشاء آلية لادخار الفائض المالي أو استثماره خارجيًا.
- تعرض احتياطات الصرف الأجنبي لمخاطر مرتبطة بتقلبات معدلات الفائدة وسعر الصرف الأجنبي.

[1] – نبيل بوفليح، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية: الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر–3–، لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود مالية، 2011/2010 ص 100.

[2] – ماجد عبد الله المنيف، المرجع السابق، ص 63.

الفرع الثالث :أهداف صناديق الثروة السيادية

لقد تختلف التسميات لهذه الصناديق من بلد الى أخر حيث نجدها في الجزائر تسمى **صندوق ضبط الإيرادات**(*) لكن الاهداف مشتركة نلخصها في النقاط التالية[1]:

- حماية الاقتصاد والموازنة العامة من خطر الصدمات الخارجية الناتجة عن التقلبات الحادة في مدا خيل الصادرات.
- تحقيق مبدأ عدالة توزيع الثروة بين الأجيال عن طريق تعظيم الادخار الموجه للأجيال القادمة.
- تنويع مدا خيل البلد وبالتالي التقليل من الاعتماد على صادرات السلع غير المتجددة.
- تعظيم عوائد احتياطات الصرف الأجنبية ومساعدة السلطات النقدية على امتصاص السيولة غير المرغوبة، وكذا توفير أداة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تحقيق النمو المستدام لرأس المال في البلدان المالكة للصناديق وتحقيق أهداف استراتيجية سياسية واقتصادية.

الفرع الرابع: الاستثمارات الخارجية للصناديق السيادية

تعتبر التفرقة بين صناديق الثروة السيادية ذات الأصل السلعي ومعظمها صناديق للدول النفطية وغير السلعي أكثر دقة في تحليل أهداف ودور تلك الصناديق.

وتشكل الصناديق السلعية حوالي 73 بالمائة من الحجم الكلي المقدر، أو حوالي 24 بالمائة دون الأصول الخارجية التي تديرها مؤسسة النقد العربي السعودي[2].

وتتوزع الاستثمارات الخارجية لدول مجلس التعاون بين السندات الحكومية وأسواق المال العالمية والاستثمارات العقارية وغيرها، وتختلف نسب كل منها اعتمادًا على استراتيجية الاستثمار الخاصة لكل دولة، إذ أن جزءًا هامًا من صناديق الثروة كصندوق الأجيال في الكويت أو هيئة أبوظبي للاستثمار أو هيئة الاستثمار القطرية يتجه إلى استثمارات طويلة الأجل وبأدوات ذات العائد ودرجة المخاطرة الأعلى كالاستثمار في أسواق المال العالمية.

(*) فقد تم انشاؤه بالجزائر بموجب المادة 10 من قانون الميزانية التكميلية لسنة 2000، قانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000.

[1] – نبيل بو فليح، المرجع السابق، ص 101.

[2] – ماجد عبد الله المنيف، المرجع السابق، ص 65.

ولمواجهة معضلة الاستعداد لعصر ما بعد نضوب النفط سواء نضوبًا طبيعيًا أو انحسار دوره بسبب التطور التقني للمصادر البديلة اختار بعض الدول النفطية ومنها بعض الدول الخليجية وسيلة إنشاء صناديق للعدالة بين الأجيال بمسميات وقواعد مختلفة مثل:

صندوق احتياطي الأجيال القادمة في الكويت، وصندوق الاحتياطي الحكومي في عمان وقطر، وهيئة أبوظبي للاستثمار، وذلك لادخار جزء من الإيرادات النفطية وتنميتها بالاستثمار الداخلي أو الخارجي لتشكل دخلاً بديلاً[*] للنفط عند نضوبه في الأجل الطويل.

وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي لأصول صناديق الثروة السيادية لست دول عربية نفطية إلى تراوحها ما بين 588 مليار دولار كحد أدنى و1233 مليار دولار كحد أعلى للتقديرات كما يبينه الجدول التالي.

الجدول رقم 8 : تقديرات صندوق النقد الدولي لأصول صناديق الثروة السيادية لبعض الدول العربية (فيفري 2008)

(مليار دولار)

	التقديرات الدنيا	التقديرات العليا
الإمارات (هيئة أبوظبي للاستثمار)	250	875
الكويت (هيئة الاستثمار الكويتية)	213	213
قطر (هيئة الاستثمار القطرية)	30	50
عمان (صندوق الاحتياطي العام للدولة)	2	2
الجزائر	43	43
ليبيا	50	50
المجموع	588	1233

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، المرجع السابق، ص 306

ونشير كذلك إلى أن الأزمة المالية 2008 أدت إلى خسائر في استثمارات دول المجلس الخليجي بحوالي[1] 350 مليار دولار وبأكثر من حجم الفوائض النفطية الموجهة إلى تلك الاستثمارات مع تفاوت في تقديرات الخسائر.

[*] هذا المسار على تحويل أصل حقيقي (النفط) إلى أصل مالي أو تحويل ثروة في باطن الأرض إلى ثروة على الأرض.

[1] – ماجد عبد الله المنيف، المرجع السابق، ص 72.

المطلب الرابع: أثر أسعار النفط في السوق الدولية على الوضع العربي

تعد العوائد المالية من الأمور الحيوية للدولة لأنها تؤدي إلى زيادة القدرة الاقتصادية التي عندما تبدأ بالفيض فإنها تتحول إلى قوة سياسية بالضرورة ، و تنتهي بالسعي و العمل نحو القوة العسكرية في نهاية المطاف .

إن الدول العربية المنتجة للنفط تتميز بأحادية الاقتصاد ، أي تعتمد في إنفاقها الجاري و الاستثماري على عائدات النفط ، و هناك علاقة طردية بين وتائر التنمية العربية و بين زيادة عائدات النفط ، لذلك فان هبوط عائدات النفط ينعكس مباشرة على أداء تلك الاقتصاديات و من ثم على حركة الاقتصاد العربي. [1]

الفرع الأول: تطور أسعار النفط

مرت أسعار النفط الخام بتطورات عديدة خلال القرن الماضي و أوائل القرن الحالي، إما متأثرة بظروف السوق أو مؤثرة في دور النفط في الاستهلاك العالمي للطاقة، و بقيت أسعار الخام عند مستويات متدنية تراوحت بين 1.5-3 دولارات للبرميل منذ الحرب العالمية الثانية و حتى أوائل عقد السبعينات، الأمر الذي أسهم في نمو الطلب ، ثم ارتفعت إلى أكثر من 10 دولارات للبرميل عام 1974، لترتفع إلى 36 دولار عام 1980 و هو ما أسهم في زيادة الإنتاج من خارج الأوبك و انخفاض الطلب العالمي على النفط، لكن متوسط تلك الأسعار انخفض خلال انهيار الأسعار عام 1986 إلى حوالي 13 دولارا للبرميل، لتتعافى بعد ذلك و تستقر بين 1986 و 1996 عند متوسط 17.3 دولار للبرميل حيث عاد النمو الموجب في الطلب و الزيادة في إنتاج أوبك في تلك المدة. [2]

و من الجدير بالذكر أن المملكة السعودية كانت تتبنى في عقد التسعينيات سياسة منخفضة للأسعار حاضرا و مستقبلا لكي تشجع عودة الطلب على النفط [(*)]، و كذلك المحافظة على سعر منخفض للنفط تساعد في عودة الانتعاش للاقتصاد العالمي و بالتالي خروج الولايات المتحدة من الركود و هو ما سيحفز بدوره عودة الطلب على النفط و منذ 1987 تخلت أوبك عن نظام الأسعار الثابتة و

---

[1] - عراك تركي حمادي الفهداوي، " التقويم الجيوبوليتيكي لتجارة النفط العربي" ، **مجلة الانبار للعلوم الإنسانية** ، بغداد ، المجلد الرابع، العدد 02، 2009، عبر الموقع : http://www.arabgegrapher's.net

[2] - قصي عبد الكريم إبراهيم، المرجع السابق، ص 136.

[(*)] السعر المنخفض للنفط يمنع تطوير المصادر الأكثر كلفة للطاقة

أصبحت الأسعار تحدد في السوق من خلال ربط الخام لديها بأسعار زيوت يجري تداولها في بورصات السلع في نيويورك أو في سوق تبادل النفط الدولي في لندن ، حيث تتأثر تلك الأسعار بظروف العرض و الطلب و بسلوك المضاربين و استراتيجياتهم ، و كانت الأسعار تتغير اعتمادا على ظروف التعامل في تلك البورصات .

شهدت أسعار النفط ارتفاعات مثيرة خلال الفترة 2002- 2008 حيث لامست أسعار خام غرب تكساس القياسي مستوى 120 دولار للبرميل في أواخر شهر افريل من عام 2008، كما ارتفعت أسعار النفط منذ بداية عام 2009 [1] لكنها انخفضت منذ نهاية 2014.

الفرع الثاني: تأثير تقلبات أسعار صرف الدولار على أسعار النفط

فالعلاقة عكسية بين قيمة الدولار و أسعار النفط، و يساهم انخفاض الدولار على المدى القصير في تشجيع المضاربين لدخول أسواق النفط و المعادن الأكثر أمانا و ربحية ، الذي يسهم بدوره في زيادة أسعار النفط و زيادة تذبذبها ، و على المدى الطويل يؤدي انخفاض الدولار إلى تخفيض نمو الإنتاج النفطي و إلى زيادة نمو الطلب الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع أسعار النفط و لا يكون هذا الارتفاع بالضرورة نافعا للدول المنتجة لان العبرة بما يمكن أن تشتريه عوائد النفط و ليست بسعر البرميل ، ففي عام 2005 هبط سعر صرف الدولار حوالي 10 بالمائة مقابل العملات الرئيسية اليورو و الين و هما أكثر عملتين بعد الدولار تصدر بهما دول الخليج. [2]

و يتمثل الأثر غير المباشر أو الطويل الأجل لانخفاض سعر صرف الدولار في أسواق النفط العالمية في[3]:

الإنتاج: بما أن النفط يتم تسعيره بالدولار فان انخفاض سعر صرف الدولار يؤدي إلى تخفيض الطاقة الإنتاجية و زيادة الطلب على النفط ، و عليه فانخفاض الإنتاج وزيادة الطلب يؤديان إلى ارتفاع أسعار النفط.

([1]) محمد راتول، لقمان معزوز، " انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار و اليورو على أسعار النفط العالمية " ، **مجلة النفط و التعاون العربي**، الكويت :منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، المجلد 37، العدد 139 ، خريف 2011 ، ص 93.

([2]) قصي عبد الكريم إبراهيم، المرجع السابق، ص 147.

(3) محمد راتول، لقمان معزوز، نفس المرجع، ص 95.

الطلب: ينتج عن انخفاض سعر صرف الدولار زيادة الطلب على النفط في الدول التي ترتفع عملاتها مقابل الدولار لان النفط يصبح ارخص في هذه الحالة ، كما يسهم هذا الانخفاض في زيادة الكمية المطلوبة من النفط و بالتالي يفسر عدم تأثر كثير من اقتصاديات الدول الصناعية بارتفاع أسعار النفط.

الفرع الثالث: الخسائر المالية النفطية العربية

إن ضيق السوق العربية و عدم قدرتها على امتصاص كل الإنتاج النفطي ، و الذي يصدر بشكل مادة خام، و اعتماد الاقتصاديات العربية على عوائده بشكل رئيسي يجعل الاقتصاد العربي تحت رحمة التقلبات في السوق الدولية و اضطرابات أسعارها .

تتمثل الخسائر العربية من تصدير النفط عن طريق تراجع الأسعار الاسمية للنفط منذ عام 1982، فبعد أن بلغ أعلى معدل سعر لبرميل النفط في عام 1981 بحدود 34.3 دولار تراجع إلى ادني معدل سنوي له في عام 1986 و وصل إلى 13 دولار ، الأمر الذي أدى إلى تراجع الإيرادات النفطية إلى أدنى مستوى لها فقد بلغت 54.2 مليار دولار. [1]

ثم شهدت انهيار أخر في عام 1998 بسبب الأزمة الاقتصادية الأسيوية التي أدت إلى تراجع استهلاك النفط و غرق السوق النفطية بالنفط ، ثم شهدت أعلى ارتفاع لها منذ أكثر من 15 سنة و ذلك في عام 2000 حيث وصل إلى 31.5 دولار للبرميل هذا التراجع في الأسعار كبد العرب خسائر كبيرة جدا ، فقد قدرت الخسائر خلال المدة 1987- 1996 بنحو 1764 مليار دولار [2]، أما السبب الثاني للخسائر العربية فهو يرجع إلى ارتفاع معدلات التضخم و التخفيض المستمر في قيمة الدولار و الحجم الهائل للخسائر العربية نتيجة لتصدير النفط منذ عام 1970 و لحد الآن فقد تم تقديرها خلال المدة 1985- 2000 وفق نزول الأسعار الاسمية لبرميل النفط بحدود 2.466تريليون دولار و قد يزيد عن ذلك [3]، هذه الخسائر ذهبت إلى بنوك و استثمارات المستهلكين الكبار للنفط بغض النظر عن الضرائب التي تفرضها الدول الصناعية على النفط الخام و المنتجات النفطية .

([1]) رضا عبد الجبار الشمري، مرجع سابق، ص 124.

([2]) نفس المرجع ، ص 126.

([3]) نفس المرجع ، ص 129.

و خلاصة القول لما سبق تحليله كما قال الباحث خطار أبو ذياب حول تداعيات انخفاض أسعار النفط على خلفية الصراعات الجيوسياسية انه <<عندما صمم بعض الزعماء العرب على أن يكون " بترول العرب للعرب" تبخروا، و عندما حاول مصدق إيران تغيير قواعد اللعبة في سوق الطاقة جرى إبعاده ، و هكذا بدل أن يكون النفط نعمة و مصدر قوة كان غالبا نقمة جعلت المنطقة العربية و الشرق الأوسط مسرح مطامع كبار المستهلكين >>. [1]

و بالرغم من الحروب و الصراعات المستمرة في ليبيا و اليمن و العراق وسوريا يستمر انخفاض أسعار النفط و وصل إلى 83 دولار عام 2014 [2] و أقل من ذلك خلال الاشهر الأولى لعام2015 .

بيد أن خبراء اقتصاديين و محللين سياسيين يفترضون وجود قرار من المملكة السعودية يقتضي بزيادة إنتاج النفط كوسيلة ضغط على إيران التي تحاول زيادة إنتاجها لتغطية العجز الحاصل في اقتصادها ، و يذهب البعض إلى حد الكلام عن ترتيب أمريكي –سعودي للضغط أيضا على روسيا التي تعاني من العقوبات الاقتصادية الغربية كما لا يستبعد أن تكون الرياض قد قررت استهداف صناعة النفط و الغاز الصخري في الولايات المتحدة إذ أن السعر المنخفض للنفط سيعطل الاستثمار لفترة من خلال رفع الإنتاج و خفض الأسعار تعتمد الرياض إستراتيجية تحاول من خلالها الحد من اندفاع قطاعي النفط و الغاز الصخري المنافسين، أما الأهداف السياسية فأبرزها الضغط على الأسواق التي كانت تطالب عادة برفع الإنتاج. [3]

المبحث الثالث: التحديات المواجهة للسياسة العربية في المجال النفطي

إن الدور المحوري الذي يؤديه النفط على المستويين العالمي والمحلي قدم إدارة معقولة لأهم مورد لنمو وازدهار العالم العربي في المستقبل ،لكن برزت تحديات كثيرة وبقيت فوائد النفط غير موزعة بالتساوي في المنطقة ، و من التحديات التي تواجه العلاقات النفطية العربية – الأمريكية سنحاول في هذا المبحث أن نذكر البعض منها في المجالات المختلفة .

([1]) خطار أبو ذياب،" تداعيات انخفاض أسعار النفط على خلفية الصراعات الجيوسياسية "، الشبكة العربية العالمية، 21 أكتوبر 2014، عبر الرابط : http://www.globarabnet.com/economics-and-development/energy

([2]) خطار أبو ذياب، المرجع السابق.

(3) نفس المرجع .

المطلب الأول: التحديات السياسية و الأمنية

يسهل على أي مراقب الاستنتاج بأنه كان يمكن لدور النفط في التعاون العربي أن يحقق انجازات تفوق ما يمكن تصوره لولا ما أصاب الأمة العربية من كوارث منذ بداية الطفرة النفطية ، يمكن أن نذكر من هذه الكوارث التي أعاقت مسيرة النفط في خدمة التنمية و التعاون العربي ما يلي : [1]

1- **مشكلة النزاع بين المغرب و الجزائر حول مصير الصحراء الغربية:** التي نشأت بعد انسحاب اسبانيا من تلك الصحراء عام 1975 ، لا تزال هذه القضية تعيق مسيرة التعاون و التكامل المستفيد من ثروة النفط و الغاز بين الجزائر و المغرب و بين أقطار بلدان المغرب العربي بصورة عامة .

2- **انفراد مصر بإبرام معاهدة سلام و تطبيع كامل مع إسرائيل في كامب ديفيد:** الأمر الذي أدى إلى عزل مصر من التجمع العربي و ترك فراغا سياسيا محوريا في الإطار العربي المشترك، كما أن انفراد مصر بزيارة إسرائيل على مستوى رئيس الدولة عام 1977، ثم إبرام معاهدة السلام عام 1979 بددا كل مظاهر التضامن و التعاون العربي التي نشأت بسرعة بعد نشوب حرب أكتوبر 1973

3- **الحرب العراقية – الإيرانية:** التي جاءت في العام التالي لإبرام معاهدة السلام بين مصر و إسرائيل رغم أن العراق كان يقود ما يسمى بجبهة الصمود و التصدي ضد إسرائيل ، و التي أعلنت في المؤتمر نفسه الذي قرر تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية و المنعقد في بغداد عام 1979، فبدلا من حشد أهم الموارد لبناء جبهة الصمود و التصدي ، اندلعت الحرب بين العراق و إيران و بذلك تحول الصراع من الجبهة الغربية مع إسرائيل إلى اتجاه الشرق مع إيران .

4- **الغزو العراقي للكويت:** في 2 أوت 1990 الذي حول الصراع العربي من جبهات مع إسرائيل و غيرها من البلدان المجاورة إلى صراع مسلح داخل المجتمع العربي ، كان العديد من البلدان العربية قبل هذا الحدث المفجع يستعد لمواجهة تحديات داخلية و خارجية من جراء هبوط أسعار النفط و تعاظم قوة إسرائيل الاقتصادية والعسكرية .

5- **الاحتلال الأمريكي للعراق:** و ما انجر عن ذلك من إشكالية الاستقرار في العراق و هي إشكالية تتأكد خطورتها يوما بعد يوم مع تزايد خطورة عمليات المقاومة العراقية و حالة عدم الاستقرار التي بدأت تأخذ شكل الحرب الطائفية بين القوى السياسية العراقية و التي تعرف بحرب الأهلية .

([1]) علي احمد عتيقة و آخرون، المرجع السابق، ص 132.

يقول غسان سلامة في الأبعاد السياسية للتحديات –الشرق أوسطية – الجديدة بخمسة هواجس مصيرية هي : الإلحاق ، الاختراق ، الاختناق ، الانسحاق ، الانشقاق

و قد حصرها جميعا في " الجسم العربي " دون الأجسام الأخرى التي يتكامل منها الشرق الأوسط كما يلي : [1]

- أن هاجس **الإلحاق:** يمثل الصورة الأصغر عن السوق الشرق أوسطية التي ستضم عناصر ثلاثة هي: إسرائيل و الأردن و الكيان الفلسطيني العتيد.
- هاجس **الاختراق:** يتمثل بتفصيل مشاريع منها : ربط تركيا بمصر بعد اختراق سوريا و ربط الهلال الخصيب بالجزيرة العربية ، و تؤكد التقارير التي رفعها البنك الدولي مكانة إسرائيل الإقليمية ، و كأن صفة الإقليمية لا تأتمن في الشرق الأوسط من دونها .
- هاجس **الاختناق:** الذي تفرضه أطراف متعددة و في مقدمتهم إسرائيل على تطبيق حصارات مختلفة على دول شرق أوسطية من خلال قرارات دولية قاسية و مؤلمة .
- أما هاجس **الانسحاق:** فيزداد شعور العرب به عندما يقارنوا ركام أسلحة الدمار الشامل لإسرائيل مع العراق، و التدمير المنظم دوليا لأسلحته، و هي اقل بكثير من أسلحة العدو الإسرائيلي .
- أما هاجس **الانشقاق:** فهو أعمق و أقدم للجسم العربي المتشظى إلى اختراقات غير متآخية و هي قديمة ، إذ فشل العرب و عجزوا عن الوصول إلى حد ادني من التضامن و التكامل في خلق أو قيام " سوق " يدخلون فيها مشتتين متفرقين بل و حتى متناحرين .
- و نجد معهد أكسفورد للدراسات الطاقوية **لخص لنا تأثير الأحداث السياسية على إنتاج النفط** في العالم في الجدول التالي :

([1]) جورج قرم و آخرون، **العرب و تحديات النظام العالمي** ، بيروت : لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص ص248- 249

الجدول رقم 9 : تأثير الاضطرابات السياسية و الأمنية على الإنتاج النفطي

الحدث	تاريخه	مجموع الخسائر (مليون برميل)	ذروة خسائر العرض مليون برميل /اليوم
الثورة الإيرانية	نوفمبر 1978- أفريل 1979	678	5.3
الغزو العراقي للكويت	أوت 1990- ديسمبر 1991	2.488	5.35
الغزو الأمريكي للعراق	مارس 2003- ديسمبر 2011	1.417	2.4
الحراك العربي (ليبيا، اليمن، سوريا المستمرة)	جانفي 2011- ديسمبر 2013	1.058	1.85
العقوبات على إيران (المستمرة)	جانفي 2012-2013	543	0.92
الحراك العربي و العقوبات على إيران		1.601	2.73

Source: Laura El-khatiri and other, op.cit,p12.

6- النفط و الحراك العربي

شهدت المنطقة العربية أواخر 2010 و بداية 2011 جملة من التحولات عرفت باسم " الربيع العربي" و هذا طبعا بعد عقود من الاستقرار الوهمي –أن صح التعبير – الذي ميز الصفة الاستبدادية عند غالبية النظم السياسية العربية التي استخدمت عديد الآليات للسيطرة و احتواء وقع المعارضة ، لكن هذا الأسلوب الذي نجح لعقود طويلة انهار أمام موجة من المشاكل

مثلما أطاحت التحركات الشعبية برؤساء تونس و مصر و ليبيا عام 2011، من الأرجح أن يكون لهذه الثورات تأثير قصير و طويل الأجل على هذه المجتمعات ، فضلا عن تداعياتها على الصعيد العالمي .

لقد تأثرت صناعة النفط و الغاز في اثنين من بلدان شمال إفريقيا هيا : مصر و ليبيا ، بسبب الاضطرابات السياسية و تحديدا كان لها تأثير على الإنتاج و الاستهلاك و الشحن و الاستثمار هذه الثورات أثرت جذريا في الهياكل الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية للمجتمع ، بينما تعتمد بلدان أخرى اعتمادا كبيرا على التحويلات التي ترسلها قوتها العاملة بالخارج ، و يمكن القول أن النفط له دور مهم في تحريك أنظمة الاقتصاد في المنطقة بأسرها ، و أن كل ذلك بأشكال مختلفة و بدرجات متفاوتة [1]

(1) " النفط و الربيع العربي " ، متحصل عليه عبر الرابط : http://www.openoil.net

فحسب تقديرات صندوق النقد الدولي فان الحراك العربي في كل من تونس و مصر كانت له تداعيات ملحوظة على اقتصاد البلدين ، فقد قدر التباطؤ الناتج المحلي الإجمالي بنحو 1 بالمائة لكلا البلدين في عام 2011، بعدما كانا قد حققا نموا بواقع 5 بالمائة و 3.7 بالمائة قبل الحراك في أوائل 2010، و قد طال هذا التأثير قطاعات التصنيع، السياحة و الاستثمارات الأجنبية كما تأثر معدل البطالة و التضخم بشكل سريع تجله السياحة التي تسهم بنحو 7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي [1]

- **التأثير على إمدادات النفط:** الاقتصاد العالمي يعتمد بشكل كبير على إمدادات النفط و الغاز التي تأتي من الشرق الأوسط، و هذا يعني أن استقرار المنطقة هو أمر شديد الأهمية لازدهار الاقتصاد العالمي ، و بعبارة أخرى فان الاضطرابات التي هزت الأنظمة العربية أثرت على أهم صناعة في المنطقة و هي النفط و الغاز الأمر الذي تسبب في تداعيات إقليمية و دولية كبرى قد يؤثر الحراك العربي على كمية الإمدادات العالمية و على السياسة الداخلية لمنظمة الأوبك، فان إنتاج عدد اقل من براميل النفط من الأعضاء الأفارقة للمنظمة قد يعطي مساحة اكبر لارتفاع الإنتاج في العراق ، و تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن ينخفض إنتاج النفط في الدول الإفريقية الأعضاء في الأوبك و هي الجزائر و انغولا و ليبيا و نيجيريا و ذلك ما بين 2011-2018 ليصل إلى [2] 7.12 برميل يوميا.
- **التأثير على أسعار النفط**

كما ارتفعت أسعار النفط العالمي في ربيع عام 2012 عما كانت عليه في العام السابق، مما يدل على أن أثار الربيع العربي لم يقتصر على الانقطاع المادي للعرض(انظر الملحق رقم 6)، اثنان من النتائج غير المباشرة لهذه الظاهرة ترهقان المشهد العالمي للطاقة و هما [3]:

الأول هو الاستثنائية في سوق النفط العالمية و الذي تعكس خوف المستثمرين بشان الزيادات المحتملة في عدم الإستقرار ، و يعزى هذا إلى حد كبير إلى عدم اليقين حول احتمالية حدوث

([1]) عمراني كربوسة، " مستقبل الدولة الوطنية العربية في ظل تحديات الحراك الراهن 2011"، ***مجلة المفكر***، الجزائر : جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 11، سبتمبر 2014، ص 240.

([2]) " النفط و الربيع العربي "، عبر الرابط السابق الذكر

([3]) تقرير مركز بروكنجز – الدوحة للطاقة و مبادرة امن الطاقة، فيفري 2012 عبر الرابط : http://ww.brookings.edu/doha

تدخل عسكري في إيران ،و مع ذلك فانه أيضا عامل من عوامل عدم ثقة المستثمرين بشان التعطيل داخل الدول الموردة بالخليج نفسها .

إما عن الأثر الرئيسي الثاني للحراك العربي على أسواق الطاقة العالمية فهو التغير في المشهد السياسي المحلي داخل الدول الرئيسية المنتجة للنفط و الغاز نفسها ، و من اجل تقليل المخاطر نظرا لاستياء الرأي العام المحلي ، فقد قام العديد من منتجي النفط الرئيسي بتطبيق زيادات سخية على الأنفاق الاجتماعي و الإعانات و غيرها من الفوائد التي توفرها الدولة. [1]

هناك مشاكل أثرت على أعضاء الأوبك و على دول الخليج و التي أدت إلى أن تشارك في ارتفاع إنتاج الأوبك إلى حوالي 50 بالمائة منذ بداية الحراك العربي و التي وصلت إلى 55 بالمائة في سبتمبر 2013.[2]

- **التأثير على الديمقراطية في الدول العربية**

تمتع مواطنو البلدان التي تملك القليل من النفط أو الخالية من النفط مثل الأردن و لبنان و المغرب بحرية أكثر من تلك البلدان التي لديها الكثير من النفط مثل البحرين و العراق و الكويت و ليبيا و المملكة العربية السعودية ، عندما بدأت موجة من الثورات في عام 2011

كانت الأنظمة الغنية بالنفط أكثر فعالية في صد محاولات للإطاحة بهم و مثل الربيع العربي تهديدا خطيرا لحاكم واحد فقط يموله النفط و هو الرئيس الليبي السابق معمر القذافي ، الذي يعتقد كثيرون أن سقوطه جاء كنتيجة مباشرة لتدخل حلف الناتو مما حال دون هزيمة الثوار .

و باستخدام أدوات من علم السياسة يمكن تصنيف البلدان المصدرة للنفط على أنها تنتمي إلى واحدة من خمس مجموعات رئيسية : ديمقراطيات ناضجة ، أو ديمقراطيات الزمر المتنافسة ، أو حكم الفرد الأبوي ، أو حكم الفرد النهاب ، أو حكم الفرد الإصلاحي و تعكس هذه التصنيفات المستخلصة من عدد من الأعمال الأكاديمية عن تصنيف النظم السياسية الفروق النوعية في استقرار الإطار السياسي ، و النظم الحزبية ، و درجة توافق الرأي الاجتماعي و إضفاء الشرعية على السلطة و

(1) المرجع السابق، ص 11.

(2) Laura El-kaitri and other , op .cit .p: 14

الوسائل التي تحصل الحكومات عن طريقها على التأييد و المحافظة عليه و دور مؤسسات الدولة في تعزيز الأسواق و توزيع أو استخدام إيرادات النفط بصورة منصفة [1]

وبالنسبة للدول العربية المنتجة للنفط نجد أن حكم **الفرد الأبوي** يشمل العربية السعودية و الكويت و بعض دول الخليج العربي الأصغر حجما ، و قد أقامت الحكومات شرعيتها في البدء على السلطة التقليدية و الدينية ، غير انه في سياق عمليات التحديث التي يحركها النفط تصبح شرعيتها مرتبطة أيضا بتعبئة الثروة النفطية لرفع مستويات المعيشة ، و في مقدور مثل هذه الحكومات أن تحظى بالاستقرار لفترات ممتدة ، و هي تسعى إلى تحقيق توافق ، و لديها أفق للسياسات أطول مدى عن الكثير من الحكومات الديمقراطية .

في جميع أنحاء العالم خطت الديمقراطية خطوات كبيرة على مدى العقود الثلاثة الماضية ، فقد كانت 30 بالمائة من حكومات العالم تعمل بشكل ديمقراطي في عام 1980 ، بينما تصل النسبة إلى حوالي 60 بالمائة في 2011، إلا أن جميع الحكومات الديمقراطية التي برزت خلال تلك الفترة تقريبا كانت بين البلدان التي تملك القليل من النفط أو خالية من النفط في الواقع تتمتع البلدان التي تنتج اقل من 100 دولار أمريكي للفرد الواحد من النفط سنويا باحتمالية التحول إلى الديمقراطية بنسبة تفوق بثلاثة أضعاف البلدان التي تنتج أكثر من ذلك ، و قد سمى العلماء هذه النظرية **بلعنة النفط**، و رأوا أن الثروة النفطية تؤدي إلى الاستبداد ، و عدم الاستقرار الاقتصادي و الفساد و الصراعات العنيفة. [2]

تحديات الحراك العربي: يعني بها جملة العراقيل و الصعوبات التي واجهت دول الحراك العربي أثناء مسيرة التغيير نحو مأسسة الحياة السياسية و توطين الفعل الديمقراطي .

و التي يمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

أ- **الهشاشة السياسية:** و هي عدم قدرة الدولة على أداء وظائفها بالشكل المطلوب خاصة و أنها ارتبطت لوقت طويل بشخص الحاكم و كاريزميته من المنظور النابليوني "الدولة هي أنا" من زاوية

([1]) للاطلاع أكثر انظر المرجع التالي : عبد العظيم محمود حنفي، "العلاقة بين نوع النظام السياسي و طريقة إنفاق إيرادات النفط "،**مجلة المستقبل العربي**، بيروت ،لبنان، العدد 353،يوليو 2008،ص ص:131-139.

([2]) Michael l. Ross," will oil drown the Arab spring ?",**Foreign affairs**, volume 90, number 5, September- October 2011,p 56

ومن زاوية أخرى مدى قدرة دولة الحراك على بناء صرح مؤسساتي بعيدا عن الصراع حول السلطة. (1)

ب-**الإختلال الاقتصادي:** إن إسقاط الأنظمة الاستبدادية و السعي نحو بناء أنظمة ديمقراطية جديدة افرز حالة من الارتباك و الترهل في بنية اقتصاديات الدول العربية التي تعاني أصلا من أزمات و لعل ابرز مثال على ذلك ، اليمن حيث بعد تدهور الأوضاع الأمنية و تعرض خطوط أنابيب النفط و الغاز لخروقات متعددة الأمر الذي اضر بصادرات البلاد من النفط المعتمد أساسا في الميزانية بنسبة كبيرة مما اجبرها على الاقتراض من صندوق النقد الدولي لتخفيف الضغوط الاقتصادية الناتجة عن ارتفاع معدل التضخم السنوي و انخفاض احتياطي النقد الأجنبي

ج-**الانفلات الأمني:** كان لتداعيات الحراك العربي تأثيرا سلبيا على الأمن و السلم في الدول العربية حيث تم إدخال المؤسسة العسكرية في حالة ارتباك و التردد في ظل الفوضى العارمة و بروز الجماعات الإرهابية و الإجرامية التي استغلت هذه الفوضى لعل ابرز مثال على ذلك ليبيا التي عرفت انفلاتا امنيا خطيرا إلى درجة ظهور أقاليم ليبية ترغب في الانفصال مثل إقليم برقة و ما حادثة تصدير النفط من طرف ميليشيات هذا الإقليم لأحد ناقلات كوريا الشمالية في 9/8 مارس 2014 لأكبر دليل على الفوضى السائدة في البلاد .

7- أمن الطاقة:

يعتبر النفط مصدرا رئيسيا للدخل في عديد من الدول العربية ، و هناك عدة دول عربية أعضاء في منظمة الأوبك، و نظرا إلى استمرار النزاعات و الحروب و غياب هيكل مستقر للأمن و خاصة في منطقة الخليج، فقد أصبحت قضية امن الطاقة (*) واحدة من القضايا العالمية الملحة، و عند الحديث عن ملف امن الطاقة من منظور عربي يمكن القول أن هناك عدة تهديدات محتملة قد تؤثر بالسلب في تصدير النفط و الغاز من المنطقة منها اندلاع حرب جديدة في المنطقة بسبب الملف النووي الإيراني ، فقد يترتب على هذه الحرب إغلاق مضيق هرمز أو تعطيل الملاحة فيه (2) ، كما أن إيران قد تستهدف منشات نفطية في بعض دول المنطقة بقصد معاقبتها ، و هناك كذلك استهداف

(1) عمراني كربوسة، المرجع السابق، ص 239.

(*) تشير إلى ضمان تدفق النفط و الغاز إلى المستهلكين بشكل امن من ناحية ، و ضمان حصول الدول المنتجة للنفط و الغاز على عائدات تسويق السلعتين من ناحية أخرى

(2).احمد إبراهيم محمود و آخرون ، المرجع السابق، ص ص :48-49.

المنشات النفطية من قبل الجماعات و التنظيمات الإرهابية كما حدث في كل من السعودية و اليمن و دول أخرى ، كما أن استمرار المسألة العراقية دون حل جذري و اتجاه الأوضاع في العديد من الدول العربية العراق و سوريا نحو مزيد من التدهور يمكن أن تكون له انعكاساته على امن الطاقة في الدول العربية .

التهديدات الإرهابية للنفط العربي:

لم تكن أعمال العنف بجديدة على المنطقة العربية و خاصة الخليج العربي فقد سبق و أن شهدت العديد من دوله أعمالا متفرقة خلال الثمانينيات و التسعينيات، حملت دوافع سياسية و دينية و اجتماعية في أغلب الأحيان، لكنها عادت إلى المنطقة و بشكل مكثف في السنوات الأخيرة.

إن مسألة وضع النفط في بؤرة الاستهداف الاستراتيجي من قبل الجماعات الإرهابية بشكل عام ظهرت أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001 و ما تبعها من حرب عالمية ضد الإرهاب، و من ثم تضييق الخناق على خلاياها حيث وقعت أولى هذه الحوادث في اليمن في أكتوبر عام 2002 من خلال الهجمات التي استهدفت ناقلة النفط الفرنسية العملاقة " ليمبورج" على بعد 3 أميال من محطة تصدير النفط بمنطقة الشحر في محافظة حضرموت اليمنية، و هي الحوادث التي توالت بشكل مكثف عقب الغزو الأمريكي للعراق و ما تبعه من تفجر الفوضى الأمنية و التي كان ضمن مظاهرها مهاجمة الأهداف النفطية، و بحسب إحصائيات رسمية عراقية، فإن عمليات التخريب الإرهابي الموجه ضد المنشآت النفطية قد كلف الدولة ما يتجاوز ستة مليارات دولار سنويا من خلال ما يزيد عن 600 هجوم يستهدف المنشآت النفطية بجميع أنواعها مثل: آبار النفط، أنابيب نقل النفط، سواء للتصدير أو التمويل الصناعي[1]، كما أشار وزير الخارجية السعودية " سعود الفيصل" خلال كلمته الافتتاحية في مؤتمر مكافحة الإرهاب عبر الحدود الذي عقد بالعاصمة البريطانية لندن 16-17 يناير 2006 إلى أن المملكة تعرضت –حتى ذلك الوقت – إلى أكثر من 25 حادثة إرهابية من ماي 2003. [2]

---

[1] ريمون قلته سيحة،" النفط كمدخل للصراع و التوتر: الدلالات و الانعكاسات" ، **مجلة شؤون خليجية**، العدد 50، صيف 2007، ص 83.

[2] نفس المرجع السابق، ص 82.

ومن الأهداف التي تسعى الجماعات الإرهابية و على رأسها تنظيم " القاعدة" من خلال استهداف المنشآت النفطية: – التأثير على الاقتصاد الوطني للدولة النفطية المستهدفة و حتى على أنظمة الحكم نفسها.

- نقل الصراع بين " القاعدة" من ناحية و الولايات المتحدة و حلفائها من الدول الغربية من ناحية أخرى إلى مناطق حيوية تؤثر على الأمن القومي لهذه الدول و خاصة التي تعتمد على النفط العربي.
- سرقة النفط من خلال خرق الأنابيب المعزولة في الصحراء و تهريبه للبيع في السوق السوداء كما يحدث في العراق و سوريا و ليبيا مؤخرا، و استخدام عائداته لشراء الأسلحة.

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية

رغم توفر الثروات النفطية و الإنتاج الكبير منها عبر سنوات طويلة و الموارد المالية المتأتية منها ، فان البلدان العربية كلها المنتجة للنفط و غير المنتجة تنتمي إلى البلدان النامية حيث تتمثل في بلداننا معظم خصائص التخلف الاقتصادي .

الفرع الأول: الدول الريعية و ظاهرة المرض الهولندي

ظهر مصطلح الدولة الريعية لأول مرة في دراسة للكاتب الإيراني حسين مهدوي عام 1970 إذ عرف الدولة الريعية بأنها الدولة التي تحصل على جزء كبير من دخلها من مصادر خارجية سواء كان ذلك من موارد طبيعية أو زراعية أو استخراجية على شكل ريع تتحكم الدولة في السيطرة عليه و توزيعه [1]، فالدول الريعية هي تلك البلدان التي تشكل مساهمة العوائد الريعية الخارجية نسبة تزيد عن 30 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي ، و تعد الدول المصدرة للنفط و المواد الخام لاسيما الدول العربية الخليجية و ليبيا و العراق دول ريعية و من خصائص الدولة الريعية[2] :

- ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي بدون الحاجة إلى فرض ضرائب
- ضعف هيكل الإنتاج المحلي خارج القطاع الريعي

([1]) مايج شبيب الشمري، " تشخيص المرض الهولندي و مقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق "، **مجلة العربي للعلوم الاقتصادية و الإدارية** ، بغداد: جامع الكوفة ، كلية الإدارة و الاقتصاد، المجلد (3)، 2010، ص 9.

([2]) نفس المرجع، ص 9

- ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات الريعية كالنفط مثلا من إجمالي الصادرات تصل أحيانا إلى أكثر من 80 بالمائة.

بالإضافة إلى الخصائص السابقة تتميز الدول النفطية عن غيرها من دول العالم بظاهرة المرض الهولندي [*]" Dutch Disease" و هي ظاهرة تنشأ و تتزايد أعراضها خاصة في فترات الطفرات النفطية و هي فترات تتميز بتحقيق الدول النفطية لمداخيل قياسية ناتجة إما عن ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية أو الزيادة الكمية في مستوى الصادرات النفطية [1]

- **العوامل المساعدة على ظهور المرض الهولندي**

أ- **فشل السياسات الاقتصادية:**

في اغلب البلدان التي أصيبت اقتصاديا بأعراض المرض الهولندي لم تكن هنالك أهداف و استراتيجيات واضحة للتنمية و غياب السياسة الواضحة التي يجب إتباعها لتوجيه و استغلال عوائد الموارد الطبيعية.

ب- الارتباط غير المشروع بين السلطة و الثروة:

أن الثروات الريعية الطائلة عادة ما يرافقها سوء التعامل معها لتسخيرها لعملية التنمية الاقتصادية و لذلك فإنها لا تؤدي إلى تخلف خطى النمو الاقتصادي فحسب ، بل أنها تؤدي إلى خلق اتجاهات و مساحات سياسية تنمو في غمارها النزاعات السلطوية و أساليب الحكم الاستبدادية ، حيث يتم التزاوج غير الشرعي بين الثروة و السلطة حيث الدكتاتورية و الانفراد بالقرار و غياب المحاسبة الجماهيرية تمثل قمة الفساد [2] و بالتالي نجد أن الموارد المتأتية من الثروات تكون في قبضة السلطة الحاكمة التي تستغل تلك الموارد في البذخ أو في التسليح و الإنفاق العسكري أو في فتح حسابات للرؤساء و الوزراء و الجنرالات في

---

[*] ترجع نشأة هذه الظاهرة إلى وضعية اقتصادية عانت منها هولندا في فترة الستينات من القرن العشرين ، حيث شهدت هذه الأخيرة زيادة كبيرة في ثروتها بعد اكتشاف احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي في بحر الشمال و على غير ما كان متوقعا كان لهذا التطور انعكاسات خطيرة على أقسام مهمة من اقتصاد البلد حتى أصبحت العملة الهولندية أكثر قوة مما أدى إلى تراجع تنافسية الصادرات الصناعية لهولندا و أصبحت هذه الظاهرة تعرف باسم المرض الهولندي .

(1) نبيل بوفليح ، المرجع السابق ، ص 127.

(2) مايح شبيب الشمري ، المرجع السابق ، ص 127.

المصارف الأجنبية مما يولد مشاعر السخط بين المهمشين في المجتمع و من ثم لا تجد احتكارات الثروة إلا المزيد من إجراءات القمع الديكتاتوري لإبقاء الوضع على حاله .

ج- ضعف المبادرة و الاتكال على الدولة :

إن حالة الاتكالية على الدولة في توفير الاحتياجات هي عامل إحباط لمساهمة الأفراد في النشاط الاقتصادي و بالتالي تمثل احد أعراض المرض الهولندي لان الدولة من مهمتها توفير الخدمات العامة لكن على الأفراد أن يكونوا مسئولين عن توفير احتياجاتهم و المساهمة الفعالة و العمل المنتج .

أثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول النفطية:

إن الانعكاسات السلبية لظاهرة المرض الهولندي على الدول النفطية تظهر من خلال اثرين هما :

- اثر الإنفاق و اثر انتقال الموارد اللذان يمكن تفسيرهما عن طريق المثال التالي: [1]

ليكن لدينا اقتصاد بلد معين متكون من ثلاثة قطاعات : قطاع المحروقات ، القطاع الصناعي ،و قطاع التجهيز و الخدمات مع العلم أن قطاعي المحروقات و الصناعي يقومان بتصدير منتجاتها نحو الخارج، بينما توجه منتجات قطاع التجهيز و الخدمات للاستهلاك المحلي ، حيث أن ارتفاع صادرات المحروقات يؤدي إلى ارتفاع مداخيل البلد من الصرف الأجنبي فإذا انفق الصرف الأجنبي كله على الواردات فان ذلك لن يكون له تأثير مباشر على عرض النقود أو الطلب عليها في البلد و ذلك بالنسبة للسلع المنتجة محليا، و لكن إذا ما تم تحويل النقد الأجنبي إلى عملة محلية و تم إنفاقه على السلع المحلية المنتجة من قبل قطاع التجهيز و الخدمات فان ذلك يؤدي في حالة إتباع البلد نظام سعر الصرف الثابت إلى زيادة عرض العملة في البلد و بالتالي ارتفاع أسعار السلع المحلية و هو ما ينتج عنه ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للبلد مما يضعف صادرات البلد الصناعية على المنافسة في الأسواق الخارجية .

الفرع الثاني: خطورة إيداع الفوائض النفطية و استثمارها في الخارج

إن لمسألة الاستثمار في الطاقة في العالم العربي بعدان مترابطان: محلي و دولي، فعائدات النفط سوف تستمر في تأدية دور هام في تحديد مسار تطور الاقتصادات العربية، و هكذا فان

([1]) نبيل بوفليح، المرجع السابق، ص 128، 129.

المحافظة على قطاع نفطي جيد الأداء و توسيع القدرة النفطية لهما أهمية كبيرة للاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي في المنطقة .

و بالنسبة إلى منتجي النفط العرب الذين لديهم انخفاض في الاحتياطات النفطية ، فان الاستثمار في حلول مبنية على تكنولوجيا متقدمة من اجل إطالة دورة حياة حقولهم النفطية مهم لتعظيم العائدات التي مازالت متوقعة من هذه الاحتياطات غير المتجددة ، إضافة إلى ذلك و نظرا للتركيز الكبير للاحتياطات النفطية في العالم العربي ، فان للاستثمار في قطاع النفط في المنطقة بعدا دوليا أيضا لان معظم المنظمات الدولية ترى أن كثيرا من الزيادة في الطلب العالمي على النفط يجب تلبيتها من خلال زيادة الإمدادات من الأعضاء العرب في الأوبك. [1]

بالإعتماد على دراسة أعدها الباحث الاقتصادي الدكتور عبد الحليم غربي نجد أنه ليس هناك إحصاءات دقيقة حول الأموال العربية المستثمرة في الخارج والجدول التالي يعكس مدى تباين تقديرات الأموال العربية المهاجرة أي المستثمرة في الخارج.

[1] - بسام فتوح ، لورا الكتيري، المرجع السابق

الجدول رقم 10: تقديرات الأموال العربية المستثمرة بالخارج[1]

الرقم	الهـــيئـــة	التقديرات بالمليار دولار
1	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (أسكوا)	800
2	اتحاد المصارف العربية	1.000 – 800
3	صندوق النقد العربي	2.400
4	المجلة الصينية The far Eastern economic review	1.500 – 1.000
5	مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية	2.800
6	تقديرات عالمية أخرى	3.000 (حكومي وخاص)

وأيا كان حجم الأموال العربية المستثمرة بالخارج فإن هناك إجماعًا على أنها ضخمة وقد يرجع اختلاف الأرقام إلى أن الأموال التي تخرج من الوطن العربي تكتسب جنسيات أخرى لاختفاء طابع السرية عليها

وبذلك يصعب متابعتها وتقديرها بدقة. [2]

ووفقًا لتقارير المصارف الدولية فإن الأموال العربية المستثمرة تتركز في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 70 بالمئة بسبب حرية حركة الأموال والامتيازات الضريبية، وتتوزع النسبة الباقية على كل من الأسواق الأوروبية والأسواق الآسيوية. إن الاستثمارات المالية العربية الخارجية تتعرض للعديد من المخاطر الاقتصادية والسياسية، فلما كان الجانب الأعظم من الاستثمارات يأخذ شكل دائنة تتعرض بالإضافة إلى المخاطر السياسية لنوعين من المخاطر الاقتصادية لا مناص من مواجهتها وهي:[3]

الخطر الأول: هو خطر انخفاض قيمة العملة الرئيسية المقومة بها تلك الحقوق الدائنة نتيجة تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية ولا سيما الحقوق المقومة بالدولار الأمريكي.

الخطر الثاني: هو خطر انخفاض قيمة العملات النقدية في مجموعها وضعف قوتها الشرائية بصفة عامة بالنسبة للسلع والخدمات بفعل التضخم بعد انقضاء فترة الاستقرار النقدي التي سادت في الخمسينيات والستينيات، ويمكن القول أن الجزء الأكبر من الاستثمارات المالية العربية الخارجية معرضة للخطرين معًا.

[1] – عبد الحليم غربي "رؤوس الأموال العربية المستثمرة في الخارج: عوامل الهجرة وآليات العودة"، **مجلة العلم والإيمان**، الجزائر: مؤسسة المعالي للنشر والإعلام، العدد 20، 2008، ص 24.

[2] – نفس المرجع ، ص 24.

[3] – محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، ص 91.

– خطر تجمد الأموال العربية المودعة أو عدم تحريكها حسب الحاجة المالية والاقتصادية للدول المودعة حيث نشأت في هذا الصدد ظاهرة "رأس المال الرهين" ومنذ سنوات كان الرئيس الجزائري هواري بومدين صرّح قائلاً:[1]«إن وجود الأرصدة العربية في الخارج يعتبر أخطر من التبعية نفسها، لأنه يجعلنا تحت رحمة الدول الموجودة فيها هذه الأرصدة »، ويكفي أن نذكر الأزمة المالية العالمية الحادة التي اجتاحت الولايات المتحدة الأمريكية أولاً عام 2008 ثم امتدت إلى البلدان الأخرى والخسائر التي منيت بها بعض الدول العربية ذات الأرصدة الكبيرة في العالم الغربي.

الفرع الثالث: الحفاظ على سعر ملائم للنفط

تعتبر من أهم التحديات التي تواجهها الدول العربية هو الحفاظ على أسعار النفط عند مستويات معقولة، بحيث تحافظ الدول المنتجة على حصة النفط في مزيج الطاقة العالمي وعلى حصة أوبك عامة والدول العربية بشكل خاص في أسواق النفط العالمية.

وتشير التجربة التاريخية أن مصالح المنتجين والمستهلكين كانت متباينة للغاية، حيث يفضل المنتجون أسعار النفط المرتفعة، وفي المقابل يفضل المستهلكون الأسعار المنخفضة وهناك إدراك من الطرفين بأن أسعار النفط المنخفضة جدًا أو المرتفعة جدًا لا تخدم أيًّ منهما.

فمن ناحية فإن أسعار النفط المنخفضة تحد من تدفق الاستثمارات التي تتطلبها هذه الصناعة لضمان إمدادات نفطية مستقرة، ومن ناحية أخرى يمكن لأسعار النفط المرتفعة والمتقلبة أن تلحق الضرر بآفاق النمو العالمي وخلق عدم التوازن في جميع أنحاء العالم مع عواقب زعزعة مجالات الاستقرار، ولكن مجرد تلاقي المصالح والآراء لا يكفي لتحقيق استقرار التوقعات في المدى الطويل[2].

بالاضافة الى ذلك نجد **التحديات البيئية** حيث الاتفاقيات التي تؤثر في النفط و استهلاكه و تجارته ،فإن سياسات الحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون الناتج من حرق انواع الوقود الاحفوري (البترول و الفحم والغاز) تؤدي الى تقليص استهلاكه بمختلف الوسائل،و تشير الدراسات إلى أن استهلاك النفط و أسعاره و عائداته ستتاثر سلبا من جراء تطبيق التزامات **كيوتو** لتخفيض انبعاث غازات الاحتباس الحراري.

[1] – عاطف سليمان، المرجع السابق، ص 210

[2] – إبراهيم بلقلة، المرجع السابق، ص 74.

الفرع الرابع: ارتفاع الاستهلاك المحلي والقدرة على التصدير

قد يكون التحدي الأكثر إلحاحًا الذي يواجه العالم العربي اليوم طلبه الخاص على النفط الذي أخذ يرتفع بسرعة منذ ستينيات القرن العشرين، إضافة إلى النمو السريع في استهلاك الطاقة في القطاعين الصناعي والسكني في المنطقة، وأن ارتفاع استهلاك الطاقة في المنطقة وارتفاع كلفة النفط الذي يستهلك محليًا من قبل المصدرين والمستوردين على حد سواء، لقد بلغ حرق النفط الخام من قبل مصدرين كبار مثل الكويت والسعودية أحجامًا تاريخية حيث عبّر رئيس مجلس إدارة أرامكو السعودية خالد الفالح عن قلقله حول استخدام المملكة لمواردها من النفط الخام مجادلاً بأن صادرات النفط الخام السعودية قد تهبط بمقدار 3 ملايين برميل في اليوم بحلول 2028 في حال نما استهلاك النفط الخام المحلي بلا رادع لمدة أطول[1].

ويشكل إصلاح أسعار النفط والطاقة المحلية وهم أهم أداة حكومية لإدارة الطلب المحلي مهمة سياسية واقتصادية دقيقة خاصة في أعقاب الثورات السياسية التي ضربت المنطقة منذ أواخر 2010.

الفرع الخامس: ثورة إنتاج النفط والغاز من مصادر غير تقليدية*

يرى متخصصون أن إنتاج النفط الصخري قد يشكل خطرًا على الصادرات النفطية للدول العربية التي اكتسبت بفضل الذهب الأسود دورًا محوريًا في الأسواق العالمية وأهمية جيوسياسية.

ومازالت السعودية المنتج الأول للنفط في العالم، إلا أن انتاجها يزيد بهامش بسيط على إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية الذي يتزايد بسرعة وذلك جزئيًا بفضل إنتاج الغاز الصخري وقد يؤثر إنتاج النفط في الولايات المتحدة في المستقبل في صادرات السعودية التي ضخّت للولايات المتحدة 16 بالمئة من وارداتها [2]، وقد قال صندوق النقد الدولي في تقرير أن المملكة السعودية ستحافظ في المدى المتوسط على موقعها

---

[1] – بسام فتوح، لورا الكتيري، المرجع السابق.

* ظل إنتاج النفط والغاز على مدى فترة طويلة مقتصرًا على ما يطلق عليه الآن مصادر تقليدية، فتحفر الآبار على سطح الأرض، ويستخدم الضغط الموجود بصورة طبيعية في الحقل بالاستعانة بمضخات لدفع الوقود نحو السطح، هناك تركيبات جيولوجية أخرى كصخر السجيل والتكوينات الرملية اللامسامية تحتوي على النفط والغاز.
يستخدم المنتجون لاستخراج الوقود عملية تجمع بين الحفر الأفقي والتكسير الهيدروليكي تضخ خلالها سوائل تحت ضغط عالٍ لكسر التكوينات وإطلاق الوقود الأحفوري المحاصر.

[2] –"مختصون يحذرون: النفط الصخري يهدد صادرات دول الخليج"، **جريدة الاقتصادية**، العدد 289، 2013/9/25، عبر الرابط: http://www.aleqat.com

المحوري في أسواق النفط العالمية، التي ستحدد معالمها عوامل العرض والطلب، لكنه حذّر من إمكانية أن تؤدي "ثورة الغاز الصخري في شمال أمريكا إلى تخفيض الطلب على المنتجات النفطية في المستقبل [1].

وتشير التنبؤات الأخيرة في سيناريوهات إنتاج النفط في الولايات المتحدة على المدى المتوسط والمدى الطويل إلى أن الإنتاج من هذه المصادر الجديدة سيرتفع مرة أخرى بمقدار يتروح بين 1,5 و2,5 مليون برميل يوميًا على مدى السنتين أو الثلاث سنوات القادمة قبل أن تستقر عند مستوى يتراوح بين 2,5 و3,5 مليون برميل يوميًا، ويشير مستوى الإنتاج من مصادر غير تقليدية إلى أن إجمالي إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة يمكن أن يصل إلى 8 ملايين برميل يوميًا [2].

بالاضافة الى ذلك **نجدالتحديات التقنية** حيث ظهرت تقنيات جديدة لتطوير أنواع الوقود الحيوي خاصة في مجال النقل إذ مولت حكومات الدول الصناعية شركات السيارات الكبرى أبحاث لإنتاج سيارة تعمل **بوقود هيدروجينية** التي تتوفر على الميثانول او سيارة هجينة تسير بالغازولين و البطارية (Hydrid car).

الفرع السادس: التنافس الدولي المستمر على النفط العربي

تتنافس الدول الكبرى: الولايات المتحدة، روسيا، الصين، وفرنسا على النفط العربي، ولكل واحد من هؤلاء اهتماماته.

الولايات المتحدة الأمريكية مستمرة بأداء الدور المهيمن للمجتمع الدولي، فضلاً عن دورها الحيوي لتأمين إنتاج وتدفق النفط عالميًا إلى أسواقها وأسواق حلفائها، وهي بالتالي تجد نفسها في قمة هرم سلطة النفط لما تملكه من شركات كبرى وإنتاج داخلي فضلاً عن الاستيرادات التي تجاوزت 50 بالمئة من احتياجاتها اليومية لقد أخذ دور الولايات المتحدة في الخليج العربي بعد 2003 دور المهيمن المطلق دون منافس في السيطرة على نفط الخليج، وكان لدخول الصين وروسيا المنطقة دخولاً خجولاً بسبب النفوذ الأمريكي الرافض إلى مبدأ الشراكة في الحصول والهيمنة على نفط الخليج، فقد اتسمت الفترات السابقة بالتدخل العسكري المباشر للحفاظ على مصالح شركائه.

دخلت الدول الكبرى المستوردة للنفط في منافسات حادة من أجل تأمين مصادر للطاقة أمينة وبعيدة عن الأزمات، ففي إفريقيا تسعى الولايات المتحدة إلى زيادة استهلاكها من نفط دول السواحل الإفريقية للأطلسي

[1] – نفس المرجع السابق.

[2] – توماس هلبليتغ، "نحو الصعود"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 50، مارس 2013، ص 35.

بسبب قربه من سواحلها نسبة إلى منطقة الشرق الأوسط إلا أن الصين دخلت منافسة لها في القيام ببعض المشاريع.

وعلى ضوء توقع زيادة وارداتها النفطية لتصل إلى 10,9 مليون برميل في عام 2030 لجأت الصين إلى تبني سياسة تنويع مصادر طاقاتها وترشيدها وزيادة تعاونها وتوسيع رقعة الاستثمارات مع البلدان العربية بشكل عام وبلدان الخليج العربي بشكل خاص، مما يعني أن الصين سوف يتزايد اعتمادها على البلدان العربية وبالعكس، وعليه يتوقع أن تتجه 16 بالمئة من صادرات النفط العربي نحو الصين، ونحو 57

بالمئة من وارداتها النفطية ستؤمن من البلدان العربية المنتجة للنفط في عام 2030 [1]، ومن الأمثلة عن المناطق العربية المتنافس عليها نذكر على سبيل المثال:

1- التنافس الأمريكي-الصيني على النفط السوداني

تحاول الصين التي تمسك بورقة النفط السوداني، وتحاول الولايات المتحدة أن تمسك بورقة النفوذ السياسي، فقد يلعب كل منهما بأوراقه على طريقته لإثبات وجوده على الخارطة السياسية في السودان ذات المنطقة الشاسعة الغنية بالموارد الطبيعية، وتعتبر الولايات المتحدة التي استثمرت الملايين

في المساعدات الإنسانية التي قدمتها للجنوب السوداني خلال الحرب الأهلية واستضافة آلاف الجنوبيين حليفًا استراتيجيًا لجنوب السودان بعكس الصين التي تعتبر الحليف الرئيسي لشمال السودان.[2]

تعتبر الصين المستورد الأول للنفط السوداني والمزود الأول للخرطوم بالبضائع والسلاح والداعم الأساسي للنظام السوداني في مجلس الأمن الدولي، ومن جهة أخرى فتحت الصين قنصلية لها في جوبا عاصمة جنوب السودان في 2008، كما تعهدت حكومة الجنوب باحترام العقود النفطية التي أبرمتها الخرطوم خلال الحرب الأهلية مع شركات صينية.

2- التنافس الأمريكي-الفرنسي على جيبوتي

ربما يمثل الاهتمام الأمريكي والصيني المتزايد بالقارة الأفريقية تدخلاً بالطبع في مناطق النفوذ الأوروبية التقليدية لاسيما الفرنسية منها، وقد اتخذت العلاقة بين النفوذين الأمريكي والفرنسي طابع التنافس على

---

[1] - جميل طاهر، "آفاق التعاون العربي-الصيني في مجال النفط والغاز الطبيعي حتى عام 2030: تحديات وفرص"، **مجلة النفط والتعاون العربي**، المجلد 34، العدد 124، شتاء 2008، ص 10.

[2] - ياسر أبو حسن،" صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا: نموذج التنافس الأمريكي-الصيني على السودان "، عبر الرابط: http://www.in.yhs4.search.yahoo.com

الكعكة النفطية الإفريقية، وقد بدا هذا الأمر جليًا في حالة التنافس الأمريكي–الفرنسي حول دولة جيبوتي ذات الأهمية الاستراتيجية نظرًا لاحتلالها موقعًا متقدمًا في منطقة بحرية يمر عبرها ربع إنتاج العالم من النفط بالإضافة إلى وجودها على الشريط الاستراتيجي بين الساحل والقرن الأفريقي الذي تسعى واشنطن إلى فرض الأمن فيه، وبالرغم من احتفاظ فرنسا بقاعدتها العسكرية الأساسية هناك "كامب لوموان" فإن النفوذ الأمريكي في جيبوتي في تنام مستمر [1].

وعلى الرغم من أن فرنسا مازالت تتمتع بمزايا سياسية عديدة في القارة غير متاحة لغيرها من القوى المنافسة لها وخاصة الولايات المتحدة لما لها من خبرة تاريخية في التعامل مع دول القارة، وكذا إحكام قبضتها على المنطقة الفرانكفونية الجديدة، فضلاً عن تفوق فرنسا على الولايات المتحدة سواء من حيث حجم المعونات المقدمة لدولها أو وجودها المادي في إفريقيا إلا أنها تواجه منافسة شديدة من الولايات المتحدة على وجه الخصوص [2].

3- روسيـــــا:

كانت منطقة الشرق الأوسط من الساحات الاستراتيجية لروسيا أثناء الحرب الباردة بحكم القرب الجغرافي وبنية الوصول إلى المياه الدافئة مستخدمة عدة أساليب لكسب تأييد الدول بالأسلحة التي تحتاجها، ولكن بعد الحرب الباردة سعت روسيا لاستعادة دورها على الساحة الدولية.

حيث تعتبر من أكبر الدول الممولة لسوريا بالسلاح حيث مع مجيئ فلاديمير بوتين إلى السلطة تواصلت صفقات السلاح مع إيران واليمن والإمارات العربية المتحدة وهو ما يشكل خطرًا على السعودية والكويت، كما تعد روسيا من أهم الدول التي لها علاقات مع العراق في المجال النفطي وتسيطر على أكثر من نصف الاحتياطات النفطية العراقية.

سعت التوجهات الروسية لعقد شراكة اقتصادية وتقنية استراتيجية ودور تنموي مع الدول العربية لتوفر عائدًا اقتصاديًا مباشرًا، وبالفعل بدأت بإنشاء مشاريع مشتركة مع عدد من الدول العربية من أبرزها:

- إنشاء مؤسسة لوسكار المشتركة بين شركة لوك أويل الروسية وشركة النفط الوطنية السعودية لاستكشاف واستثمار حقول الغاز في صحراء الربع الخالي لمدة 40 سنة.

---

[1] - نجلاء محمد مرعي، المرجع السابق، ص 425.

[2] - محمد راشد صابون، **التنافس الفرنسي الأمريكي في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2011، ص 179.

- إنشاء عدد من خطوط الأنابيب لنقل الغاز في كل من الجزائر والسودان.
- مد خط الغاز العربي في الجزء المار بسوريا من الحدود السورية الأردنية إلى مدينة حمص في سوريا وآخر لتحويل الغاز.
- التعاون مع سلطنة عمان في إطار مشروع لمد خط أنابيب في منطقة قزوين لنقل النفط من كازخستان.

4- **دخول دول جديدة حلبة السباق الدولي على النفط العربي:** ترتب على النهضة الصناعية التي تشهدها العديد من دول العالم خاصة **الصين** و **الهند** ارتفاع الطلب العالمي على النفط خاصة النفط العربي، فالهند تعاني من نقص الموارد الطاقوية اذ لايكفيها الانتاج المحلي فتستورد كميات كبيرة ،و كذا زيادة حجم الاستثمارات الصناعية فيها خاصة في سوق السيارات وبالتالي ارتفاع نسبة استهلاكها و استيرادها للنفط خاصة من الدول الخليجية.

المطلب الثالث: التحديات الثقافية

لقد دخلت الثقافة (الدين، الأدب، الفن، التراث) حلبة السباق السيئ في الحصول على النفط، فقد عملت الولايات المتحدة ممثلة بمفكريها لتكريس ظاهرة الانتقاص من الآخر وتشويه صورته، وبالتالي تكريس نمطية المفردة اللغوية ومعانيها، والصورة وأبعادها في هذا الإطار ينتقد المفكر الراحل "إدوارد سعيد" كتابات المفكرين الأمريكيين حيث يقول: «ثمة شعور لدى هؤلاء بأن العالم العربي عبارة عن وكر يعج بمسلمين مجانين أو إرهابيين»، وهناك كتابات كثيرة داخل الولايات المتحدة الأمريكية تجعل من الصعب خلق صورة مخالفة، هناك كم هائل من المعلومات بقلم "برناند لويس" وغيره حول (هيجان الإسلام) أو (جنون العرب) وهذه كلها متعلقة بكيفية السيادة والسيطرة الغربية على موارد العرب النفطية[1].

فالحديث عن الثقافة المعولمة يعد مرتبطًا بشكل وثيق، بمسألة الكوننة القيمية للمبادئ والقيم الغربية، وهذا ما يصطلح عليه بغربنة العالم تبعًا للأمركة (Américanisation) التي تعني صدارة القيم والمعايير والمبادئ المعبرة عن الثقافة والحضارة الأمريكية باعتبارها جزءًا مهمًا من الحضارة الغربية، وهذه الأخيرة تشكل الوعاء

[1]- حبيب صالح مهدي العبيدي، "مستقبل نفط الخليج العربي في لعبة الصراع والهيمنة الدولية وفرص التكامل الخليجي"، **المجلة السياسية والدولية**، بغداد: الجامعة المستنصرية، العدد 23، 2013، ص 25.

الحضاري المشترك بين الحضارات المسيحية واليهودية والتي تسعى القوى الغربية الكبرى إلى فرضه على العالم[1].

إن الأفكار هي ما أشبه ما تكون بالميكروبات التي لا تظهر أو تعيش إلا حيث تجد بيئة ملائمة لذلك، ولكنها تموت عندما تواجه بعناصر المناعة في تلك البيئة التي تطردها وتقضي عليها إن الأفكار المدمرة تتغلغل في النفوس عندما تطرح في مجتمع مفكك وضعيف المناعة وغير محصن ضد ما تحمله من وسائل خراب ودمار[2].

وفي هذا السياق تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لإحداث تغيير في أنظمة محددة بالمنطقة العربية والإسلامية وبأساليب متنوعة ومنها الثقافية كالدعاية والإعلام لأن هذا التغيير من شأنه أن يفتح الآفاق أمام إحداث تقارب بين الأنظمة البديلة والولايات المتحدة في المنطقة وخارجها.

إن القوى العالمية والقوى الغربية الكبرى التي تقود وتسيطر على مسارات العولمة، اتخذت أساليب هيمنة Hégémonique تقوم على الاعتقاد القوي بالتفوق الحضاري والقيمي الغربي على باقي الحضارات والثقافات وذلك استنادًا إلى تفوقها المادي والتقني المعرفي، مما يجعل قيمها ومبادئها الحضارية جديرة بالإتباع والانصياع لها وفق منطق التفوق والهيمنة والريادة المستحقة، وفي هذا الإطار توجد دراسات أهمها دراسة "فوكوياما" و"هنتغتون" و"بريجنسكي" وغيرهم، إن فكرة الآنا المركزي الغربي تعبر عن المنطق التفوقي والريادي المنتشر لدى الأوساط الفكرية والسياسية الغربية، وتعد تجسيدًا فعليًا للواقع العالمي الراهن الذي تتحكم فيه قوى العولمة والتي تحاول أن تكرس الكونية القيمية في العالم [3].

بالإضافة إلى ذلك فإن هذا التصور الريادي والتفوقي يشكل تواصلاً فكريًا وعقائديًا مع دعاة الإيديولوجية النيوليبرالية المتوافقة مع أطروحة نهاية التاريخ وانتصار القيم الليبرالية الغربية التي نادي بها "هانتغتون" ومفادها أن أساس الصراع الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة يقوم على البعدين الحضاري والثقافي.

كان يقول "هنتغتون" «إن تصرفات الدول الإسلامية الغنية نفطيًا إذا ما وضعت في إطارها التاريخي والديني والعنصري والثقافي، لا تشير إلا إلى محاولة جبارة لإرغام الغرب المسيحي على تقدير وإجلال الشرق المسلم،

---

[1] – مخلوف ساحل، "إشكالية الخصوصيات الثقافية في ظل العولمة"، **مجلة دراسات استراتيجية**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد 10، مارس 2010، ص 110.

[2] – محسن دلول، **العرب إلى أين؟: الحرية الضائعة... المستقبل المجهول**، بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم والنشر، 2011، ص 116.

[3] – مخلوف ساحل، المرجع السابق، ص ص 110–111.

الحكومات السعودية والليبية وغيرها استخدمت عوائد النفط لتحريك وتمويل الإحياء الإسلامي، ثورة المسلمين قادتهم إلى التنحي عن الفتون بالغرب صوب الانشغال العميق فيما يخصهم ورغبتهم في تأكيد مكانة أهمية الإسلام في المجتمعات غير الإسلامية، تماما كما ينظر في السابق إلى ثروة الغرب كدليل على تفوق الثقافة الغربية، فثروة النفط ينظر إليها كدليل على تفوق الإسلام»[1]، في رأي هنتغتون أن هذا دليل واضح على نظرة الفكر الغربي الاستعلائي لما سواه، فالأمر يتعلق بحرب ثقافية وحضارية معلنة على كل ما هو غير غربي وهي حرب ذكية ودقيقة وأسلحتها تستند إلى التكنولوجيا في المعلوماتية والإعلام والاتصال مما يفرض على الشعوب المختلفة أن تزود نفسها بالعلم والمعرفة.

وتبعًا لذلك يظهر أن عالم اليوم يشهد إعادة طرح إشكالية المعادلة شمال–جنوب في ظل مرحلة ما بعد الاستعمار الجديد، وما يستنتج في هذا السياق أن مرحلة ما بعد الاستعمار الجديد تشكل المرحلة الرابعة التي وصلت إليها سيرورة النسق الاستعماري الذي تطور عبر مراحل متتالية بحيث نجد أن الحقبة الاستعمارية التقليدية شكلت المرحلة الأولى من ذلك النسق، ثم جاءت بعدها مرحلة الاستعمار الجديد كمرحلة ثانية، لتأتي بعدها مرحلة ما بعد الاستعمار كمرحلة ثالثة وفق التصور الذي وضعه المفكر "المهدي المنجرة" [2].

وفي ذات السياق وفي إطار اشتغال العقل الأمريكي بالبحث عن سبل لصيانة الهيمنة الأمريكية على العالم، شكل مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية CSIS لجنة في عام 2006 باسم القوة الذكية Smart Power تحت إشراف "جوزيف ناي" و"ريتشارد أرميتاج" التي أصدرت تقريرها حول أهمية القوة الذكية والتي تعني محصلة التكامل بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية (أي القوة الصلبة) والقوة الناعمة التي تمارس من خلال التأثير في الآخرين بالثقافة والإعجاب بالقيم والنماذج التي يتم الترويج لها، وتقديم إغراءات متنوعة [3].

المطلب الرابع: الآفاق المستقبلية للعلاقات النفطية العربية–الأمريكية

حين يتعلق الأمر بالعرب، الذين غالبًا ما تقوم اقتصاداتهم على النفط أو الغاز، فإن المستقبل ومآلاته يحتاج إلى تفكير للتعرف إلى ما سيحمله من تحول عميق، وبغض النظر عن تقلبات الأسعار، فإن حاضر

[1]– حبيب صالح مهدي العبيدي، المرجع السابق، ص 26.

[2]– مخلوف ساحل، المرجع السابق، ص 113.

[3]- للاطلاع أكثر أنظر : بشير عبد الفتاح، **تجديد الهيمنة الأمريكية**، بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون ط 1، 2010، ص ص 31–42.

المنطقة ومستقبلها يبدوان مرتهنين للطاقة، وهو ما يجعل التساؤل عما يخبئه المستقبل أكثر من ضروري ومشروع.

الفرع الأول: الجدل الدائر حول الذروة النفطية ونضوب النفط

طيلة تاريخ صناعة النفط، ظلت المخاوف المرتبطة بالاحتمالات الوشيكة لنفاذ الاحتياطات العالمية من النفط تشكل موضوعا مثيرًا للجدل، وكثيرًا ما تنتشر مثل هذه المشاعر في أوقات الارتفاع السريع في الطلب على النفط، والارتفاعات الحادة في أسعار الطاقة، وفي أوقات الأزمات الطبيعية وتلك المتعلقة بالقضايا الجيوسياسية.

يرجع السبق في طرح فكرة الذروة النفطية إلى هوبرت (M. King Hubbert)* والذي عرّف عام 1956 ذروة الإنتاج النفطي بأنها النقطة الزمنية التي يكون عندها معدل الإنتاج لحقل النفط قد وصل أقصاه ، وبعد تلك النقطة تبدأ إنتاجية البئر في النقصان[1]، وقدم "هوبرت" في مؤتمر معهد البترول الأمريكي عام 1956 افتراضه أن تصل قمة إنتاج الحقول الأمريكية خلال السبعينيات من القرن الماضي، وهذا ما حدث بالفعل.

كثيرًا ما يتم الخلط بين مفهوم الذروة والندرة أو النضوب، فذروة إنتاج النفط لا تعني جفاف الحقل بل تعني فقط أن إنتاج البترول في حقل معين قد وصل إلى مستوى إنتاج أقصى يجب على المنتج عدم تجاوزه، ثم يستمر الإنتاج تدريجيًا إلى أن تصل تكاليف إنتاج البرميل إلى سعر بيعه في السوق فيضطر المنتج إلى إيقاف الإنتاج لأن المتبقي منه يصبح غير مجدٍ من الناحية الاقتصادية في ظل أسعار البيع السائدة وهذا ما يسمى بالنضوب الاقتصادي**.

يؤدي الجدل الدائر حول الذروة النفطية والمخاوف بشأن النضوب إلى صرف الانتباه عن المشكلة الأهم والمتمثلة في العقبات التي تعرقل الاستثمار في قطاع النفط، فالمخاوف الحقيقية من بلوغ إنتاج النفط ذروته موجودة فعلاً، ولكن ليس بسبب عدم وجود النفط، وإنما بسبب عدم وجود القدرة على الوصول إلى الموارد المتاحة وتحويلها إلى احتياطات قابلة للاستخلاص بسبب قلة الاستثمارات اللازمة لذلك.

---

*هوبرت هو جيوفيزيائي أمريكي كان يعمل في مختبرات شركة شل، نشأ في وسط تكساس، متحصل على درجة دكتوراه من جامعة شيكاغو.

[1] - الطاهر الزيتوني، المرجع السابق، ص 13.

** غالبًا ما يتم الخلط أيضًا بين النضوب الاقتصادي والنضوب الطبيعي للنفط، يرتبط النضوب الاقتصادي بتعريف الاحتياطات النفطية، أما النضوب الطبيعي فإنه يرتبط بالموارد المتعلقة بالكميات المتاحة من النفط بغض النظر عن القيود المفروضة على القدرة على الوصول إليها أو التكاليف المترتبة على استخراجها.

الفرع الثاني: الدور المستقبلي للدول العربية في سوق النفط العالمية

يبدو مستقبل الطاقة في العالم مفتوحًا على آفاق جديدة، في ظل ما هو متوقع حدوثه من تخمة عالمية في النفط والغاز، ومع ارتفاع أسهم مصادر الطاقة البديلة أيضًا ومع التحول الذي يمكن أن يحدثه النفط الصخري في مصادر الطاقة، وبخاصة في ضوء توقعات وكالة الطاقة الدولية بتنامي إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أكبر مستهلك عالمي من النفط غير التقليدي على النحو الذي يجعلها تحقق اكتفاءً ذاتيًا، بل ربما تتحول إلى دولة مصدرة للنفط الخام بحلول 2030، كل هذا يدفع إلى التساؤل حول مدى تأثير كل تلك التحولات في مستقبل العرب وموقعهم في الاستراتيجيات الدولية.

1- الوضع المستقبلي للسوق النفطية:

أ- توقعات الطلب العالمي على النفط حتى عام 2030:

لقد أجمع الملاحظون والباحثون المختصون في شؤون النفط أن العالم لا يمكن أن يستغني عن النفط والغاز الطبيعي لتلبية النمو المتوقع في الطلب على الطاقة، مشيرين إلى أن النمو السريع للاقتصاد العالمي يستدعي زيادات كبيرة في إمدادات الطاقة على مدى ربع القرن المقبل[1].

كما تشير التوقعات إلى مواصلة حفاظ النفط على حصة رئيسية كأحد مصادر الطاقة الرئيسية حتى عام 2030، فبناءً على سيناريو الأساس لتقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية يتوقع أن يرتفع الطلب إلى 88,7 مليون برميل/اليوم عام 2015، وإلى 105,1 مليون برميل/اليوم عام 2030 [2]، أما بحسب سيناريو الأساس للأوبك فيتوقع أن يرتفع الطلب إلى 90,2 مليون برميل/اليوم عام 2015 ثم إلى 105,6 مليون برميل/اليوم عام 2030 [3].

ب- التوقعات المستقبلية للإمدادات النفطية العالمية

تتراوح التوقعات المستقبلية للإمدادات العالمية من النفط ما بين 88,1 مليون برميل/اليوم، و102,4 مليون برميل /اليوم خلال عام 2020، وما بين حوالي 78,3 مليون برميل/اليوم وحوالي 122,2 مليون برميل/اليوم خلال عام 2035، حسب توقعات البدائل المختلفة لوكالة الطاقة الدولية (IEA)، وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، ومنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) [4]كما هو مبين في الجدول التالي:

---

[1] – محمد ختاوي، المرجع السابق، ص 38.

[2] -Energy information Administration (EIA) International Energy Outlook 2009.

[3] -OpEc, World Oil Outlook 2009.

[4] – الطاهر الزيتوني، المرجع السابق، ص 28.

الجدول رقم 11: التوقعات المستقبلية للإمدادات النفطية العالمية (مليون برميل / اليوم)

		2010	2015	2020	2025	2030	2035
إدارة معلومات الطاقة EIA	سيناريو الإشارة	86,8	93,3	97,6	103,2	108,0	112,2
	سيناريو الأسعار المرتفعة	86,8	91,0	96,9	105,4	113,8	122,2
	سيناريو الأسعار المنخفضة	86,8	97,0	102,4	107,5	110,8	113,3
وكالة الطاقة الدولية IEA	سيناريو السياسات الحالية	85,7	–	94,6	–	–	107,1
	سيناريو السياسات الجديدة	85,7	–	92,4	–	–	99,4
	السيناريو 450	85,7	–	88,1	–	–	78,3
منظمة أوبك OPEC	سيناريو الإشارة	86,4	93,1	98,0	102,2	106,0	109,9
	سيناريو النمو الاقتصادي المرتفع	86,4	94,1	100,7	106,8	112,8	118,9
	سيناريو النمو الاقتصادي المنخفض	86,4	91,6	94,9	97,2	99,0	100,9
مدى التوقعات	أدنى التوقعات	85,7	91,0	88,1	97,2	99,0	78,3
	أعلى التوقعات	86,8	97,0	102,4	107,5	113,8	122,2

Source : EIA Outlook 2011, IEA Outlook 2011, OPEC Outlook 2011.

ويرجع السبب الرئيسي الكامن من وراء التباين بين هذه التوقعات إلى أوجه الاختلاف في الفرضيات الممكنة للبدائل أو السيناريوهات المحتملة، نلاحظ تقارب بين توقعات سيناريو الإشارة لـ (IEA)، و(OPEC)، وكذلك مع سيناريو السياسات الحالية لـ (IEA).

انخفضت التوقعات بشأن حجم الإمدادات النفطية العالمية خلال عام 2035 إلى حوالي 78,3 مليون برميل/اليوم حسب السيناريو 450 لوكالة الطاقة الدولية بسبب فرضياته لسياسات بيئية مشددة على إنتاج واستهلاك الوقود الأحفوري وسياسات الدعم وتشجيع إنتاج واستهلاك مصادر الطاقة الأخرى، في حين ارتفعت توقعات سيناريو الأسعار المرتفعة لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية لاعتمادها على فرضيات ارتفاع أسعار النفط التي تنعكس على النشاط الاستثماري في جميع مراحل الصناعة النفطية مما سيكون له تأثير إيجابي على حجم الإمدادات النفطية.

ج- العوامل المؤثرة على مستقبل الإمدادات النفطية

يتحدد مستقبل الإمدادات العالمية من النفط بعوامل متعددة يأتي في مقدمتها الكميات المتاحة من النفط أو بمعنى آخر حجم الموارد النفطية المتوفرة، والنفط مورد طبيعي يتم استخراجه وليس انتاجه، ويخضع لقوانين

النضوب أسوة بالموارد الطبيعية الأخرى، ثم تأتي القيود المفروضة على القدرة على الوصول إلى هذه الموارد أو التكاليف المترتبة على استخراجها وهي التي تفرض الحد الأعلى على ما يمكن إنتاجه في النهاية، وتتمثل هذه القيود بالدرجة الأساس في التقنية المتاحة والاستثمارات التي يتم توظيفها، وهذان عاملان يعتمدان أساسًا على مستويات الأسعار، ففي ظل ارتفاع أسعار النفط يصبح المجال متاحًا لتوظيف تكنلوجيا أكثر تعقيدًا وأعلى تكلفة مما ينعكس في رفع معدلات الاستخلاص أو تحقيق اكتشافات جديدة كما أن ارتفاع أسعار النفط يعتبر عاملاً محفزًا للاستثمار في نشاطات البحث والتطوير والاستكشاف والإنتاج وكل مراحل سلسلة الإمدادات [1].

هناك مشكلتان أساسيتان في مجال الطاقة تواجهان العالم هما:

أولاً: إيجاد الوسائل الفعالة لتلبية الاحتياجات المتزايدة، وثانيًا: تجنب حدوث انقطاع في إمدادات الطاقة يؤثر تأثيرًا ضارًا في الاقتصاد.[2]

2- أهمية الدول العربية في الإمدادات النفطية المستقبلية

بالنظر إلى المؤشرات الرئيسية والعوامل المرتبطة بالطلب المتوقع على النفط من جهة وإمكانات الدول العربية من حيث الاحتياطات المؤكدة وانخفاض تكلفة الإنتاج وتوفر البنى التحتية، فإنه ليس من قبيل المفاجآت أن غالبية التقديرات تشير إلى زيادة حصة الدول العربية من الإنتاج العالمي حتى عام 2030.

وتشير توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن مساهمة الدول الأعضاء في منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك) من إجمالي الإمدادات العالمية من السوائل النفطية التقليدية (النفط الخام التقليدي وسوائل الغاز الطبيعي والمتكثفات) من المتوقع أن ترتفع إلى حوالي 31,4 بالمائة بحلول عام 2015 وتواصل ارتفاعها التدريجي حتى تبلغ 35,6 بالمائة بحلول عام 2035 [3].

الفرع الثالث: إمكانية الاستقلال الطاقوي الأمريكي

غطت وسائل الإعلام الأمريكية في الآونة الأخيرة على نحو لافت للنظر بروز النفط الصخري كبديل للنفط التقليدي، وانصب جل الاهتمام على إمكان تحقيق الولايات المتحدة استقلالها الطاقوي من خلال هذا الاكتشاف، ومن ثم تحرير سياستها الشرق الأوسطية من البلدان النفطية العربية كما تدعي، وهذا يعني انتهاء

[1] – الطاهر الزيتوني، المرجع السابق، ص 14.

[2] – عدنان جابر، المرجع السابق، ص 75.

[3] – الطاهر الزيتوني، المرجع السابق، ص 47.

الحاجة إلى توفير الغطاء الأمني لهذه البلدان ولمنطقة الخليج بالذات لتوفير الحماية للناقلات أثناء عبورها مضيق هرمز لكن الخبير الاستراتيجي الأمريكي "أنتوني كوردسمان" شذّ عن هذه القاعدة في دراسة مهمة ونقدية نشرها مؤخرًا لدى معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن [1].

لكن السؤال الذي يتبادر إلى أذهاننا في البداية هو ما هي الأهداف الحقيقية وراء الدعوة إلى تقليل الاعتماد النفطي الشرق الأوسطي ما دامت منطقة الشرق الأوسط تحتفظ بأهميتها الجيوستراتيجية؟ هناك جوابان متداخلان حسب الباحث "سويم العزي" الذي يؤكد أنه قد يعتقد البعض أن المنطقة بدأت تفقد أهميتها الإستراتيجية لكون بداية انتهاء عصر الطاقة النفطية قد آن أوانه، وإن إنتاج هذه الطاقة في كل مناطق الخليج في تناقص مستمر وهو ما يفسر ارتفاع أسعارها والتي قد تتضاعف ثلاث مرات، ولكن وعلى الرغم من مشروعية التفكير في هذا الشكل إلا أن هذا التناقص لا ينحصر في هذه المنطقة بل إنه يشمل كل مناطق استثمار النفط في العالم، فالدعوة لتقليل الاعتماد لا بد من أن تكون عامة وليست خاصة فقط بمنطقة الشرق الأوسط، إلا إذا كان وراء هذه الدعوة سياسية تهدف إلى إعطاء الفرصة للقائمين على شركات النفط لتقوية مواقفهم الخاصة والمالية وإشباع حاجة أصحاب الأسهم برفع أسعاره في شكل اصطناعي وبخلق حالة الخوف وزعزعة الأسواق للتأثير في عمليات الاستثمار، وحسب رأيه فإن هذا كله في إطار **الحرب الوقائية** للاستراتيجية الأمريكية التي لا ينحصر مجالها في الحقل العسكري وإنما تشمل كذلك المجال الاقتصادي بوضع العراقيل أمام تطور العدو اقتصاديًا وخنق اقتصاده لإجباره على الاستسلام والرضوخ.

ثانيًا: إن المصالح النفطية تشكل الجزء الكبير من بين المصالح الحيوية التي تدافع الولايات المتحدة من أجل ضمانها بكل الوسائل ومن بينها وسيلة الإيحاء لحلفائها بوجود الخطر لكن بعد أحداث سبتمبر تغير أسلوب تعاملها مع القضايا الدولية بتركيزها على فكرة أحادية العمل لضمان مصالحها القومية، فاستراتيجيتها الجديدة في الاحتواء الدولي في خلق قواعد الإسناد والتزويد المستقبلية بما تحتاجه من نفط والحصول على تسهيلات جغرافية وسياسية ضد إمكانية الظهور المرتقب لقوى عظمى تنافسها في مركز الصدارة والقيادة والهيمنة.

إن هذا التوجه دفع البعض إلى تصور قيام صراع بين أوروبا الموحدة والولايات المتحدة بسبب المصالح النفطية الأوروبية وخاصة إذا ما أخذ بالحسبان علاقات الاتحاد الأوروبي بالعالم العربي، وهذا ما يذهب إليه "هانتغتون" الذي يرى بأن أوروبا يمكن أن تصبح قوة تتحدى الهيمنة الأمريكية وسوف تخلق عالم القطبية

[1] – يوسف الصواني "العرب ومستقبل النفط": حلقة نقاشية، **مجلة المستقبل العربي**: بيروت، لبنان، العدد 410، أفريل 2013، ص 101.

المتعددة للقرن الحادي والعشرين، وعلى عكس هذه الرؤية يرى روبرت كاغان أحد أبرز زعماء المحافظين الجدد بأن أوروبا لا يمكن لها منافسة الولايات المتحدة لأن بزوغها لا يمثل تصاعد قوى كبرى وإنما تعبر عن تدهور نسبي في قوتها بسبب تعلقها بالمبادئ القانونية والأخلاقية.

كما يؤكد أنتوني كوردسمان أن تعبير الاستقلال الطاقوي يعطي الانطباع الخاطئ أن الولايات المتحدة في هذه الحالة لن تحتاج إلى استيراد أي كميات من النفط، وهذا أمر غير صحيح إذ أنها ستحتاج إلى استيراد النفط من البلدان المجاورة خاصة كندا والمكسيك، والأهم من ذلك أن هذا الانطباع يوحي أن الولايات المتحدة لن تتأثر بالتقلبات في أسعار النفط وأسواقه العالمية، إذ أن أي تهديدات لأمن نفط الخليج سيؤثر في أسعار النفط العالمية ومنها الأمريكية[1]، كما أن الحلفاء السياسيين والشركاء الاقتصاديين للولايات المتحدة الذين سيستمرون معتمدين على النفط العربي ستتأثر اقتصادياتهم بهزات الأسعار عند تهديد أمن الخليج، ويضيف كوردسمان أن الولايات المتحدة تستورد الكثير من السلع والبضائع الآسيوية ويمثل نفط الخليج عاملاً أساسيًا من عوامل إنتاجها، لذا فإن تهديد أمن الخليج سيعني زيادة أسعار النفط، ومن ثم أسعار البضائع التي ستستوردها الولايات المتحدة من البلدان الآسيوية، و هو ما سيلحق الأضرار بالإقتصاد الأمريكي.

إن الانخفاض المتوقع في استيراد النفط من جانب الولايات المتحدة الأمريكية من 9.5 مليون برميل نفط في اليوم في عام 2011 إلى 3.4 مليون عام 2035، يعود بالأساس إلى الإنتاج المتزايد من النفط الصخري إلى غاية سنة 2020 ، و لكن بعد هذا التاريخ سيعود معظم الانخفاض الكبير في واردات النفط إلى التطور النوعي في تكنولوجيات نجاعة محركات السيارات ، علاوة على الاستعمال المتنامي للوقود الحيوي و الغاز في قطاع النقل.[2]

لقد كان لتقليص واردات الغاز الى السوق الامريكية بدرجة كبيرة ، بعض التأثير في تجارة الغاز العالمية، بالاضافة الى اضطرار بعض الدول العربية المصدرة للغاز لتوجيه بعض شحناتها من الغاز المسال التي كانت تستهدف السوق الأمريكية الى أسواق اخرى ، كما تحتم على بعض الدول العربية المنتجة للنفوط الخفيفة في شمال إفريقيا البحث عن اسواق جديدة للتعويض عن انخفاض صادراتها الى السوق الأمريكية.

---

[1] – يوسف الصواني، المرجع السابق، ص 102.

[2] -زهير حامدي ، " النفط في الولايات المتحدة الأمريكية : ثورة في الأفق " ، الدوحة ، قطر ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، فيفري 2013 ، عبر الرابط : http://www.dohainstitut.org/release/09éf9a74

الفرع الرابع: أهمية بدائل النفط مستقبلا

أولا: البدائل غير المتجددة: و هي الغاز الطبيعي و الفحم و زيت السجيل و البيتومين الطبيعي (رمال الغاز) و النفط الثقيل جدا فضلا عن الطاقة النووية .

1. **الفحم الحجري:** إن نسبة مساهمته في إنتاج الطاقة العالمية تراجعت بشكل كبير أمام النفط و الغاز الطبيعي و ذلك بسبب عيوبه الكثيرة و خاصة تلويثه للبيئة و صعوبة نقله و استخراجه و انخفاض قيمته الحرارية مقارنة بالنفط و الغاز الطبيعي ،و لهذا تنحصر أهميته الرئيسية في الوقت الحاضر و المستقبل المنظور في إنتاج الطاقة الكهربائية و صناعة الصلب.

إن الحاجة إلى كميات هائلة من الفحم لا تزال قائمة بما يمثله الفحم في هذه الحالة من طاقة لتزويد النظام العالمي بأكثر من 6 ميغا طن من مكافئ النفط في عام 2050[1]

2. **الغاز الطبيعي:** فهو منافس قوي للنفط في المستقبل ، و لكن مازال يواجه مصاعب فنية و اقتصادية تعوق استخدامه بعيدا عن مناطق إنتاجه و تكاليف تسييله و نقله عالية، فضلا عن الحاجة إلى تكنولوجيا متقدمة للتعامل معه .
3. **مصادر هيدروكربونية أخرى:** و تتمثل في زيت السجيل و رمال القار (البتيومين الطبيعي) و النفط الثقيلة جدا ، و على الرغم من وجود محاولات لاستثمارها إلا أن كلفة استثمارها عالية جدا و كذلك ذات أثار بيئية ملوثة و خطيرة على الإنسان و الغلاف الجوي.[2]
4. **الطاقة النووية:** إن الانتشار الجغرافي للطاقة النووية ما يزال متركزا في عدد قليل من دول العالم فالولايات المتحدة الأمريكية تستحوذ على 24 بالمائة من عدد المفاعلات العالمية سنة 1999 .[3]

تعمل المفاعلات النووية على توليد الكهرباء في 31 دولة عبر العالم ، و تقع معظم تلك المفاعلات في الولايات المتحدة و غربي أوربا و في دول أسيا المتقدمة [4]،و مع كون الطاقة النووية طاقة واعدة بزيادة إسهاماتها في تامين احتياجات الطاقة العالمية إلا أنها تعد طاقة غير أمنة كما أن استخدامها يؤدي إلى إنتاج نفايات ذات فعالية إشعاعية عالية إضافة إلى الشكوك المثارة حول كفاية احتياطي

---

[1] - باتريك كريكي و آخرون ، **أوضاع العالم 2010**، بيروت ، لبنان ، 2010، ص 258.

[2] - رضا عبد الجبار ألشمري ، المرجع السابق ، ص 438.

[3] - نفس المرجع، ص 442.

[4] - قصي عبد الكريم إبراهيم، المرجع السابق، ص 167

اليورانيوم ، كما تتطلب تكاليف عالية و تقنيات رفيعة المستوى و مباركة مؤسسات و أطراف نافذة على الساحة الدولية .

إن التعقيد الجيوبوليتيكي بين محاولة نشر التكنولوجيا النووية في دولة معينة و حرمان معظم دول الجنوب منها يزيد العالم مشاكل و عدم استقرارا في المستقبل لازدواجية المعايير التي تتعامل بها الدول الصناعية و على رأسها الولايات المتحدة .

ثانيا: مصادر الطاقة المتجددة

تتمثل هذه الطاقات بالطاقة الكهرومائية و الطاقة الشمسية و طاقة الكتلة الحية و طاقة الرياح و طاقة جوف الأرض و طاقة المحيطات و الطاقة الهيدروجينية

إن الطاقات المتجددة و باستثناء دول الاتحاد الأوروبي الرئيسية لا تحظى بالأولوية لدى صانعي القرارات في السياسة و الاقتصاد و يبرر ذلك بالعديد من الأسباب منها أن الكلفة ستكون جد مرتفعة ،و أن بعض التقنيات لا تزال بحاجة إلى تطوير و أن التطور في استخدام مصادر الطاقة المتجددة لا يزال محدودا استنادا إلى إحصاءات وكالة الطاقة الدولية (IEA) فان الطاقات المتجددة تساهم في إنتاج الكهرباء عالميا بنسبة 17.9% منها 16.1% من الطاقات الكهرومائية و الباقي 1.8 من طاقة الرياح و الطاقة الشمسية و طاقة الحرارة الجوفية و طاقة المحيطات و المد و الجزر [1]، و تتوقع بعض الدراسات أن تبلغ حصة مصادر الطاقة المتجددة في العالم عام 2050 حوالي 50% من إجمالي الاستهلاك من الطاقة الأولية .

ثالثا: أثر مصادر الطاقات المتجددة على مستقبل الطلب العالمي على النفط

اشار جميل بلوط إلى انه في سياق الجدل المثار حول إمكانية أن تكون الطاقات المتجددة بديلا عن النفط في ظل الاضطرابات الاقتصادية و الاجتماعية العالمية الراهنة استعرض الباحث التحديات التي تعترض الطاقات المتجددة و من أهمها [2] :

- تراجع الدعم الحكومي للطاقة الشمسية بسبب الركود الاقتصادي العالمي .

([1]).كمال ايت زيان، محمد أليفي، " واقع و أفاق الطاقة المتجددة في الدول العربية (الطاقة الشمسية و سبيل تشجيعها)، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامين للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 8/7 افريل 2008، ص 8 ، عبر الرابط : http://www.univ-ecosetif.dz/rem/n11/11.pdf

([2]).جميل بلوط ، طالب الحيالي ، " اثر مصادر الطاقات المتجددة على مستقبل الطلب العالمي على النفط " مؤتمر تطور الطاقات الإنتاجية من البترول في الدول العربية و دورها الحالي و المستقبلي في تلبية الطلب العالمي على الطاقة ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، 4-5 يونيو 2012 ، ص 204

– المنافسة الحادة بسبب انخفاض سعر الغاز الطبيعي الناتج عن تطور تقنيات الإنتاج .

– الطلب العالمي على النفط يفوق القدرة الإنتاجية.

كما أكد انه من الآثار السلبية للوقود الاحفوري و الضغوط التي تمارسها هيئات حماية البيئة للحد من استخدامه و التطورات الكبيرة التي طرأت على تقنيات استغلال و تشغيل مصادر الطاقات المتجددة إلا انه من المؤكد أن الطاقات المتجددة مازالت بعيدة عن إمكانية تلبية الطلب المتنامي على الطاقة و أن الوقود الأحفوري سيبقى مسيطرا في مجال الطاقة لعقود عديدة قادمة و ذلك للأسباب التالية :

- ارتفاع تكاليف إنتاج الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة
- ضعف برامج تمويل مشاريع تطوير الطاقات المتجددة في العالم
- توفر كميات كبيرة من الطاقات الرخيصة (الوقود الاحفوري)
- تحقيق تطورات هامة في مجال تخفيف الانعكاسات السلبية لاستخدام الوقود الاحفوري
- صعوبة الاعتماد الكلي على الطاقات المتجددة ، حيث مازال معظمها يعتمد على استخدام الوقود الاحفوري في بعض مراحل الإنتاج. [1]

[1] جميل بلوط ، طالب الحيالي ، المرجع السابق ، ص 205.

خلاصة الفصل الثالث

إن شعار " **نفط العرب للعرب**" كان يعني في حقيقته وجوب أن يصبح النفط موردا عربيا بالمعنى الواسع بحيث تكون السياسات المتصلة به عربية المنطلق و التوجه و الغرض، و أن تهدف إلى إفادة العرب منه إنتاجا و تصنيعا و تصديرا و عائدات

لكن ما نلاحظه في الواقع أن امتلاك القدرة العربية للسيطرة على شؤون النفط ظلت محدودة، و أن بعض السياسات التي تنتهجها البلدان المنتجة و بعض توجهاتها و ممارساتها في الحقل النفطي تشوبها بعض السلبيات و المثالب، و لذا ينبغي ترشيد هذه السياسات و التوجهات و الممارسات

و من الجوانب الايجابية للتجربة النفطية العربية فان العائدات النفطية الضخمة التي جنتها البلدان المنتجة خلال العقود الماضية كانت ذات نفع عميم و يتضح ذلك على صعيد البلدان النفطية أو على صعيد التعاون العربي

لكن العائدات النفطية الضخمة أدت إلى التوسيع الكبير في الاستهلاك و تحول المجتمع إلى مجتمع استهلاكي مفرط و كذا ظهور المرض الهولندي في هذه البلدان ، و أن المسيرة الإنمائية لم تفلح في تنويع الإنتاج بالقدر الكافي و ظلت تعتمد على مصدر واحد للدخل هو النفط في إطار الدولة الريعية ، و بالتالي فان حصيلة ما تم انجازه لا ترقى إلى مستوى التنمية و النهوض الحقيقي المطلوب

بالإضافة إلى ذلك مجموعة من التحديات السياسية و الاقتصادية و الثقافية التي تقف عائقا أمام الاستغلال الامثل أو الاستفادة من هذه الثروة الإستراتيجية .

أما في ما يخص التوقعات المستقبلية حيث تشير الإحصائيات و التقديرات على توافر الموارد النفطية الكافية لتوفير الإمدادات اللازمة حتى عام 2035 ، و ليس هناك دلائل على حدوث ذروة لإنتاج النفط حتى هذا التاريخ ، كما تتمتع الدول الأعضاء في منظمة الأوبك بفرص استثمارية هائلة في قطاع النفط، بسبب احتياطاتها الضخمة ، و لكنها تواجه تحديا حقيقيا بسبب الضغوط على ميزانياتها المترتبة

لكن السؤال الذي مازال عالقا في أذهاننا هو هل بإمكان الدول العربية استخدام سلاح النفط مرة أخرى لخدمة قضاياها؟

للإجابة عن هذا السؤال يتطلب عرضا مفصلا لكل الإمكانيات و الظروف الإقليمية و الدولية و التعرض لمكانة العرب في يومنا هذا ، لكن جميع الدلائل المتوفرة تشير إلى أن الدول العربية المنتجة للنفط تدرك خطورة اتخاذ أي قرار باستخدام النفط كسلاح سياسي و اقتصادي ، من الثابت أن سلاح النفط يكون متاحا إذا رغبت حكومة ما أو مجموعة من الدول من الاستفادة من وجوده ، و يستطيع البلد المصدر للنفط خفض إنتاجه و صادراته أو فرض إيقاف صادراته إلى وجهات معينة غير أن هناك أسباب عديدة تحول دون ذلك لعل من أهمها أننا نعيش في عالم تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتمد على النفط و أي خطر للصادرات النفطية إليها أو لحلفائها يعتبر سببا للحرب ، و من جهة أخرى نجد أن النفط ليس سلاحا يمكن التحكم به و توجيهه بدقة بحكم أن سوق النفط العالمية كيان موحد و بالغ التعقيد و تتميز بحساسية مفرطة تجاه أي تغيرات فجائية ، أما السبب الأخر فيتمثل في أن ارتفاع أسعار النفط سيكون المحفز للتحول أكثر إلى استخدام مصادر بديلة للطاقة على حساب النفط

و على الرغم من أن سلاح النفط عاد في السنوات الأخيرة مع توجه بعض الدول كإيران و فنزويلا و روسيا إلى التلويح باستخدامه كورقة ضغط في نزاعها مع الدول الغربية و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية لكن في المحصلة لن يغير كثيرا في حقيقته أن استخدام النفط كسلاح ضغط فقد جزءا من قوته و ضعف دوره في الصراع العربي – الإسرائيلي بصفة خاصة و في القضايا العربية بصفة عامة .

الفصل الرابع

النفط في العلاقات الأمريكية - الجزائرية

(2014-1990)

المبحث الأول: خلفيات الاهتمام الأمريكي بالجزائر

إن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية بصفة عامة و بالجزائر خاصة كانت نتيجة لعدة عوامل تتجلى في[1]:

1- خلال حقبة الحرب الباردة نجد العامل الأول يتمثل في التغلغل السوفيتي في إفريقيا في الستينيات و السبعينيات التي سجلت نجاحات عدة في الكثير من المناطق حيث شكل تهديدا لمصالح حلفاء أمريكا الأوروبيين و تحديا لسياسة الاحتواء التي وضعت الحد من هذا المد.
2- قلق واشنطن من سياسة بومدين في الجزائر خاصة على الصعيد القاري من خلال منظمة الوحدة الإفريقية، و على صعيد العالم الثالث –حركة عدم الانحياز- و على مستوى منظمة الأوبك مسائل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، و التعاون السياسي و العسكري الجزائري و الليبي السوفيتي المقلق.
3- العداء الأمريكي لليبيا بدورها في المحيطين الإقليمين العربي و الإفريقي، و رعايتها للفصائل الفلسطينية و اللبنانية و الحركات الثورية و اليسارية في إفريقيا و أمريكا اللاتينية نجم عنه حصار اقتصادي عقب أزمة لوكربي فضلا عن تصنيفها دولة راعية للإرهاب و ضمن محور الشر.
4- العامل المتعلق بعلاقة الدول المغاربية بقضية الصراع العربي- الإسرائيلي، فقد حرصت الولايات المتحدة منذ التسعينات على تشجيع دور سياسي فعال في المغرب العربي في سبيل إقامة سلام شامل مع إسرائيل.

بالاضافة الى ذلك فإنه لايمكن الحديث عن العلاقات الامريكية-الجزائرية دون التطرق الى الإنجاز الدبلوماسي الكبير الذي حققته الجزائر عام 1980 بنجاح مساعيها لإطلاق سراح رهائن السفارة الامريكية في طهران.

أما بعد الحرب الباردة برزت عدة عوامل إقليمية و دولية ساهمت في ترقية الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي بمنطقة المغرب العربي أهمها: الأزمة الجزائرية و تداعياتها، قضية الصحراء الغربية، الأوضاع الاقتصادية

[1] – أمين البار، منير البسكري، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية** ، القاهرة ، الإسكندرية ، مكتبة الوفاء القانونية،ط1 ،2013. ص – ص: 43-44.

في دول المغرب العربي و علاقات نخبها الحاكمة بالإدارة الأمريكية ثم الأصولية الإسلامية و خطر الإرهاب خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

المطلب الأول: النفط الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية

لم تكن الجزائر بمنأى عن المتغيرات العالمية، بل كانت سباقة و سريعة في الاستجابة لهذه المتغيرات استهدفت تمرير قرارات هامة لغرض التحول السياسي و الاقتصادي، فقد حاولت الجزائر في إطار تغيير اتجاه الاقتصاد من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق مراعاة إجراءات تحضيرية و تنظيمية و أخذها بعين الاعتبار منها:

- تحضير الأطر القانونية المناسبة للنشاط الاقتصادي.
- الاعتماد على المؤسسة العمومية كعامل أساسي في الإصلاح الاقتصادي بوضعها الجديد.
- اعتبار القطاع الخاص في مجمله إستراتيجية مستقبلية متبناة و كبديل للقطاع العام.

الفرع الأول: الخصخصة[*] و من مبررات اختيار الذهاب إلى خوصصة المؤسسات العمومية في الجزائر نوجزها في النقاط التالية:

- اهتمام المؤسسة العمومية بأنشطة غير ملائمة في بعض الأحيان لطبيعتها الاقتصادية حيث ارتفعت المصروفات الإدارية بسبب زيادة العمال فوق الحاجة.
- الرغبة في خفض العجز المتكرر في ميزانية الدولة التي كانت الضامن لأجور العمال و تغطية العجز.
- معاناة المؤسسات العمومية من ضعف القدرة الإنتاجية و من تراكم الديون و سوء التسيير.
- كما تعتبر الخوصصة مطلب عالمي فرضته شروط العولمة و النظام الاقتصادي الدولي الجديد، فليس هناك هامش واسع للحركة و المناورة خارج شروط المؤسسات الدولية كمنظمة التجارة العالمية و صندوق النقد الدولي الذي وضع شرط الخوصصة كإستراتيجية أساسية لتلقي المعونات المالية.[1]

---

[*] تعني تحويل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد يعتمد على القطاع الخاص بصورة أساسية و هذا عن طريق بيع الأصول و الوحدات الإنتاجية المملوكة كليا أو جزئيا للقطاع العام.

[1] عيسى مقليد، مرجع سابق ص 107.

الفرع الثاني: أسباب تبني الجزائر الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات

تبنت الجزائر سياسة الشراكة في قطاع المحروقات لعدة أسباب نذكر منها ما يلي:

1- اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات

يحتل قطاع المحروقات مكانة جد هامة في الاقتصاد الوطني، فمجمل صادراته تكمن في المحروقات، التي تعتبر موردا هاما للعملة الصعبة التي تساهم في الاقتصاد الوطني، إذ تمثل منتجات النفط و الغاز نسبة كبيرة من صادرات الجزائر، و من إيرادات الدولة و هذه النسب الكبيرة عكست اختلالا مقلقا في الاقتصاد الوطني لدى صانع القرار، و حدوث أي خلل أو أزمة في هذا القطاع على المستوى العالمي سيؤثر حتما على الاقتصاد الوطني.

2- الاحتياجات الطاقوية للبلد

تستهلك الجزائر كميات معتبرة من الطاقة في الصناعات كغيرها من الدول كونها المحرك الأساسي الذي تعتمد عليه في تشغيل الآلات أو توليد الطاقة الكهربائية، كما لا تزال الجزائر تعاني من مشكل عدم توفر تقنيات تكنولوجية عالية، بالإضافة إلى احتياجاتها للأموال الضخمة التي تطلبها عملية البحث و التنقيب مما جعلها تلجأ إلى الشراكة الأجنبية.

3- التفاعل مع الأوضاع في السوق البترولية

لقد عرفت فترة الستينيات و السبعينيات إنشاء منظمة الأوبك و انخفاض إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية للنفط سنة 1980، و ارتفاع الطلب العالمي على النفط، أما خلال الثمانينات حدثت الأزمة البترولية 1986 الحادة بتراجع أسعار النفط و كذا الأزمة الآسيوية 1998 ، مما كان لزاما على الدولة الجزائرية أن تعيد النظر في السياسة الاقتصادية المتبعة لمواجهة الأزمات.

4- دور الشراكة في نقل التكنولوجيا

تعتبر التكنولوجيا عاملا مهما لتطور المؤسسة الاقتصادية مما يجعل الشراكة تهدف إلى تقليص تلك التكاليف الخاصة بالأبحاث في هذا الميدان، و تكون بديلا للانتقال التكنولوجي بطريقة أكثر سهولة.

الفرع الثالث: الأطر القانونية الجديدة للمحروقات الجزائرية

يعتبر قطاع المحروقات في الجزائر أهم القطاعات الاقتصادية بحيث يمثل 70 بالمائة من عائدات ميزانية الدولة كما يساهم بنسبة 35 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، و حوالي 98 بالمائة من العائدات الخارجية للجزائر، و فضلا عن ذلك، فالجزائر تعتبر المنتج رقم 12 عالميا للنفط بمقدار 12 مليون برميل يوميا، كما أنها المصدر الخامس للغاز عالميا بما يعادل 60 مليار متر مكعب[1]

إن الصدمة النفطية لسنة 1986 أدت إلى تراجع العائدات الجزائرية لأكثر من 43 بالمائة[2] لذلك كان لزاما على الجزائر القيام باصلاحات قانونية في مجال المحروقات.

1- قانون 1986 للمحروقات وبداية التحول

إن القانون رقم 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986 هو قانون خاص بالبحث والتنقيب عن البترول حيث حدد إطار تدخل الرأس المال الأجنبي في ما يخص البحث عن المحروقات واستغلالها، بالإضافة إلى استفادة الشركاء الأجانب من إمكانية إنشاء شركة تجارية تخضع للقانون الجزائري لكن في صورة اقتصاد مختلط ولقد نتج عن هذا القانون إبرام أكثر من 56 عقدا مع شركات نفطية من 19 دولة [3]، والجدول الموالي يوضح كيفية توزيع العقود على بعض الدول.

جدول رقم 12: كيفية توزيع العقود الخاصة بعملية التنقيب البترول في الجزائر[4]

الشركة	الولايات المتحدة الأمريكية	كندا	ألمانيا	كوريا الجنوبية	فرنسا	إسبانيا	إيطاليا	بريطانيا	الدول العربية
عدد العقود الممنوحة	14	7	5	5	4	3	3	3	3

[1] – بوحنية قوي، محمد خميس، "قانون المحروقات في الجزائر و إشكالية الرهانات المتضاربة"، **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**، الجزائر: جامعة الحاج لخضر-باتنة- العدد (04) جانفي 2013، ص 60.

[2] Abderahmane Mebtoul, **L'Algérie face aux défis de la mondialisation**, Algérie : Office de publications universitaire, tome 2, 2002, p 121.

[3] - شهرزاد زغيب،" الاستثمار الأجنبي المباشر، واقع وآفاق "، **مجلة العلوم الإنسانية**، الجزائر: جامعة محمد خيضر- بسكرة-، العدد الثامن، فيفري 2005، ص9.

[4] - نفس المرجع، ص10.

نلاحظ أن الصفقة الأكبر حجما موقعة بين شركة النفط والغاز الجزائرية سوناطراك والشركة الأمريكية لتطوير حقل ضخم للغاز في منطقة عين صالح .

ومع تزايد حاجة الجزائر آنذاك إلى التمويل والسيولة النقدية من أجل تسديد خدمات الديون، قامت بتعديل هذا القانون سنة 1991 لتوسيع مجال عمل الشركات الأجنبية لاستغلال الآبار المكتشفة سابقا بهدف رفع معدلات استرجاع كميات البترول التي يحتاج إلى تقنيات عالية لا تملكها سونا طراك، وكذلك من أجل جذب الشركات العالمية للاستثمار بالجزائر. [1]

حيث ساهمت تعديلات 1991 في جلب العديد من الشركات العالمية الأجنبية إلى إبرام عقود الاستكشاف طوال التسعينات في الجزائر رغم الأزمة السياسية والأمنية التي كانت تعيشها .

ومن النتائج الفعلية لهذا القانون بدأت تظهر على مستوى العديد من المؤشرات مثل ارتفاع احتياطي العملة الصعبة الذي ظل ثابتا في الجزائر بين سنتي 1991–1997 وأصبحت الجزائر سنة 1998 أول دولة في العالم في الاكتشافات النفطية[2]،وقد ساهم ذلك كله بالموازاة مع برامج الإصلاح الهيكلي إلى إعادة الاستقرار للمؤشرات الاقتصادية وأثبتت مدى نجاعة الإستراتيجية الجزائرية في مجال الطاقة.

إن التحولات الهامة التي أحدثها قانون 91–21 الصادر في سنة 1991 سمحت بتوافد المستثمرين الأجانب نتيجة الفرص التي أتاحها قانون المحروقات للاستثمار الأجنبي والشراكة حيث تتم توقيع عقود شراكة في مجال الاستكشاف والتطوير والإنتاج مع عدد مهم من الشركات وصلت سنة 1999 إلى 42 عقد مع 24 شركة عالمية. [3]

---

[1]– عيسى مقليد، مرجع سابق، ص114.

[2]– قوي بوحنية، محمد خميس، مرجع سابق، ص66.

[3]–Abdelmadjid Attar, " Bilan du partenariat, 42 contrats pour 24 compagnies ", **PDG de Sonatrach** , Alger,Media,N°08, octobre 1999, p24.

ومن الأمثلة على الشركات الأمريكية التي وقعت عقد تقاسم في الإنتاج مع سوناطراك[*] نجد شركة أميراداهايس وذلك لتطوير حقول القاسي والعقرب الواقعة غرب حاسي مسعود، وعقدا للمشاركة في الإنتاج مع نفس الشركة في حوض حاسي بركين بحاسي مسعود .

– كذلك نجد شركة أموكو الأمريكية وذلك لاستغلال حقول غازية بعين أميناس وعين صالح، وشركة آركو الأمريكية وذلك لتطوير ورفع معدل احتياطي للنفط الخام في بعض الحقول.

2– قانون 2005 للمحروقات [**]:

يعد قانون المحروقات لـ 2005 القانون الذي أنهى الهيمنة الأحادية لشركة سوناطراك على قطاع المحروقات في مجال الاستكشاف أو الإنتاج أو أنشطة النقل، وجعلها على قدم السواء مع الشركات الدولية للنفط والغاز في مجال الاستثمار ضمن بيئة تنافسية شفافة، وذلك من أجل تحرير قطاع المحروقات، وفضلا عن ذلك فقد أحدث قانون 2005 تغييرا مهما على الأطر المؤسساتية ونظام العقود، وكذا نظام الجباية، بالإضافة إلى تعامله مع عقود تقاسم الإنتاج الموجودة سلفا. [1]

رغم أن القانون 05–07 ينص في المادة (3) منه أن المواد وموارد المحروقات المكتشفة أو غير المكتشفة على التراب الوطني وفي باطنه وفي المجال البحري الذي هو جزء من السيادة الوطنية لكن من خلال الاستغلال يعطي للشركاء الأجانب حق التملك لحقول النفط إلى نسبة 70 بالمائة على الأقل ولشركة سوناطراك 30 بالمائة على الأكثر، وبشرط أن تمارس حق الشفعة في هذه النسبة وتدخل الشراكة في أجل 30 يوما، وبما أنها ولأسباب فنية ومالية والوقت القصير الممنوح لها في استعمال حقها في الشفعة قد لا تتمكن من ذلك، فإن الشريك الأحسن يمكن أن يستولي على كامل الحصص حتى تصل إلى 80 بالمئة بدلا من 49 بالمئة [2] وهذا ما يؤدي إلى فقدان الدولة ملكية البترول المكتشف مستقبلا.

إن قانون 2005 كانت له نتائج سلبية متعددة سواء على شركة سوناطراك أو مستقبل قطاع المحروقات في الجزائر بحيث صاحب هذا القانون انخفاض كبير في الإنتاج وجمود في الاستثمارات والنتيجة

---

[*] تحتفظ شركة سوناطراك عند تعاملها مع هذه الشركات نسبة 51% من العوائد مقابل (49%) للشريك الأجنبي.

[**] القانون رقم 05–07 المؤرخ في 28 أفريل 2005.

[1]– قوي بوحنية، محمد خميس،مرجع سابق، ص ص66،67.

[2]– عيسى مقليد ، مرجع سابق ، ص115.

كانت انكماش قياسي لصادرات الجزائر من الغاز الطبيعي، وأصبحت الجزائر مهددة بفقدان حصتها من السوق الأوروبية بعد مطالبة بعض الدول كفرنسا لإعادة النظر في أسعار الغاز.

2- تعديلات 2013 على قانون 2005 للمحروقات

لقد شهدت الجزائر تراجعا شديدا في الاحتياطات النفطية والغازية وفي الإنتاج نتيجة لاعتماد قانون 2005، وقد تم ملاحظة ذلك منذ 2006 بحيث تراجع إنتاج الجزائر من المحروقات بنسبة 25 بالمئة [1]، ولم توفق الجزائر في إعلان مناقصات دولية جديدة للاستكشاف منذ سنة 2010، لأن قطاع المحروقات في الجزائر أعطى رسائل سلبية للشركاء الأجانب عن جاهز يته للاستثمار، وتضاعفت الشكوك حول ربحية الاستثمار في الجزائر.

ويمكن القول أن القانون الجديد المعتمد يشبه إلى حد بعيد نظام تقاسم الإنتاج لقانون 86-14، بحيث يحاول تصحيح الاختلالات في قانون 2005 الذي اعتمد على نظام الامتياز، وكان الهدف من تغيير الإطار القانوني والتشريعي هو بعث الاستكشاف في قطاع المحروقات من جديد من أجل طمأنة الشركات الأجنبية، فتم تغيير النظام الجبائي الذي كان مثار العديد من الانتقادات وشروط استغلال وتطوير البترول والغاز **غير التقليدي**.

المطلب الثاني: التنافس الأمريكي- الفرنسي على الجزائر

من المعروف أن التنافس الأمريكي- الأوروبي وخاصة الفرنسي في منطقة المغرب العربي قد بدأ غداة الحرب العالمية الثانية بعد نزول الحلفاء بقيادة أمريكية على الشواطئ المغاربية، وتمثل النفوذ الأمريكي أيام الحرب الباردة في القواعد العسكرية في كل من المملكة المغربية وليبيا، واستمرار هذا النفوذ بعد جلاء القوات الأمريكية عن قواعدها في البلدين عبر مؤسسات الحلف الأطلسي.

بعد فترة من انتهاء الحرب الباردة، لم يكن للسياسة الأمريكية منهج واضح، أو مخطط لرسم توجهاتها لدول شمال إفريقيا، التي كانت منطقة نفوذ فرنسية، فتركها لباريس لاعتبارات ظروف الحرب الباردة، وما كانت تمثله العلاقات السوفيتية الجزائرية بالنسبة لواشنطن، في إطار الصراع بين الشرق والغرب، إلا أن متغيرات الوضع السياسي المغاربي، وبخاصة التحولات السياسية العميقة في الجزائر، وصعود التيارات

[1]- قوي بوحنية، محمد خميس، المرجع السابق، ص76.

الإسلامية إلى ساحة العمل السياسي وبقوة، دفع قسما من شمال إفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية إلى إعادة النظر في السياسة الأمريكية تجاه هذه المنطقة وتقويمها في ظل الواقع الإقليمي والدولي الجديد، وقد أدركت إدارة البيت الأبيض أن النزول إلى عمق إفريقيا، لم يكن إلا من بوابتها الشمالية وبالتحديد الجزائر. [1]

ولكل من أمريكا وأوروبا وخاصة فرنسا مصالح وأهداف جيوسياسية خاصة تريد تحقيقها من إنفرادها بالنفوذ في الجزائر، فبالنسبة **لأمريكا:** تشكل الجزائر محطة أو رأس جسر قوي تستطيع الارتكاز عليه لضمان نفوذ وموقع قوي بالنسبة لأوربا، وللتوسع في جنوب الصحراء الإفريقية أين أبدى القادة الأمريكيون في العشرية الأخيرة اهتماما متزايدا لم يعرف حتى خلال الحرب الباردة، كما تشكل الجزائر مصدرا هاما للطاقة يمكنها من التقليل من اعتمادها على نفط السعودية والكويت ويشدد من سيطرتها عليه قوة ونفوذا في علاقاتها بحلفائها الأوروبيين. [2]

فالجزائر دورها أساسي بالنسبة لواشنطن من ثلاثة زوايا أولها: الإمكانيات الاقتصادية من مواد أولية وفي مقدمتها النفط والغاز، سوق داخلية كبيرة، فرص الاستثمار الضخمة، وبالتالي تعدد إمكانيات تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين التي تشهد تعزيزا مستمرا، ثانيها: الاعتماد على الدبلوماسية الجزائرية قاريا لتسوية النزاعات في افريقيا مثل ما حدث مع النزاع الإرتيري–الأثيوبي .

ثالثها: دور الجزائر في الحرب على الإرهاب خاصة في التعاون متوسطيا وفي منطقة الساحل الإفريقي. [3]

كما أن للجزائر دور في التعامل مع ظاهرة الحركات الإسلامية المسلحة حيث انتقلت من الحرب الأهلية إلى مرحلة السلم والمصالحة الوطنية، ونظرا لموقعها على البحر الأبيض المتوسط فهي تعد شريكا استراتيجيا هاما لحف الشمال الأطلسي، ونظرا للاكتشافات النفطية الهائلة في الجزائر جعل السياسة الطاقوية الأمريكية

---

[1]– ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجع السابق، ص ص185–186.

[2]– حسين سنطوح،" الحوار الجزائري الأطلسي...سيناريوهات المستقبل"، **مجلة دراسات إستراتيجية**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد (03) ، فيفري 2007، ص28.

[3]– عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة للنشر والتوزيع، 2005، ص73.

تفكر في تنويع مصادر إمداداتها للنفط من الجزائر وذلك لتجنب الصدامات النفطية المستقبلية في الشرق الأوسط، فضلا عن المكانة التي تبوأتها الجزائر في سوق الطاقة العالمي بسبب[1]:

– إن الجزائر عضوا نشيطا ومنضبطا داخل منظمة أوبك.

– موقع الجزائر المهم والقريب من منابع النفط الافريقي المهمة بالنسبة للولايات المتحدة.

– ضخامة احتياطيات الغاز الطبيعي حيث تعد ثالث دولة مصدرة للغاز.

– ضخامة الاستثمارات النفطية في الجزائر جعلها محط أنظار الشركات النفطية في الولايات المتحدة.

– أهمية قطاع المحروقات في الجزائر كونها مادة أساسية يعتمد عليه اقتصادها القومي

فضلا على أن للجزائر أهمية جيواقتصادية كبيرة، فهي من أفضل المنتجين للغاز الطبيعي في العالم، وبمستوى احتياطي كبير، كما أنها تمتلك مخزونا احتياطيا نفطيا مهما.

أما **فرنسا** فترى في الجزائر امتدادا طبيعيا و جوهرة في مناطق نفوذها التي تتقلص باستمرار نتيجة لتراجع قوتها مقارنة بالدول العظمى الأخرى وعلى الخصوص منها الولايات المتحدة الأمريكية، لفرنسا مصالح عديدة في الجزائر خاصة في المجالات التجارية والاقتصادية والثقافية وهي وإن سلمت باستقلال الجزائر إلا أنها لم تتخلى عن هدفها المتمثل في استرجاع نفوذها فيها بعدما تراجع بشكل ملحوظ خلال الحرب الباردة أو العشريتين الأوليتين من استقلال الجزائر لصالح الاتحاد السوفياتي–سابقا– ثم لصالح قوى منافسة من أمريكا وأوروبا، وتعتبر الجزائر بالنسبة لفرنسا الباب الواسع التي تصل منه إلى مناطق نفوذ أخرى.

إن التركيز على مبدأ **التنافس** ينطلق من السعي الأوروبي لتحييد أي تواجد أمريكي في المنطقة، في إطار مشروع الشراكة الأورو–متوسطية، وفي الوقت ذاته تفادي الدخول في أي مواجهة مع واشنطن في هذا السياق، حيث رفض الاتحاد الأوروبي إشراك الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر برشلونة 1995 على اعتبار أنه مخصص للدول المطلة على المتوسط، واعتقد الأوروبيون أن لعبهم لدور مكمل للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط سيطلق يدهم في المتوسط. [2]

---

[1]– سعد توفيق عزيز البزاز، "العلاقات الجزائرية –الأمريكية"، **مجلة دراسات اقليمية**، بغداد: جامعة الموصل، العدد (26) ، 2012 ، ص147.

[2]– عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص169.

فالجزائر التي كانت سوقا تجارية ونفطية وتسليحية تقليدية لفرنسا، وقعت في السلة الأمريكية، وأصبحت شركات النفط الأمريكية العملاقة التي يديرها جورج بوش الأب نفسه، وديك تشيني تهيمن على كل نفط الصحراء الجزائرية.

جاءت العودة الفرنسية للجزائر التي مهد لها الحوار السياسي الثنائي بين البلدين الذي أسس لعلاقات ذات بعدين: العلاقات الثنائية الجزائرية– الفرنسية من جهة، والعلاقات الموسعة في إطار الاتحاد الأوروبي، وذلك وفقا لمقاربة برشلونة الهادفة إلى فتح المجال لاتفاقات شراكة مع كافة الدول المتوسطية.

ازداد الاهتمام بالطاقة الجزائرية خلال السنوات القليلة الماضية وخاصة في ما يتعلق بالغاز الطبيعي الذي أصبح مادة حيوية بالنسبة للدول الأوروبية الجنوبية وعلى رأسها: إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، وذلك بواسطة أنابيب الغاز المغرب–أوروبا Transmed ، (GME(Gazoduc Maghreb-Europe، و في هذا الإطار، نشير إلى الأهمية الجيو–استراتيجية التي تكتسبها الجزائر في حوض البحر المتوسط، وبحكم قربها من دول أوروبا حيث تعد إحدى الدول الثلاث وهي: روسيا، النرويج والجزائر التي تغطي احتياجات شعوب دول الاتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي بنسبة وصلت إلى 41% بالمئة. [1]

وبالتالي يمكن القول أن الجزائر تعتبر ومن منطلق المصلحة الجيوسياسية الأمريكية المصالح الأمريكية وباستثمارات كبيرة هامة لا يستهان بها في قطاع النفط الجزائري، فالجزائر تمثل حلقةأساسية للتحكم في مصادر أوروبا من الطاقة القادمة من جنوب البحر الأبيض المتوسط.

الموقف الأمريكي و الفرنسي من الأزمة السياسية الجزائرية

في الوقت الذي دعمت فيه فرنسا الانقلاب على الديمقراطية في الجزائر في 1992 ودعمت المؤسسة العسكرية الحاكمة في عهد المجلس الأعلى للدولة، وفي عهد زروال ووقفت موقفا معاديا من الجبهة الإسلامية للإنقاذ، تبنت الإدارة الأمريكية موقفا مغايرا إزاء الأحداث في الجزائر ووجدت في موقف باريس ثغرة يمكن الدخول منها إلى داخل الأحداث في الجزائر، ففي الوقت الذي كانت فيه باريس متحمسة لسياسة

[1]– عبد الوهاب بن خليف، "تجاذبات المصالح الأوروبية– الأمريكية في منطقة المغرب العربي"، **مجلة المفكر**، الجزائر، جامعة محمد خيضر –بسكرة، العدد (11) ، 2014، ص93.

استئصال ما تطلق عليه بالإرهاب الإسلامي، كانت واشنطن تفتح خط الاتصال مع المعارضة الإسلامية، وكانت تؤيد الحوار الوطني والتسوية. [1]

وابتداء من سنة 1996 اعتبرت واشنطن الجزائر بمثابة دولة محورية، واستقرارها مهم للمنطقة ككل، لذلك يجب مساعدتها ودعمها وهذا ما عبر عنه الرئيس بيل كلينتون في تقريره السنوي الذي قدمه للكونغرس والمتعلق بالإستراتيجية الأمنية الأمريكية للقرن 21، وجاء فيه:

"نحن نهتم باستقرار وازدهار منطقة شمال إفريقيا" ، وهذا ما تجلى في الدعم الأمريكي لحكومة الرئيس زروال في حربها ضد الإرهاب، ورغم كل ذلك فإن الجزائر صنفت من طرف الإدارة الأمريكية في هذه الفترة ضمن فئة الدول الفاشلة. [2]

لكن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 واستهداف الولايات المتحدة في عقر دارهاها وإعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش ما سماه" الحرب العادلة ضد الإرهاب" تغير شكل الخطاب الأمريكي تجاه الجزائر، فبرزت العديد من معالم التعاون الأمني بين الولايات المتحدة والدول المغاربية ومنها الجزائر.

المطلب الثالث: محاربة الإرهاب وتأمين منابع النفط

تمثل دعاوى محاربة الإرهاب، وفق التصور الأمريكي إحدى وسائل أو أدوات السياسة الخارجية الأمريكية لتحقيق مصالحها الإستراتيجية حيث أصبح العالم ساحة مفتوحة أمام المخططين والاستراتيجيين لفرض الأجندة الأمريكية.

يمثل التعاون في مكافحة الإرهاب نقطة اتفاق شديدة الأهمية من المنظار الأمريكي لقياس درجة تعاون الدول المغاربية مع واشنطن، التي تدرك أن تكامل أدوار الدول في مكافحة الإرهاب يساهم في تحقيق أهداف السياسة الأمنية للولايات المتحدة من خلال تقاسم المهام وتشارك الأدوار مع الدول المغاربية.

---

[1]– سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص67.

[2]– خير الدين العايب، "الجزائر دور محوري في النظام المتوسطي"، عبر الرابط:
http://www.azzaman.com

وكما سبق وأن أشرنا فإنه تم تأسيس الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة على مجموعتين من الاعتبارات وهما: [1]

الأولى: تتصل بالنواحي السياسية و الإقتصادية و بمجال الطاقة و تركيزها على النفط و الغاز على الجزائر و ليبيا،فضلا عن سعيها لإيجاد كيان إقليمي قوي في تلك المنطقة من العالم بشكل يسمح بتوفير سوقا محتملة للأعمال التجارية و للسلع الامريكية، خاصة في ظل المنافسة المتزايدة مع الصين في هذا المجال.

ثانيا: تتصل بالنواحي العسكرية والمصالح الأمنية والإستراتيجية للولايات المتحدة ترتبط رغبة الولايات المتحدة في تجفيف جميع منابع الإرهاب حول العالم ومنها منطقة المغرب العربي والساحل والصحراء، وخاصة تلك المنطقة تشكل تهديدا كبيرا للأمن الأمريكي وفقا للرؤية الأمريكية، وذلك في ظل تمركز ما يسمى" تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" فيها.

وفي حال الجزائر، فقد وصفت بالدولة المحورية[*] من طرف روبرت شيس، أميلي هيل، وبول كينيدي في مقال نشر في دورية" فور وين أفيرز ، خصص هذا المقال للدول المحورية التي على أمريكا الاعتماد عليها لتطبيق إستراتيجيتها الشاملة، فيما بعد تبنى المسؤولون الأمريكيون هذه العبارة ووظفوها في خطاباتهم لدى زياراتهم المغاربية. [2]

تجلى الاهتمام الأمريكي بالجزائر من خلال التصريحات الرسمية التي اعتبرت الجزائر الشريك الاستراتيجي في المغرب والعالم العربي، كما أكد ذلك الرئيس جورج وركر بوش[3]

وفي إطار الحرب الشاملة على الإرهاب بادرت الولايات المتحدة بعدة مشاريع منها:

---

[1]– عبير بسيوني عرفة علي رضوان، **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين**، القاهرة: دار النهضة العربية، ط1، 2011، ص ص92 ،93.

[*]المقصود منها نقطة اشعاعية النشاط لا تؤثر في مصيرها على منطقتها فحسب، بل تؤثر على الاستقرار العالمي وعلى المصالح الأمريكية، أي أن الدولة المحورية هي التي يكون لدورها الإقليمي والمخاطر المحيطة بهاو والمشاكل التي تهدد وجودها آثارا إقليمية ودولية تضر بالمصالح الأمريكية.

[2]– عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص61.

[3]–Pierre Boutand, " Algérie et Sahel, les Etas –Unis comblent un vide sécuritaire " online : http://www.infogurre.com(14/01/2007)

الفرع الأول: مبادرة بان الساحل L'Initiative pan-Sahel

قامت إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش بالإعلان عن مبادرة الساحل في نوفمبر 2002 وهي مبادرة لتقوية دول الساحل الفاشلة والأفقر على مستوى العالم، ويهدف إلى مساعدة وتكوين القوات الأمنية والعسكرية لبلدان المغرب العربي والساحل الإفريقي من قبل البنتاغون وتم إنشاء مقر رئيسي للمبادرة بدكار عاصمة السنغال.

تضم مبادرة بان الساحل ثماني دول افريقية: ثلاثة دول من المغرب العربي وهي كل من الجزائر، تونس والمغرب، وأربعة من منطقة الساحل الإفريقي النيجر، مالي، موريتانيا، والتشاد ويضاف إليهم السنغال. [1]

وإلى جانب هذه النشاطات، كانت القوات الأمريكية قد شاركت في بعض عمليات مكافحة الإرهاب أبرزها المشاركة في تخطيط عملية قامت بها أربع من دول الساحل (مالي ، التشاد، النيجر والجزائر) في مارس 2004 ضد الجماعة السلفية للدعوة والجهاد، بعدما كانت الأخيرة قد قامت في مطلع 2003 باختطاف 32 سائحا في الصحراء الجزائرية، ثم كانت المرة الثانية حينما قامت الطائرات الأمريكية في يناير 2007 بقصف مناطق كان يعتقد أنها تأوي بعض أعضاء القاعدة في جنوب الصومال. [2]

فالدور الجزائري في مبادرة بان الساحل بالنسبة للإدراك الأمريكي مهم و ذلك لعدة اسباب: أولهاالموقع الاستراتيجي للجزائر حيث يمثل موقعها الجغرافي اهمية محورية للسياسة الأمريكية تجاه التنظيمات الإرهابية حيث تتربع الجزائر على مساحة شاسعة و سواحل و حدود برية طويلة تصل الى 7000 كلم و تمتد هذه الحدود البرية بين دول مغاربية و دول الساحل الإفريقي.

السبب الثاني: يتمثل في التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب

السبب الثالث: امتلاك الجزائر قوة عسكرية قادرة على متابعة التهديدات الامنية خاصة بعد التجربة الامنية التي عاشتها منذ التسعينيات .

---

[1]– مصطفى صايج، مرجع سابق، ص541.

[2]– خيري عبد الرزاق حاسم، "قيادة عسكرية أمريكية جديدة لافريقيا فرصة أمريكية و محنة افريقية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، القاهرة: مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد(21)، شتاء 2009، ص92.

الفرع الثاني: الشراكة من أجل مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (ISCTP)[*]

جاءت هذه المبادرة سنة 2005 كامتداد لمبادرة بان الساحل لكن بشكل أوسع من خلال إضافة السنغال إلى المبادرة، وجعل المغرب ونيجيريا وتونس مراقبين في هذه المبادرة، التي اعتبرها بعض المحللين أنها خطوة لتقريب القوات العسكرية من المدنيين، حيث حاولت الإدارة الأمريكية من خلالها الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة في إطار مكافحة الإرهاب ودعم الحكم الديمقراطي وإدخال تعديلات في البرامج التعليمية وتطوير العلاقات العسكرية بين دول المنطقة والولايات المتحدة.

الفرع الثالث: قيادة إفريقيا الأفريكوم(AFRICOM)

أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في 2007/2/7 قراره بإنشاء قاعدة عسكرية موحدة جديدة للقارة الإفريقية، وأوضح أنها تهدف إلى تقوية روابط التعاون والأمن مع الدول الافريقية، وأصدر أمرا بأن تكون هذه القيادة الجديدة جاهزة ابتداء من أكتوبر 2008 .

تواجه المبادرة الأمريكية شكوكا من أطراف دولية وغير دولية حول الهدف الحقيقي لبناء قيادة الأفريكوم، تؤكد الولايات المتحدة على أن الهدف من إنشائها هو منع تنظيم القاعدة من السيطرة على السلطة في الدول الإفريقية إلا أن المرامي البعيدة أبعد مما يتصوره البعض حيث استغلت أحداث 11 سبتمبر 2001 واتخاذها كذريعة لتوسيع نفوذها في العالم من جهة ومن جهة أخرى قامت بذلك بناء على جملة من الدوافع هي: [1]

- الأهمية الإستراتيجية لتجارة النفط والتحركات العسكرية
- المخزون النفطي غير المكتشف بعد تدخل أمريكا في الصومال ومؤخرا في دارفور وظهور النفط
- تنامي الحركات الإسلامية في إفريقيا والمطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية
- احتواء مصادر الطاقة وفي مقدمتها النفط وتطوير شبكة المعلومات
- التدخل عند الضرورة للحفاظ على شبكات التحالفات القائمة

---

[*]Trans-Sahara contre terrorisme Partnership.

[1]– عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص61.

ومن **الأهداف** التي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها:

حماية المصالح الأمريكية في القارة السمراء خاصة في مواجهة المنافسة الدولية الصينية تحديدا، وكذا التهديدات الأمنية على غرار الإرهاب.

– السيطرة على إمدادات النفط من خليج غينيا، والتي من المتوقع أن تسد ما نسبته 25 بالمئة من احتياجات الولايات المتحدة مستقبلا.

– يرى الباحث الجزائري سالم برقوق أن التعاون الجزائري في مكافحة الإرهاب عمل على تحسين صورة الجزائر من المنظور الأمريكي والأوروبي، ويعتبر التعاون الأمني العسكري أهم نقاط التوافق بين الدول المغاربية وحلف الناتو NATO، ومع ذلك يظل هذا النظام بعيدا عن سماح الدول المغاربية باستضافة قواعد عسكرية على أراضيها، ومن جهة أخرى أن الدول الأوروبية في إطار تنافسها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة حول منطقة المغرب العربي قد وجدت نفسها مضطرة لتعميق تعاونها مع واشنطن ، بل والقبول بوجود أمني وعسكري أمريكي في منطقة شمال افريقيا هذا يعني أن تنظيم القاعدة وأنصاره قد وفروا الأسباب التي من شأنها أن تغذي المزيد من التدخل الدولي في شؤون المنطقة [1] والجدول التالي يوضح الهجمات الإرهابية وأحداث تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

[1]–عبد العزيز الدهماني، "المغرب العربي في مواجهة خطر التطرف بين فكي أوروبا –أمريكا ومنطقة الساحل الإفريقي"، **مجلة المغرب الموحد**، تونس، العدد(05)، 2012/2/17.

الجدول رقم 13 : الهجمات الإرهابية وتقارير أحداث تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي[1]

السنة	الهجمات الإرهابية	تقارير أحداث تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي عدد الهجمات (عدد الضحايا)			
	(المغرب/ الساحل)[*]	الجزائر	موريتانيا	النيجر	مالي
2006		(98)20	0	0	(1)9
2007	161	(785)40	(8)2	0	0
2008	152	(347)23	(17)2	(3)1	0
2009	104	(167)38	(10)5	(22)4	(2)3
2010		(139)15	0	(14)2	(2)1

تزايد الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل غداة الحرب على أفغانستان ومواصلة الحرب على العراق حيث تعتقد الإدارة الأمريكية أن الضغط الأمني والعسكري على عناصر تنظيم القاعدة في المنطقتين سيجعل العناصر الفاعلة في تنظيم القاعدة تبحث عن ملاذ آمن لبناء إستراتيجية عدوانية تجاه المصالح الأمريكية في العالم، ونعتبر منطقة الساحل ببيئة صعبة للمراقبة منطقة صحراوية خاصة في شمال افريقيا، الساحل والمغرب العربي وبالتالي فهي من المناطق المفضلة لتنظيم القاعدة للتدريب.

كما نجد أنه بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 نجح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة من إعادة الجزائر إلى مركزها كحليف للولايات المتحدة وأوربا في الحرب على الإرهاب، وفي المقابل وافقت إدارة الرئيس بوش على بيع تجهيزات تكنولوجية عسكرية للجزائر، بما فيها نظارات الرؤية الليلية لمحاربة الجماعات المسلحة، وكانت حادثة اختطاف سياح أوروبيين في أوائل 2003 الحدث المفصلي الذي دفع واشنطن إلى الاعتبار أنه بإمكان الجزائر أن تصبح حليفا إقليميا استراتيجيا جديدا، وفي عام 2004 أتت القوى الخاصة الأمريكية إلى جنوب الجزائر لتدريب وتجهيز ومساعدة القوى الوطنية على محاربة الجماعة

---

[1]–Jacques Roussellier, " Terrorism in Freelance in North Africa and Sahel :AL-Qa 'ida's franchise or freelance ? ",**Policy Brief Washington** : The Middle east Institute ,N°34 ,August ,2011 , avalaible online : http://wwww.studies, aljazeera.net/sites/default/Bile/roussellier.pdf

[*] الجزائر، تشاد، ليبيا، مالي، موريتانيا، المغرب ، النيجر، تونس.

السلفية للدعوة والقتال، ومن ثم شارك الجيش الجزائري في عدد من المناورات العسكرية التي نظمها الجيش الأمريكي وحلف شمال الأطلسي، وساعد التعاون بين الولايات المتحدة والجزائر في مجال الأمن بصورة كبيرة في وضع حد للعزلة التي كانت تعيش فيها الجزائر في التسعينات من القرن الماضي. [1]

الفرع الرابع: التنسيق الأمني بين البلدين في إطار الحلف الأطلسي

بعد انتهاء الحرب الباردة ظهر النقاش حول ضرورة بقاء الحلف الأطلسي لكن الولايات المتحدة الأمريكية أوجدت أسبابا جديدة لبقائه مما أدى إلى عودة فكرة توسع الحلف نحو دول جنوب المتوسط، لذلك دخل الحلف في حوار مع هذه الدول منذ فيفري 1995 وهو ما سمي بالحوار الأطلسي المتوسطي إلا أن الجزائر غابت عنه في البداية لسببين:

–الأزمة الداخلية وعدم اتضاح الأمور السياسية في الجزائر مما أدى إلى تحفظ الحلف في الاتصال معها.

–اختلاف الرؤى لأعضاء الحلف حول الأزمة الجزائرية.

كان الهدف من وراء هذه المبادرة هو إقامة علاقات سياسية وأمنية بين الحلف والدول المتوسطية: الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا، مصر، الأردن، وإسرائيل لتطور الأمن و الاستقرار في منطقة البحر المتوسط ، و يشمل هذا التعاون مشاركة الدول المعنية في مدرسة الناتو في "اوبراأميرجو" بألمانيا، وكذلك كلية الدفاع التابعة للناتو في روما وتأتي زيارة الأميرال **جوزيف لوباز** للجزائر في 10 أوت 1998 بمثابة منعطف في العلاقة بين الجزائر والحلف الأطلسي وعقبها دعوة الجزائر للمشاركة في ندوة لشبونة في 3 ،4 سبتمبر 1998 لدراسة التحديات البحرية.

ونظمت الجزائر للمرة الأولى في تاريخها مناورات بحرية مع قوات غربية، إذ قامت البحرية الجزائرية في 4 أكتوبر 1998 على بعد 25 ميلا بحريا شمال سيدي فرج بمناورات مشتركة مع وحدات من الأسطول السادس الأمريكي، وكانت هذه المناورات عبارة عن تدريبات في مجال الإنقاذ والبحث في البحار، وتفتح هذه

[1]– بوحنية قوي،"إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي"، (2013/12/27)، عبر الرابط: http://wwwstudies.aljazeera.net

المناورات الباب أمام التعاون العسكري بين البلدين، ففي ربيع 2000 فتحت الجزائر موانئها للبوارج الحربية لحلف الأطلسي حيث جرت مناورات مشتركة بين القوات الجزائرية والقوات الأمريكية. [1]

المبحث الثاني: آليات التعاون الأمريكي – الجزائري

سجلت العلاقات الجزائرية الأمريكية في السبعينيات تحسنا نوعيا بعد عودة العلاقات الديبلوماسية المقطوعة عام 1967 مع عودة الشركات الأمريكية وكذا تكوين إطارات سوناطراك بأمريكا وتواجد مسيرين وخبراء ومستشارين أمريكيين في الإدارات الرسمية في الجزائر.

فبعد تأميم معظم الشركات النفطية الفرنسية سنة 1971، تمكنت الشركات الأمريكية من التغلغل في قطاع المحروقات حتى وصل إلى مستوى مثل أكبر تواجد أمريكي في افريقيا في مجال المحروقات وصل الأمر أنه من ضمن 20 شركة بترولية أجنبية تنشط في الجزائر نجد الثلث منها أمريكية، وأصبحت عقود التنقيب واستغلال النفط تستحوذ عليها الشركات الأمريكية.

المطلب الأول: الإطار الثنائي للتعاون النفطي بين البلدين

بعد استقلال الجزائر جاء المشرع النفطي الجزائري–الأمريكي المنجز في حقل رود الباقل مع شركة " Getty Oil " الأمريكية أول تجربة شراكة ناجحة مع واحدة من أقوى دول العالم، وقد اعتبرت لإطارات شركة سوناطراك تجربة مفيدة جدا، رغم أن مداخيلها كانت جد متواضعة لأنها لم تكن تمثل سوى نسبة 5 بالمئة من النفط المستغل ذلك الوقت، بالإضافة إلى شركة ثانية جزائرية أمريكية في حقل غازي بمنطقة رود النص Rhoud Nous ، وتنتمي الشركة الأمريكية إلى مجموعة شركات متعددة الجنسيات مقرها تكساس تدعى (El Paso Natural gaz) ، قامت بمد أنابيب الغاز إلى آرزيو نحو مصنع تمييع الغاز. [2]

ونشير كذلك إلى أن الشركات الأمريكية قد دعمت الحكومة الجزائرية بالعديد من الأفكار المفيدة في قيام صناعة بترولية البلدين، وهي القوانين المستوحاة عن قوانين الوكالات النفطية الأمريكية. [3]

---

[1]– سعد حقي توفيق، المرجع السابق، ص ص63–64.

[2]– عصام بن الشيخ،"قرار تأميم النفط الجزائري–24 فيفري 1971، دراسة للسياق والمضامين والدلالات"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد(06)،جانفي 2012، ص ص:192–193.

[3]– نفس المرجع، ص193.

الفرع الأول: الاستثمار الأمريكي في مجال المحروقات الجزائرية(1990–2014)

إن تبني الجزائر للقانون (90–10) المتعلق بالنقد والقرض قد فتح الباب على مصراعيه للاستثمار المباشر الخاص الأجنبي، وإيمانا بصورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها، وفي جميع المجالات الاقتصادية أبرمت العديد من الاتفاقيات الثنائية مع كثير من الدول.

وفي هذا الشأن أبرمت الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية حول تشجيع الاستثمارات بتاريخ 22 جوان 1990 في واشنطن، وهذه الاتفاقية تدخل ضمن الاتفاقيات المعروفة باتفاقيات الاستثمار الخاصة لما وراء البحار، وهي اتفاقية ضمان تقوم بتأمين أو إعادة تأمين الاستثمارات الأميركية في الجزائر.

كما عرف الاستثمار الأجنبي في مجال المحروقات قفزة نوعية باعتماد قانون خاص في 1991/12/4 الذي يغير ويكمل قانون المحروقات الذي صدر سنة 1986، القانون الجديد أدخل تعديلات جد هامة من شأنها تحفيز وتنشيط الاستثمار في هذا القطاع نذكر منها:

– إمكانية دخول الاستثمار الأجنبي في الحقول التي تم استغلالها، مقابل تسديد حق الدخول

– تبسيط إجراءات اعتماد المؤسسات الأجنبية للاستكشاف.

– اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة الاختلاف.

هذا ما أدى إل اعتماد أكثر من 27 مشروع في مجال التنقيب عن المحروقات حيث الشراكة نشطت في هذا المجال التي جلبت الكثير من المؤسسات خاصة من القارة الأمريكية[1]، نذكر منها:

ENEL POWER , ONGL,ELF,TOTAL,ACRO,BP,ITOCHU,BOTAS حيث بلغت قيمة ما استثمرت ما بين(1996–2000) 17.5 مليار دولار أمريكي، تشير الكثير من الدراسات أن الاستثمارات الأجنبية تتوجه بالخصوص نحو قطاع المحروقات للشراكة ووفرت الضمانات مما دفع بالشركات النفطية بالإقدام

[1]– نسرين برجي، مبارك بوعشة"، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر"، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، الجزائر: جامعة سطيف، العدد(05)، 2005، ص166.

للاستثمار بالجزائر حيث تمكنت شركة سوناطراك بالشراكة مع الشركات الأجنبية من حفر 52 بئر واكتشاف 8 آبار خلال الفترة(1999–2001) كما يوضحه الجدول التالي: [1]

جدول رقم 14 : عمليات الشراكة في مجال التنقيب

	1999	2000	2001
التنقيب (بالمتر)	49059	61768	44365
عدد الآبار المحفورة	18	21	13
عدد الآبار المنجزة	15	18	12
الاستكشافات	3	3	2

المصدر: مصطفى بودرامة، مرجع سابق، اعتمادا على تقارير شركة سوتاطراك(1999–2001)

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر عرفت تزايدا في مجال التنقيب والاستكشاف وهذا بفضل الشراكة مع الشركات الأجنبية، حيث نجد أن شركة سوناطراك عقدت مع الشركة الأمريكية Anadarko سنة 1999 عقدا في مجال التنقيب عن البترول، وعقدا مع الشركة الأمريكية conoco في سنة 2000 مهتمتها إنجاز مشاريع مشتركة في جميع مراحل قطاع المحروقات من الاستكشاف والبحث والإنتاج والنقل والتسويق.

وفي سنة 2002 عمل في الجزائر 18 من كبريات الشركات النفطية العالمية على رأسها الشركات الأمريكية مثل أنداركو (Anadarko) ، موبيل(Mobil) ، أموكو(Amoco)، ريبسول (Repsol) ، توتال(Total) ، بي أكس هاملتون(Bxp-Hamilton-) ، وغيره.ا[2]

ولقد وقعت سوناطراك في نوفمبر 2005 اتفاقا حول إنشاء شركة مختلطة مع الشركة الأمريكية اليابانية" أمريكا إيغل ترانسبور– ميتسوري" لاقتناء ثلاثة بواخر لنقل النفط حيث تتكفل الشركة المختلطة بالعمل لحساب سوناطراك بهدف نقل صادراتها.

[1]– مصطفى بودرامة، "التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر"، المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 7–8 أفريل 2008، الجزائر، جامعة فرحات عباس–سطيف.

[2]– علي مكيد، عماد معوشي، "الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وآفاق التحول نحو اقتصاد السوق"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(423) ماي 2014، ص114.

وحسب معطيات إدارة المعلومات الأمريكية لسنة 2005، فإن الاستثمارات المباشرة للولايات المتحدة في الجزائر بلغت 4.1 مليار دولار، وأغلبها في قطاع النفط. [1]

وفي عام 2006، حصلت الشركة الأمريكية "شل" على عقدين للتنقيب عن 7 آبار للنفط تبلغ قيمتها نحو 60 مليون دولار، وتعتبر الجزائر سادس مورد بالنفط للسوق الأمريكية. [2]

بالإضافة إلى مشاريع الإنتاج الجديدة حيث قامت سوناطراك بـ 27 استكشاف لمواقع النفط والغاز في 2010، 13 موقعا في حوض بركين في الشرق الجزائري ، 10 في حوض اليزي، 4 في المنطقة الوسطى في حوض أمغيد مسعود، 2 في حوض وادمية مع نهاية 2012، كما أعلنت شركة" ريبسول" في اكتشاف بئر غاز جنوب تيهلاتين في حوض إليزي في أفريل 2013، ومخططات لأربع آبار جديدة أخرى. [3]

سجل قطاع الطاقة والمناجم خلال المرحلة(2000–2013) تدفقا هاما للاستثمارات الأجنبية المباشرة بمعدل 2.3 مليار دولار أمريكي سنويا، أي حوالي 30 مليار دولار أمريكي فيما يلي تدفق الاستثمارات الأجنبية حسب المناطق الجغرافية:

الشركات الأوروبية بـ 74.2 بالمائة، تليها الآسيوية بـ 14.7 بالمائة، ثم الشركات الأمريكية بـ 10 بالمائة، والباقي 1.1 بالمائة موزعة على دول العالم الأخرى. [4]

كما نجد تقسيم نشاطات إنتاج المحروقات في الجزائر حسب المستثمر في 2012 كما يلي :

---

[1]– مصطفى بودرامة، مرجع سابق.

[2]–Kassim Bouhon, **Stratégie et présence économique des Etats-Unis an Maghreb** ,étude présente par le centre des études économique ,Bruxelles 2010,p-p :12-13.

[3]–David Brown, op.cit,p109.

[4]–مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي–الإمارات العربية المتحدة، 21–23 ديسمبر 2014.تاريخ الإطلاع:2015/01/15)
http://www.oapecorg/media/9526d400/_الجزائر.pdf.

الشكل رقم 9: تقسيم نشاطات إنتاج المحروقات في الجزائر حسب المستثمر

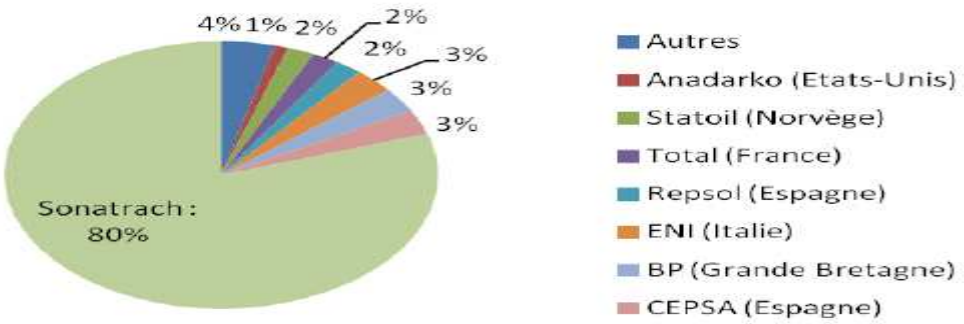

Source: US Energy Information Administration , in :Frack Free Europe – Groupe France – octobre **2014** ,available online :
*www.**algeria**-watch.org/pdf/pdf_fr/gdS-**algerie**.pdf*

الفرع الثاني: المبادلات التجارية بين البلدين

توفر الفوائض الصافية من صادرات المحروقات المتزايدة للجزائر تدفقا للسلع الرأسمالية والخدمات التي تعتمد عليها حركة النمو الاقتصادي وتعجز الدول عن إنتاجها، منها استيراد الآلات والتجهيزات الحديثة الضرورية التي لا يوفرها القطاع الصناعي المحلي، وكذلك استيراد المواد الغذائية الضرورية لتلبية الحاجيات الاجتماعية للمواطنين فنمو التجارة الخارجية الجزائرية يبقى مرهونا بنمو تجارة النفط، حيث يعتبر ماليا المعبر الوحيد لعلاقات الجزائر الاقتصادية والتجارية مع الخارج. [1]

تتقاسم أوربا وأمريكا الشمالية صادرات الجزائر من النفط الخام والغاز والمنتجات المكررة بينهما، فإن الغاز يتجه بنسبه اكبر نحو أوروبا الغربية بسبب توفر شبكة أنابيب نقل الغاز وقرب المسافة.

تعتبر الولايات المتحدة الوجهة الرئيسية لصادرات الجزائر، وتتنافس الشركات الأمريكية على حصة أكبر في سوق الواردات الجزائرية المزدهرة، ففي عام 2010، تجاوزت التجارة الثنائية 12 مليار دولار، حيث شكلت 11 مليار دولار الواردات الأمريكية من الجزائر التي شملت في الغالب النفط والغاز، وتشمل أقوى القطاعات، سواء من حيث الحجم أو القيمة المادية، الطاقة والمواد الغذائية والمكائن والإلكترونيات، ووفقا للسفير الأمريكي" ديفيد بيرس" أن علاقة أمريكا التجارية مع الجزائر رابع أكبر علاقة تجارية أمريكية تعمل

[1]– عيسى مقليد، المرجع السابق، ص88.

في الجزائر، حيث تعمل معظم الشركات الجديدة خارج قطاع النفط والغاز في مجالات مثل المواد الغذائية والمستحضرات الصيدلانية والمكائن والإعمار والأمن والسلع الاستهلاكية وتكنولوجيا المعلومات. [1]

بلغت المبادلات التجارية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية سنة 2013 ما قيمته 17.1 مليار دولار فقد بلغت الصادرات الجزائرية نحو الولايات المتحدة 4.8 مليار دولار، فيما استوردت الجزائر 2.3 مليار من هذا البلد، وحسب مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي يتواجد نحو 100 مؤسسة أمريكية في الجزائر. [2]

جدول رقم 15: الصادرات الجزائرية حسب الوجهة لعام 2012(مليون دولار)

	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
العالم	الصين	تركيا	البرازيل	المملكة المتحدة	كندا	ايرلاندا	فرنسا	اسبانيا	الولايات المتحدة	ايطاليا	الدولة
71865.7	2596.7	2624.6	3395.5	3668.1	5082.1	5256.7	6124.2	7809.4	10778.2	11512.6	الصادرات الجزائرية

source :United Nations :International trade statistic yearbook ,USA ,New York ,2013,p63,avalaible online :http//unp.org

وبالتالي يمكن القول أن الجزائر أصبحت بالنسبة للولايات المتحدة بمثابة شريك اقتصادي يعتمد عليه في شمال إفريقيا والعالم العربي، كما ظلت الجزائر خلال السنوات الأخيرة تشكل احد أكبر الأسواق للولايات المتحدة بشمال إفريقيا، حيث تحتل النسبة الكبيرة من حجم المبادلات التجارية بين البلدين من حجم مبادلات الولايات المتحدة مع منطقة المغرب العربي.

تمثل المحروقات الجزء الأعظم من الصادرات الجزائرية، إذ ينقسم النفط الجزائري المستخرج إلى ثلاث استخدامات: الوجهة الأولى هي التصدير كمادة أولية خام، أما القسم الثاني فيتجه إلى القطاع

[1]– التوقعات التجارية الأمريكية– العربية: 2013"، الغرفة التجارية الأمريكية–العربية الوطنية (تاريخ الإطلاع: 2014/12/30) عبر الرابط : http:// www.nusacc.org/assets/346-2013outlookalgeria.pdf

[2]– "نحو ترقية الشراكة الاقتصادية الجزائرية–الأمريكية"، يومية **أخبار اليوم الالكترونية**، (2 جوان 2014)، http:/www.akhbar.elyoum.dz

التكريري حيث يدخل في مصافي لإنتاج المشتقات النفطية، جزء منها لتلبية حاجات السوق المحلية، أما المتبقي فيوجه إلى التصدير.

الجدول رقم 16: الصادرات الجزائرية من النفط الخام حسب الوجهة(1995-2013)

الوحدة : ألف برميل / اليوم

	1995	1997	1999	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2013
إجمالي العالم	332,8	373,1	414,6	442	741	970,3	1253,5	709	698	744
أوروبا	273,4	301,3	315,4	318	383,4	435,1	374,3	155	291	518
أمريكا الشمالية	42,6	59,7	79	85,2	263,9	390,4	738,9	412	289	123
أسيا و الباسفيك	-	-	-	26,8	28	41,5	37,8	138	112	93
أمريكا اللاتنية	3,7	4,1	14,6	11,3	65,2	100,6	48,5	4	6	11
إفريقيا	3,2	3,4	1,7	-	-	-	-	-	-	-
الشرق الأوسط	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أوروبا الشرقية	9,9	4,6	3,8		0,7	2,7	-	-	-	-

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على اعداد مختلفة من النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الاوبك

إن الأغلبية الساحقة من صادرات النفط الخام الجزائري موجهة نحو أوروبا وأمريكا الشمالية، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الوجهة الأوسع، غير أن الواردات الأمريكية من النفط الخام الجزائري قد تراجعت إجمالا خلال الخمس سنوات الأخيرة و هذا ما نلاحظه كذلك من خلال هذا الشكل.

الشكل رقم10: الصادرات الجزائرية من النفط الخام حسب الوجهة (1995- 2013)

الوحدة: ألف برميل /اليوم

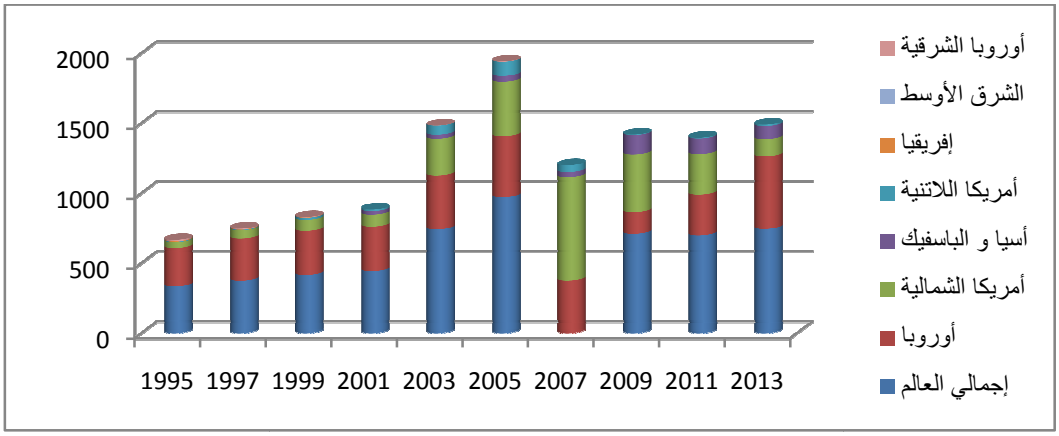

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول رقم (16)

كما تصدر الجزائر الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب وناقلات النفط على شكل غاز طبيعي مميع حيث توجد خطوط أنابيب لتصدير الغاز عبر القارات، اثنان منها ناقلة للغاز الطبيعي إلى اسبانيا، وواحدة من إيطاليا، وتوجد ثلاثة مركبات لغاز البترول المميع، اثنان منها بارزيو وواحد بسكيكدة، يتم توجيه اغلب خطوط أنابيب الغاز الجزائرية وصادرات غاز البترول المميع إلى بلدان من الاتحاد الأوربي مما يجعل هذا البلد الممون الرابع الأكبر لهذه المجموعة بالغاز الطبيعي.[1]

*ولتتبع مراحل تطور الواردات الأمريكية من النفط الخام الجزائري نعتمد على المنحنى التالي:

الشكل رقم11: منحنى تطور الواردات الأمريكية من النفط الخام و المنتجات البترولية الجزائرية (الف برميل)

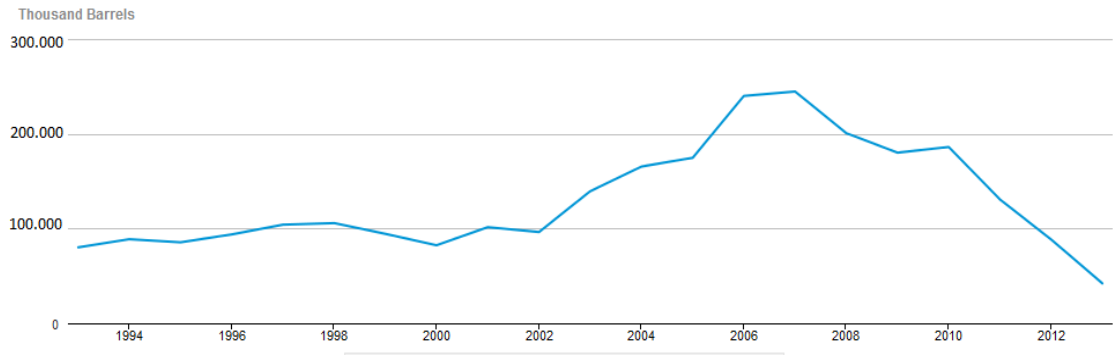

Source : http://www.eia.gov

من خلال هذا المنحنى المنجز وفقا للجدول الاحصائي في الملحق رقم (7) فإنه يمكن تقسيمه إلى أربعة مراحل هي:

1- مرحلة النمو البطيء للواردات الأمريكية من النفط الخام و المنتجات البترولية الجزائرية(1990-1998)

حيث يلاحظ أن الواردات الأمريكية في نمو بطيء رغم أن الجزائر تحتل بفعل زيادة الطلب الأمريكي على المحروقات الجزائرية المرتبة الثانية بين الشركاء التجاريين الكبار لأمريكا في العالم العربي على أساس ان الولايات المتحدة في حاجة متزايدة للنفط لأنها أول مستهلك له في العالم، كما عرفت الجزائر خلال هذه المرحلة توترا أمنيا بفعل الأزمة السياسية التي انعكست سلبا على النشاطات المختلفة وكذا على علاقتها مع

[1]- Opec annual statistical bulletin 2014, op.cit.

الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغت الواردات الأمريكية من النفط الخام والمنتجات البترولية الجزائرية عام 1998 ما يقدر ب[1] 105.729 ألف برميل.

في ظل الأزمة التي عاشتها الجزائر، دعت الولايات المتحدة الأمريكية الحكومة الجزائرية إلى احترام حقوق الإنسان والعودة إلى المسار الديمقراطي حيث وجه "وارن كريستوفر" وزير خارجية الولايات المتحدة عام 1995 جملة من الانتقادات إلى الجزائر مؤكدا أن هناك إمكانية بناء علاقات الثقة المشروطة باحترام حقوق الإنسان والمسار الديمقراطي وانفتاح السوق والتي تتضمن قبل كل شيء من وجهة النظر الأمريكية الإذعان لقواعد وشروط صندوق النقد الدولي وجدولة ديون الجزائر للحصول على قروض ومساعدات أخرى. [2]

2– مرحلة التذبذب في الواردات الأمريكية من النفط الخام و المنتجات البترولية الجزائرية (1998–2002)

بدأت هذه المرحلة بالأزمة الأسيوية 1998التي أدت إلى انخفاض الأسعار وبالتالي التأثير المباشر على الصناعة النفطية بشتى مراحلها في الدول المنتجة للنفط خاصة، وقد أدى انهيار الأسعار إلى قيام دول الأوبك بما في ذلك الجزائر بتخفيض الإنتاج مما كان له انعكاسا على الصادرات الجزائرية نحو الخارج بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

كما لجأت هذه الأخيرة في جويلية 2000 إلى استخدام المخزون النفطي الاستراتيجي حيث تم استخدام ملونين برميل من النفط لاستخدامه في التدفئة في فصل الشتاء، وقد اعتبر جورج ولكر بوش الذي كان مرشحا للرئاسيات استعمال هذا الاحتياطي من قبل الرئيس بيل كلينتون كمناورة سياسية من أجل نائبه آل غور المرشح الديمقراطي للرئاسيات، لأنه يدرك أن أي انخفاض في أسعار النفط سوف يؤثر على الدعم المالي الذي يتلقاه جورج ولكر بوش من قبل الشركات النفطية في تكساس، ومنذ تولي جورج ولكر بوش الرئاسة، فإنه رفض استخدام المخزون الاستراتيجي النفطي حفاظا على مصالح الشركات النفطية. [3]

---

[1] "– US imports from Algeria of crude oil and petroleum products" , eia 2014, op.cit

[2]– سعد توفيق عزيز البزاز، مرجع سابق، ص159.

[3]– مصطفى صايج، مرجع سابق، ص197.

انتهت هذه المرحلة بأحداث 11 سبتمبر 2001 التي أثرت سلبا في انخفاض أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية لعدة شهور نتيجة تدهور معدلات النمو الاقتصادي على مستوى العالم، وما يتبعه من انخفاض حاد في الطلب على بعض المنتجات النفطية مثل الديزل ووقود النفاثات الذي له علاقة بحركة الطيران التي انخفض في حدود 15% إلى 25% عن مستوياته ماقبل الأحداث مما أثر سلبا على منظومة الإنتاج وتردي رؤوس الأموال في المشروعات النفطية الكبرى كما أعلنت دول الأوبك في 14 نوفمبر 2001 تخفيض الإنتاج بداية من جانفي 2002.

3- مرحلة النمو السريع (2002-2007)

فالجزائر أصبحت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ذات أهمية قصوى بالنسبة للولايات المتحدة باعتبارها عانت من ويلات الإرهاب والعنف، وبالتالي كانت الجزائر البلد الأكثر استعدادا في الانخراط في المخططات الأمريكية في المنطقة، وبهذا الصدد تحاول واشنطن الاستفادة من خبرة الجزائر في مكافحتها للإرهاب.

وكذا شهدت هذه المرحلة الاحتلال الأمريكي للعراق2003 وتداعياته على السوق النفطية العالمية وكذا النشاط العسكري الواسع النطاق للولايات المتحدة أدى إلى تزايد الطلب الامريكي على النفط.

فالقاصفات السوقية مثل (B52) تستهلك اكثر من (86 برميل/ الساعة) والمقاتلات الأخرى مثل الفانتوم 40 برميل /ساعة، بينما تستهلك حاملة الطائرات غير النووية نحو 134 برميل /الساعة، الأمر الذي يبين ضخامة حجم الاستهلاك الأمريكي أثناء أوقات حشودها وحروبها[1]، حيث بلغت وارداتها من النفط الخام والمنتجات البترولية الجزائرية عام 2007 ما يقدر بـ 244.605[2] ألف برميل ومن جهة أخرى نجد أن قيمة الصادرات النفطية في الجزائر عرفت زيادة باستمرار ويعود ذلك إلى الارتفاع المتواصل لأسعار النفط خاصة سنة 2005 لتأثيرات إعصار كاترينا الذي ضرب خليج المكسيك.

[1]- رضا عبد الجبار الشمري، المرجع السابق، ص351.

[2]-U.S imports from Algeria of crude oil and petroleum products ,eia ,op.cit.

و تعتبر الفترة (2007-2008) الفترة التي بلغت فيها قيمة صادرات النفط الجزائرية أعلى قيمة لها ، و تزامن ذلك مع ارتفاع أسعار النفط الذي تجاوز 95 دولار للبرميل بعد تراجع كبير للمخزونات الأمريكية، و خفض نسبة الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خلال 2007.

4- مرحلة الانخفاض التدريجي (2007-2013)

بلغت الواردات الأمريكية من النفط الخام و المنتجات البترولية الجزائرية عام 2013 ما يقدر بـ[1] 42.014 ألف برميل، و يعود ذلك إلى انخفاض الاستهلاك الأمريكي من النفط خلال السنوات الأخيرة و ذلك نتيجة لعدة عوامل نذكر منها[2]:

- أسعار النفط و التي تمثلت باستمرار تصاعد مستويات أسعار النفط العالمية منذ عام 2004 و عبورها حواجز قياسية متتالية خلال السنوات اللاحقة لغاية وصولها إلى حوالي 150 دولار للبرميل للنفط الخفيف في بداية شهر جوان 2008، قبل أن تنهار في النصف الثاني من العام المذكور بسب الأزمة المالية العالمية

- الأزمة المالية العالمية التي كان لها الأثر الواضح في انخفاض استهلاك النفط في الولايات المتحدة خاصة عام 2009، مع العلم بأن الاتجاه الإنخفاضي للاستهلاك قد بدأ قبل الأزمة المذكورة

- سياسات الطاقة الأمريكية، و التي تهدف إلى تخفيض استهلاك النفط للأسباب خاصة بأمن الطاقة و التنمية المستدامة، و ظاهرة تغير المناخ، بالإضافة إلى اعتبارات أخرى ذات طبيعة سياسية أو انتخابية داخلية أمريكية.

ومن جهة أخرى نجد أن الجزائر قد قامت بخفض حصصها الإنتاجية من النفط خلال عامي 2008-2009 تطبيقا لقرار منظمة الأوبك مما أدى إلى تراجع حجم صادراتها النفطية.

و يعزى انخفاض ورادات النفط للولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة بدرجة رئيسية إلى الانخفاض الذي طرأ على استهلاك النفط في الولايات المتحدة منذ عام 2005، كما يعود أيضا إلى الاستخدام المتزايد

---

(1) - US imports from Algeria of crude oil and petroleum products, eia, op, cit.

(2)- علي رجب ، تطور سوق النفط و الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة "، **مجلة النفط و التعاون العربي**، الكويت :منظمة الأوبك، العدد (142)، 2012، ص147.

للايثانول و كذا تزايد إنتاج سوائل الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى الزيادة في الإنتاج المحلي من النفط الخام، و بخاصة المناطق المغمورة العميقة و الفائقة العمق، ومن مصادر النفط غير التقليدية من ممكن " باكن" Bakken Formation و التحسن الذي تحقق في كفاءة استخدام الطاقة .

المطلب الثاني: الإطار الجماعي للعلاقات بين البلدين

لقد أضحى العامل الاقتصادي من المداخل الرئيسية لفهم و تحليل السياسة الخارجية الأمريكية للمنطقة المغاربية، و ذلك لما لها من ثروة طاقوية إضافة إلى اعتبارها سوقا لترويج منتجاتها، إن الشراكة الاقتصادية مع المغرب العربي برزت كتطور طبيعي لاتجاه الولايات المتحدة في التسعينات لإحكام سيطرتها على المناطق الحساسة، و ذات الموقع الاستراتيجي المهم بالنسبة إلى مصالحها الحيوية

الفرع الأول: الإطار المغاربي (مشروع أيزنستات)

أطلقت الولايات المتحدة عام 1998 مشروع الشراكة الأمريكية المغاربية المعروف بمبادرة " أيزنستات" نسبة إلى وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الاقتصاد و الأعمال الزراعية ستيوارت ايزنستات (**ste- wert Ezenshetat**) في عهد الرئيس **بيل كلينتون**، تهدف إلى إقامة شراكة أمريكية مغاربية، و أعيد احياؤه بمسمى جديد وهو البرنامج الاقتصادي الأمريكي من أجل شمال إفريقيا هذه الشراكة لن تشمل سوى تونس و الجزائر و المغرب، و تهدف إلى رفع حجم الاستثمارات الأمريكية في الدول الثلاث باعتبارها تشكل وحدة اقتصادية، كما تعهد " **ايزنستات**" باسم حكومته رعاية مؤتمر استثماري في واشنطن تشكل وحدة اقتصادية، كما تعهد " ايزنستات" باسم حكومته رعاية مؤتمر استثماري في واشنطن لإبراز مزايا الاستثمار في منطقة المغرب العربي وحث رجال الأعمال على ذلك[1] و لهذا المشروع دلالات عديدة و مضامين علنية و سرية من بينها:[2]

– دعم التعامل الإقليمي بين الدول الثلاث و ربطها بعجلة الاقتصاد الرأسمالي الأمريكي ضمن إطار العولمة.

– التأكيد على مركزية دور القطاع الخاص و تقويض الأسس التي يستند إليها القطاع العام

([1])– أمين البار، منير البسكري، المرجع السابق، ص56.

([2])– ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجع السابق، ص192.

– بلورة شراكة أمريكية مغاربية، على قاعدة حوار سياسي و اقتصادي دوري، بين مسؤولي هذه الدول الثلاث و المسئولين الأمريكيين.

وفي مقابل هذه الأهداف المعلنة، فان هذه الشراكة حملت دلالات عديدة من بينها:

*زيادة الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة ذات النفوذ الفرنسي الأوروبي التقليدي

* تطويق و حصر الأطر و الآليات التي طرحتها الأور– متوسطية، و التي جاءت خارج الرعاية الأمريكية، على الرغم من أن إسرائيل تشكل الشريك المتوسطي الوحيد الذي يتمتع بكل امتيازات هذه الشراكة الأوروبية.

*إن هذه المنطقة تمثل سوقا كبيرة، و معبرا نحو الدول الافريقية الأخرى و مجالا واسعا للاستثمارات الأمريكية التجارية، و إذا ما تم تطويرها و توسيعها، من خلال الأفكار و التطورات المطروحة، يمكنها أن تشكل منطقة تعويضية لكل ما تواجهه الإستراتجية الأمريكية من انتكاسات في المستقبل في مناطق أخرى

و تهدف المبادرة إلى إلغاء الحواجز التجارية، حرية التدفقات الاستثمارية، تحرير التجارة الحرة الأمريكية، المغاربية، تطوير القطاع الخاص و المساهمة في استقرار المنطقة[1]

لقد تقبلت كل من تونس و الجزائر و المغرب المبادرة الأمريكية بارتياح على أساس أنها تشكل تحولا في السياسة الأمريكية تجاه المغرب العربي من التعامل مع هذه المنطقة من زاوية إستراتجية عسكرية إلى اعتبارها شريكا اقتصاديا محتملا.

و لقد تم تجسيد هذه الركائز الإستراتجية للولايات المتحدة بعد أن امتدت الهيمنة الأمريكية على الجناح المغاربي من حوض البحر المتوسط، حيث عملت الولايات المتحدة على فتح مجالا للاستثمارات الطاقوية في كل من الجزائر و المغرب.

إن الاهتمام الذي أولته الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة المغرب العربي، كان نابعا من أن واشطن تريد امتلاك مفاتيح الأمن و الطاقة في كامل غربي البحر الأبيض المتوسط فضلا عن أنها تعتزم بكل بساطة التخلي عن الفرص التجارية المتاحة في المغرب العربي لبلدان الاتحاد الأوروبي، وهو ما جعل احتدام

(1) – Abdenour Benantar et les autres, **la méditerranée occidentale entre régionalisation et mondialisation**, Algérie, Bejaia (CREAD), 2003, p87.

الصراع الأمريكي الأوروبي متواصل على المنطقة، و إذا كانت الشراكة الأوروبية المغاربية انطلقت من براغماتية الفعل التجاري، حيث عملت على تفعيل أداء غرف التجارة الأمريكية المغاربية و التي ما انفكت تدعم افتتاح فروع لها في المدن المغاربية الكبيرة.[1]

الفرع الثاني: النفط الإفريقي بؤرة الاهتمام الأمريكي بعد أحداث 11 ديسمبر 2001

تعتبر منطقة غرب إفريقيا، وهي المنطقة الأهم لإنتاج النفط في إفريقيا، حيث تضم نيجيريا المنتج الأول في إفريقيا، و تنتمي إلى منظمة الدول المنتجة و المصدرة للنفط " الأوبك" ويبلغ احتياطها نحو 36 مليار برميل[2] ، بالإضافة إلى الاكتشافات النفطية الضخمة في الخليج الغيني الذي تنشط فيه الشركات الأمريكية، و تملك غينيا الاستوائية أكبر عدد من الرخص المتداولة للتنقيب عن النفط، و بها العديد من الشركات الأمريكية خصوصا و أن مناطق الإنتاج النفطي و منها المناطق الساحلية تتميز عن بعدها عن خطر الاستقرار السياسي مقارنة بالخليج العربي، ويؤكد الخبراء أن مجال النفط في غرب إفريقيا يوفر العديد من الفرص الجاذبة منها :توافر الاحتياطيات النفطية و بكميات كبيرة ، كما أن نوعية النفط عالية و خطوط الشحن الى الولايات المتحدة اقصر و من ثم تعمل الولايات المتحدة على استشراف منابع نفطية جديدة تغذي الشرايين الأمريكية[3].

فالفكرة المحورية في الاهتمام الاستراتجي الأمريكي بمنطقة غرب إفريقيا تتمثل بالأساس في النفط، وقد جرى تتويج تلك الحملة بنشر تقرير صادر عن مركز الأبحاث الإستراتجية و السياسية (CISIS) المقرب من الإدارة الأمريكية،الذي حذر من عواقب الاستمرار في الإعتمادعلى نفط الشرق الأوسط، طارحا النفط الإفريقي كبديل ثم جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتثبت مدى صحة هذا التوجه.

([1])- عبد القادر بن حمادي، محمد العيد، المرجع السابق، ص87.

(2)- سني محمد أمين، "المدركات الإستراتجية الأمريكية تجاه الجزائر، إدراج جورج و لكربوش نموذجا" ، (تاريخ الإطلاع : 2013/3/20) ،عبر الرابط :

http:// http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=199583

[3] - خيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سابق، ص98.

و بالفعل في جانفي 2002، انعقد في واشنطن منتدى خاص ثم جاء إلى جانب فريق عمل الرئيس بوش و فريق عمل الكونغرس، نخبة من كبار خبراء إستراتجية النفط الدوليين و مندوبي لشركات النفط الأمريكية،و كان البند الأساسي في جدول الأعمال: النفط الإفريقي أولوية أمريكية

وفي هذا الإطار جاءت خطة الأمن القومي الطاقوي التي أعدها نائب الرئيس " ديك تشيني" مركزة على غرب إفريقيا باعتبارها المصدر الأقرب للنفط و الغاز للسوق الأمريكي خاصة بعد ازدياد التوتر الأمني في أفغانستان و العراق، و عدم الاستقرار في الدول الشرق الأوسطية المصدرة للنفط .

لذلك كان لابد للإدارة الأمريكية أن تنسق جهودها مع الجزائر و باقي بلدان المنطقة لمكافحة الجماعات الإرهابية المهددة للمصالح الأمريكية في المنطقة، و خاصة قرب الجزائر بجنوبها الشاسع من المناطق الحيوية النفطية الموجودة في إفريقيا الغربية و دول الساحل الإفريقي التي تعتمد عليها السياسة الطاقوية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية، وهنا يمكن تصنيف مبادرة " بان الساحل" على أنها إستراتجية أمريكية جمعت بين عاملي النفط و الإرهاب لتطوير العلاقات الأمريكية مع إفريقيا بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة.

المبحث الثالث: التحديات المواجهة للعلاقات بين البلدين في المجال النفطي

إن الدور الذي يلعبه النفط في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت به العوائد النفطية من إخراج الجزائر في كل مرة من أزماتها، إلا أن الحديث عما فعله النفط بالاقتصاد الجزائري تظهر المفارقات المتعلقة بهذا المورد .

و ما من شك فان دخول الشركات العالمية بما تملكه من إمكانيات تكنولوجية و خبرة حققت للجزائر بعض المكاسب لا يمكن تجاهلها، و معلوم أن كل اكتشاف جديد للنفط في أي دولة بكميات جديدة يساهم بطريقة ما في التحول و التعامل معها، و تصبح موضع الاهتمام من طرق الشركات العالمية و الدول المستهلكة

إن العلاقات الأمريكية الجزائرية في المجال النفطي تواجهها جملة من التحديات، يمكن تنصيفها إلى تحديات داخلية و أخرى خارجية.

المطلب الأول: التحديات الداخلية

بحكم أن النفط هو جوهر العلاقة بين البلدين من خلال هذا البحث فان إنتاجه يواجه عدة تحديات سواء على الصعيدين الجزائري أو الأمريكيين يمكن أن نذكر منها:

الفرع الأول: التحديات الداخلية على الصعيد الجزائري

1*نضوب النفط الجزائري: مادة النفط مادة ناضبة و بالتالي لابد من الاستثمار في الطاقات الأخرى و خاصة المتجددة، و ذلك في ظل تزايد الطلب المحلي عن النفط و الغاز حيث ارتفع الاستهلاك المحلي للنفط من 26 بالمائة من الإنتاج لسنة 2005 الى 40 بالمائة سنة 2010 ، و كذا الاستهلاك المحلي للغاز الطبيعي الذي ارتفع من 19 بالمائة من الإنتاج إلى 29 بالمائة مع زيادة سنوية للسكان تقدر ب 1.5 بالمائة وراء تزايد الطلب المحلي مع عدم زيادة الاستثمار، لذلك قدمت مدرسة شاتام للدراسات (Chatham house studis) تحذيرا مفاده أن الجزائر سوف لن تملك نفطا لتصدره بعد عام 2023، ودراسات أخرى تثبت أن ذلك سيكون في الفترة بين عامي 2018-2020[1] أما تقرير منظمة الطاقة العالمية فانه يرسم هو الآخر مشهدا أسودا لمستقبل الجزائر النفطي، و يتوقع خروجها من خانة الدول النفطية، و يرجع الأمر إلى تراجع احتياطات الجزائر و تدهور سمعة شركة " سوناطراك" في أعقاب فضائح الرشوة و الفساد، و يضيف التقرير إلى ذلك المصاعب الأمنية المتنامية في منطقة الصحراء الجزائرية بعد انتقال نشاط القاعدة إلى المنطقة مما يرفع في تكلفة الإنتاج و التأمين على الاستثمار النفطي.[2]

2*معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

رغم المجهودات المبذولة من قبل الدولة الجزائرية لتحسين بيئة الاستثمار الأجنبي إلا أن المعوقات لازالت تقف وراء إحجام هؤلاء المستثمرين، ومن بين هذه المعوقات :[3]

([1]) – David E.Brown , op, cit,p109.

([2])– صابر بليدي ، " تراجع إنتاج النفط يضع الجزائر أمام مستقبل مجهول "، **صحيفة العرب**، العدد 392، 27 نوفمبر 2013)، عبر الرابط .http:// www.alarab.co.uk/pp42831.

([3])– فله حمدي، " مريم حمدي، " الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحقيق القانوني و الواقع المعيق" **مجلة المفكر**، الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد (10) ،جانفي 2014، ص339.

– ثقل و تعقيد للنظام الإداري، لاسيما من حيث انتشار البيروقراطية و تداخل الصلاحيات

– انتشار مظاهر الفساد متمثلة في الرشوة و الوساطة و المحسوبية و التعصب، رغم الجهود المبذولة لمحاربتها.

– من أهم المعوقات أيضا الإشكال القائم في الجانب البشري على مستوى مراكز القرار و مواقع التنفيذ حيث لم تتطور الذهنيات بما يتماشى و التطورات العالمية الحاصلة و لا تزال السلوكات أبعد ما تكون عن استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

– معوقات التمويل كارتفاع معدلات الفائدة، وعدم كفاية السوق، و عدم وجود برامج تمويل متخصصة

أما في مجال الاستثمار في قطاع المحروقات نجد أن قاعدة 51-49 التي تحكم الاستثمار الأجنبي تؤثر بشكل سلبي على قدرة قطاع المحروقات على استقطاب الاستثمار الخارجي و بالتالي جاءت تعديلات 2013 من أجل تجاوز حالة الركود التي ضربت القطاع جراء قانون 2005.

و خلاصة القول يمكن أن نلاحظ كما أشار الباحث الجزائري عبد المجيد بوزيدي أنه[1] « في 24 فيفري 1971 تمكن هواري بومدين من تأميم المحروقات و استعادة هذه الموارد الهامة على أمل تصنيع البلاد، وفي 24 فيفري 2005، شكيب خليل ألغى تأميم المحروقات، حيث القانون الجديد فتح القطاع أمام الشركات الأجنبية».

3- التحديات السياسية و الأمنية في الجزائر

تواجه الجزائر عددا من التحديات سواء الداخلية أو الإقليمية و الدولية، لكننا سنركز في هذا العنصر على التحديات الداخلية فقط لعل أبرزها:

أدى انغلاق النظام السياسي الجزائري خلال مطلع التسعينات إلى استفحال ظاهرة الإرهاب التي تزامنت مع ظروف دولية محفزة له، و أصبحت هذه المشكلة مع مرور الوقت تهديدا حقيقيا للأمن القومي

(1) – Abdelmadjid Bouzidi, **Economie Algérienne : Eclairages**, Alger ANAG Edition, 2011, p155.

الجزائري، و خاصة و أن الإرهاب ارتبط بمدة معينة بتدهور في شرعية النخبة الحاكمة، و عليه أصبح هاجس أمن النظام و أمن الدولة من الهواجس الأمنية للجزائر.[1]

ما زال هذا التهديد بفعل تعدد أسبابه و على رأسها عجز الشرعية السياسية في الجزائر و التي لا زالت مستمدة من الخارج أكثر من الداخل، فلا زالت النخبة الحاكمة مترددة في الذهاب بالمسار و العملية الديمقراطية إلى نهايتها المنطقية.

و من بين الأمثلة على التهديدات الإرهابية التي استهدفت المركب الغازي **تيقنتورين** بعين أمناس بالجنوب الجزائري في جانفي 2013، أودى بحياة أكثر من 40 ضحية من جنسيات مختلفة، و الذي يحمل

دلالات كثيرة أهمها[2] البصمة الإجرامية متعددة الجنسيات حيث شارك في العملية مسلحون ينتمون إلى 8 جنسيات (كندية، مصرية، ليبية، موريتانية، نيجيرية، مالية، فرنسية، جزائرية)، وهو ما يشير إلى ما يمكن تسميته " عولمة الإرهاب"، لقد وجدت الجزائر نفسها محط أنظار العالم في تلك الحادثة غير المسبوقة في تاريخ العمل الإرهابي.

ساهم انخفاض مردود الغاز القادم من عين أمناس الذي يمثل حوالي 10 بالمائة من إنتاج الغاز في الجزائر تبعا للهجومات أساسا في هبوط خط الأنابيب التصديرية الجزائرية في 2013 رغم طلب في الأسواق الرئيسية باسبانيا و ايطاليا حيث انخفض ب 8 بالمائة و 6 بالمائة عن مستويات في 2012 على التوالي[3]

و بالتالي يرى تقرير منطقة الطاقة العالمية أن حادثة تيغنتورين" ما زالت تلقي بظلالها على سياسة الشركات النفطية العالمية مثل (شل و بريتش بتروليوم) التي تتردد في العودة للجزائر بسبب التهديدات الأمنية.

([1])- صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة "، **مجلة المفكر**، الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد5، مارس 2000، ص294.

([2])- قوي بوحنية، الجزائر و الانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا، بين الدبلوماسية الأمنية و الاكتفاء الأمني الداخلي" **المجلة الإفريقية للعلوم السياسية**، 2 فيفري 2014،المرجع السابق.

([3]) -Laura El-Katire and others, op.cit,p16.

الفرع الثاني: التحديات على الصعيد الأمريكي

1- الضغوطات الداخلية على النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية

تشير إحصاءات وزارة الطاقة الأمريكية المنشورة في أواخر سبتمبر 2012 إلا أن الإنتاج الأمريكي من النفط ارتفع 3.7 بالمائة ليبلغ 6.5 مليون برميل يوميا بفضل التقانة الحديثة التي تستعملها شركات النقط في الحفر الأفقي وفي التكسير الهيدروليكي للصخر لإنتاج النفط الصخري[1].

من جانب الشركات الأمريكية و الأجنبية، فان هذه الصناعة تواجه بحذر و احتجاجات من جانب السلطات الحكومية الفدرالية و المحلية ومن جانب منظمات المجتمع المدني، و العامل المشترك في ما بينها هو معارضة الاستعمال الكثيف للمياه، و الأهم من ذلك مزجها بالرمال و الكيمائيات التي تصل إلى أحواض مياه الشرب الجوفية، و بالفعل بدأت هذه الضغوط الشعبية و الرسمية تأخذ مداها، ليس في إيقاف هذه الصناعة أو عرقلتها، بل في تشريع القوانين التي تحاول وضع حدود لكمية المياه المستعملة، و كيفية التخلص منها بعد استعمالها[2]

- الملاحظ أن في معظم الدراسات و المقالات تركيزها في الآونة الأخيرة على إمكانيات الولايات المتحدة في تحقيق الاستقلال الطاقي خلال الفترة 2020-2030 من دون الأخذ في الحسبان آثار هذه السياسة الاستقلالية في سرعة استنزاف الاحتياطيات الأمريكية من البترول و آثار هذا الأمر على الأمن الطاقوي الأمريكي نفسه.

مازالت بعض العوائق التي قد تزيد تكلفة هذا التحول في منظومة الطاقة بالولايات المتحدة الأمريكية أو تؤخره، و يرتبط العائق الأول بالقوانين التنظيمية التي تحكم نقل النفط داخل الأراضي الأمريكية ما بين الولايات أما العائق الثاني فهو غياب البنية التحتية من اجل تكرير النفط و نقله بين الأسواق المختلفة داخل الولايات المتحدة الأمريكية و لكن يبدو أن هذه العوائق في طريقها إلى الحل على ضوء خطاب الرئيس اوباما في مارس 2012 الذي أكد دعمه لتوسيع شبكة أنابيب النفط أما العائق الثالث فيتعلق بالمضاعفات السلبية لاستعمال المصادرغير النفطية أسبابا وجيهة و منطقية للبحث عن مصادر بديلة للطاقة و من أهم الأسباب:

([1])- وليد خدوري، "البترول الصخري و فرص الاستقلال الطاقي للولايات المتحدة الأمريكية "، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (408) ، فيفري 2013، ص85.

([2])- نفس المرجع، ص ص :86-87.

- القلق العالمي المتزايد بشان النمو السريع لاستهلاك الطاقة و تضاعفه في الدول كثيفة السكان و كذلك التخوف من نضوب النفط أو نفاذ احتياطياته
- التخلص من عبء الأزمات النفطية و من الارتفاع أسعار النفط و طفراته الحادة

2- سوق النفط و المشكلات الداخلية الأمريكية

إن الإدارة الأمريكية التي حاولت التلاعب بالسوق النفطية العالمية من أجل الضغط على منافسيها، و للحصول على بعض المكاسب وجدت نفسها أمام العديد من المشاكل في الداخل الأمريكي لأن المواطن الذي تعود الاستهلاك و عدم التضحية بشيء من مستلزمات الرفاهية لا يبدو مستعدا لذلك.[1]

و رغم أن هناك من يرى أن الولايات المتحدة كونها دولة منتجة للنفط تستفيد كغيرها من ارتفاع الأسعار، إلا انه على الجانب الآخر يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة كبيرة في تكاليف الإنتاج في مختلف قطاعات الاقتصاد الأمريكي، و بالتالي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الأمريكية وفي إطار البحث عن بدائل النفط انتهجت الولايات المتحدة عدة سياسات مثل زيادة الضرائب على وقود السيارات وهو أمر يصطدم برفض المواطن الأمريكي، و البديل الآخر يتمثل في استخراج النفط من المحمية الطبيعية في ألاسكا الذي يصطدم بارتفاع تكاليف الإنتاج و معارضة جماعات حماية البيئة، و البديل الأخر تمويل أبحاث إنتاج الطاقة الهيدروجينية و هذا البديل مكلف أيضا.

المطلب الثاني: التحديات الخارجية

تتمثل التحديات الخارجية في الصراع الدولي على السيطرة على مصادر الطاقة في المنطقة العربية عموما و تتجلى مؤشرات هذا الصراع في ما يلي:

الفرع الأول: النوبك الأمريكي

وهو القانون الذي وافق عليه مجلس النواب الأمريكي و يحمل عنوان" قانون لا تكتلات لإنتاج و تصدير النفط(لعام 2007)، و الذي يعرف اختصارا باسم " النوبك"، و الذي يعطي للحكومة الأمريكية إمكانية مقاضاة منظمة الأوبك و المنظمات المماثلة لها، بدعوى التحكم في أسعار النفط، و أول الآثار

(1)- كوثر عباس الربيعي، " التأثير الأمريكي في سوق النفط العالمية"، (تاريخ الاطلاع2015/1/1 http :www.lasj.net/iasj? Func=Fullex & old=60414.)

المترتبة على هذا القانون إلغاء الحصانة السيادية لأعضاء" الأوبك" على ثرواتهم النفطية، و يأتي هذا المشروع في إطار المجهودات الأمريكية الهادفة إلى إلغاء أي دور للنفط العربي في السياسة الدولية.

الفرع الثاني: ضريبة الكربون

هي ضريبة تعتزم دول الاتحاد الأوروبي فرضها على استهلاك الوقود العضوي (البترول-فحم) بغرض الحد من الاستهلاك من هذا الوقود، كذلك استخدام حصيلة هذه الضريبة في معالجة آثار تلوث البيئة بغاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن استخدام هذا الوقود[1]ومن الطبيعي أن ارتفاع ثمن سلعة بسبب فرض الضرائب عليها تدفع المستهلكين إلى تخفيض طلبهم من هذه السلعة أو إيجاد بدائل لها مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلعة و كذلك الحال بالنسبة للبترول.

الفرع الثالث: سياسات الدول المستهلكة

إن الدول المستهلكة للنفط ستحاول ترشيد و تخفيض استهلاكها في ظل ارتفاع الأسعار، و بالتالي ارتفاع أسعار النفط سيؤدي إلى تطوير و إيجاد بدائل للطاقة.

– إن أزمة النفط تصيب الدول النامية و المتقدمة، و لكن الدول المتقدمة قدرتها على التكيف و إدارة الأزمات الدورية و توظيفها لا يغير من وضعية التقسيم الدولي للعمل، بما يعمل على تعميق هذا التقسيم بما يخدم مصالحها، و بالتالي فان انخفاض أسعار النفط سيؤثر تأثيرا كبيرا على الاقتصاد الجزائري.

– محاولة الولايات المتحدة السيطرة على منابع النفط بالضغط على الحكومات المنتجة، يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة تستخدم التجسس الاقتصادي و الصناعي في مجال النفط حيث هناك تعاونا بين جهاز الاستخبارات الأمريكية و الشركات الصناعية في المجال النفطي، ومن جهة أخرى نجد أن النفط يسعر بالدولار الأمريكي ذي القيمة المتقبلة مما ينعكس سلبا على حجم الإيرادات النفطية، فيعرض الجزائر إلى كل تقلبات عديدة، لأن سعر الدولار هو أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الخارجية الأمريكية، و يتم كذلك بقرارات سياسية أكثر من قوى العرض و الطلب.

([1])– مصطفى بودرامة، مرجع سابق، ص15.

الفرع الرابع: الاندماج بين الشركات متعددة الجنسيات

التي أضحت الاستراتجيات المهمة التي تطبقها الشركات للحصول على حصة أكبر في السوق، و الحصول على انتاج ذي تقنية عالية و بكلفة منخفضة، ومن الأمثلة على هذه العملية في المجال النفطي نجد اندماج شركة اكسون مع شركة موبيل، ومن الأهداف المرسومة لعمليات الاندماج نجد:

- زيادة حجم الشركات النفطية من خلال خفض التكاليف و الحصول على حصة أكبر في السوق
- الحصول على احتياطات جديدة مؤكدة من النفط الخام بعد أن تناقصت احتياطات بعض الشركات

و بالتالي فان عمليات الاندماج هذه ستؤثر في الموقف التنافسي للشركات الوطنية في الجزائر لأن هذه الشركات لا تستطيع منافسة الشركات العالمية التي تكونت بفعل الاندماج.

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للعلاقات بين البلدين في المجال النفطي

إن الولايات المتحدة الأمريكية سلكت سياسة تنويع مصادر وارداتها النفطية ليصل عدد الدول المصدرة للنفط الى الولايات المتحدة حوالي 80 دولة عام 2010 بالمقارنة مع 39 دولة في عام 1998 [1] ومن الأهداف المعلنة لتلك السياسة هي تقليص اعتماد الولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط، وقد حققت الولايات المتحدة بعض النجاح في هذا المجال، و ذلك بتخفيض اعتمادها على نفط الشرق الأوسط إلى حوالي 18 بالمئة في عام 2010، بعد أن كانت الواردات من المنطقة المذكورة تمثل الثلث من إجمالي استهلاك الولايات المتحدة من النفط في بداية سبعينات القرن الماضي .

و تعد الجزائر من الدول التي تزود الولايات المتحدة الأمريكية بالنفط، لكن هل سيبقى النفط عاملا مهما في التقارب بين البلدين، و لمعرفة ذلك سنحاول التعرف على سناريوهات انتاج و استهلاك النفط الخام و الغاز الطبيعي في الجزائر بالاعتماد على مقاربتين، تستند الأولى على الاستهلاك المرتفع و الثانية على الاستهلاك المنخفض

(1)-علي رجب، المرجع السابق، ص150.

الفرع الأول: سيناريو انتاج و استهلاك النفط الخام في الجزائر

بالاعتماد على مختلف مصادر المنظمة التي تهتم بدراسة ذروة النفط و الغاز (2005-2009 ASPO [1] فان إنتاج النفط الخام سيصل الى قمته في الكثير من الدول و تعد الجزائر احدى الدول المعنية بذلك، مما يجعل طرح ملف الانتاج الذي يحدد الإطار العام لإمداد النفط الخام في جانب الطلب، أحد أهم الملفات التي يجب التعامل مهما، للدور الذي تلعبه في تحديد الامدادات في المستقبل، و يتم معالجة ذلك وفق افتراضيين. [2]

افتراض الاستهلاك المرتفع: Assumption for High consumption و الذي يعتمد على المؤشرات التالية: استهلاك النفط الخام سيرفع خلال الفترة 2008-2020 بنسبة 5 % هذه القيمة المتوسطة للبيانات منذ 2001 إلى غاية 2007، وفي 2021 الاستهلاك يرتفع بنسبة 3% سنويا، هذا الاتجاه يبين السلوك النموذجي للدول، حيث أن الاستهلاك يرتفع ببطء في ظل التنمية الاقتصادية و تبعا لمعطيات نموذج الاستهلاك المرتفع فإن الجزائر ستصبح **مستوردا للنفط الخام** قريبا و ذلك بعد سنة **2050.**

افتراض الاستهلاك المنخفض: Assumption for Law Consumption الاستهلاك ينمو بنصف السرعة في سيناريو الاستهلاك المرتفع، و ذلك ب 2.5 سنويا خلال الفترة 2008-2020، و بنسبة 1.5% في سنة 2021 فصاعدا، وفي هذا الافتراض فان الجزائر تكون قادرة على الاحتفاظ بمكانتها كمصدر للنفط الخام لعقود عديدة قادمة،و هذا ما يوضحه المنحنى التالي :

---

[1] Association for study of peak oil

[2] Nikolaus Supersberger and others, **Energy system in Opec countries of the Middle East and North Africa,** system Analytic comparison of Nuclear power, Renewable Energies and energy efficiency, Berlin, Germany, Wuppertal Institute for climate, Environment and Energy, 2009 , pp:68- 69 .

الشكل رقم12: سيناريو انتاج و استهلاك النفط الخام في الجزائر(مليون برميل يوميا)

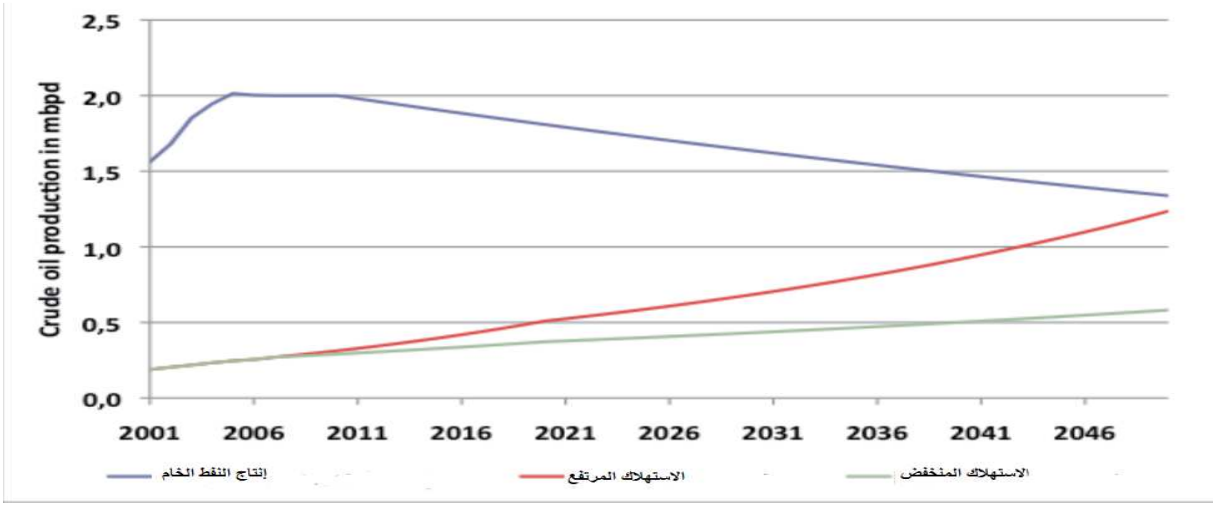

Source : Nikolaus Supersberger and others , op.cit,p68

الفرع الثاني: سيناريو إنتاج و استهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر[1]

سيناريو المدى الطويل لإنتاج الغاز الطبيعي يطرح تحدي كبير، خاصة و أن هناك معلومات قليلة متاحة و الممكن الحصول عليها فيما يخص ديناميكية إنتاج الغاز المرتبطة بعدة عوامل.

إن انتاج الغاز الطبيعي في الجزائر عرف تطورا ملحوظا، إلا انه سيبلغ الذروة خلال السنوات القادمة، و يتبع ذلك انخفاض سريع في وتيرة الانتاج، و حاليا فإن الجزء الأكبر من الإنتاج تصدره الجزائر، وفي حالة ارتفاع الاستهلاك دون قيود، فإنها ستفقد مكانتها كمصدر للغاز خلال سنة 2036 على أساس افتراض ارتفاع الاستهلاك بنسبة 5% خلال الفترة 2008-2020 و 2.5 % في سنة 2021 فصاعدا، لكن يتبنى الاقتصاد الجزائري مستويات عالية للكفاءة الطاقوية، ستكون النسبة في حدود 2.5% خلال الفترة 2008-2020، و 1% خلال سنة 2021 فصاعدا، سوف يتغير هذا التاريخ بحوالي 10 سنوات.

و بشكل عام تشير المعطيات الحالية إلى صورة متفائلة و عصر ذهبي للطلب على الغاز الطبيعي على الأمد البعيد سواء كان ذلك على مستوى الولايات المتحدة أو العالم يرجع ذلك في الدرجة الأولى إلى القلق العالمي المتزايد ازاء تغير المناخ و الاحتباس الحراري و الإجراءات المحتمل اتخاذها في هذا المجال،

(1) –Nikolaus supersberger and others , op, cit, p69.

و التي تصب في مصلحة الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى المشاكل و التحديات التي تجابه المصادر البديلة الأخرى و بخاصة الطاقة النووية اثر كارثة مجمع فوكوشيما للطاقة النووية في اليابان في مارس 2011 .

الشكل رقم 13: سيناريو إنتاج و استهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر

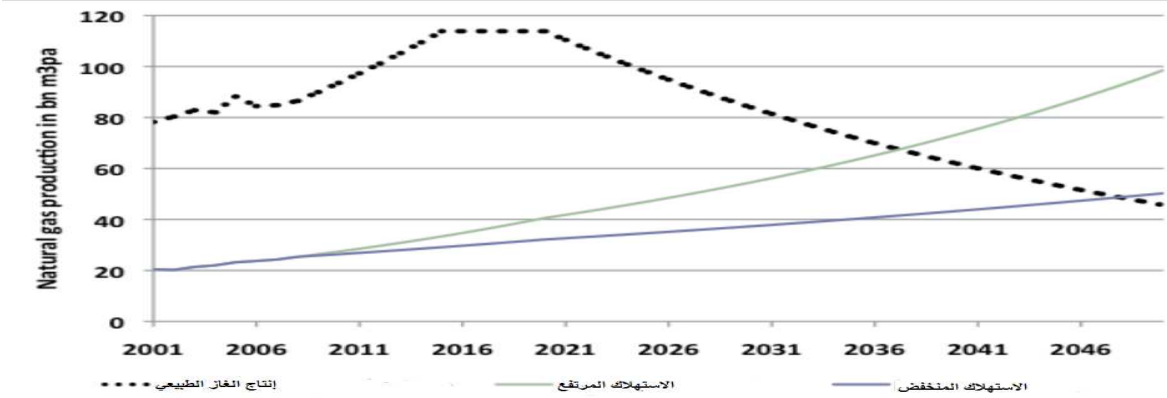

Source : Nikolaus Supersberger and others , op.cit,p69

الفرع الثالث: المجهودات الجزائرية لتطوير المحروقات

1- التوجهات الجديدة للجزائر لاستغلال الغاز الصخري:

قال البنك الافريقي للتنمية أن سبعة دول افريقية، تملك احتياطات ضخمة من الغاز الصخري، أكبرها في جنوب افريقيا و ليبيا و الجزائر، وقد يؤدي استخراجها الى هبوط اسعار الغاز عالميا على خلفية انخفاض استهلاك الغاز الطبيعي، حيث قدرت احتياطيات الجزائر بنحو 6.5 [1] تريليون متر مكعب، كما أعلنت الوكالة الوطنية الجزائرية لتثمين موارد المحروقات أن الجزائر بحاجة لاستثمارات بقيمة 300 مليار دولار أمريكي لانتاج 60 مليار متر مكعب من الغاز الصخري في غضون 50 عاما المقبلة، رغم تحذيرات الخبراء من أن طرق انتاج هذا النوع من الوقود مكلفة و مدمرة للبيئة و ترفع من امكانيات وقوع الزلازل و الهزات الأرضية.

و تم مؤخرا، حفر أول بئر للغاز الصخري في حوض أحنيت الواقع جنوب عين صالح، و الذي سيتبع بئرين آخرين، حيث أنجزت الدراسات على مساحة 180 ألف كم2 .(انظر الملحق رقم8)المتعلق بأماكن

(1)- محمد سليماني، " السياسة الطاقوية في الجزائر، من طاقة الى أخرى، قدرات هائلة في ميدان الغاز الصخري"، **صحيفة المغرب الأوسط**، 2014/4/26، عبر الرابط : http://elmaghreb.elawast.com

احتمال تواجد الغاز الصخري في الجزائر،حيث يمكن في المستقبل إنتاج الغاز الصخري في حوض بركين وحوض إليزي وحوض مويدير والعرق الغربي نواحي تيميمون وعين صالح.

أكدت شركة سوناطراك في 7 ديسمبر 2014 أن الاستغلال التجاري للغاز الصخري في الجزائر سيبدأ منذ 2022 بانتاج 20 مليار متر مكعب[1] .

2*تطوير جهود البحث:

تم ابرام ما بين سنتي 2000 و 2012 في إطار البحث و الاستكشاف، أكثر من 50 عقد مع الشركاء الأجانب من خلال عشر مناقصات دولية، تم من خلالها حفر حوالي 100 بئر، ومن ثم تسجيل 230 اكتشافا للمحروقات.[(2)]

3*رفع الاحتياطيات المؤكدة للنفط و الغاز و تحسين انتاجية المكامن

يتضمن برنامج الاستكشاف للفترة (2015–2019) إنجاز مسح زلزالي مع التركيز على تقنية المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد رغم ما تكلفه هذه التقنية ماديا نظرا لتميزها بالدقة و الفعالية، و سيتم انجاز حوالي 41409 كلم مسح زلزالي بتقنية ثنائي الأبعاد و 119140 كلم^2 بتقنية المسح ثلاثي الأبعاد[(3)]

أما بالنسبة لنشاط التنقيب فانه حفر حوالي 874 بئرا استكشافيه أي بمعدل 175 بئر/السنة، 80 بالمئة منها سيتم انجازه من طرف شركة سوناطراك أما فيما يخص نشاط تطوير الآبار فانه ومن خلال البرنامج المسطر للفترة (2015–2019) يتوقع إنجاز 1500 بئر خاصة بمنطقة حاسي مسعود و ضواحيها و كذا الحقول الجديدة لغاز بركين و تينهارت[(4)]

---

[1] - Eric Saudement," Algérie exploitera commercialement le gaz de schiste en 2022" ,**pétrole e gaz** (8/12/2014),online : http://www.petrole-et-gaz.fr/lalgerie-exploitera-commercialement-les-gaz-de-schiste-en-2022-3364/

([2])– مؤتمر الطاقة العربي العاشر (21–23 ديسمبر 2014)، مرجع سابق، ص: 19.

([3])– نفس المرجع، ص20.

([4])– نفس المرجع، ص20.

4- البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة:

قامت الجزائر بوضع برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة و الفعالية سنة 2011 و ذلك استنادا إلى استراتجيه لتثمين الموارد الطبيعة التي لا تنضب كالموارد الشمسية و الرياح، بهدف هذا البرنامج إلى إنتاج 22000 يشتمل البرنامج من الآن إلى غاية 2030 على انجاز سنتين مشروعا منها محطات شمسية كهروضوئية و شمسية حرارية و مزارع لطاقة الرياح و محطات مختلطة.[1]

5- الاستراتجية الطاقوية الوطنية في آفاق 2040[2]

ترتكز هذه الإستراتجية على :

*استعمال الغاز ذلك بتحفيز استخدام غاز البترول المسال و الغاز الطبيعي المضغوط في قطاع النقل

*تثمين استخدام الموارد الطاقوية من خلال تطوير الصناعة التحويلية كالبتروكيمياء، التكرير.

*تطوير استعمال الطاقات المتجددة على نطاق واسع و ذلك برفع نسبة توليد الكهرباء من المصادر المتجددة الى 30 بالمائة .

*الشروع في دراسة إمكانية تطوير استغلال ثروات المحروقات غير التقليدية.

*الاعتماد على مبادئ الحيطة و الوقاية و المحافظة على البيئة في إطار التنمية المستديمة أما عن استعمال الطاقة النووية و الذي سيساهم في تعزيز توفير الكهرباء على المستوى الوطني، فانه يبقى محدود جدا لما يواجه من تحديات و صعوبات لا سيما التبعية التكنولوجية فيما يخص إعادة معالجة المواد المشعة، وكذا التزود بالوقود الخصب.

6- صعوبات تنمية مصادر الطاقة البديلة:

تواجه الجزائر مجموعة من الصعوبات التي تحول دون تنميتها لمصادر الطاقة البديلة و خاصة منها المتجددة، بالرغم من الجهود و التدابير التي وجهتها إلى ذلك، سواء من ناحية إصدار القوانين أو من خلال الاجراءات المنفذة.

([1])- مؤتمر الطاقة العربي العاشر (21-23 ديسمبر 2014) ، المرجع السابق، ص26.

([2])- نفس المرجع، ص5.

ومن بين أهم هذه العوائق نذكر :[1]

*استحواذ قطاع المحروقات على النسبة الأكبر من الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية نظرا إلى الأرباح الهائلة التي يحققها القطاع.

*الافتقار إلى التكنولوجيا و الخبرات اللازمة لترقية و تطوير المصادر المتجددة .

*عدم وجود أسواق دولية نشطة لبعض المصادر كالغاز الطبيعي.

*حالة اللاستقرار السياسي و الظروف الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال التسعينات القرن الماضي وهو الأمر الذي أدى إلى نفور المستثمرين الأجانب.

* عدم توجيه الفوائض و العوائد الى تنمية المصادر البديلة، نتيجة تركيز الجهود في تغطية عجز الموازنات، و تسديد الديون الخارجية، و تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و تحسين البنى التحتية لتشجيع الاستثمارات.

*المصادقة على الكثير من اتفاقيات حماية البيئة و خاصة بتروكول " كيوتو" وهو ما يجعل أهم محاور السياسة الطاقية متعلقا بترقية و تطوير استعمال الطاقات الأقل تلوثا على حساب المصادر الملوثة و منها الفحم

و ما يمكن أن توصل اليه هو حتمية زوال النفط و نضوبه في ظل الارتباط بين النفط و الاقتصاد الوطني ما يجعل الغموض السمة الرئيسية لفترة مابعد النفط.

الفرع الرابع: آفاق الطاقة المستقبلية في الولايات المتحدةالأمريكية

تتحدد المعالم الرئيسية للاتجاهات المستقبلية للطاقة من عرض و طلب نتيجة تفاعل عوامل متعددة و من بينها:

(1)– شهرزاد زغيب، "الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط: خيارات المستقبل "، **مجلة المستقبل العربي ،** بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(395) ،جانفي 2012، ص– ص: 120–121.

1- **النمو السكاني:** تتوقع وكالة الطاقة الدولية وصول معدل النمو السكاني السنوي في الولايات المتحدة إلى 0.7[1] % خلال الفترة (2008-2035)، و تعتبر الولايات المتحدة الدولة المتقدمة الوحيدة التي لا تواجه انخفاض ديمغرافي مستقبلي.

2- **النمو الاقتصادي:** تقدر وكالة الطاقة الدولية وصول معدلات النمو الاقتصادي السنوية للولايات المتحدة إلى[2] 2.1% للفترة (2008-2035)، هناك علاقة طردية تربط ما بين الطلب على الطاقة و النمو الاقتصادي برغم أن نمو الطلب على الطاقة يكون أقل مما هو عليه في النمو الاقتصادي، لازالت آفاق النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة و الدول الصناعية تواجه تحديات كبيرة بسبب أزمة الديون السيادية في أوروبا و الولايات المتحدة.

3- الأسعار: إن أسعار النفط في أي سوق في العالم، ومنها السوق الأمريكية تؤثر و تتأثر بالأسعار السائدة في الأسواق الأخرى خاصة الأسعار المحلية للمنتجات النفطية، فهي تعتمد ليس فقط على أسعار النفط الخام و تكاليف نقله و تكريره، بل كذلك على الضرائب المفروضة على تلك المنتجات

4- **سياسة الطاقة:** كان لها دور فاعل في تخفيض حصة النفط و بخاصة في قطاع توليد الكهرباء في الولايات المتحدة و الدول الصناعية الرئيسية من خلال الإجراءات التي اتخذت لاستبدال النفط بمصادر بديلة (الطاقة النووية، الفحم، الغاز الطبيعي، و لاحقا) الطاقة المتجددة.

5- **التطور و التقدم التكنولوجي:** تتعلق بالتقنيات المتطورة و كفاءة الطاقة للمعدات و المركبات المؤثرة في الكثافة الإجمالية لاستخدام الطاقة

بشكل عام، تشير المعطيات إلى استمرار النمو في استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة إلى غاية 2035.

([1])- علي رجب، مرجع سابق، ص165.

([2])- نفس المرجع، ص165.

بالاعتماد على دراسة الباحث الأمريكي Paul Roberts في كتابه "نهاية النفط " The end of oil و استنادا إلى السيناريوهات التي أعدها مجلس المخابرات القومي الأمريكي عام 2002 الذي رسم أربع سبل لاقتصاد الطاقة الجديد وهي: [1]

السيناريو الأول: يدعى الأخضر كما يمكن أن يكون أخضرا، يبدأ بما سماه الكاتب الكارثة البيئية الملتقطة، و التي دفعت الولايات المتحدة أوروبا و اليابان تتبع السياسات البيئية العدوانية متضمنة ضرائب جديدة على البنزين و قوانين صارمة على التلوث و بالتالي سيخفض الطلب على النفط بحلول 2020.

السيناريو الثاني: الذي يعتمد على استخدام التكنولوجيا في كل شيء من رياح و طاقة شمسية من خلايا الوقود و الطاقة الفعالة التي أدت إلى انحرافات جوهرية في كثافة الطاقة العالمية

السيناريو الثالث: حيث وقوع ذروة النفط الحاصلة في الفترة الممتدة ما بين 2010-2015، ووفقا لهذا السيناريو حدوث انخفاض الإيرادات من حقول بحر شمال، ألاسكا و فنزويلا و إيران مما رفع أسعار النفط، و يبدأ الأسعار المرتفعة للطاقة تلتهم الاقتصادات القومية و تراجع الاقتصاد العالمي.

السيناريو الرابع: كان ذلك بعد هزيمة الولايات المتحدة لصدام حسين الذي تحالف مع عدة دول من العالم العربي، مما أدى إلى زعزعة مكانة العربية السعودية و الكويت، و بالرغم من انتشار القوات الأمريكية في العراق و أفغانستان إلا أن الولايات المتحدة توقفت عن التدخل العسكري وفي إطار تخفيض الحكومات العربية في السعودية و الكويت إنتاج النفط إلى 20% لثلاث سنوات و 10% بعد ذلك مما أثر سلبا على الإمدادات النفطية، و عقب ذلك حدثت الهجمات الإرهابية على شحنات النفط الدولية مما أدى إلى رفع أسعار النفط إلى 50 دولار للبرميل لمدة 5 سنوات لذلك وضعت نهاية مرحلة اقتصاد الطاقة الجديدة المعتمدة على النفط الرخيص.

بشكل عام، تتميز المعطيات الحالية إلى استمرار حالة التزايد في إنتاج النفط في الولايات المتحدة و الذي عزي بالدرجة الأولى إلى الزيادة في الإنتاج من المصادر الجديدة غير التقليدية (السجيل النفطي) من المناطق اليابسة، بالإضافة إلى الزيادة في إنتاج المناطق المغمورة في خليج المكسيك **فعلى المدى القريب،**

([1])- Paul Roberts, op.cit., p- p 307-308.

يتوقع زيادة الإنتاج بحدود 2.5 مليون برميل في ليوم بحلول عام 2016، تتوزع الزيادة مناصفة مابين المصادر الجديدة غير التقليدية و المناطق المغمورة.[1]

و على المدى البعيد يتوقع أن يشهد إنتاج النفط في الولايات المتحدة انخفاضا بحلول عام 2025، و ذلك قبل أن يعود ثانية للتزايد ليصل حوالي 6 مليون برميل في اليوم عام 2035.[2]

إن تقليص الواردات النفطية الأمريكية يعني تخفيض الطلب الأمريكي على النفط الأجنبي بشكل عام لكن تركيز الولايات المتحدة على الإمدادات من الدول القريبة خاصة كندا و ربما البرازيل و سياستها المعلنة في تقليص اعتمادها على النفط في الشرق الأوسط يعني أنه في المحصلة النهائية سيكون التأثير على نفط الدول العربية المصدرة للنفط بدرجة أكبر بمقارنة مع المناطق الأخرى،حيث شهدت إدارة الرئيس أوباما طرح فكرة ايجاد طاقة بديلة في خليج المكسيك و الاسكا فقد تدفع واشنطن الى الإستغناء عن النفط الجزائري و الليبي و هو ماقد يتسبب في تدهور علاقات البلدين مع واشنطن ناهيك عن تأثير هذا القرار على الإستقرار الإقتصادي و الإجتماعي لهذين البلدين جراء تراجع صادراتها من النفط،لكن الأزمة المالية العالمية نسفت اسس هذه الخطة .

– تحتم مثل هذه التطورات على الدول العربية إعادة توجيه جزء من صادراتها من السوق الأمريكية و البحث عن أسواق جديدة لصادراتها المستقبلية الإضافية خاصة الأسواق الآسيوية مثل الهند و الصين

قال الخبير النفطي الجزائري عبد الرحمن مبتول أن التحولات الهيكلية التي شهدتها الولايات المتحدة في مجال الطاقة العشرية الأخيرة و تجاوز الإنتاج النفطي الأمريكي لنظيره السعودي للمرة الأولى في التاريخ في سبتمبر 2013 ينذر بانقلاب حاد في العلاقات الأمريكية العربية و القائمة على تأمين إمدادات النفط ، كما أوضح أن الاستراتيجية الطاقوية الامريكية في طريقها للانقلاب تماما قبل حلول 2020، مضيفا أن 20%من الاحتياجات الأمريكية من الطاقة عام 2012 كان مصدرها المكسيك و فنزويلا و دول الخليج و نيجيريا و الجزائر.[3]

([1])– علي رجب ، مرجع سابق، ص168.

([2])– نفس المرجع، ص168.

([3])– عبد الوهاب بوكروح، "اكتفاء أمريكا الذاتي من النفط سيغير من أولوياتها بالمنطقة العربية " ، **يومية القدس العربي**، 10 نوفمبر 2013 عبر الرابط : .http://ww.alquds.co.uk/pp=102119

كما أشار إلى أن الولايات المتحدة سجلت أعلى زيادة في إنتاج النفط في العالم خارج منظمة الأوبك بزيادة بلغت 16%، مما يضع الولايات المتحدة على طريق التحول أو منتج للنفط في العالم بحسب الوكالة الدولية للطاقة متفوقة على جميع المنتجين داخل و خارج الأوبك بمن فيهم العربية السعودية، فيما ستحول إلى دولة مصدرة للبترول بحلول عام 2025 بعد أن تحقق اكتفاء كامل من الطاقة بحلول عام 2020.

من جهة ثانية يرى الخبير الجزائري عبد الرحمن مبتول أن تطوير إنتاج الغاز الصخري في أمريكا الشمالية وضعها خارج دائرة الحاجة للغاز الجزائري أو الخليجي منذ 2009 لذا فانه من مصلحة الدول العربية المنتجة للنفط الاستثمار في تنامي القوة الصينية خاصة في الجانب الاقتصادي، كما أشار كذلك إلى التراجع الحاد لصادرات الجزائر النفطية نحو الولايات المتحدة منذ 2010.

بالرغم من السياسة الأمريكية المعلنة الهادفة إلى تقليص اعتمادها على نفط الشرق الأوسط سيبقى النفط يشكل أحد اللبنات الأساسية للسياسة الأمريكية لاستمرار نفوذها في المنطقة كوسيلة تمكنها من الضغط على منافسيها في أوقات السلم و الحرب على ضوء الطبيعة الإستراتيجية لسلعة النفط.

الفرع الخامس: الحوار بين المنتجين و المستوردين للنفط

إن موضوع الحوار بين المستوردين والمنتجين الرئيسيين للنفط، والذي جاء منذ ارتفاع أسعار النفط في عام 1973م حيث توالت دعوات الحوار والاجتماعات والندوات بين المستوردين والمصدرين الداعية إلى إيجاد صيغ تعاون دولي لما عرف "بأزمة الطاقة" والتي تركزت فيها الاهتمامات بقضايا موازين الطاقة والنمو الاقتصادي العالمي متخذة لنفسها شعارات عديدة منها التعاون القائم على الاعتماد المتبادل بين المصدرين والمستوردين، وقد أثبتت المداولات ونتائج الاجتماعات أن الدول المستوردة الرئيسية للنفط تعطي انطباعاً بالاهتمام في فتح حوار جاد كلما اتخذت أسعار النفط منحى الصعود وفي ظل مؤشرات تتوقع زيادة الطلب على نفط الدول المنتجة .

إن قيام **حوار مثمر** بين المصدرين والمستوردين للنفط يكمن في تخلي مجموعة دول التعاون الاقتصادي والاجتماعي (OECD) لسياسة "إفقار الفقراء وإثراء الأثرياء " والإقرار بمبدأ المشاركة والتعاون المتوازن التي من شأنها أن تضع ترتيبات ذات منافع متبادلة بالنسبة للطاقة والتنمية الاقتصادية المستدامة .

خلاصة الفصل الرابع

تمتلك الجزائر احتياطات هائلة من النفط، إذ تعتبر من أهم البلدان في إفريقيا من حيث الموارد بعد كل من ليبيا و نيجيريا، تتمركز غالبية هذه الأخيرة في حقل حاسي مسعود الواقع في الجنوب الشرقي الجزائري، أما بالنسبة للغاز، فإن الجزائر تحتل المرتبة الخامسة عالميا و الثانية افريقيا بعد نيجيريا.

و لقد تجاوبت الجزائر مع المتغيرات الإقليمية و العالمية التي شهدها الاقتصاد العالمي مؤخرا، حيث بدأت الجزائر باعتماد استراتيجيات الانفتاح الاقتصادي من خلال حرية حركة رأس المال و إزالة القيود المختلفة على حرية انتقال السلع و الخدمات، لكن هذا الانفتاح يغلب عليه طابع القصور نتيجة لاقتصار الصادرات على المواد الخام و خاصة النفط و الغاز، و هذا يعني أنه اقتصاد ريعي، و التغير في هذه الموارد سيضع الجزائر في رحى الأزمات الاقتصادية و من جهة أخرى نجد أن التحول نحو اقتصاد السوق و دخول الشركات العالمية مجال الاستثمار في المحروقات من أجل الاستفادة من المزايا التي يقدمها الاستثمار الأجنبي لرفع القدرات الإنتاجية يمثل التحدي الثاني لأن ثروة النفط آيلة لا محالة للنضوب.

كما نجد كذلك أن العلاقات الأمريكية – الجزائرية لها عدة أبعاد اقتصادية و سياسية و أمنية لكن المدرك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الجزائر يتعدى الإطار الإقليمي ليشمل القارة الإفريقية و خاصة منطقة الساحل الغنية بالنفط، حيث تعتبر الجزائر البوابة الشمالية لإفريقيا إذ تمكن دول الساحل الإفريقي من الوصول إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط و منه إلى باقي موانئ العالم، و تزيد الأهمية خاصة مع الاكتشافات النفطية الضخمة في منطقة الساحل الإفريقي و الخليج الغيني، و هي المناطق التي تركز عليها السياسة الطاقوية الجديدة للولايات المتحدة في إطار تنويع مصادر إمداداتها الطاقوية، كما تمتلك الجزائر موارد طاقوية هامة خاصة النفط و الغاز جعلها محل اهتمام الشركات النفطية الأمريكية و حتى العالمية كما تحرص هذه الأخيرة على حماية استثماراتها و مصالحها العاملة في الجزائر، فالاستثمارات الأمريكية بالجزائر تطورت بعد عودة الأمن و الاستقرار للبلاد و تفعيل العلاقات السياسية و الأمنية بين البلدين، و كذا شهدت المبادلات التجارية قفزة نوعية و كمية، و التعاون في مجال محاربة الارهاب خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ما ساهم في تعزيز التنسيق الأمني بين البلدين الذي يعتبر انطلاقة جديدة للعلاقات الأمنية بين البلدين بآفاق كبيرة.

الخاتمـــة

الخـــــــاتمة

إن الأهمية الكبرى التي اكتسبها النفط كمصدر أساسي للطاقة، وكمادة أولية للصناعات النفطية، جعلت منه سلعة إستراتيجية مهمة في الحرب والسلم على حد سواء وأصبح أهم محاور الصراع الدولي، هذا الصراع الذي كانت المنطقة العربية من أبرز ساحاته بفعل ضخامة ثرواتها النفطية ، و من النتائج التي يمكن أن نتوصل اليها من خلال هذا البحث :

- لا يزال النفط هو عصب الاقتصاد العربي وفي الصدارة منه الاقتصاديات الخليجية التي يشكل النفط ما يزيد عن 90% من ناتجها الإجمالي.
- إن النفط العربي الذي تحرر من الحماية البريطانية لم يعد في أمان من وجهة النظر الأمريكية لذلك كان الهدف هو حمايته إما عن طريق الحلفاء أو عن طريق الحماية الذاتية المباشرة، الذي حصل أنه سقط الحليف بسقوط نظام الشاه في إيران لذلك اضطرت الولايات المتحدة لتقوم بحماية مصالحها في هذه المنطقة التي تعد خزان أعظم للنفط في العالم وجاءت الأحداث لتدعم فرصة الهيمنة الأمريكية على النفط العربي، لذلك يمكن أن نقسم العلاقات الأمريكية بالدول العربية عموما و بمنطقة الخليج خصوصا إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة اللامبالاة، من حيث الأمن خصوصا، والاكتفاء بتحقيق المصلحة الاقتصادية في ظل الوجود البريطاني بالمنطقة العربية.

المرحلة الثانية: مرحلة ملء الفراغ: وذلك بعد خروج بريطانيا من الخليج، وقد شهدت هذه المرحلة تنافسا بين الولايات المتحدة و الإتحاد السوفيتي – سابقا– إلى غاية انهيار هذا الاخير.

المرحلة الثالثة: مرحلة السيطرة المطلقة للولايات المتحدة على المنطقة العربية خاصة بعد 1991، وتدعم وجودها بالوجود العسكري وإقامة قواعد عسكرية في العديد من الدول العربية، وما زاد الطين بله الاحتلال الأمريكي للعراق 2003.

- من خلال ما سبق يمكن أن نقول أنه رغم اختلاف الإدارات الأمريكية المتعاقبة بين الجمهوريين و الديموقراطيين، فإن السياسة الخارجية الأمريكية ارتكزت أساسا على المصلحة القومية العليا حتى لو كان ذلك على حساب قواعد و مبادئ المجتمع الدولي ،وتعكس تلك السياسة إستراتيجيتها المتعاقبة

للتأثير الفعال على المنظومة الدولية، إذن فالثابت هو المصلحة و المتغير هو آليات أو أساسيات تحقيق هذه المصلحة و حساب المكاسب التي تجنيها.

- فالوجود العسكري الأمريكي في المنطقة العربية له عدة أهداف تصب كلها في خدمة الإستراتيجية الأمريكية لضمان الهيمنة الأحادية والقيادة المنفردة للعالم، ولعل أبرز هذه الأهداف: حماية المصالح الأمريكية، تأمين أمن الحليف الاستراتيجي المتمثل في إسرائيل ، ضمان استقرار في منطقة الخليج وفقا للرؤية الأمريكية وحفاظا على استثماراتها وبالتالي يمكن القول أن جميع الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة تجاه الترتيبات الأمنية في المنطقة العربية استهدفت تحقيق المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى.
- إذا كانت الدول العربية التي طورت بناها التحتية و استقطبت الاستثمارات الأمريكية ، و حسنت مؤشراتها الكلية، و أعطت دفعا قويا من خلال فوائضها النفطية إلى الأسواق المالية و النقدية ، إلا انها يعاب عليها انها وجهت جهودها نحو تنمية قطاعات غير دائمة ، رغم أن الهدف هو تحقيق التنمية المستديمة حتى سميت ب" اقتصاد الفقاعة "
- لكن يمكن أن نتساءل عن دور النفط العربي في ظل السيطرة الأمريكية الراهنة، وهل ستظهر هناك قوى أخرى منافسة للولايات المتحدة على منابع النفط العربي، وهل يمكن للنفط بعدما عصف بالوطن العربي من خلافات بعد حروب الخليج أن يعود له دوره الايجابي في دعم التعاون بين البلدان العربية؟

كل هذه الأسئلة تتعلق كلها بمدى نضوب النفط ومدى بقائه كمصدر أساسي للطاقة، فإن معظم التقديرات تتوقع استمرار الاعتماد على النفط في الدول التي تمتاز بعمر نفطي طويل خاصة في دول الخليج العربي مثل السعودية، الكويت، العراق، الإمارات العربية المتحدة، التي تزخر باحتياطات كبيرة، ومن جهة أخرى فإنه رغم الجهود المبذولة في مجال الطاقة البديلة أو الطاقات المتجددة إلا أن هذه المصادر مازالت تواجه صعوبات تقنية واقتصادية وبيئية، وبناء على ذلك فإن منطقة الخليج ستكون مسرحا لصراع جديد سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

إن مؤشرات القرن المقبل تشير إلى الصراع القادم سيكون صراعا اقتصاديا بين قوى وتكتلات اقتصادية كبرى تشكل فيه مصادر الطاقة وبالأخص النفط أهم عناصره في ظل ظهور قوى منافسة للولايات

المتحدة على النفط العربي أهمها الاتحاد الأوروبي، اليابان الصين، مجموعة نمور شرق آسيا، وبشكل هذا الصراع تحديا للهيمنة الأمريكية على النظام العالمي.

أما فيما يتعلق بالدور الايجابي الذي يجب أن يلعبه النفط العربي، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال قدرة القيادات العربية من استيعاب دروس الماضي الصعبة والاستفادة من أسلوب الحوار في حل الخلافات.

- نستخلص من خلال هذا البحث أن لدور النفط أفاقا واسعة في التعاون العربي إذا استوعبت الأنظمة العربية دروس الماضي، فالنفط ثروة ذات قيمة اقتصادية وإستراتيجية لابد من حسن استعمالها وتعظيم الاستفادة منها قبل نضوبها، لكن الواقع العربي يؤشر انعدام هذه الإستراتيجية العربية، مما جعل التأثير السياسي و الاقتصادي والاستراتيجي للنفط شبه معطل في أداء دوره الاستراتيجي، بحيث لم يستطع العرب استخدام النفط بشكل مؤثر وفعال حيال أي قضية سياسية أو اقتصادية أو أمنية خطيرة على الرغم من وجود أدوات فعالة يمكن استخدامها مثل تخفيض الإنتاج إلى حد معين، الحظر النفطي، زيادة الأسعار، ومن جهة أخرى نجد تبعية وارتباط قطاع النفط العربي بالشركات الاحتكارية النفطية العالمية والقوى الغربية الكبرى.

التوصيات

لكي تحقق الاقتصاديات العربية أقصى استفادة من ثروتها النفطية يجب عليها مايلي:

– تنمية دور الطاقة (نفط وغاز) في التنمية العربية المشتركة مما يضمن تحقيق الاعتماد المتبادل بين الأقطار النفطية وغير النفطية

– يمكن للنفط والغاز أن يدعما التنمية في الوطن العربي عن طريق زيادة درجة التصنيع للمنتجات النفطية واستعمال الغاز في الصناعات البتروكيميائية الوسيطة والنهائية للأسواق العربية في إطار التنظيم التجاري المشترك.

– ضرورة ترميم البيت العربي الذي تصدع بعد حروب الخليج مما أحدث شرخا في العلاقات العربية استطاعت دول الغرب النفاذ من خلاله وببسط سيطرتها العسكرية على منابع النفط العربي.

– ضرورة التعاون والتنسيق بين البلدان المنتجة للنفط لاستغلال هذه الثروة الثمينة وضبط سعرها العالمي بما يتناسب مع قيمتها الحقيقية.

– تثمين فائض العائدات النفطية العربية في مشاريع التنمية الداخلية وإنشاء صناعات مشتركة.

– التقليل من توظيف العائدات النفطية وإيداعها في المصارف الأجنبية والتي يمكن أن تصبح ورقة ضغط وابتزاز في حالات الصراع مع الدول الكبرى.

– هناك حاجة ملحة لتأمين مصادر الطاقة العربية وبالتالي لابد من تنشيط الآليات العربية لتحقيق هذه الحماية من خلال رسم سياسات مشتركة لتنمية عملية التصنيع العربي للنفط والغاز الطبيعي، لتعزيز الموقف التفاوضي العربي في سوق النفط والغاز الدولية ومواجهة الضغوط الأمريكية والأوروبية لسياسة التسعير.

– يجب العمل على تعزيز التعاون العربي مع الدول المنتجة في المناطق الأخرى من العالم كبحر قزوين، والسعي لإقامة شراكة عربية روسية في مجال النفط والغاز للعمل على إمداداته بأسعار معقولة.

– كما يتعين على الدول العربية البحث عن برامج للتطوير والتنمية لتنويع اقتصادياتها وبالتالي مصدر دخلها وعدم الانتظار إلى نفاذ النفط.

– العمل بكل الوسائل للمحافظة على وحدة الأوبك ومحاولة توسيع تكتل أوبك من خلال التحرك السياسي والاقتصادي على الدول النفطية الأخرى وخاصة الأقطار العربية .

– تسديد الديون العربية من الاستثمارات والعوائد النفطية العربية المتراكمة في الدول الصناعية الغربية.

– بناء علاقات دولية تضمن مد الدول الصناعية بالنفط مقابل توطين التكنولوجيا خاصة في مجال الصناعة النفطية.

أما بالنسبة للجزائر فإن تبني استراتيجية إعادة توجيه الإقتصاد و كسر المثلث المقفل على الإقتصاد الجزائري المرتكز على انتاج النفط–التصدير–استيراد سلع الإستهلاك ،و العمل على التحضير لمرحلة ما بعد حقبة النفط تعد ضرورة ملحة و ذلك بالتركيز على العوامل التالية :

– تنمية مصادر الطاقة المتجددة و دعم صناعة البتروكيماويات.

– دعم الإستثمار الأجنبي المباشرو الاستفادة من التكنولوجا.

– تنمية التجارة الخارجية و الصادرات السلعية و الخدمات خارج المحروقات.

– تطوير علاقات التشاور و التعاون في مجال الغاز مع المنتجين الكبارخاصة قطر و إيران من اجل الدفاع عن حقوق المنتجين.

الملخص

المــلخص

هذه المذكرة تركز على دراسة العلاقات الأمريكية– العربية في بعدها النفطي مع التركيز على دراسة حالة الجزائر (1990– 2014)، و من خلال هذا البحث وجدنا أن النفط كان و ما زال عاملا مهما من عوامل عدم الاستقرار في الدول العربية، صحيح أنه مصدر الثروة و الغنى لشعوب تلك المنطقة، إلا أنه مصدر العديد من المتاعب و سبب الكثير من النزاعات ، كما يعد تحدي تأمين الطاقة من خلال السيطرة على منابع و إمدادات النفط من المصالح الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة حيث أنها تعتمد و باضطراد على واردات النفط.

ترتكز السياسة النفطية الأمريكية في الوطن العربي بعاملين أساسيين :الأول الاعتماد على العنصر العسكري الأمريكي في تأمين إمدادات النفط من الدول العربية، و الثاني عدم السماح لأي دولة أخرى في تشكيل خطر على تدفق النفط في المنطقة، كما نجد أن الأدوات التي ركزت عليها الإستراتيجية الأمريكية في تأمين مصادر الثروة النفطية في المنطقة في التأكيد على أهمية الأحلاف و القواعد العسكرية، ثم الاعتماد على بعض الأنظمة المحلية الموالية للغرب في حماية هذه المصالح النفطية عن طريق خلق أرضية من المصالح المشتركة بين الطرفين، و تدعيم الكيان الصهيوني، بالإضافة إلى تشجيع الصراعات الإقليمية بهدف امتصاص الطاقة الاقتصادية و السياسية المتزايدة لدول المنطقة العربية لشغلها عن صراعها الأهم ضد تحكم الاحتكارات الدولية في نفطها.

كما تتنوع المصالح الأمريكية في شمال إفريقيا بصفة عامة و في الجزائر خاصة حيث نجد أنها تدور حول توثيق التحالف بين الولايات المتحدة و دول المنطقة لتأمين الشمال الإفريقي و تأمين أبار النفط خاصة الجزائرية منها لضمان تدفقها للأسواق الغربية و الحصول على تسهيلات عسكرية لمحاربة الإرهاب.

Abstract:

This dissertation is a study about the American-Arab relationships in their oil dimension. It concentrates on the case of Algeria (1990-2014). Through this research we have found that oil was and is still an important factor of instability in the Arab countries. Indeed, it is a source of fortune and wealth for the people of this region, but it is also a source of many problems and the cause of several litigations. The challenge of secure the energy by controlling the resources and the oil supply is a vital interest for the United States of America because they are largely dependent on oil.

The American oil policy in the Arab World is based on tow principle factors; the first one is the reliance on the American military element to ensure the oil supply from the Arab countries. The other is preventing any others State to form a threat on the oil flow in the region. We find that the basal tools of the American strategy in ensuring the oil wealth resources in the region is the confirmation of the importance of military alliances and bases. Then, the reliance on some local pro-western systems in protecting these oil interests by creating a ground of common interests between the two sides, strengthening the Zionist entity and encouraging territorial conflicts to absorb the increasing political and economic energy of the Arab countries and to make them forget their most important conflict against the control of their oil by international monopolies.

The American interests in the North Africa in general, and especially in Algeria are various. They are based on confirming the alliance between the United States and the countries of this region to secure the North Africa and the oil wells particularly the Algerian ones, guarantee their flow to the western markets and obtain military facilities to fight against terrorism.

الملاحـــق

الملحق رقم 1 :

Source :http://i58.servimg.com/u/f58/17/46/73/55/ouuu_o10.jpg

الملحق رقم 2: أحواض النفط و الغاز الطبيعي في الجزائر

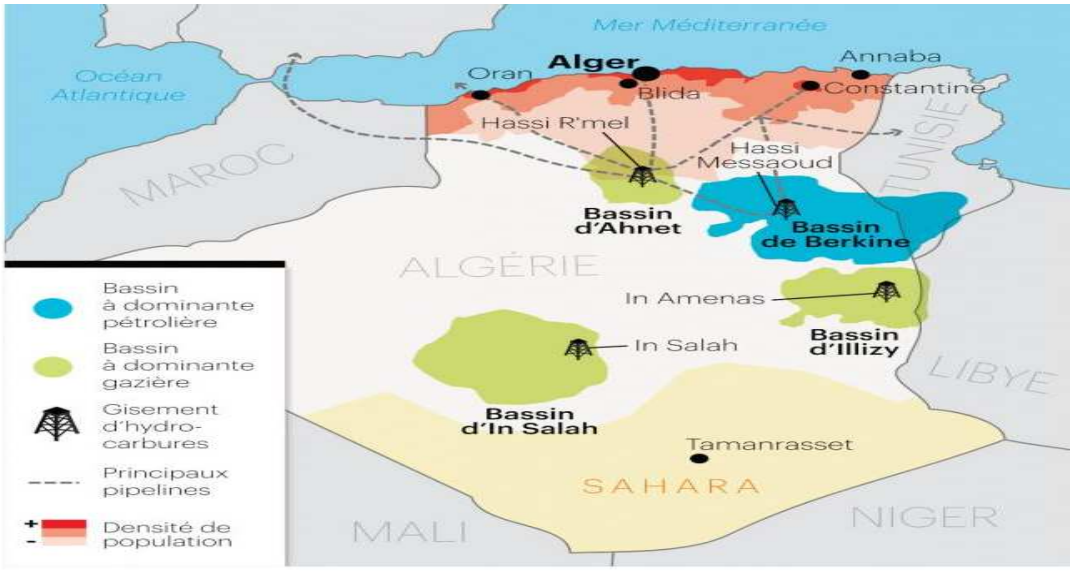

Source : http://www.leparisien.fr/images/2013/06/06/2872197_algerie.jpg

الملحق رقم 3: الدول العشرة الأولى عالميا في إنتاج الغاز الطبيعي (2013)

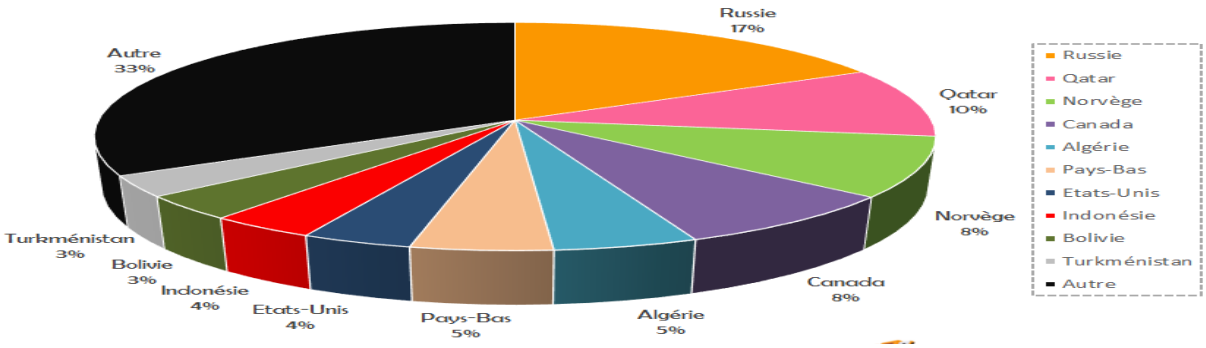

Source :http://www.actualitix.com/wp-content/uploads/2013/06/principaux-exportateurs-de-gaz- naturel.png

الملحق رقم 4: نسبة مشاركة الشركات النفطية الكبرى في الشرق الأوسط قبل 1972 بالنسبة المئوية

	شركة الكويت النفطية	شركة العراق النفطية	شركة أرامكو العربية الأمريكية	أبوظبي ADMA	الشركة الايرانية
بريتيش بتريليوم (Britsh petrolieum)	50	23.75			40
(Royal Dutch Shell)		23.75			14
(Standard oil New Jersey)		11.875	30		7
Standard oil California)			30		7
(Texaco)			30		77
(Mobil)		11.875	10		7
(Gulf)	50				7
Cfp		23.75		33.3	6
أخرى		5			5

Source : Giacomo Luciani, International relations of Middle East, op. cit. p86.

الملحق رقم 5: الإنفاق العسكري في بعض الدول العربية مقارنة بالدول الاخرى

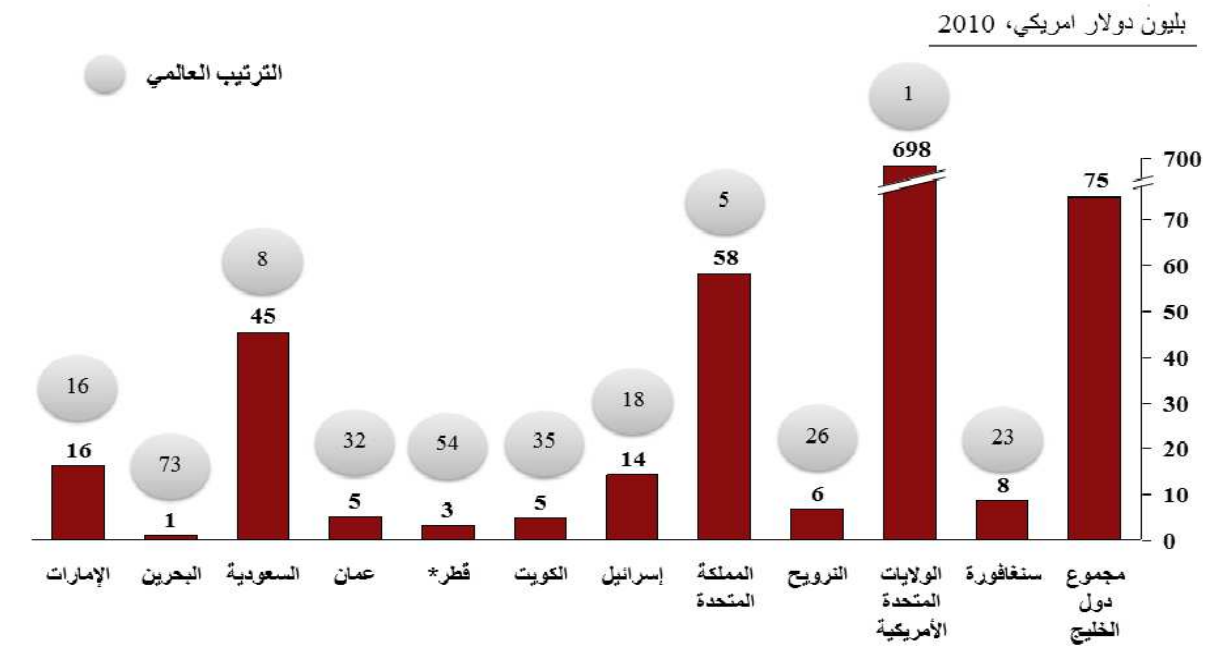

المصدر: IISS: The Military Balance 2012 ، Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI)
*الترتيب لسنة 2008

الملحق رقم 6 : تأثير الاضطرابات السياسية على أسعار النفط

Source :Laura El-Kathiri and other,op.cit,p14(traduisé)

الملحق رقم 7: الواردات الأمريكية من النفط الخام و المنتجات البترولية الجزائرية وبعض الدول العربية

الوحدة : ألف برميل

الجزائر			1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
			80,118	88,744	85,475	93,762	104,088	105,73	94,373
2000	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
82,345	101,44	96,23	139,333	165,346	174,652	239,959	244,605	200,65	180,02
2010	**2011**	**2012**	**2013**						
186,019	130,723	88,487	42,014						

	1997	1999	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2013
العراق	32,53	264,76	289,998	175,663	193,987	176,709	164,357	167,69	124,403
العربية السعودية	513,693	539,56	606,753	647,666	560,823	541,987	366,605	436,02	484,934
الكويت	92,229	90,554	91,273	80,208	88,729	66,185	66,477	69,89	119,608

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على : http ://www.eia.gov

الملحق رقم8 : أحواض الغاز الصخري في الجزائر

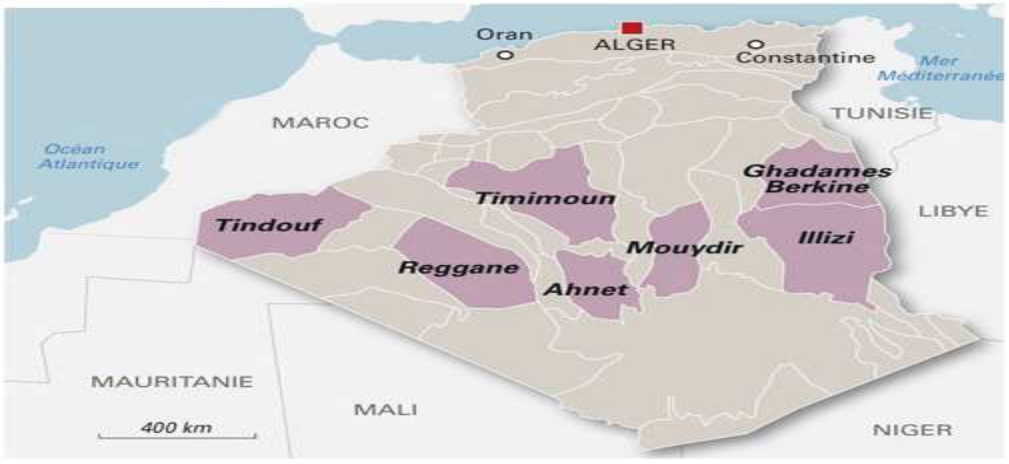

Source :Europe – Groupe France – octobre 2014,op.cit.

المراجع و المصادر

المراجع و المصادر

– باللغة العربية

أولا: الكتب

1- أبو عاد، ناجي، جرنيون ميشيل، **النزاع و عدم الاستقرار في الشرق الأوسط: الناس، النفط، التهديدات الأمنية**، تر: محمد بخار، عمان، الأردن: الأهلية للنشر و التوزيع، ط1، 1999.

2- أحمد، الخولي فتحي، **إقتصاديات النفط**، السعودية، جدة: دار حافظ للنشر و التوزيع، ط2، 1992.

3- أحمد، الدوري محمد، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.

4- أحمد، يوسف أحمد و آخرون، **حال الأمة العربية 2009-2010: النهضة أو السقوط**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

5- أمين، سمير، **التطور اللامتكافئ**، بيروت: دار الطليعة، ط3، 1973.

6- بدرانة، سريان محمد سعيد ، **الأهمية الجيوبوليتيكية للوطن العربي :جغرافية الوطن العربي السياسية** ،عمان ،2011.

7- برجاس، حافظ، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيروت، لبنان: بيسان للنشر و التوزيع و الإعلام، 2000.

8- بريسون، توماس، **العلاقات الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط (1975-1984)** تر: سامر أيوب، دمشق: دار طلاس، 1985.

9- بن عنتر، عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**: الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، 2005.

10- بن سلطان، عمار، **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**، الجزائر: طاكسيج، كوم للدراسات و النشر و التوزيع، 2009.

11- - - - - ، **الثابت و المتغير في العلاقات الأمريكية- العربية: دراسة في الاختراق الأمريكي للوطن العربي**، الجزائر: طاكسيدج، كم للدراسات و النشر و التوزيع، 2012.

12- بسكري، منير، البار أمين، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، القاهرة، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014.

13- بسيوني، عبير و عرفه علي، رضوان، **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي و العشرين**، القاهرة: دار النهضة العربية، ط1، 2011.

14- بوعون، يحياوي نصيرة، **الأزمات المالية العالمية وضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي**، الجزائر :الصفحات الزرقاء العالمية، 2011.

15- بيليس، جون، سميث ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، دبي: الامرات العربية المتحدة، ط1، 2004.

16- جراد، عبد العزيز، **العلاقات الدولية**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية للنشر، 1992.

17- جندلي، عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية، ط1، 2007.

18- جنسن، لويد، **تفسير السياسة الخارجية**، تر: محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم، الرياض: جامعة الملك سعود،1989.

19- جيمس، بيكر، **مذكرات جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية**، ترجمة: مجدي شرشر، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1989.

20- ختاوي، محمد، **النفط و تأثيره في العلاقات الدولية**، بيروتن لبنان: دار النفانس، ط1، 2010.

21- خضر، صالح سامية، **المشاركة السياسية و الديمقراطية: اتجاهات نظرية و منهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا**، القاهرة، 2005.

22- الخولي، لطفي، الحديث، **الواقع الراهن، المستقبل: ما بعد عاصفة الصحراء**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر، ط1، 1998.

23- درويش، فوزي، **التنافس الدولي على الطاقة في قزوين**، القاهرة: مطابع غباسي، ط1، 2005.

24- دلول، محسن، **العرب إلى أين؟: الحرية الضائعة..المستقبل المجهول**، بيروت، لبنان، الدار العربية للعلوم و النشر، 2011.

25- دهاني حبيب ،**النفط استراتيجيا و امنيا و عسكريا و تنمويا : مصدر الثروة و الطاقة و الازمات :خيار عربي**،بيروت ،لبنان ، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، ط1 ،2006.

26- راشد، صابون محمد، **التنافس الفرنسي الأمريكي في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة**، القاهرة، دار النهضة العربية، 2011.

27- رزيق، المخادمي، عبد القادر، **قيادة أفريكوم الأمريكية: حرب باردة أم سباق للتسلح**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.

28- الرميحي، محمد،**النفط و العلاقات الدولية: وجهة نظر عربية**، الكويت: عالم المعرفة، 1982.

29- ريتلدج، إيان، **العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطية**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006.

30- محمد الصواني، يوسف، **نظريات في العلاقات الدولية**، بيروت، لبنان: منتدى المعارف، ط1، 2013.

31- محمد فرج، أنور، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات** المعاصرة، بغداد: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.

32- مراد ،محمد، **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي و المتغير الظرفي**، بيروت: دار المنهل اللبناني،2000.

33- مصباح ،عامر، **الثابت و المتغير في العلاقات الأمريكية- السعودية من خلال بعض القضايا الدولية المعاصرة**، الجزائر: دار هومة، 2010.

34- ـــــــ ، **العلاقات الأمريكية السعودية في عصر التحولات**، الجزائر: دار هومة، 2008.

35- مصيطفى بشير، **رائحة النفط: مقالات في الاقتصاد العربي**، الجزائر: جسور للنشر و التوزيع، ط1، 2012.

36- طعمه، جورج و آخرون، **النفط و العلاقات الدولية**، الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 1979.

37- كريب، إيان، **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس**، تر: محمد حسين غلوم، الكويت: عالم المعرفة، 1990.

38- كلير، مايكل، **الحروب على الموارد، الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، تر: عدنان حسن، بيروت: دار الكتاب العربي، 2002.

39- ناصف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الفكر العربي، 1985

40- صايج، مصطفى، **السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية**، الجزائر: دار قرطبة، 2010.

41- عدنان، جابر، **العرب و عصر ما بعد النفط**، دمشق: دار علاء الدين، ط1، 2014.

42- عاطف سليمان، **الثروة النفطية و دورها العربي: الدور السياسي و الاقتصادي للنفط العربي**، بيروت، لبنان، ط1، 2009.

43- عبد الجبار الشمري، رضا، **الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي**، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر و التوزيع، ط1، 2014.

44- عبد الرحمان، أسامة، **العلاقات العربية الأمريكية حتى الربيع العربي**، القاهرة: هبة النيل العربية للنشر و التوزيع 2012.

45- عبد الرحيم، مصطفى أحمد، **الولايات المتحدة و المشرق العربي**، الكويت: عالم المعرفة، 1990.

46- عبد الله، حسين، **مستقبل النفط العربي**، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية

47- ـــــــــ ، **السياسات النفطية العربية: تقييم نقدي**، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ،2012.

48- عبد الله، عبد الخالق، **النظام الإقليمي الخليجي**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط1، 1986.

49- عبد الفتاح، بشير، **تجديد الهيمنة الأمريكية**، بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2010.

50- عبد الفضيل، محمود، **النفط و المشكلات المعاصرة للتنمية العربية**، الكويت: عالم المعرفة، 1990.

51- عبد الواحد، الجاسور ناظم، **تأثير الخلافات الأمريكية- الأوربية على قضايا الأمة العربية (حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة)**، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007.

52- عطية، ناصف إيمان، **مبادئ اقتصاديات الموارد البيئية**، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 2008.

53- غريفيتش، مارتن، أوكلاهان تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، دبي: الامارات العربية المتحدة، 2002.

54- غيبلن، روبرت، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، دبي: الإمارات العربية المتحدة، 2004.

55- قصي عبد الكريم ابراهيم، **أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة الدولية، النفط السوري نموذجا**، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2007.

56- قرم، جورج و آخرون، **العرب و تحديات النظام العالمي**، بيروتن لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

57- شاكر، شبلي سعد، **الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارة الرئيس باراك أوباما**، عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع، 2012.

58- السعدون، جاسم و آخرون، **الطفرة النفطية الثالثة و انعكاسات الأزمة المالية العالمية: حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، نوفمبر 2009.

59- شاهر، اسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق 2009.

60- شحاتة، ابراهيم، **حظر تصدير النفط العربي**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، 1975.

61- شهاب، فؤاد و أخرون،**الوطن العربي في السياسة الأمريكية** ،بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002 .

62- هادار، ليون ،**عاصفة الصحراء: فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط** ،تر:سعيد الحسنية، بيروت:الدار العربية للعلوم ،ط1 ،2005.

63- هاينبرغ ، ريتشارد ،**سراب النفط : النفط و الحرب و مصير المجتمعات الصناعية** ، بيروت،الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2005.

64- ـــــــــ ،**غروب الطاقة : الخيارات و المسارات في عالم ما بعد البترول ، تر : مازن جندلي** ، بيروت ، لبنان :الدار العربية للعلوم ، ط1 ،2006.

65- يوسف ، عياش سعود ، **تكنولوجيا الطاقة البديلة** ، الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأداب ، 1981.

ثانيا :المجلات و الدوريات

1) إسماعيل، العساف سوسن، " أمريكا تقيس وزنها في السياسة الدولية بثقل براميل النفط"، **مجلة الشروق**، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 3449،2002.

2) برجي نسرين، بوعشة مبارك،"الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في التنمية و تطوير قطاع المحروقات بالجزائر"، **مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير**، الجزائر: جامعة سطيف، العدد (05)،2005.

3) بلقلة ابراهيم،" مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية: الحاضر، المستقبل، التحديات، الأكاديمية **للدراسات الاجتماعية و الإنسانية**، الجزائر، جامعة الشلف، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية، العدد (10) جوان 2013.

4) بن بوزيان محمد، لخديمي عبد المجيد، : تغيرات سعر النفط و استقرار النقدي في الجزائر– دراسة تحليلية و قياسية"، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية** ،الجزائر ، العدد (2) ، 2012.

5) بن خليف عبد الوهاب، "تجاذبات المصالح الأروبية– الأمريكية في منطقة المغرب العربي" **مجلة المفكر**، الجزائر: جامعة محمد خيضر– بسكرة، العدد (11)، 2014.

6) بن الشيخ، عصام، " قرار تأميم النفط الجزائري– 24 فيفري 1971: دراسة للسياق و المضامين و الدلالات، **مجلة دفاتر السياسة و القانون**، الجزائر: جامعة قاضدي مرباح، ورقلة، العدد(06) جانفي 2012.

7) توفيق، عزيز البزاز سعد، العلاقات الجزائرية الأمريكية" **مجلة دراسات إقليمية**، بغداد: جامعة الموصل، العدد (26)، 2012.

8) حكمت البرازي مظفر، "صادرات النفط و الغاز الطبيعي من الدول الأعضاء و الممرات المائية العالمية للشحنات البترولية، **مجلة النفط و التعاون العربي**، الكويت: منظمة القطار العربية المصدر للبترول، المجلد (40)، العدد 148، شتاء 2014.

9) حمادي الفهداوي عراك تركي،" التقويم الجيولوليتيكي لتجارة النفط العربي"، **مجلة الأنبار للعلوم الإنسانية**، بغداد، المجلة (04)، العدد (02)، 2009.

10) حمدي فلة، حمدي مريم،" الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني و الواقع المعين"، **مجلة المفكر**، الجزائر: جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد (10)، جانفي 2014.

11) خدوري، وليد،" البترول الصخري و فرص الاستقلال الطاقوي للولايات المتحدة الأمريكية، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (408)، فيفري 2013

12) الدهماني، عبد العزيز، " المغرب العربي في مواجهة خطر التطرف بين فكي أوربا و أمريكا و منطقة الساحل الإفريقي" ، **مجلة المغرب الموحد**، تونس: العدد (05)، 2012/02/12.

13) رجب، على،" تطور سوق النفط و الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، **مجلة النفط و التعاون العربي**، الكويت، منظمة الأوبك، العدد (142)، 2012.

14) راتول، محمد و معزور، لقمان،" انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار و اليورو على أسعار النفط العالمية"، **مجلة النفط و التعاون العربي**، الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المجلد (37)، العدد (139)، خريف 2011.

15) رغيب شهرزاد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واقع و آفاق"، **مجلة العلوم الإنسانية**، الجزائر: جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد (08)، فيفري 2005.

16) زغيب شهرزاد،" الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط: خيارات المستقبل"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (395) جانفي 2012.

17) زياني، صالح،" تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلة المفكر**، الجزائر: جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد (05)، مارس 2000.

18) الزيتوني، الطاهر،" الآفاق المستقبلية لإمدادات العالم و الدول الأعضاء من النفط، **مجلة النفط و التعاون العربي**، الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المجلد (38)، العدد (142)، صيف 2012.

19) طاهر، جميل، آفاق التعاون العربي– الصيني في مجال النفط و الغاز الطبيعي حتى عام 2030" تحديات و فرص"، **مجلة النفط و التعاون العربي**، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المجلد (34)، العدد (124)، شتاء 2008.

20) كربوسة، عمراني،" مستقبل الدولة الوطنية في ظل تحديات الحراك الراهن 2011، **مجلة المفكر**، الجزائر: جامعة محمد خيضر –بسكرة–العدد(11)، سبتمبر 2014.

21) كمال محمد عمرو،" النفط في السياسة الخارجية الأمريكية"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد(164)، أفريل 2006.

22) ليتيم فتيحة، " الدور الغربي في انفصال جنوب السودان: الأهداف و الوسائل"، **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**، الجزائر: جامعة الحاج لخضر –باتنة، العدد (2)، جانفي 2012.

23) مكيد، علي، معوشي عماد،" الاصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية و آفاق التحويل نحو اقتصاد السوق"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (423)، ماي 2014.

24) صالح مهدي العبيدي حبيب، مستقبل نفط الخليج العربي في لعبة الصراع و الهيمنة الدولية و فرض التكامل الخليجي" **المجلة السياسية و الدولية**، بغداد: الجامعة المستنصرية، العدد (23)،2013.

25) الصواني، يوسف،" العرب و مستقبل النفط: حلقة نقاشية، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، لبنان، العدد 410، أفريل 2013.

26) عبد الرزاق، جاسم خيري،" قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية، محنة إفريقيا"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية العدد (21)، شتاء 2009.

27) العناني خليل، " اللوبي النفطي الأمريكي"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات، العدد 164، 2006.

28) عبد الله، المنيف ماجد،" صناديق الثروة السياسية و دورها في إدارة الفوائض النفطية"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (47)، صيف 2009.

29) غربي، عبد الحليم،" رؤوس الأموال العربية المستثمرة في الخارج: عوامل الهجرة و آليات العودة"، **مجلة العلم و الأيمان**، الجزائر: مؤسسة المعالي للنشر و الإعلام، العدد(20)، 2008.

30) قوي بوحنية، خميس محمد،" قانون المحروقات في الجزائر و إشكالية الرهانات المتضاربة"، **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**، الجزائر: جامعة الحاج لخضر– باتنة، العدد (04)، جانفي 2013.

31) ساحل، مخلوف،" إشكالية الخصوصيات الثقافية في ظل العولمة"، **مجلة دراسات إستراتيجية**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع، العدد(10)، مارس 2010.

32) سليم، البرجان أحمد، " اللوبي الصهيوني و الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، **السياسة الدولية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 153، أكتوبر 2002.

33) سنطوح، حسين،" الحوار الجزائري الأطلسي... سينا ريوهات المستقبل"، **مجلة دراسات إستراتيجية**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع، العدد(03)، فيفري 2007.

34) شاعة محمد،" المقاربة الواقعية و تحليل السياسة الخارجية: طموح تقليص الهوة بين رؤية النظرية العامة و مقتضيات الحالات الخاصة"، **دراسات إستراتيجية**، الجزائر: دار الخلدونية العدد(15)، جوان 2011.

35) شبيب، الشمري مايج،" تشخيص المرض الهولندي و مقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق"، **مجلة العربي للعلوم الاقتصادية و الإدارية**، بغداد: جامعة الكوفة، كلية الإدارة و الاقتصاد، المجلد(03)،2010 .

36) شحادة، المنصور عبد العزيز،"امن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في صراع الرؤى و المشروعات"، **مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية**، دمشق، المجلد(25)، العدد(01)، 2009.

37) شطاطة، احمد،في الذكرى الـ 29 لتأميم المحروقات... و كانت قرارات شجاعة"، **مجلة الجيش**، الجزائر: مديرية الاتصال و الإعلام و التوجيه للجيش الوطني الشعبي العدد 439، 2000.

38) هلبلينغ، توماس، " نحو الصعود، **مجلة التمويل و التنمية**، صندوق النقد الدولي، العدد (50)، مارس 2013.

ثالثا : دراسات غير منشورة:

1) بوفليح نبيل، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية: الواقع و الآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، فرع نقود مالية، 2011/2010.

2) حداد شفيعة، **واقع التحالف الإستراتيجي الأمريكي–التركي بعد غزو العراق**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، الجزائر: جامعة باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2012/2011.

3) خنوش محمد، **عوامل التوتر و الاستقرار في منطقة الخليج العربي من 1980 إلى 2000: دراسة في المحددات الداخلية و المؤثرات الخارجية**، رسالة دكتوراه دولة في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2006–2007.

4) مقليد عيسى، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، الجزائر: جامعة الحاج لخضر. باتنة، 2008/2007.

5) شرقي محمود، **السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه العراق (1990–2006)**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام،2008.

المحاضرات :

6) مخلفي آمنة، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي: اقتصاد النفط، الجزء الأول، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2013.

رابعا :التقارير:

- ✓ التقرير الإقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد الدولي، "تطور السوق البترولية العالمية و تأثيراتها على الاقتصاديات العربية"، 2011.

  http ://www.arabmontaryFund.org

- ✓ نشرة معهد الدراسات المصرفية، إضاءات، الكويت، السلسلة الخامسة، العدد(6)، يناير 2013.

  http ://www.Kibs.edu.KW

- ✓ التقرير الشهري لمنظمة الأوابك.

  http ://www.oapecorg.org

- ✓ جورج دحدح نبيل، "تداعيات الأزمة المالية العالمية على أوضاع المالية العامة في الدول المصدرة للنفط و الغاز الطبيعي"، تقرير صندوق النقد العربي.

  http ://www.amF.org.ae

- ✓ عبد الحافظ الصاوي، "تأثير الأزمة المالية العالمية على السياسات النفطية العربية. التقرير الإستراتيجي السابع (2010/12/25)

http ://www.albayan.co.uK/Files/article image/5.1.7.pdf

- ✓ تقرير مركز بروكنجر، الدوحة للطاقة و مبادرة أمن الطاقة (فيفري 2012):
http://ww.brookings.edu/doha
- ✓ نجلاء محمد، "الثروة النفطية و التنافس الدولي الاستعماري الجديد في إفريقيا" التقرير الاستراتيجي السابع (2010/12/25)

http ://www.albayan.co.uK/Files/article image/5.1.7.pdf

خامسا: المؤتمرات

1) آيت زيان كمال، إليفي محمد، "واقع و آفات الطاقة المتجددة في الدول العربية (الطاقة الشمسية و سبل تشجيعها)"، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، الجزائر: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 8/7 ابريل 2008.
2) بلوط جمال، الحيالي طالب، "اثر مصادر الطاقات المتجددة على مستقبل الطلب العالمي على النفط"، مؤتمر تطور الطاقات الانتاجية من البترول في الدول العربية و دورها الحالي و المستقبلي في تلبية الطلب العالمي على الطاقة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2012/05/04.
3) بودرامة مصطفى، "التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر"، المؤتمر العلمي الدولي، بعنوان: التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة 7-8 أفريل 2008، الجزائر: جامعة فرحات عباس-سطيف.
4) مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي: الإمارات العربية المتحدة:23/21 ديسمبر 2014، (2015/1/5)، عبر الرابط:

http ://www.oapecorg/media/9526duoo/ الجزائر .pdf.

سادسا: المواقع الالكترونية

1) ابراهيم علاونة كمال، "أهمية النفط في الوطن العربي و العالم"، (تاريخ الاطلاع:2013/12/20)
http ://www.isrzj.net/ar/index.php/economy/2011
2) ابو حسن ياسر، "صراع القوى العظمى حول الموارد في افريقيا-نموذج التنافس الامريكي الصيني على السودان"، (تاريخ الاطلاع:2013/3/2)

http://www.im.yhs4.search.yahoo.com/yhs/search

3) ابو ذياب خطار، "تداعيات انخفاض أسعار النفط على خلفية الصراعات الجيوسياسية"، الشبكة العربية العالمية، (21 اكتوبر 2014)، عبر الرابط:
http://www.globalarabnetwork.com/economics-and-development/energy

4) ابو صليب فيصلٌ، تحليل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: مقرر السياسة الخارجية الكويتية (جزء من دراسة غير منشورة) ،(2012/4/20)عبر الموقع:
http://www.abusulaib.com

5) بليدي صابر، "تراجع إنتاج النفط يضع الجزائر أمام مستقبل مجهول"، صحيفة العرب، العدد(02)، 27افريل 2013، عبر الرابط:
http://www.alarab.co.uk/ ?p=42831

6) بوكروح عبد الوهاب، "اكتفاء أمريكا الذاتي من النفط سيغير من أولوياتها بالمنطقة العربية" يومية القدس العربي، (10 نوفمبر 2013)، عبر الرابط:
http://www.alquds.co.uk/ ?p=102119

7) جورج دحدح نبيل، "تداعيات الأزمة المالية العالمية على أوضاع المالية العالمية في الدول العربية المصدرة للنفط و الغاز الطبيعي"، صندوق النقد الدولي.
http://www.boulonkahel.yolasite.com/pdf

8) حمدي عبد الرحمان، "دور التدخلات الخارجية في ازمة جنوب السودان"، (تاريخ الاطلاع:2013/03/25) عبر الرابط:
http://www.digital.ahram.org

9) حامدي زهير،"النفط في الولايات المتحدة الأمريكية:ثورة في الافق" ، الدوحة ،قطر:المركز العربي للأبحاثو دراسة السياسات،فيفري2013، عبر الرابط :
http://www.dohainstitut.org/release/09ef9a74.

10) حنفي علي خالد، "النفط الإفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي"، متحصل عليه:
http ://www.digital.ahram.org.eg/articles.

11) زردومي علاء الدين، "سقوط جماهيرية القذافي بين حراك الداخل و تدخل الخارج: واقع و آفاق"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، (7 افريل 2014)، عبر الرابط:
http://www.bchaib.net/mas/index.php?option.com content sview=artidesid

12)زقاغ عادلٌ، مفاهيم سياسية: نظرية الاستقرار بالهيمنة ، (2013/3/20)
http://www.geocities.com/adel zeggagh/hegemonic.htm

13)محمد كشك اشرف، "حلف الناتو: من الشراكة الجديدة على التدخل في الأزمات العربية،(2013/3/20)
http://www.siyassa.org.eg

14)مرعي نجلاء، "النفط و التكالب الأمريكي على السودان"، ملف الأهرام الاستراتيجي، سبتمبر 2012،تاريخ الاطلاع 2013/03/25 عبر الرابط:
http://www.dugital.ahram.org.eg

15)نعوش صباح، "ارتفاع النفقات العسكرية في الدول العربية"، (2014/7/7):
http://www.aljazeera.net/news/ebudiness/2014

16)صارم سمير، "النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية"، الموسوعة الجغرافية.(2013/5/20)
http://www.almarsad.com/pp:913

17)عباس الربيعي كوثر، "التأثير الأمريكي في سوق النفط العالمية"،(2015/1/1)، عبر الرابط :
http://www.iasj.net/iasj/func=fullex&old=60414

18)العايب خير الدين، "الجزائر دور محوري في النظام المتوسطي"،(2012/4/2)
http ://www.azzaman.com

19)عبد الله المآخذي محمد، "الأمن القومي" (تاريخ الاطلاع: 2014/8/7)،
http://www.asbar.com/ar/monthly.issues/1129.article.htm

20)عبد القادر عبد العالي، محاضرات نظريات العلاقات الدولية، (تاريخ الاطلاع:2013/3/1)
http://www.abdelaiabk.tk

21)فتوح بسام، لورا الكتيري، "النفط العربي في السباق العالمي و المحلي"، (2013/03/21).
http://www.aFedonline.org/report 2013/274rabic/1-Ar-pd

22)فلاح المناصير علي، وصفي عبد الكريم الكساسية، "الأزمة المالية العالمية حقيقتها، أسبابها، تداعيات و سبل العلاج"، ورقة بحثية بجامعة الزرقاء، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية.
http://www.bonlonkahel.yolasite.com/pdf

23)قوي بوحنية، "إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي"، (2013/12/27) عبر الرابط:

http://www.studies.aljazeera.net

24)سليماني محمد، "السياسة الطاقوية في الجزائر: من طاقة إلى أخرى، قدرات هائلة في ميدان الغاز الصخري"، صحيفة المغرب الأوسط،(2014/04/26)

http://www.elmaghreb.elawsatt.com

25)ستيفن ولت، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، تر:عادل زقاغ، زيدان زياني، (2013/5/2)

http://www.geocities.com/adelzegagh/IR

26)سني محمد الأمين،" المدركات الإستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر، إدارة جورج والكر بوش نموذجا"،(2013/3/20)

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp

27)السيد النجار احمد، "الأبعاد الاقتصادية للغزو الاستعماري الأمريكي للعراق"،

http://www.islamonline.net/arabic/in-Depth/iraq-maps/2003

28)موسوعة المعرفة، "التدخل العسكري في ليبيا"،(تاريخ الاطلاع:2014/5/2).

http://www.marefa.org

29) " التوقعات التجارية الامريكية-العربية: 2013"، الغرفة التجارية الأمريكية-العربية الوطنية، تاريخ الاطلاع:2014/12/30، عبر الرابط:

http:// www.nusacc.org/assets/346-2013outlookalgeria.pdf

30)"سباق التسلح في الدول العربيةيتعدى الاقتصاد الغربي و أمريكا تتصدر المستفيدين"(2012/5/19)عبر الرابط:

http://today.almasriyalyoum.com

31) " نحو ترقية الشراكة الاقتصادية الجزائرية-الأمريكية"، يومية أخبار اليوم، (2 جوان 2014):

http ://www.akhbar.elyoum.dz

باللغة الاجنبية:

Books :

1. Antill, Nick and Arnott, Robert, **Valoing oil and gas companies : A guide to the assessment and evaluation of assets, performance and prospects**, England : Cambridge England, 2008.
2. Barton, Barry, **Energy security : Managing risk in a dynamic legal and regulatory environnement**, Oxford University Press, 2004.
3. Baylis, John and Smith, Steve, **The globalization of world politics : an introduction to international relations**, New York Oxford University Press, 2001.
4. Benantar, Abdenour et les autres, **La méditerranée Occidentale entre régionalisation et mondialisation,** Algérie, Bejaia : CREAD, 2003.
5. Besty Annen et les autres, **Géopolitique de l'énergie : risque et enjeux pour la défense**, Paris : chem-cerams, 2006.
6. Booth. K and Smith. S, **International Theory today**, Pennsylvania : Pennsylvania State University Press, 1995.
7. Bouzidi, Abdelmadjid, **Economie Algérienne : Eclairages**, Algérie : ENAG éditions, 2011.
8. . Brown, Chris ,**Understanding international re**lations ,Usa: New York,palagrave,2nd edition,2001
9. Brown, David, **Africa's booming oil and Natural gas ; Exploration and production : National Security implication for the United States and China**, USA : college press, 2013.
10. Chitour, Chems Eddine, **Les guerres du pétrole ou le droit de la force après le 11 septembre,** Alger :ENAG, 2002.
11. Cory , Gunderson**, World in conflict : The need for oil**, USA : Library of Congress Cataloging in publication data, 2004.
12. Dullien, Sebastian and other, **The financial and economic crisis of 2008-2009 and developing countries**, New York and and Geneva, December, 2010.

13. Farhat, Ferhat, **The united states and Algeria ; From Kennedy to Regan**, Algeria : Office of University publications, 2012.
14. Fraser, Cameron, **US foreign policy after the cold war** ; **Global hegemonic or reluctant Sheriff**, London and New York : Rontledge Taylor and Fracis Group,2nd edition, 2005.
15. Griffith Martin, **Fifty key thinkers in international relations**, New York :Routhedge, 1999.
16. _____,**International relations theory for the twenty first centry:an introduction**, London and New York:Routhedge Taylorand Francis Group,1st published,2007.
17. Groom A.J.R and Light,Margot,**Contemporary international relations:aguide to theory**,United KingdomMPrinter publishers,1994.

18. Itzhak, Gilboa, **Rational choice**, London, England: The Mitt press Cambridge- Massachusetts, 2010.
19. Keohane, Robert., **After hegemony cooperation and discord in the world political economy**, USA: Princeton University Press, New Jersey, 1984.
20. Licklider, Roy, **Political power and Arab oil weapon; The experience of five industrial nations**, London, England: University of California press, 1988.
21. Mebtoul, Abderrahmane, **L'Algérie face aux defies de la mondialisation**, Algérie: Office de publications Universitaire, Tome 2, 2002.
22. Morgan, P.M, **Theories and approaches to international politics**, USA : New Jersy : Transaction, 1987.
23. Paillard et les autres, **Géopolitique du pétrole**, Paris: Edition technique, 2005.
24. Paul Roberts, **The end of oil**, USA : Library of congress cataloging in publication data, 2005.
25. Pierre des prairies, **La crise de l'energie le mal, le remède**, Paris: Edition Technique, 1982.
26. Roches ,Jean- Jaque, **Theories des relations international**, Parie :Montchrestien,5ème éditions,2004.

27. Supersberger, Nikolaus and the others, **Energy system in Opec countries of the Middle East and North Africa, System Analytic Comparison of Nuclear Power, Renewable Energies and Energy efficiency**, Berlin, Germany: Wuppertal Institut for climate, Environment and Energy, 2009.

28. Viotti, Paul.R and Kauppi , Mark. V, **International Relations Theory: Realism, Pluralism**, Globalism and Beyond, London: Allyn Bacon, 1999.

29. Wallace, Ruth.A and Wolf Alison, **Contemporary sociological theory**, USA: New Jersey, 1995.

30. Yergin ,Daniel, **The prize, The epic quest for oil** ,New York:Simon and Schuster,1991.

Reviews :

1) Allison G.T, " Comceptual models and the cuban missile crisis'', **The American political science review**,"USA, sep 1969.

2) Antoine, Ayoub , "oil : Economic and political", **Energy studies Review,** Volum (6), issue (1), 2012.

3) Attar, Abdelmadjid, **PDG de sonatrach**, "Billan du partenariat 42 contrats pour 24 compagnies'', MD, Media,N°8, Octobre 1999

4) Bozdaghglu yucel, "Hegemonic stabilitry theory and Usa foreign policy : the legacy of Neocons in the Middle East'', the annual meeting of the internationnal studies association, USA, New york, 15-19feb 2009.

5) Ducan Snidal, "The limits of hegemonic stability", **International Organization**, USA : Massachusetts Institute of tschnology and the work peace foudation, N°39, Autunn 1985.

6) Daolder, Ivoh and Stvridis, James.G,"Nato's victory in Libya : the right way to run an intervention",**Foreign affairs** ,USA, volume (91), Number (2), March-April 2012.

7) David .G,Victor ,"In the tank : Making the most of strategic oil reserves'', **Foreign affairs**, Vol87, N° 4,Juillet-Aout 2008.

8) Nye, Joseph, "Redefining the National interst" **, Foreign Affairs**, USA, July-August 1999.

9) Roussellier, Jacques,"Terrorism in North Africa and Sahel : Al-Qa'ida's franchise or freelance ?" ,**Policy Brief**, Washington, the Midlle east Institute, N° 34, august 2011.

10) Bp, **statistical review of world energy**, June 2014.

11) Bp, **Statistical Review of world energy**, 2012

12) Ross, Michael L, " Will oil drown the Arab Spring ?", **Foreign affairs**,USA, volume (90), Number (5), September-October 2011.

13) Bouhon, Kassim," Stratégie et présence économique des Etats-Unis au Maghreb", étude présenté par le centre des études économiques, Bruxelles, 2010.

Web site's Articles :

1) Al-Hamad, Abdlatif, "La crise économique et les investissements dans la région arabe",
http://www.iemed.org/anuari/2010/articles/Al-hamed.crise.pdf

2) Bill, Davis, "Blood and oil".
http://www.commondrems.org

3) Boutaud, Pierre, " Algerie et Sahel, les Etats-Unis comblent un vide sécuritaire", (14/01/2007). http://www.infoguerre.com

4) Colombani, Philip, "etats Unis, enjeux énergétique et politique extérieure" :
http://www.ifri.org/files/PW Energy Colombani.pdf

5) El-kathiri, Laura and Fattouh, Bassam, " The Arab Uprisings and Mena political instability : Implication for oil and gas markets", available online :
http://www.oxfordenergy.org/2014/10

6) Eric ,Saudement," Algérie exploitera commercialement le gaz de schiste en 2022",pétrole et gaz (8/12/2014),online : http://www.petrole-et-gaz.fr/lalgerie-exploitera- commercialement-les-gaz-de-schiste-en-2022-3364/

7) Green, Steven, ''Rational choice theory : An overview'' : Working paper prepared for baylor University : May 2002, http://www.business;baylor.edu/steven-green

8) Nichol, Jim, " Russian political economy and security issues and US interests", congressional Research Service, April 16,2013.

9) Ramel Clay , "Reconsidering the roots of crude coercion : a policymaking analysis of the oil weapon" (21/05/2012)
http://iis-db.stanford-edu/docs////cisac.thesis-Ramel.PDF

10) Ria Novosti, "La russie premier producteur petrolier mondial en 2013", Tribume libre : presse russé, 13/01/2014 :
http://Fr.ria.ru/presse-russe/200204253.hton/Fioul.

11) Light , Thomas et les autres, " Imported oil and US National security" :
http://www.rand.org/content/Rand MG838.PDF

12) Phillip Cueille, Jean, "Pays pétroliers et gazière du Maghreb et du moyen-orient"IFP, Energies nouvelles. http://www.IFP énergies nouvelles.Fr/

13) Rittberger volker," Approaches to the study of foreign policy from international relations theories", in site internet : http://www.isanet.org/noarchive/rittberger.htm

14) International energy out look, Administration information
http://www.iea.org/Files/PWEnergyColombani.PDF

15) ''US oil production and imports''
http://energy.gov/oil

16) " National Energy policy :Raport of the National energy policy development Group" , may 2001, in :
http://www.white house.gov/energy/national/PDF/3000Ko

17) ''Plan americao-israelien pour deviser le soudan : création d'un nouvel état à « Zghaoua'', Le quotidien, (01/12/2010).
http://hebdo-ahram.org/arab/ahram/01/12/2010/opips.htm

18) " Enjeux des ressources petrolière dans le conflit Nort-sud Sudan" Centre de reflexion sur la guerre économique (04/12/2008) http://www.infoguerre.Fr

19) " Hegemonic stablity theory", in site internet : http://mediaWiKi.middleebury.edu.

20) " Pétrole : consommation d'énergie et réserves", Le monde du pétrole : série de publication de l'Union pétrolière de suisse.
http://www.Theagency.cl

21) " Géopolitique du pétrole",

http://www.gnu.org/copy left/Fd/htm

22) The military balance 2013 : The annual assessment of global military (14/03/2013) http://www.//iiss.org/../MB13/20press/20 statement.pdf

23) " Algria analysis brief", eia, (20/05/2013) : http://www.eia.gov/countries/country-data.Cfm?Fips=AG=pet

الفهـــرس

الفـــهرس

المحتويات	رقم الصفحة
إهداء	
شكر و عرفان	
مقدمة	أ – د
الفصل الأول: الإطار النظري و الجيوسياسي للدراسة	16
المبحث الأول: المقاربات النظرية المفسرة لدور النفط في العلاقات الأمريكية–العربية	16
المطلب الأول: نظرية الاختيار العقلاني	16
المطلب الثاني: نظرية الاستقرار بالهيمنة	24
المطلب الثالث: نظرية التبعية	30
المبحث الثاني: الخريطة الجيوسياسية للنفط في العالم	37
المطلب الأول: النفط أهم مصادر الطاقة	37
المطلب الثاني: الدول المنتجة و المصدرة للنفط	43
المطلب الثالث: المتعاملون الإستراتيجيون في أسواق النفط	53
المبحث الثالث: الأهمية الاقتصادية و الإستراتيجية للنفط العربي	56
المطلب الأول: أهمية النفط العربي	57
المطلب الثاني: مزايا النفط العربي	63
المطلب الثالث: موقع النفط العربي في استراتيجيات القوى الكبرى	66
خلاصة الفصل الأول	76
الفصل الثاني: النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية في ظل المتغيرات الإقليمية و الدولية	78
المبحث الأول :النفط في السياسة الخارجية الأمريكية	79
المطلب الأول: الاحتياجات النفطية الأمريكية	79
المطلب الثاني: أهمية النفط العربي في صياغة الأمن القومي الأمريكي	81
المطلب الثالث: تأثير اللوبي النفطي في السياسة الخارجية الأمريكية	85
المطلب الرابع: أهداف السياسة النفطية الأمريكية في الدول العربية و أليات تنفيذها	87

المبحث الثاني: أثر المتغيرات الإقليمية و الدولية على العلاقات الأمريكية– العربية في مجال النفط	96
المطلب الأول: النفط العربي و الصراع العربي – الإسرائيلي	96
المطلب الثاني: النفط و الحرب العراقية – الإيرانية	100
المطلب الثالث: النفط و حرب الخليج الثانية	102
المبحث الثالث: النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية بعد احداث 11سبتمبر 2001	109
المطلب الأول: البعد النفطي في الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003	110
المطلب الثاني: أثر الأزمة المالية العالمية 2008 على العلاقات النفطية الأمريكية– العربية	117
المطلب الثالث: البعد النفطي في تقسيم السودان	121
المطلب الرابع: البعد النفطي في التدخل الأطلسي في ليبيا عام 2011	128
خلاصة الفصل الثاني	134
الفصل الثالث: النفط في السياسة العربية و التحديات التي تواجهها	136
المبحث الأول: النفط العربي بين التحرر الاقتصادي و التبعية الجديدة	137
المطلب الأول: سياسة تأميم النفط العربي	137
المطلب الثاني: النفط كآلية وحدوية و تنموية للدول العربية المنتجة له	140
المطلب الثالث: مصالح أنظمة الخليج العربي في علاقاتها النفطية مع أمريكا	143
المطلب الرابع: تأثير الكارتل النفطي الغربي على السياسات النفطية العربية	145
المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في السياسات النفطية العربية	148
المطلب الاول: إستراتيجية الربط العربية في إطار الصراع العربي– الإسرائيلي	148
المطلب الثاني: العامل النفطي و أثره على التسلح في حروب الخليج	155
المطلب الثالث: العائدات النفطية و صناديق الثروة السيادية	157
المطلب الرابع: أثر أسعار النفط في السوق الدولية على الوضع العربي	161
المبحث الثالث: التحديات المواجهة للسياسة النفطية العربية	164
المطلب الأول: التحديات السياسية و الأمنية	165
المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية	173
المطلب الثالث: التحديات الثقافية	183
المطلب الرابع: الآفاق المستقبلية للعلاقات النفطية العربية– الأمريكية	185

خلاصة الفصل الثالث	195
الفصل الرابع: النفط في العلاقات الأمريكية– الجزائرية (1990– 2014)	197
المبحث الأول: خلفيات الاهتمام الأمريكي بالجزائر	198
المطلب الأول: النفط الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية	199
المطلب الثاني: التنافس الأمريكي – الفرنسي على الجزائر	204
المطلب الثالث: محاربة الإرهاب و تأمين منابع النفط	208
المبحث الثاني: آليات التعاون الأمريكي– الجزائري	215
المطلب الأول: الإطار الثنائي للتعاون النفطي بين البلدين	215
المطلب الثاني: الإطار الجماعي للعلاقات بين البلدين	226
المبحث الثالث: التحديات المواجهة للعلاقات بين البلدين في المجال النفطي	229
المطلب الأول: التحديات الداخلية	230
المطلب الثاني: التحديات الخارجية	234
المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للعلاقات بين البلدين في المجال النفطي	236
خلاصة الفصل الرابع	247
الخاتمة	249
الملخص	255
الملاحق	258
المراجع و المصادر	263
الفهرس	283

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	تطور احتياطي النفط العالمي بالنسبة المئوية	39
2	منحنى تطور الطلب العالمي على النفط (ألف برميل/ اليوم)	40
3	منحنى تطور إنتاج النفط في العالم (مليون برميل / اليوم)	41
4	الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام للأوابك	46
5	خريطة حركة تجارة النفط الرئيسية في العالم (مليون طن)	60
6	منحنى النفط الخام في الولايات المتحدة (الاحتياطات و الواردات و الإنتاج)	80
7	اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين	95
8	توزيع مجموع الإنفاق العسكري حسب المناطق	156
9	نشاطات إنتاج المحروقات في الجزائر حسب المستثمر	219
10	الصادرات الجزائرية من النفط الخام حسب الوجهة(1995-2013)	221
11	منحنى تطور الواردات الأمريكية من النفط الخام و المنتجات البترولية الجزائرية	222
12	منحنى لسيناريو إنتاج و استهلاك النفط الخام في الجزائر	238
13	منحنى لسيناريو إنتاج و استهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر	239

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	أشكال الامبريالية عند غالتينغ	34
2	تطور إنتاج النفط الخام في بعض الدول العربية(1960- 2012)	47
3	صادرات النفط الخام لبعض الدول العربية حسب الوجهة (2012)	50
4	مقارنة بين أنواع البترول لبعض دول الأوبك	64
5	المدى العمري للدول العشر الأطول عمرا نفطيا في العالم	65
6	بعض مؤشرات التفوق للدول عربية عالميا في المجال النفطي و الغاز الطبيعي	66
7	المنح الأمريكية للسودان	127
8	تقديرات صندوق النقد الدولي لأصول صناديق الثروة السيادية لبعض الدول العربية	160
9	تأثير الاضطرابات السياسية و الأمنية على الإنتاج النفطي	167
10	تقديرات الأموال العربية المستثمرة بالخارج (مليار دولار)	177
11	التوقعات المستقبلية للإمدادات النفطية العالمية	188
12	كيفية توزيع العقود الخاصة بعملية التنقيب عن البترول بالجزائر	201
13	الهجمات الإرهابية و تقارير أحداث تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي	213
14	عمليات الشراكة في مجال التنقيب في الجزائر	217
15	الصادرات الجزائرية حسب الوجهة (2012)	220
16	الصادرات الجزائرية من النفط الخام حسب الوجهة (1995-2013)	221

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	خريطة حقول البترول و الغاز الطبيعي في الوطن العربي	258
2	خريطة أحواض النفط و الغاز الطبيعي في الجزائر	258
3	الدائرة النسبية للدول العشر الأولى عالميا في إنتاج الغاز الطبيعي 2013	259
4	جدول نسبة مشاركة الشركات النفطية الكبرى في الشرق الأوسط	259
5	الإنفاق العسكري في بعض الدول العربية مقارنة بالدول الأخرى	260
6	منحنى تأثير الاضطرابات السياسية على اسعار النفط	260
7	جدول الواردات الأمريكية من النفط الخام و المنتجات البترولية الجزائرية و بعض الدول العربية	261
8	خريطة أحواض الغاز الصخري في الجزائر	261